

المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي

ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي

حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة

٢٤- ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ

١ - ٣ أبريل ٢٠٠٨م



مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

أوراق المؤتمر



جامعة الملك عبد العزيز



البنك الإسلامي للتنمية



المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب



الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م

تقديم

كان لجامعة الملك عبدالعزيز بجده شرف تنظيم المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بمكة المكرمة خلال الفترة ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ الموافق ٢١-٢٦ فبراير ١٩٧٦م، الذي كان من توصياته إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في منتصف عام ١٣٩٧هـ، وحينها انطلقت مسيرة الاقتصاد الإسلامي، ثم توالى بعد ذلك تنظيم ستة مؤتمرات عالمية متتالية، كان آخرها المؤتمر العالمي السادس للاقتصاد الإسلامي المنعقد عام ٢٠٠٥م في جاكرتا بأندونيسيا.

ويعود اليوم الشرف لجامعة الملك عبدالعزيز - ممثلة في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - في تنظيم المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي بالمملكة المتحدة خلال الفترة ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ أبريل ٢٠٠٨م بقاعة الاحتفالات ومركز المؤتمرات بالجامعة تحت شعار "ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة".

وبهذه المناسبة فقد استكتبت اللجنة العلمية للمؤتمر بعض الباحثين في موضوعات محددة لتقييم مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي، كمعوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، وثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية، وإنجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي، كما قدم المركز ورقة بعنوان رؤية مقترحة لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي.

وطرحت اللجنة العلمية للمؤتمر حوالي ثلاثة عشر محوراً في موضوعات مختلفة، تهدف إلى ترشيد وتطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وقد تلقت أكثر من مائتي ورقة علمية، تم اختيار ثلاثين منها، شارك في إعدادها باحثون من داخل المملكة، ودول أخرى كالجزائر، والأردن، والسودان، ولبنان، وأستراليا، والهند، وباكستان، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية... إلخ.

نأمل أن تكون في أوراق هذا المؤتمر إضافة لمكتبة الاقتصاد الإسلامي، وأن تسهم بحوثه في تقييم مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي خلال الثلاثين عاماً الماضية.

ويطيب لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز بهذه المناسبة أن يتوجه بالشكر والتقدير لكل من شارك في هذا المؤتمر وساهم في الإعداد له.

والله الموفق.

مدير المركز

د. عبدالله قربان تركستاني

المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي
الأوراق العلمية المقدمة للمؤتمر

المحتويات

القسم العربي

المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي
الأوراق العلمية المقدمة للمؤتمر

المحتويات

القسم الإنجليزي

معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي

المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز - جدة – ٢٠٠٧م

أ.د. محمد نجاة الله صديقي
(mnsiddiqi@hotmail.com)

المستخلص. تركز هذه الورقة على ستة عوائق رئيسة تعترض تقدم البحث في الاقتصاد الإسلامي، وهي غياب الدراسات التاريخية الملائمة، وغياب الدراسات التجريبية، وغياب الدعم المؤسّسيّ الكافي، وعدم الالتزام بالقواعد الأخلاقيّة المتعلقة بالبحث والنشر، وضعف نظرة المجتمع والاقتصاد بين الإسلاميين الذين أخفقوا في التمييز بين ما هو أساسيّ وهامشيّ، وأخيراً، الإخفاق في التمييز بين ما هو من عند الله، وما هو متصّل بالإنسان في التراث الإسلامي. وتناقش الورقة كل عائق، آخذًا في الاعتبار أدبيّات الاقتصاد الإسلامي الراهنة. ثم تقترح الأساليب الممكنة للتخلّص من هذه العوائق لدعم تقدّم البحث في الاقتصاد الإسلامي.

مقـدّمـة

قبل الشروع في بحثنا سيكون من المناسب أن نسأل أنفسنا هذا السؤال: ما الدّاعي لأن نقوم بهذا البحث؟ والجواب هو لأن الأمور لا تسير على ما يُرام بالنسبة للبحث في الاقتصاد الإسلامي. فقد تلاشى الحماس الذي ساد في العقود الأولى من تطوّر البحث في الاقتصاد الإسلامي. كما أن الأعداد الكبيرة للطلاّب المسجّلين في برامج الاقتصاد الإسلامي، التي كنّا نلمسها في عقد الثمانينات من القرن الماضي، وبخاصة في مرحلة الدراسات العليا، قد قلت. وبدلاً من هذا الإقبال، نجد أن هناك شباباً يبحثون عن مؤهلات مناسبة في مجال "التمويل الإسلامي"، كما نشهد بزوغ وتكاثر المؤسسات التي تمنح مثل هذه البرامج بصورة مباشرة عن طريق شبكة الإنترنت الدولية لتلبية الاحتياجات المتزايدة "للصناعة "المالية الإسلامية. لا غضاضة في كل هذا النشاط ولا أسف. والسؤال هو: ماذا جرى للفكرة العظيمة والسامية التي كانت تهدف إلى إيجاد بديل للرأسماليّة والاشتراكيّة، التي تقوم على هدف أخلاقيّ يرتكز على علم واسع ويستلهم مرتكزاته من رؤية روحيّة؟ هل استسلمت هذه الفكرة وخضعت لرغبة الانضمام إلى السّرب والتغريد معه بشروطه؟ إني أشكّ في ذلك، وأرى أن الأمر يتعلق، إلى جانب أمور أخرى، بتغيّر الزمان. ففي

عقديّ الستّينات والسبعينات من القرن العشرين، كان عالم الإسلام يستثيره كل ما هو إسلامي فيما يتعلق بالتربية أو المجتمع أو الدولة. أما في الوقت الراهن، وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نرى أن هناك انهياراً في الأفكار العظيمة، مُخلّفاً وراءه تصوّراً مثيراً للشفقة يُرى فيه كل شيء في حالة من عدم الاستقرار والحركة الدائمة. وفي الوقت الذي سأمضي فيه لمناقشة الأسباب الجزئية لتدهور البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي، فإنني أطلب منكم أن لا تُغفلوا الإطار الكلِّي الذي سيُظهر لكم فيه المستقبل نفسه شيئاً فشيئاً. إن جدول الأعمال المفعم بالطموحات العظيمة قد نُبذ وراء الظهور بسبب نقاط الضعف التي يعاني منها هذا البرنامج نفسه.

غياب الإحساس بأهمية التاريخ

إن الاقتصاد الإسلامي، بقدر ما يتعلق الأمر بشقّه المعياريّ الذي يُحدّد قواعد السلوك، يقوم على الهدي الإلهيّ الذي أنزله الله من خلال رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم في القرن السابع الميلادي على أهل الجزيرة العربية، الذين قاموا في مرحلة لاحقة بحمل لوائه إلى الأودية الخصبة في الشمال والغرب والشرق عبر الجبال وفيما وراء المحيطات. وقد حاول الناس الذين اعتنقوا هذا الدين أن يعيشوه ويسيروا على نهجه وهديه، بكل أطيافهم وألوانهم ولغاتهم المختلفة، وكذلك بمختلف الأعراف التي سكنت وجدانهم ونبعت من تاريخهم الفريد. إن سعينا للقيام بالعمل نفسه في القرن الحادي والعشرين في عالم تسوده العولمة، يتطلب منا معرفة كل شيء عن هذه المحاولات قبل أن نتمكن من رسم خطة عملنا للمستقبل.

إن مصدر معظم علم الاقتصاد الذي جرى تصويره على أنه إسلاميّ هو مجرد فقه يقوم في قسط كبير منه على التجارب التاريخية للقرون الأربعة الأولى للإسلام، في البقعة الجغرافية التي تُعرَف في الغالب باسم منطقة الشرق الأوسط. أما الخبرات التاريخية للألف سنة التي تلت تلك الحقبة، وبخاصة في أماكن كالأندلس والمغرب والهند وجنوب شرق آسيا، فإنها لم تخضع للدراسة الصحيحة، فضلاً عن أنه لم يُسمَح بأن يكون لها أثرها الكامل في الفقه الإسلامي. ويرى المرء أن تلك المحاولات القليلة التي استهدفت غربلة التاريخ الإسلاميّ لمعرفة المزيد عن نُظُمٍ وممارسات مثل الوقف والزكاة والمضاربة والسفتجة، وكذلك المفاهيم الأخرى مثل الإسراف والإنفاق وما إلى ذلك[1]، اعتمدت على مصادر كانت جميعها باللغة العربية ومن منطقة جغرافية واحدة. لقد حرمنا هذا من اختلاف التفسير والتجارب المتعلقة بالعيش في ظل الإسلام وفقاً لما

---

(١) الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي (١٩٨٥-١٩٨٦م) ٥ أجزاء، عمان، الأردن، مكتبة صالح كامل والمجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. إن التاريخ الاقتصادي للشعوب الإسلامية هو من المواضيع التي لم تحظ إلاّ بالنزر اليسير من البحث، وكذلك الأمر بالنسبة للبحث في مجال الفكر الاقتصادي للمسلمين. إن هذه الجهود تكاد بالكاد تكفي، ذلك أن العيش وفق قواعد ومفاهيم نُقِلَت من جيل إلى جيل عبر قرون من الزمن هي مهمة تنطوي على تحدٍّ كبيرٍ، وبخاصة في الشؤون الاقتصادية. إن معرفة كيف كان ردّ فعل المسلمين عبر القرون إزاء التغيّرات المتعلقة بالتقنية والأسواق الآخذة في التوسّع ومصادر الطاقة الجديدة. لقد تعاملت معظم أدبيات الاقتصاد الإسلامي، في شكلها الراهن، مع القواعد والمفاهيم ذات العلاقة بالحياة الاقتصادية على أنها تقع فوق اعتبارات الزمان والمكان، وعلى أنها لا تتأثر بعوامل شتى مثل الزيادة في تعداد السكان والاتساع العمرانيّ لمناطق المدن وزيادة الدخول وزيادة حجم التجارة والأساليب المبتكرة للتعامل مع النقود والصرف الأجنبي ووسائل النقل والاتصال الأسرع مما كان سائداً في الماضي. إن هذا أمر غير مقبول، لأنه حتى في القرون القليلة الأولى من انتشار الإسلام، التي لم تشهد أي تطوّرات ثورية في مصادر الطاقة أو التقنية، لدينا اختلافات في التفسير وفي الممارسات. إننا بحاجة لأن نُلقي نظرة أعمق على ما كان يجري في مناطق وأزمان مختلفة من العالم الإسلامي، وهذا أمر يتطلب التنقيب والتمحيص في جميع السجلات التاريخية المتاحة، وتعضيد ما يتم الحصول عليه بدراسة القصص والشعر وسجلات المحاكم...إلخ. ويجب القيام بذلك في كل منطقة من المناطق الخاضعة للمسلمين، ويشمل كل لغة من اللغات التي كانوا يتحدثون بها.

دعونا نوضح الأمور بلا مواربة. إن التاريخ، حتى تاريخ الشعوب الإسلامية، لا يشكّل مصدراً من المصادر التي يُعتمد عليها في إرشادنا. إن الهدى والإرشاد الإلهيين متأصّلان في كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم. إننا نفزع إلى التاريخ ونستنطقه للسبب الذي من أجله حضّنا القرآن الكريم عليه: الاعتبار[٢]. فهناك دروس يجب أن تُستهدَف من أجل التعلم وتحذيرات يجب الإذعان لها. إننا نخاطر كثيراً إذا ما تجاهلنا التاريخ. فمعرفة التاريخ قد تنقذنا من تكرار الأخطاء وتشجعنا على السير على خطى ونهج أولئك الذين أفلحوا.

وهناك خطر متأصّل يكمن في التركيز على جزء من التاريخ وترك أجزائه الأخرى، إذ إن هذا من شأنه رفع تاريخ ما إلى مكانة لا يمكن له أن يدّعيها أو يستحقها. فبارتكابنا مثل هذا الخطأ، نتعرض لخطر استبعاد واستعداء أجزاء من البشرية بلا ذنب اقترفوه.

---

(٢) "لقد كان في قصَصهم عبرةٌ لأُولي الألباب..." (سورة ١٢، الآية ١١١). أنظر أيضاً ٥٩، ٢: ١٢: ٣.

التمسّك بالواقعية :معرفة طبيعة الأرض التي نقف عليها

إننا لا نعرف إلاّ النزر اليسير عن السلوك الاقتصادي للمسلم المعاصر. فهناك الكثير من الأعمال التي تتناول ما يجب على المسلمين عمله بوصفهم مستهلكين ومنتجين وأرباب عمل وتجّاراً ومديرين، لكننا لم نبحث أبداً في ما يفعله المسلمون في واقع الحال، وما إذا كان ما يفعلونه مختلفاً عمّا يفعله الآخرون في ظل ظروف مشابهة. والأمر نفسه ينطبق على بعض من نُظُمنا الفريدة، كنظام الأوقاف ونظام الزكاة، بل وحتى نُظُم المؤسسات المالية الإسلامية. إننا لن نستطيع الإجابة على السؤال الذي يقول "ما الذي يجب علينا عمله إذا ما تصرّف المسلم على نحو مُغاير للسلوك الذي ينبغي عليه اتّباعه؟" بدون معرفة ما يكون عليه سلوك المرء المسلم بالفعل. وعلى نحو مشابه، علينا أن نعرف ما إذا كانت مؤسساتنا تلعب في واقع الأمر الدور الذي يتم ادّعاؤه لها في أدبيات الاقتصاد الإسلامي. إن الافتقار إلى قدر كافٍ من الاهتمام بمعرفة الوضع الحقيقيّ للأفراد المسلمين والمؤسسات الإسلامية أمر يحتاج إلى بعض التفسير. سيكون أمراً مبالغاً فيه لو افترضنا أننا لا نكترث بهذا الشأن، وأنّ جُلّ ما نهتم به هو الإعلان عمّا يجب أن يكون عليه النموذج المرغوب فيه. لا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، لأن كلّ ما يمثّله الاقتصاد الإسلامي هو فرع جانبيّ من الحركة باتجاه أسلوب حياة إسلاميّ، التي شهدها العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي. بعبارة أخرى، إن الاقتصاد الإسلامي ليس ممارسة أكاديمية (وهو أمر لم يكُنْه أي نوع من أنواع الاقتصاد على الإطلاق)؛ إنه نتاج الحركة الإسلامية. لذا فقد كان لزاماً عليه الاهتمام بالتغيّر من السلوك الراهن والهياكل المؤسسيّة الراهنة إلى تلك التي تتبع القواعد والنواميس الإسلامية. ولكن السؤال المطروح هو: هل لنا أن نفعل ذلك دون أن نعلم أولاً ما هو وضع الفرد المسلم والمؤسسات الإسلامية؟ ولماذا؟

إننا ندّعي أن الفرد المسلم سوف يتصرّف بما تقتضيه قواعد السلوك الأخلاقيّ، وأن هناك آفاقاً روحانيّة ينظر إليها المسلم، ذكراً كان أم أنثى، ويستلهم هديه منها أثناء قيامه بعمله التجاري. ولكن إلى أي مدى يقوم المسلمون بذلك، وما الذي يُفسّر التبايّن بين ما هو مثاليّ وما هو حادث بالفعل؟ هل يكمن الخطأ دائماً في الخيانة البشريّة؟ أم تُرى أن أحدهم قد تجاوز الهدف في تعريفه لقواعد السلوك أو وضعه للمفاهيم. وهناك أيضاً مشكلة متأصّلة في طبيعة المقارنة بين مسلمي اليوم والصورة المثاليّة التي في أذهاننا عن المسلمين الذين عاشوا في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم وخلفاء المسلمين. فالحاضر معلوم لدينا ومُشاهَد ولكنّ الماضي في جزء منه ليس سوى صورة ذهنيّة مركّبة. إن التقارير التي تُشكّل الأساس الذي قام عليه ذلك البناء إما أن تكون غير

شاملة ومُتقصّية، أو أنها ليست جميعها صحيحة. ولكن سحر هذه التقارير قادر على تعكير صفو قدرتنا على الحُكْم عليها ويكبُت التقييم العقلاني لها.

إنني أشك أن يكون ذلك قد حدث، وبخاصة في تلك الحقبة الزمنية التي تلت مباشرة رحيل النبيّ صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى. لعله أرتُؤي أن من الحكمة بمكان التقليل من أهمية الانحراف عن قواعد السلوك الإسلامي كما هي مُدْرَكة في الأذهان. ولكن هذا من شأنه إضعاف القيمة الإرشاديّة والوعظيّة للتاريخ بوصفه سجلاً أميناً وصادقاً للحقائق.

إن إصدار حُكم نهائي على الأمر لا بد أن ينتظر القيام ببحوث جديدة. وفي غضون ذلك، لا ضَيْر من معرفة الأوضاع الراهنة بصورة كاملة وعميقة. وهذا أمر مطلوب فيما يتصل بسلوك الفرد في جميع مظاهر السلوك التي تهم علم الاقتصاد. كما أنه مطلوب القيام به في جميع المناطق والمجموعات العرقيّة في الأمور التي يكون فيها للموقع الجغرافي أهمية خاصة. ولأغراض المقارنة، نحتاج إلى دراسات لسلوك غير المسلمين أيضاً، كما نودّ معرفة أثر الإسلام عليهم، إن كان هناك من أثر. ويجب أن نفعل الشيء نفسه بالنسبة للنُظُم الإسلامية كنظام الأسرة والأسواق والتجارة بين الدول والأقاليم الإسلامية، وكذلك فيما يتعلق بالنُظُم الأخرى التي ينفرد بها الدين الإسلامي، كنظام المواريث وفريضة الحج وفريضة الزكاة.

إنه إذا ما كان هناك من عبرة أو درس مستفاد من انهيار البرنامج الشيوعي وزوال روسيا السوفيتية في غضون فترة زمنية قصيرة تقل عن قرن من الزمان، فإنه يتمثل في أن على المرء أن يتحسّس الأرض التي يقف عليها قبل أن يشرع في السير لمقاربة ما هو مثاليّ. فقبل أن يحلم المرء بنجاحات المستقبل، قد تكون هناك دروس من الإخفاقات الراهنة يتعين عليه استيعابها والإفادة منها، وهذا أمر صحيح بصورة خاصة فيما يتعلق بالأولويّات. فما الذي يتعين فعله في حالة أن تكون الاهتمامات الخاصة للشعوب الإسلامية مختلفة اختلافاً كبيراً عن الأولويّات في برنامج المُصلحين؟ هل ينبغي لهؤلاء المُصلحين إعادة التكيُّف مع حقائق الواقع أم أن عليهم أن يستمروا في تنفيذ جدول أولويّاتهم؟

دعونا نتفكّر في التركيز الراهن للاقتصاد الإسلاميّ على التمويل الإسلامي وشُحّ الأدبيّات التي تتناول مواضيع مثل التخلّص من الفقر وعدم المساواة والتنمية. من بين ما يزيد على بليون مسلم في جميع أنحاء العالم، كم يبلغ عدد أولئك الذين يعنيهم العمل المصرفيّ الإسلامي أو التمويل الإسلامي؟ من بين ما يزيد على ستة بلايين نسمة يُشكلون سكان العالم، كم يبلغ عدد أولئك الذين يرون أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد للجميع؟

البحث يحتاج إلى المال

يحتاج البحث في العصر الحديث، سواء أكان في شكل دراسات تاريخية أو تجريبية، إلى موارد كثيرة. فكلا النوعين من البحوث يحتاج إلى فرق عمل كبيرة تبذل جهداً جماعياً لفترات طويلة من الزمن. وحيث إنه ليس لنتائج هذه البحوث أي تطبيقات صناعية، فإن السوق لن تقوم بتمويلها، وبالتالي فإنه سوف يقع على عاتق المجتمع المسلم تمويلها. وإذا ما اتُّخذ سجل السنوات الأربعين الماضية كمؤشر، حيث لم تقم سوى قلّة قليلة من الحكومات الإسلامية بتخصيص أية موارد لمثل هذه المهام البحثيّة، فضلاً عن أن هذه المخصصات كانت ضئيلة جداً لتستحق أي ذكر، فإن الحكومات الإسلامية لن تقوم بتمويل أنواع البحوث الأساسية التي أوجزناها آنفاً. إن معظم الأنظمة المعاصرة في العالم الإسلامي، التي تملك فائضاً من الموارد يمكنها الاستغناء عنها هي راضية بالوضع الراهن. فمهما كان التوتّر المُتصوَّر بين هذا الوضع الراهن والمنظور الشعبي للتاريخ الإسلامي، فإنه خاضع للاحتواء، ولا يُشكّل أي تهديد للوضع الراهن. غير أنه لا يمكن أن يصدق نفس الشيء على النتائج الجديدة للتحريات والاستقصاءات عن الماضي، التي ستتفتق عن مجموعة جديدة من الأسئلة.

إن معظم الإنتاج من البحوث في الاقتصاد الإسلامي مدينة حتى الآن إما للجمعيات الخيرية الخاصة، أو للجهود التي يُكرّسها الباحثون أنفسهم لهذا المجال، أو للأمرين معاً. إن ما يبعث على التفاؤل هو أن الموارد المالية للقطاع الخاص مقدّر لها أن تنمو بمرور الزمن، وإن المحتمل خلق المزيد من الثروة عن طريق إبداع الجنس البشري، بينما ستتفاعل حصة الموارد النادرة. وفي الوقت الذي يتعين فيه على المرء مواصلة الضغط على الحكومات، وبخاصة تلك الموجودة في البلدان الديموقراطية، لكي تقوم بتخصيص الأموال للبحوث التاريخية والتجريبية، فإن الأمل الحقيقي يكمن في إغراء القطاع التطوّعي كيما يُغيّر من أولويّاته ويقوم باستكشاف مسارات جديدة بدلاً من تكرار نفس أنشطته. وأحد المبررات لهذا الإغراء هو أن القدماء أخفقوا في إلهام فكر إيجابيّ جديد، وبالتالي وضع برنامج جديد للأمة. وكما يبدو عليه واقع الحال الآن، يبدو أن جميع أنواع الجهود الجديدة سوف توجه لدمر ما يُتصوّر أنه غير إسلامي، مع عدم وجود رؤية واضحة لما يجب استبدالها به. إنه لكي تُستعاد هذه الرؤية على وجه الخصوص، يجب أن يتم القيام ببحوث أساسية جديدة تتناول الماضي، وكذلك اكتساب فهم جديد للحاضر. وسوف يكون أولئك الذين يهمهم مصير الأمة والإنسانية جمعاء، وهم كثر، مستعدين وراغبين في إنفاق أموالهم على هذه الأنشطة البحثية دون توقع أي مردود مادي يعود عليهم منها. إن الشيء الهام يتمثل في إقناع شعوبنا بأن المخاطر المحيطة بنا جمّة. إنه ما لم تحصل الأمة على

توجّه يكون ضارباً بجذوره، على نحو قابل للتصديق، في الماضي ويتم إقناع الناس به بأنه واقعي فيما يتصل بالحاضر ومفعم بالثقة فيما يتصل بالمستقبل، فقد يجرف سيل من الأزمات الكثير من التقدم السريع والجهود الواعدة.

إن الموارد، بقدر ما هو متاح منها، تحتاج إلى أن تُنفَق بصورة حكيمة وحصيفة. لا يُنصح بأن يتم تركيز جميع البحوث تحت سقف واحد أو في بلد واحد، بل ولا حتى في منطقة معينة من المناطق. كما يتعين أن تكون البحوث مُعدّة بلغات مختلفة. وعلى الجامعات والمعاهد المستقلة والجمعيات، مثل الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي، أن تشارك في هذه الجهود البحثية. كما أن هناك دوراً ينتظر صناعة نشر الكتب، وذلك من خلال تبنيها للباحثين من الشباب وتوفير قوّة الدفع لهم في بداياتهم الأولى. ولا يقل عن هذا أهمية الحاجة إلى وسائل الإعلام، بما في ذلك منابر المساجد، لتنسيق الأولويّات الجديدة حتى تكون محلّ قبول الأمة جمعاء.

حماية الحقوق

إن انتحال أفكار الغير وسرقتها هو من الأوبئة المعدية التي ابتُلي بها عالم البحث. ولكن هل يشكل هذا المرض تهديداً لتطوّر البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي؟ بصراحة، لست أدري، وإن كانت هناك مؤشرات على أن هذا الموضوع قد بدأ في اتخاذ أبعاد مُقلقة. فقد كانت هناك شكاوى منشورة على شبكه ibf، وهي أحد المنتديات الشعبية باللغة الإنجليزية لمناقشة الاقتصاد الإسلامي. كما أبلغني بعض كبار المدرسين والمؤلفين أن الأمر نفسه ينطبق على البحوث والمنشورات باللغة العربية.

سوف يأخذ الأمر وقتاً وجهداً كبيرين قبل أن يتم التخلص من هذا العمل الشرّير والمقيت. وتقع على المدرّسين والناشرين مسؤولية خاصة، ولكنّ مراجعة الأعمال واليقظة من قبل الأنداد من الباحثين يجب أن يلعبا دورهما بصورة أكثر كفاءة. ولكن هل سيفعلان ذلك؟ إن لدينا بعض الأفكار العامة المبهمة مؤداها أن المعرفة هي لنفع ومصلحة الجميع، وأن أي مطالبات بحقوق ملكية الأفكار الجديدة هو في جوهره أمر سيء وغير إسلامي. وإلى جانب أن مثل هذه الأفكار العامة ليس لها أساس قانوني أو أخلاقي تستند إليه، فإنها تتجاهل بالكليّة الأسلوب الذي يتم به اكتشاف الحقائق والأفكار الجديدة، وإلا كيف تتشكل المعرفة وتزدهر في المجتمع؟ إن البحوث المبتكرة في هذا العصر تتطلّب أن يُكرّس الباحث لها جهوده طيلة حياته. إن كل لبنة يتم وضعها قد تكون الأساس الذي يرتكز عليه الصرّح الضخم فيما بعد. وما لم يتم حماية الحق باسم صاحبه

الذي ابتكره، وما لم يجلب لصاحبه بعض التقدير المعنوي أو المكافأة المادية، أو الإثنين معاً، مما يرى المجتمع أن من المناسب منحها له، فلن يكون هناك أمام الباحث أو الباحثة أي حافز لمتابعة البحث. إن من مصلحة المجتمع حماية حقوق الباحثين والمؤلفين والناشرين من السرقة والقرصنة حتى يستمر تدفق البحوث. إن هذه الحماية الاجتماعية لا تستند إلى قوة القانون فحسب؛ فالأمر يحتاج، أولاً وقبل كل شيء، إلى أن يُعتَرَفَ به كمعيار ومنهج للسلوك أكثر من احتياجه إلى النصوص القانونية. إنه ليس من حق أي طالب أو مؤلف أن يكتب حتى مجرد جملة واحدة أو جملتين من عمل أي مؤلف آخر وتقديمها على أنها عبارته أو عبارتها، دون الإشارة إلى المصدر الذي أُخذت منه.

إن الغش في البحوث أسوأ من سرقة الممتلكات المادية لشخص ما. فاختلاس الأفكار أمر يختلف عن سرقة الممتلكات المادية؛ إنه يضرّ بالمجتمع أكثر مما يضر بالضحية. إن الصحة الفكريّة للمجتمع الذي يفشل في منع سرقات الأفكار هو مجتمع سيكون عرضة لخطر كبير.

الأمور الضرورية الذي لا غنى عنها، والأمور الهامشيّة

إن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، وكذلك الأمر بالنسبة للتعاليم التي جاء بها، والتي لها صلة بالحياة الاقتصادية للإنسان. ولكن هذا الإسلام أُوحِي إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم في القرن السابع في الجزيرة العربية. إن الزمان والمكان اللذين أعطي فيهما النبي صلى الله عليه وسلم أول مثال ملموس للإسلام قد كان مقدراً له أن يسم بميسمه طابع ذلك المثال. ولكن ما كان محليّاً ومحدّداً لا يمكن له أن يشكّل جزءاً من الإسلام العالميّ الخالد. إننا نحن الذين نعيش وفقاً لتعاليم الإسلام في القرن الحادي والعشرين، في ظل عالم تسوده العولمة، تقع علينا مسؤولية غربلة ما هو خالد وعالميّ لتطبيقه الآن، تطبيقاً يتحتم أن يوسم بميسم مكان وزمان جديدين ومتغيرين. وفي حين أن جميع المسلمين يشتركون في هذه المسؤولية وعليهم المشاركة في القيام بها جميعاً، كل بحسب طاقته أو طاقتها، إلاّ أن علماء الاقتصاد والاجتماع المسلمين يضطلعون بمسؤولية خاصة. إنهم بوصفهم ممن يملكون فهماً أكبر للتغيّرات التي حدثت منذ القرون الأولى للإسلام والسّمات التي تميّز ظروف الحياة الحديثة عن تلك التي كانت سائدة في تلك القرون، فإن بإمكانهم تحديد ما هو خالد وعالمي، وما هو مناسب لأن يخضع للتكيف والتنفيذ.

إن سجل البحوث في الاقتصاد الإسلامي غير واعد إلى حد كبير حتى الآن. فعلماء الاقتصاد الإسلامي بالكاد تفوّقوا فيما قاموا به على أولئك العلماء الذين لم يكن لديهم أي علم بحركة المجتمع وديناميكيته، والذين لم يكونوا متخصصين سوى بالعلوم الإسلامية التقليدية التي وُضعت أسسها منذ ألف عام. كما أن الآمال المعلقة على الحصول على نتائج أفضل من خلال جمع علم وخبرات هذين الفريقين معاً تحت سقف واحد في نفس المؤسسة العلمية أو في نفس المؤتمر لم تكن هي الأخرى كبيرة يُعوّل عليها[٣]. إن النتيجة هي ضرب من الشلل. وما هو أسوأ من ذلك هو استغلال هذا الوضع من قبل قطاع من السوق لعرض بضاعة تقليدية في أغلفة إسلامية سطحية باسم الإسلام.

سوف يأخذ الأمر التعرض للعديد من التفاصيل بصورة كاملة حتى يتسنّى دعم ما ورد أعلاه. ولست أظن أن القيام بذلك في هذه الورقة أمر ضروري أو حتى مناسب. إنني أتمنى أن يضطلع بأمر دعم ما تقدّم بالأدلة والحجج (أو تفنيده!) شخص آخر لديه من الوقت والطاقة ما يفوق ما لدى كاتب هذه الورقة. ولكنه ليس بمقدوري أن أُضيّع هذه الفرصة دون إعطاء مثال واحد على الأقل، ألا وهو التأمين. إن أدبيات الاقتصاد الإسلامي التي تناولت التأمين على مدى نصف القرن الماضي والممارسات الموازية له فيما يُعرَف تارة بالتكافُل وتارة أخرى بالتأمين الإسلامي، لهي خير مثال على المشكلة التي نحن بصددها، والمأزق والمخاطر التي أشرت إليها في الفقرة السابقة[٤].

وفي الوقت الذي يسعى فيه العالم لحل مشكلات كثيرة من خلال التأمين[٥]، مثل مشكلة عدم الأمان الوظيفي وعدم التكافؤ المتزايد في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وهي جميعها مشكلات تسبب بها التطورات التكنولوجية السريعة، مازلنا نناقش ما إذا كانت فكرة التأمين نفسها مشروعة أم لا. يستهجن العلماء بصورة عامة، ولا يقبلون، فكرة إخضاع أحداث عشوائية

---

(٣) **محمد نجاة الله صديقي**، "الشريعة والاقتصاد والتقدم في العلوم المالية الإسلامية: دور خبراء الشريعة"، ملتقى هارفرد السابع حول العلوم المالية الإسلامية، ٢١ أبريل ٢٠٠٦. هذه الورقة متاحة على موقع المؤلف: www.siddiqi.com/mns

(٤) **عيسى عبده** (١٩٧٨)، "التأمين بين الحلّ والتحريم"، القاهرة، دار الاعتصام. يسجل هذا الكتاب أيضاً آراء أكثر من اثني عشر عالماً غير الدكتور **عيسى عبده** نفسه. أما بالنسبة للوضع الراهن، يمكن الرجوع إلى **محمد عبيد الله** (٢٠٠٥): "الخدمات المالية الإسلامية"، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص ١١٩-١٤١.

(٥) **روبرت جيه. شيللر** (٢٠٠٣) النظام المالي الجديد: المخاطر في القرن الحادي والعشرين، مطبعة جامعة برنستون، ص ٤-٧ و ١٤٩-١٦٤.

لقوانين مطّردة يمكن اكتشافها وفق معادلة حسابية واستخدامها في التأمين ضد المخـــاطر. ومـــع هذا نرى أن هؤلاء العلماء مستعدون لقبول فكرة التبرّع الزائفة لإضفاء الصبغة الشرعية علـــى التأمين التقليدي وتغليفها بغلاف شرعي رقيق[٦].

إنني لا أريد أن أُظهر حقيقة منتجات التأمين الإسلامي المختلفة المتاحة في السوق وكأنهـــا زائفة. ولكنّ ما أرثي له هو الإخفاق في قبول أي شيء لا ينسجم مع القالَب القديم علـــى الـــرغم من حكمته الظاهرة. ففي محاولتنا الالتزام بالقواعد المشتقة أو المستنبطة، أبعـــدنا أنفســـنا عـــن مصدر القواعد ذاته. لقد لاحظنا بالفعل منذ قليل المفارقة التي ينطوي عليها البحث في الاقتصـــاد الإسلامي، حيث وضع مسألة التخلّص من الفقر في أسفل قائمة أولويّاته ليضـــع فـــي الصـــدارة مكانها البحث في استثمار فوائض الأثرياء لجعلهم أكثر ثراء. فهذا مثال على طُغيان وانتصار ما هو ثانويّ على ما هو جوهريّ وهام.

إن الحلّ يكمن في التركيز على رؤية المسلم الفرد ورؤية المجتمع المسلم قبـــل أن نلتفـــت إلى قواعد السلوك وسبل ووسائل تطبيقها. إن ما يُطلق عليه القواعد الاقتصادية للسلوك الفـــردي والسياسة الاجتماعية، والتي انتُزع معظمها من مصادر ثانوية، تشوّش رؤيتنا للصـــورة الكليّـــة لأننا نعيش في زمان ومكان مختلفين. والطريقة الأفضل تكمـــن فـــي إدراك الصـــورة الشـــاملة وإفراغها في مفهوم محدد بعد استقائها من مصدري التشريع الرئيسيين: القرآن والسنة. أما باقي المصادر فيجب أن تتبع لا أن تقود، وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بالبحث في الاقتصاد الإسلامي.

العنصر البشري في التراث الإسلامي

يقودني هذا الموضوع إلى آخر نقطة، وهي الحاجة للتمييز بين ما هو بشريّ وما هو إلهي في تراثنا الإسلامي. فالنبي صلى الله عليه وسلم أبلغ ما أوحاه إليه الله سبحانه وتعالى وفسّره من خلال معايشته له وقيادته لجيل كامل من الرجال والنساء الذين نظّم لهم حياتهم، بمـــا فـــي ذلـــك شؤونهم الاقتصادية وفقاً لهدي الله سبحانه وتعالى. فكلام الله الذي أوُحي إلى نبينا عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى التسليم محفوظ في صيغته الأصلية دون تغيير أو تحريف بين دفتيّ القرآن

---

(٦) يحكى أن أحد العلماء الباحثين عرّف التبرّع على أنه "عقد تبرع مشروطـــاً بالتعويـــــض...". أنظـــــر الموقـــع الإلكترونـــي http://www.kantakji.org/fiqh/files/insurance/diffbwcontvIns.pdf (جرى الوصول إليه بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٧). لمزيد من المعلومات عن التبرع المبادل، أنظر: www.Islamic-world.net/economics/takaful_intro.htm

كما أن هناك المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية للبنك المركزي الماليزي وغيره من المؤسسات المالية الإسلامية الماليزية وفي شبكة "IBF".

الشريف. وهذا أمر لا ينطبق على كل شيء آخر. وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى وتركه لأصحابه كيما يعتنوا بأنفسهم. فالأمر لم يعد مسألة مصداقيّة وصحّة الأخبار والروايات. إننا هنا نتعامل مع أُناس مثلنا، لا يملكون أي اتصال بالخالق. وعندما صادفتهم نوازل وتحديات مستجدة، لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم بين ظهرانيهم لكي يسألونه بشأنها ويُرشدهم إلى طرق التغلب عليها. فجلّ ما كان لديهم القرآن الكريم وما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو شاهدوه يفعله في مناسبات مختلفة. كان يتعين عليهم اتخاذ ما يرونه مناسباً من قرارات لمواجهة هذه النوازل والتحديات، وقد فعلوا. وسار الزمن، وجلب القرن الثاني والثالث الإسلاميين معهما تحديات ومشكلات جديدة وجرى استكشاف حلول جديدة لها. وخلال تلك الحقبة بدأ معظم التراث الإسلاميّ المكتوب يأخذ شكله. وبالإضافة إلى الأدبيات الضخمة حول ما يُطلق عليه العلوم الإسلامية، أنتج ذلك العصر حصاداً غنياً من العادات الحيّة والآداب والثقافة. إنه بالإضافة إلى ما ذُكر، كانت هناك إسهامات فكرية في القرون التالية لتشكل في مجموعها التراث الذي نحبه ونستلهمه في محاولتنا العيش عيشة تنسجم مع الشريعة الإسلامية في عالم القرن الحادي والعشرين السائر على طريق العولمة. وهذا أمر جميل حتى الآن.

أثناء إعمال المرء لملكته الفكرية الخاصة في معرض تنفيذه لمشروع العيش وفقاً المنهج الإسلامي، من الجيّد أن يكون لديه الكثير مما يمكنه الاعتماد عليه، فهذا من شأنه أن يكون عوناً كبيراً له. ولكن لا ينبغي للمرء أن تعيقه أقوال وأعمال بني البشر الآخرين. فما هو من عند الله عزّ وجلّ مُلْزم، أما ما هو من عند بني البشر فلا. وهناك معوقات أخرى تحول دون طرح أو ابتكار أفكار جديدة. إن إضفاء صفة القداسة على ما ليس بمقدّس كان أحد لأسباب الكبيرة التي أدّت إلى انحطاط التاريخ الإنساني. والأمر مختلف عندما نتعامل مع التاريخ على أنه مُعينٌ ومُلهمٌ لنا عنه عندما نحاول إعادة خلقه وتشكيله في عالم متغيّر، وكذلك في الأمور الاقتصادية. إن التاريخ، بل وحتى التاريخ الإسلامي، ليس مقدّساً. وإننا سنكون عرضة للمخاطر إذا ما أضفينا عليه هذه الصفة.

هذا قول جميل، ولكن هل لما قلناه أية علاقة بالموضوع قيد المناقشة؟ أعتقد أن له علاقة. إننا نحتاج فقط إلى إلقاء نظرة سريعة على أدبيات الاقتصاد الإسلامي التي تتناول فرض الضرائب والسياسة المالية والرفاه الاجتماعي وتمويل التنمية لكي نستنتج أن الكاتب يُركّز على بعض النصوص، وقلّما يُعمل فكره ليقيس الواقع الذي تتم مواجهته في الحياة العصرية. إن معظم

الكتّاب في موضوع المالية العامة[٧] يكتبون التاريخ ويخبروننا كيف نُعيد تشكيله. إن ما هو إلهيّ من عند الله في تراثنا لا يُقدّم لنا مثل هذه الكتابات التي تتناول الموضوع، وبالتالي كيف يمكن التحدث عن هذا الموضوع من منظور إسلامي؟ هذه هي المشكلة.

إن المشكلة لا تقتصر على تناول الحالات والقضايا المعاصرة بمنظور ما هو قديم. إن تعلُّقنا بصورة مَرَضيَّة بتاريخ معين لا يؤدي إلى تنفيرنا من الواقع فحسب، ولكنه يعزلنا أيضاً عن بقية البشرية. فهو يُعزّز شعور المسلمين بأنهم مختلفون عن الآخرين لدرجة مبالغ فيها، جاعلين بذلك التفاعل الصريح والمخلص مع بقية البشرية أمراً مستحيلا. فالعملية الطبيعية التي تقضي أن نتعلم من تجارب الآخرين وإسهاماتهم تُستبدَل - على أقل تقدير - بعدم الاكتراث، وغالباً ما تكون تجارب وإسهامات الآخرين موضع شك وعداء، وبالتالي لا عجب أن نُقابَل بنفس المشاعر.

إن هذا الوضع يجب أن يُصحّح قبل أن يخرج عن السيطرة. وليس هناك من حقل نبدأ فيه طريقنا أفضل من حقل الاقتصاد. إنني أقول هذا لأن الحاجة إلى التركيز على ما هو مقدّس في التراث الإنساني ومعاملة ما هو من نتاج البشر على أنه مجرد مجموعة من الجهود التطبيقية التي يمكن استخلاص الدروس، منها هو أكثر ما يكون ظهوراً في الشؤون الاقتصادية. إن الشؤون الاقتصادية للإنسان هي التي تتحمّل وطأة التحوّلات التكنلوجية، وهي غالباً ما تكون نذير حدوث تغيرات في مناحي الحياة الأخرى. إننا إذا ما رغبنا في البحث عن مقاصد الشريعة[٨]، فإنه يتعين علينا البحث عنها في الاقتصاد وليس في ما يُتصوّر بصورة عامة أنه قانون. إن البحث في الاقتصاد الإسلامي غير المُقيّد بقيود العناصر البشرية التي وُضعت حول التراث الإسلامي وأحاطت به هو الذي يمكنه أن يُخرج المفكرين المسلمين من قوقعتهم لكي ينضموا إلى المفكرين الآخرين لاستكشاف سبل ووسائل تخليص البشرية من الورطة غير المسبوقة التي وجدت نفسها فيها.

---

(٧) **صديقي** (١٩٤٨)، (١٩٧٥) المالية العامة في الإسلام، لاهور، مطبعة الشيخ محمد أشرف؛ **إبراهيم يوسف إبراهيم** (١٩٨٠)، النفقات العامة في الإسلام، القاهرة، مطبعة دياب (١٩٨٩-١٩٩٠)، الإدارة المالية في الإسلام، ٣ أجزاء، عمّان، مؤسسة آل البيت.

(٨) **محمد نجاة الله صديقي** (٢٠٠٤) كلمة ملقاة في لقاء الطاولة المستديرة حول الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

استعادة الثقة بالنفس

إن ظاهرة الإحجام عن الإقدام على التفكير الحر المستقل والاعتماد الكليّ علـــى التـــراث الإسلامي قد نشأت بين المسلمين بعد القرون الخمسة الأولى من تاريخهم، بصـــورة تدريجيـــة، ونتيجة لعدة أسباب. لقد كان السبب الأول يتمثل في إنقاذ الشريعة من أن تصبح أداة طيّعـــة فـــي أيدي صغار الحُكّام يُشكّلونها وفق هواهم، في عالم إسلامي ممزّق بفعـــل المشـــاحنات الطائفيـــة والحروب المدمّرة. وبعد ذلك جاء عهد الاستعمار وهجوم المبشّرين المسيحيين في ظل صـــحوة الجيوش الغربية. وقد شكّل الأباطرة الجدد حاشيتهم من بين النخبة الجشعة من ســـكان الـــبلاد. وجرى الدفاع عن الفكر الإسلامي ضد الغارات والانتهاكات من قبل الغرباء ومن العبث به مـــن قبل أبنائه من ذوي الأغراض والدوافع المشبوهة من خلال الإعلان عن أن هذا التـــاريخ يكفـــي نفسه وأنه محصّن ضدّ التغيير. كل هذا أصبح من التاريخ، فقد بـــدأت الأمـــور تتغيـــر منـــذ أن أزاحت الشعوب المسلمة عن عاتقها نير الاستعمار خلال القرن الماضي. إن المســـرح الفكـــري للأمة يعجّ بالنشاط، والذي كان من آثاره الطيبة الاقتصاد الإسلامي. إن الأمر يســـتغرق بعـــض الوقت، وليس هناك من مبرّر للقنوط والجزع، ولكنّ السرعة في الإنجاز مهمة في هذا العصـــر الذي يتميّز بالتغيّرات السريعة. إن جميع العوائق التي تعترض سبيل التقدم في بحوث الاقتصـــاد الإسلامي قابلة للإزالة، ونحن قادرون على إزالتها بإذن الله. ولعل من الأفضـــل لنـــا أن نبـــدأ المسيرة بتحويل الموارد الراهنة إلى جوانب البحث ذات الأولوية. ويجـــب أن تكـــون الخطـــوة التالية هي إعادة إصلاح المؤسسات الراهنة التي تعمل في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال إعطائها مزيداً من الاستقلالية وجعلها أكثر ديموقراطية وإعطائها موارد أكبـــر. لندع الذين اغتنوا حديثاً من مسلمي الهند والصين وجنوب شرق آسيا يدركوا حقيقـــة إمكانيـــاتهم الكامنة ويتخلصوا من صورة المعتمد على هبات من الدول الغنيـــة بـــالنفط لتمويـــل جامعـــاتهم ومراكز أبحاثهم. إننا نحتاج إلى مركز قوي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي يكـــون موجـــوداً فـــي الغرب، إذ إن وجوده هناك سوف يخدم غرضين: الإفادة من تقاليد وطرق البحث الراسخة فـــي الغرب وإتاحة الفرصة أمام الباحثين والعلماء الغربيين ممن لهم اهتمام فـــي هـــذا الموضـــوع، والذين تتزايد أعدادهم كل يوم، أن يطلعوا على ما هنالك من أفكار في هذا الموضوع.

وتبقى أصعب العوائق هما العائقين اللذين ذكرناهما مؤخراً: الإخفاق في وضع الأولويّات حتى ينتصر المضمون أو الجوهر على الشكل وفصل الإضافات الخارجية والبشرية عن ما هو خالد ومقدّس. ويشكل هذان الأمران وجهين لعملة واحدة، وهما يتحصّنان ويحتميـــان بأصـــول البحث الإسلامية التقليدية لدرجة أن مجرد ذكرهما لا بد أن يثير الاستغراب. ومع هذا فإنه لـــن

يكون هناك تقدّم سريع دون التخلص من هذين العائقين. إنهما وليديّ آليات متحفّظة ووقائية نشأت خلال الألف سنة الماضية لحماية الإسلام من الفساد على أيدي الحكّام المسلمين المستبدّين من عديمي الضمير، وكذلك من الغرباء والتابعين المتزلّفين لهم. وحتى بعد قرنين من الزمان على حركات الإحياء الديني، والعديد من الدعوات لإحياء حركة الاجتهاد ولتجديد الفكر الإسلامي، فضلاً عن العديد من المؤتمرات والندوات الهادفة إلى إحياء القدرات الخلاّقة المبدعة لدى المفكّرين المسلمين، ما زال هناك خوف من المجهول يجعل العامة من المسلمين ومرشديهم قريبين من الطريق المطروق، إن لم يكونوا حتى جالسين عليه! قد نُخطئ حين نفكّر بصورة مستقلة. ولكن من المحتّم أنه ستكون هناك آراء متعددة إذا ما سُمِحَ بالنقاش الحرّ وشُجِّعَت الأحكام الشخصية المستقلة. إن الأقطار الإسلامية البعيدة، التي يجمع فيما بينها الآن الالتزام بأكثر من اثني عشر مذهباً من المذاهب الفقهيّة الرئيسة، قد تختار السير في اتجاهات أحدث، وبخاصة فيما يتصل بالسياسة الاقتصادية. وهكذا دواليك بالنسبة للقائمة الطويلة من الأسباب التي تنصح بإتباع الحكمة والتحفّظ، أو الانتظار لما قد تُسفر عنه الأمور. والمحصّلة النهائية ستكون تقييد الغيورين وأصحاب المعرفة وأولئك الذين يحتمل أن يستحضروا الثقة من عامة المسلمين، تاركين الميدان، كاملاً أو في معظمه، لتحدّي المجتهدين. والنتيجة التي ليست غير متوقعة كلياً سوف تصبح سبباً آخر لعدم المساس بالوضع الراهن!

إن الوضع الراهن لا يمكنه أن يمدّ نفسه بأسباب الحياة والاستمرار. إننا إذا لم نتغير بأسلوب مُروّىً فيه، فسوف يُفرَض علينا التغيير بصورة عشوائية. وأرى أن هذا حاصل في مجال عزيز علينا نحن علماء الاقتصاد الإسلامي(٩)، ألا وهو مجال التمويل الإسلامي. إن العلاج يكمن في التخلص من خوفنا المرضيّ من أن نرتكب خطأ في مسائل الدين، ومن ثم استحقاق غضب الله سبحانه وتعالى. ألم يقل لنا النبي صلى الله عليه وسلم أن هناك أجر حتى للمجتهد المخطئ؟(١٠) إننا نؤمن بالله عز وجل، ويجب علينا تعزيز هذا الإيمان بشيء من الثقة

---

(٩) **محمد نجاة الله صديقي** (٢٠٠٦)، البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي: النظرية والتطبيق، مسح لآخر التطورات في هذا الميدان في *دراسات في الاقتصاد الإسلامي*، جدة، الجزء ١٣، رقم ٢، الصفحات ١-٤٨. كذلك لنفس المؤلف (٢٠٠٧) اقتصاديات التورّق: كيف أن مفاسده تفوق منافعه، كلية القانون بجامعة هارفرد وكلية الاقتصاد بجامعة لندن، ورشة عمل عن التورق، يمكن الرجوع إليها في موقع المؤلف (www.siddiqi.com/mns)

(١٠) روي في سنن أبي داود الحديث التالي: قال عمرو بن العاص قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا اجتهد الحاكم وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد) "الحديث ٣٥٧٤، كتاب الأقضية، الباب رقم ٢.

بأنفسنا. إن احتمالات ارتكاب خطأ هذه الأيام أقل من احتمالات الخطأ الذي كان يمكن أن يرتكبه أحد المفكرين في القرن الهجري الثالث وليس أكبر. إن لدينا وسائل أفضل لمعرفة القرآن والسنة، وهناك أعمال أكثر بين أيدينا عن العلوم الإسلامية الأخرى ووسائل أفضل وأسرع للتشاور والنقاش مما كان متاحاً في زمن أجدادنا.

إلى منظّمي هذا النقاش

إنني أهنيء المنظمين على جهودهم. فعلى الأقل إنكم قد علمتم أن هناك عوائق تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي تحتاج إلى مناقشة جادة. كما أنكم شعرتم أن القيام بالمزيد من نفس هذا العمل لن يجدي. إننا نحتاج إلى السير في اتجاهات ومسالك جديدة واكتشاف طرق جديدة. وقد قدّمت حصتي المتواضعة في ذلك الإسهام. وإنني على يقين من أن لجنة المناقشة سوف تطرح أفكاراً يمكننا متابعتها في مسيرتنا على طريق النجاح.

Obstacles of Research in Islamic Economics

Prof. Mohammed Najatullah Siddiqi

Abstract. This paper concentrates on six obstacles that hinder the advancement of research in Islamic Economics (IE). These are: the absence of historical studies, the lack of empirical studies, the insufficient institutional support, and the non-adherence to ethical norms of research and publication, and the weakness in vision.

The paper discusses in details these obstacles and proposes an action agenda for the remedy.

تعقيب على بحث الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي بعنوان"معوقات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي"

الأستاذ الدكتور شوقي أحمد دنيا

بداية أقدم تقديرى وثنائى لاستاذنا الدكتور نجاة الله على مابذله من جهد طيب فى بحثه لمعوقات البحث الاقتصاد الاسلامى.

واؤكد على مشاركته الراى فى كل ماذهب اليه سواء من حيث المعوقات أو المقترحات أو رؤيته لسير الامور على غير ماكنا نرجوه حيال هذا الموضوع .

كذلك أشاركه الاحساس المؤلم العميق بأن البحث العلمى فى الاقتصاد الاسلامى يمر بازمة حقيقية لا تخفى ملامحها على أحد . ولعل من أبرز ملامحها الاخفاق - حتى الان- فى تقديم مقرر دراسى واحد فى أى فرع فى علم الاقتصاد يحظى بتقدير واحترام من قبل المهتمين.

أ - لقد تناول سيادته ستة عوامل رأى أنها تشكل العوائق الرئيسة لتقدم البحث فى الاقتصاد الاسلامى . اشير اليها بعجاله وهى:

١- غياب الاحساس باهمية التاريخ . ويقصد بذلك أنه لم يجر حتى الان الاهتمام الكافى من الباحثين بالتطور التاريخى للمجتمع الاسلامى و دراسته دراسة شاملة وممتدة .

الامر الذى افقد الاقتصاد الاسلامى الكثير من المصادر المفيدة والمهمة .

٢- التمسك بالواقعية : معرفة طبيعة الارض التى نقف عليها : والمقصود غياب الدراسات الواقعية التطبيقية على واقعنا القائم . وبالتحديد غلبة الدراسات المعيارية على الدراسات الوضعية . وفى ذلك مافيه من القصور و الخلل .

٣- البحث يحتاج الى مال: وهو بذلك يشير الى عامل التمويل فى البحث العلمى،وكيف كان، وكيف سيكون .

٤- حماية الحقوق : يقصد بذلك عدم توفر الحماية الكافية للجهود الفكرية للباحثين فى الاقتصاد الاسلامى .

٥- الامور الضرورية والامور الهامشية : يقصد بذلك غياب مبدأ الاولويات وانشغال الدراسات والابحاث بموضوعات هامشية وعدم اهتمامها بالموضوعات المهمة الاساسية .

٦- العنصر البشرى فى التراث الاسلامى : يقصد بذلك غياب التمييز الواضح بين ماهو الهى وما هو بشرى فى التراث الاسلامى ومعاملة كل منها بما يستحقه .

ب- ومع تقديري واعتزازي بالبحث وبما فيه من رؤى وافكار فلى عدة ملاحظات اوجزها فيما يلي:

١- البحث يتحدث عن المعوقات. وفى ملخص البحث عنون هذه المعوقات بعناوين جيده لكنه فى صلب البحث عنونها بعناوين أخرى أقل مافيها عدم الوضوح ، وعلى سبيل المثال :العامل الثانى من المعوقات عنون له بـ" التمسك بالواقعية : معرفة طبيعة الارض التى نقف عليها . والتساؤل هو هل هذا العنوان يدل من قريب أو بعيد على المقصود وهو غياب الدراسات الواقعية التجريبية ؟! كذلك نجده يعنون بـ"حماية الحقوق" والصواب "عدم حماية الحقوق" وكذلك يعنون بـ"الامور الضرورية التى لا غنى عنها والامور الهامشية"والاصح منه والاوضح دلالة على المقصود هو"غياب مبدأ الاولويات أو غياب مبدأ التمييز بين المهم والاهم "وهكذا فى بقية العوامل..

٢- لا أتفق مع الكاتب فى اعتباره عدم حماية الحقوق معوقا رئيسآ للبحث، فهناك ماهو أخطر منه بكثير .

٣- ألاحظ شيئا من التعارض بين المواقف، فتارة يعيب على اهمال الدراسات التاريخية و تارة اخرى يعيب على الانشغال بها، كما هو الحال فى الفقرة الاولى وفى الفقرة ما قبل الاخيرة .

٤- كان الكاتب الجليل شديد الانفعال فى تناوله للعامل الاول فالواقع أن كل الفقه فى كل البلاد أخذ فى الحسبان، سواء الاندلس أو المغرب أو الهند. ثم لماذا لم يقم الباحثون فى تلك البلاد بتقديم اسهاماتهم الفكرية ؟

٥- فى تناوله لغيبة الدراسات الواقعية التطبيقية عمم القول قائلا فى صـ٤ "لكننا لم نبحث أبدا فيما يفعله المسلمون فى واقع الحال" والتعميم هنا محل نظر، فهناك الدراسات المعاصره حول المصارف الاسلامية وشركات التأمين . وهى دراسات تطبيقية .

٦- فى الحقيقة ما قدمه الباحث الكريم هو سبعة معوقات وليس ستة كما ذكر، حيث ان عدم الثقة فى النفس لا يقل تأثيره السلبى عن بقية العوامل .

٧- لعل الكاتب الكريم يتفق معى فى أن الكثير مما ذكره من معوقات هو الى السمات والخصائص أقرب منه الى المعوقات .

ج- لمزيد من المعرفة فاننى أضيف الى ما قدمه الباحث الكـــريم بعــض المعوقـــات الاخرى و من ذلك :

١ - غياب التنسيق بين الجهات المعنية:

يوجد على الساحة ثلاث جهات معنية بالاقتصاد الاسلامى بشكل مباشر هى المصـــارف الاسلامية و مراكز أبحاث الاقتصاد الاسلامى و الاقســام العلميـــة للاقتصـــاد الاســـلامى . ولايخفى أن وجود تنسيق قوى بين تلك الجهات هو مطلب ضرورى لتقدم البحث فى الاقتصاد الاسلامى .وافتقاد هذا التنسيق يعوق هذا التقدم . وللاسف هذا هو الواقع و بكل مرارة ، حيث لا يوجد حتى الحد الادنى من التنسيق الفعال الحقيقى . فكل يغنى فى سربه بعيدا عن الاخرين . بل لقد وصل الحال سوءا لدرجة فقدان تنسيق حقيقى بين مفردات كل جهـــة مـــن الجهـــات المذكورة : وقد انعكس ذلك سلبا على جودة الدراسات و نموها .

٢ - غياب الحضانات الفعالة:

بقدر ما كان الوضع فى البدايات واعدآ بقدر ما هو الان بائسا ففى البداية كان الاقبـــال متزايدا من الطلبة النابهين على الالتحاق بأقسام الاقتصاد الاسلامى، لديهم طموح كبير. واليوم قل تماما الاقبال، ومن يقبل لا يقبل لطموح، وانما هو مضطر لذلك، كما أن من يقبـــل حاليـــا ليس متميزا.وكل هدفه الحصول على شهادة جامعية تتيح الالتحاق بأى عمل مهما كان . وقـــد شاهدت ذلك بنفسى فى كل من جامعة الامـــام وجامعـــة أم القـــرى . وفـــى البدايـــة كانـــت مراكزالبحوث، وخاصه مركز أبحاث جامعة الملك عبد العزيز، كانت تعج بالنشاط والحركـــة من قبل نخبة من الباحثين المتميزين المهمومين بالقضية واليوم، مع التقدير الكامـــل للمركـــز وللقائمين عليه، لكن ذلك لا ينفى أن الامر تغير كثيرا.

والحال نفسه على مستوى المصارف الاسلامية . مـــاذا يعنـــى ذلـــك ؟ يعنـــى غيبـــة الحضانات الفعالة للبحث العلمى فى الاقتصاد الاسلامى . وبالتالى تـــدهور الدراســـات كمـــآ وكيفآ.

٣ - غياب التعريف الجيد بالاقتصاد الاسلامى . حتى الان لم يتحقق الحـــد المطلـــوب للتعريف بالاقتصاد الاسلامى وبخاصة على المستوى الفكرى النظرى . وهناك الكثير والكثير من نقص المعلومات لدى العديد من الجهات،وبلاشك فنحن مسئولون ولوجزئيآ عن ذلك.وعلينا بذل كل جهد ممكن لتعريف مختلف الجهات بالاقتصاد الاسلامى تعريفا واضحآ بينآ.

٤ - عدم التوظيف الجيد الصحيح للعلوم الشرعية وليس فقط علم الفقه فى خدمة البحـــث العلمى فى الاقتصاد.وهناك قدر كبير من الاختلاط بين منهجية البحث فى العلـــوم الشـــرعية

ومنهجية البحث فى علم الاقتصاد الاسلامى وقد كنا فى الماضى نفتقد من يجمـــع بـــين العلـــم الشرعى والعلم الاقتصادى.واصبحنا اليوم نفتقد الشرعى الكفئ وكذلك الاقتصادى الكفئ.هـــل فى ظل ذلك يرجى تقدم البحث فى الاقتصاد الاسلامى؟!!

د - قدم الباحث فى ثنايا بحثه مقترحات مفيدة وبناءة وأضيف عليها مايلى:

أننا بالفعل فى حاجة ماسة الى رؤية جديدة ومؤسسات جديدة وتجديد جوهرى لما هـــو قائم من موسسات.

وأرى ضرورة التفكير الجدى فى اقامة أكادمية دولية للاقتصــــاد الاســـلامى تتجـــاوز السلبيات التى ظهرت فى المؤسسات القائمة.وبخاصة مايتعلق بالتمويـــل والادارة والانشـــطة. تجمع بين الشق البحثى والشق التعليمى، تجتذب الطلبة النابهين من شتى بلاد العلم وتحتضـــن نخبة متميزة من رجالات الاقتصاد الاسلامى.ولا تخضع فى توجهاتها أو فـــى اى أمـــر مـــن أمورها لدولة اسلامية بذاتها أوحتى لمجموعة الدول الاسلامية.نريدها حرة بكل معنى الكلمـــة تدار كما تدار المؤسسات العلمية الراقية فى العالم المتقدم .ولاتستمد تمويلها مـــن ايـــة جهـــة حكومية وانما من تبرعات غير مشبوهة وغير مشروطة .وأن تعمل جاهدة على توفير القـــدر الكافى من التمويل الذاتى لكل انشطتها العلمية.

وفوق هذا نحن فى حاجة ملحة الى وقفة جادة جداً حول اللحظة التى نعيشها والفرصـــة التى سهرنا طويلاً على وجودها وهى الأن توشك على الضياع ولن ينساها لنا التاريخ وربما لن يغفرها لنا الله عز وجل.فهلم لنواجه الموقف بما هو جدير به.

والله تعالى نسأل التوفيق والمعونة .

حول معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي
للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي

تعقيب : أ.د. عبدالحميد الغزالي

١ - بداية، أثني وأثمن على تهنئة الأخ والصديق أ.د. محمد نجاة الله صديقي.. لمنظمة المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، على جهودهم واعترافهم بأن "هناك عوائق تعترض سبل البحث في الاقتصاد الإسلامي تحتاج إلى مناقشة جادة".. تلك التهنئة التي جاءت في نهاية ورقته البحثية القيمة، المعنونة "معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي". وأنا بدوري أهنئ الأخ صديقي على العرض الأمين والرصين للمشكلة، والمحاولة الجادة لمعالجتها.

٢ - تناولت الورقة، بعد التقديم حول أسباب تناول المشكلة، عدداً محدداً لما يراه أ.د. صديقي، من وجهة نظره، "معوقات" أمام البحث في الاقتصاد الإسلامي، والتي لخصها في "غياب" الدراسات التاريخية والتجريبية والدعم المؤسسي "الكافي" والقواعد الأخلاقية البحثية، و"الإخفاق" في التمييز بين الأساسيّ والهامشيّ، وبين المقدس والإنساني. وبالرغم من تسليمي بصفة عامة بكثير من تفاصيل ما جاء في الورقة تحت "المعوقات"، والتي تعاني من معظمها، بدرجة أو بأخرى، البحوث في بقية فروع المعرفة الإنسانية في بلادنا "النامية"، إلا أنني لا أشاركه بالقطع نظرته التشاؤمية الحادة حول واقع البحث في الاقتصاد الإسلامي، وقطعه الجازم والصارم "بغياب" الدراسات التاريخية والتجريبية والدعم المؤسسي والقواعد البحثية في هذا المجال، و"الإخفاق في التمييز بين الأساسي والهامشي، والمقدس والإنساني. فهذه النظرة القاطعية الجازمة تعني ببساطة "إلغاء" أعمال جادة وجهود علمية رصينة وتطبيقات عملية واعدة ومأسسة متنامية طوال ما يقرب من نصف قرن، أسهم المؤلف نفسه فيها إسهاماً أصيلاً ومشكوراً.

٣ - صحيح، هناك تباطؤ في تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي، ليس بالقطع مرجعه إلى الخلط بين الثنائيات الكبرى الحاكمة للعملية البحثية.. كالخلط بين ما هو إسلامي وما هو "غربي" وبين ما هو تراثي وما هو عصري، وبين الإسلام والمسلمين، وبين ما هو فكر، وبين ما هو سلوك، وبين ما هو ثابت وما هو متغير، وبين ما هو مثالي وما هو واقعي، وبين ما مقدس وما هو إنساني، وبين ما هو أساسيّ وما هو هامشيّ، وبين ما هو محلي وما هو عالمي.

فالباحث المبتدئ يعي تماماً فحوى هذه الثنائيات ومدى تكاملها أو تنافرها. ولا يمكن إرجاع هــذا التباطؤ إلى "تغير الزمن" كما يقرر الأخ صديقي. إذ يقــول مفســراً: "ففــي عقــدي الســتينات والسبعينات من القرن العشرين، كان عالم الإسلام يستثيره كل ما هو إسلامي" واستهداف "إيجــاد بديل للرأسمالية والاشتراكية". ويستطرد قائلاً: " أما في الوقت الراهن.. فنرى أن هناك انهيــاراً في الأفكار العظيمة"، وبحثاً حثيثاً من قبل الشباب".. عن مؤهلات في مجال التمويل الإسلامي.. لتلبية الاحتياجات المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية". أليس هذا البحث، من منطلق ما لا يدرك كله لا يترك كله، خطوة جادة وكبيرة في طريق إقامة نظام اقتصادي إســلامي؟! إن انخفــاض وتيرة تطور البحث في الاقتصاد الإسلامي في بدايات هذا القرن مقارنة بالثلث الأخير من القرن الماضي ترجع، في تصوري، إلى شدة الإقبال نسبياً على هذا الفرع القديم الجديــد مــن فــروع المعرفة الإسلامية في الفترة السابقة من ناحية، وإلى ضعف الأنظمة الإســلامية، بــل تخلفهــا، وتفتيــتها أمام الهجمة الشرسة على كل ما هو إسلامي من "الآخر"، مما دفع بعض هذه الأنظمــة إلى إيثار السلامة "الصورية"، بإعطاء البحث في هذا المجال أولوية متدنية.

٤ - تتبنى الورقة فرضية انحسار حركة البحث في الاقتصاد الإسلامي فــي هــذا القــرن لصالح التمويل الإسلامي والمالية الإسلامية، على حساب النظام الاقتصادي الإســلامي، أو مــا أسمته الورقة "بالفكرة العظيمة السامية" ولو وقفنا في هذه الفرضية، لوجدنا أنهــا تتســم جزئيــاً بالشكلية، وليس بالعمق المناسب. وذلك لأن تزايد الاهتمام بالمالية الإسلامية يعني ولــو جزئيــاً أيضاً تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي. لماذا ؟ لأن المصــرفية الإســلامية تعنــي بالأســاس الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.. إعمــاراً لــلأرض بإقامة مشروعات إنتاجية وتنمية للمال الإسلامي وفقاً لأولويات إنمائية إسلامية، ومن ثــم تنميــة القدرة الإنتاجية للمجتمع المسلم لإنتاج " الطيبات" التي تلبي احتياجات أفراده. كما تهــتم "الماليــة العامة الإسلامية" بقضية التوزيع العادل لهذه الطيبات. إذاً، المصرفية الإسلامية والمالية العامــة الإسلامية تنشغل بقضية الإنتاج على المستوى الجزئي.. أي الوحدة الإنتاجية، كما تنشغل أيضــاً بهذه القضية على المستوى الكلي.. أي الاقتصاد الإسلامي لكل من حيث نشاطه إنتاجاً وتوزيعــاً واستهلاكاً، وعلاقاته مع بقية دول العالم، أي العلاقات الاقتصادية الدولية.. فإذا لم يكن هذا هــو ما نعنيه بالاقتصاد كفكر وبالاقتصاد كنظام.. فماذا يعني الاقتصاد ؟!

٥ - اتفق مع الأخ صديقي على أن دراسة ومعرفة التاريخ أمر شديد الأهمية، لأنهــا "قــد تنقذنا من تكرار الأخطاء وتشجعنا على السير على خطى ونهج الذين أفلحوا". ولكننــي أختلــف جذرياً معه عندما يجزم أن معظم أدبيات الاقتصاد الإسلامي في شــكلها الــراهن تعاملــت مــع

القواعد والمفاهيم ذات العلاقة بالحياة الاقتصادية على أنها من الثوابت، أي " أنهـا تقـع فـوق اعتبارات الزمان والمكان" وعلى أنها "لا تتأثر" بالعوامل المستحدثة والمستجدة. وهذا على عكس ما يعتقده ويطبقه الكافة في الحياة الاقتصادية على أساس أن الأصل في الأشياء أي المعـاملات الإباحة أو الحل، وأن الحكمة ضالة المؤمن هو أولى بها أينما كانـت وحيثمـا وجـدت وفقـاً للضوابط الشرعية، أخذاً بالأسباب وإعماراً للأرض.

٦- عند معرفة الأرض التي نقف عليها من خلال الدراسـات التجريبيـية لا يمكـن أن نقارن النموذج السوفيتي السابق بالنموذج الاقتصادي الإسلامي عند مقاربة مـا هـو "مثـالي". فالمثالي "إسلامياً" يدخل في قدرة الإنسان على الفعل، أي في حدود الاستطاعة، وليس خارج هذه القدرة أو بعيداً عن هذه الحدود. كما أن "برنامج المصلحين" إذا كان مستنداً إلى الكتاب والسـنة، لا يمكن أن يصطدم مع المصالح المعتبرة شرعاً للشعوب، وبالتالي لا يمكـن أن يصـطدم مـع الاهتمامات الخاصة بالشعوب الإسلامية المعتبرة شرعاً. وإذا حدثت انحرافـات عـن المثـال، ويمكن أن تحدث " خلق الإنسان ضعيفاً"، فهناك منظمات ذاتية تصحح المسار على أسـاس أن " الدين المعاملة" و "لا ضرر ولا ضرار".

٧- أتفق تماماً مع الأخ صديقي بالنسبة لعملية مأسسة العملية البحثيـة وتشـجيع الجهـود الخيرية والتطوعية للقيام بها، "أنه ما لم تحصل الأمة على توجه يكون ضارباً بجـذوره، علـى نحو قابل للتصديق في الماضي، ويتم إقناع الناس به بأنه واقعي فيما يتصل بالحاضـر، ومفعـم بالثقة فيما يتصل بالمستقبل، فقد يجرف سيل من الأزمات الكثير من التقـدم السـريع والجهـود الواعدة". هذا، ولقد شرُف كاتب هذه السطور ليس فقط بالمشاركة في إنشاء وإدارة أقسام علميـة للاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات العربية والإسلامية، وإنما أيضاً شرُف بالمشاركة فـي إنشاء إدارة بعض المراكز والمعاهد المهتمة أساساً بالبحث في الاقتصاد الإسـلامي، كمـا رأس لعدد من السنوات، لجنة التنسيق بين إدارات البحوث في المصارف الإسلامية، ولجنـة التنسـيق بين الأقسام العلمية والكليات الجامعية التي تدرس الاقتصاد الإسلامي فـي الجامعـات العربيـة والإسلامية. هاتان اللجنتان كانتا تحت إشراف وتمويل المعهد الإسـلامي للبحـوث والتـدريب، التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة.

٨- لا شك أن حماية الحقوق الفكرية أمر بالغ الأهمية لتطـور البحـث فـي الاقتصـاد الإسلامي. ويعد التعدي على هذه الحقوق أمراً شائعاً – مع الأسف – في كثير من دولنا الناميـة، بالنسبة لشتى فروع المعرفة الإنسانية. وعليه، اتفق تماماً مع مـا أكـده الأخ صـديقي مـن أن

استمرار تدفق البحوث ستتوقف أساساً على هذه الحماية، و "أن الغش في البحوث.. يضر المجتمع أكثر مما يضر الضحية"، ويشكل في النهاية عقبة حقيقية أمام تطور العملية البحثية في الاقتصاد الإسلامي.

٩- عندما تناول الأخ صديقي ما هو أساسي وما هو هامشي، أكد بحق على أن الإسلام دين صالح لكل زمان ومكان، وشدد على أن للإسلام ثوابته ومتغيراته. فالثوابت تعد بمثابة الأصول أو الجذور، أو قل المبادئ التي يتعين الحفاظ عليها والتمسك بها. بينما المتغيرات هي بمثابة التفصيلات التي تتشكل وتتغير بفعل ظروف المكان والزمان، أو قل هي المواقف وفقاً للواقع المعاش. وعليه، حض الأخ صديقي الاقتصاديين والاجتماعيين بتحديد ما هو ثابت أو "خالد وعالمي" من سمات الإسلام، وما هو متغير أو " مناسب لأن يخضع للتكيف والتغيير". وإن كنت أسارع فأقول أن هذا التحديد في ثقافتنا الإسلامية قائم فعلاً، بل معلوم من الدين بالضرورة ! بعد ذلك استطرد قائلاً أن جمع هذين الفريقين معاً تحت سقف واحد لم يسفر عن نتائج إيجابية مناسبة، بل أستغل من قبل البعض لعرض بضاعة تقليدية في أغلفة "إسلامية سطحية" باسم الإسلام. ثم ضرب مثلاً على ذلك بالتأمين الإسلامي، أي التأمين التعاوني أو التكافلي.. وهنا، اختلف معه جذرياً. فالتأمين الإسلامي يختلف أساساً، على تفصيل ليس هذا مكانه، عن التأمين الوضعي بأنواعه المختلفة، ذلك لأن الأخير يقوم على "غرر" جسيم و "مقامرة" واضحة و "ربا" محرم، ومن ثم استغلال وأكل لأموال الناس بالباطل. وعليه، يعد هذا المثال تفنيداً واضحاً لرؤية الأخ صديقي السلبية فيما يخص التعاون بين الفريقين.

١٠- أما مقولة أن البحث في الاقتصاد الإسلامي يضع مسألة التخلص من الفقر في "أسفل قائمة أولوياته"، بينما يضع في صدرها استثمار فوائض الأثرياء لجعلهم أكثر ثراء، لا أدري على أي أساس توصل إليها! فالإسلام جاء حرباً حقيقية على مشكلة الفقر، والإسلاميون منذ القدم وحتى الآن أعطوا هذه المشكلة أولوية أولي في سلم اهتماماتهم البحثية والعملية. فبجانب مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات التطوعية والنفقات الشرعية، كان التشديد على فريضة إعمار الأرض من خلال نظام تمويلي عادل وفاعل ومالية عامة تدفع إلى توزيع عادل وكفؤ للدخل والثروة. وأقول كاقتصادي ما هو أكثر جدوى في مجابهة ومعالجة مشكلة الفقر.. نظام مصرفي قائم على المشاركة في الربح والخسارة.. ومالية عامة تعامل الجميع وفقاً لقدراتهم المالية، أم نظام مصرفي قائم على الربا والتحيز للمشروعات الكبيرة تشجيعاً للاحتكار وتركيز الثروة، ونظام مالي يقع عبئه الأكبر على صغار الممولين دون أثريائهم ؟! صحيح، مشكلة الفقر

ما زالت بيننا بشكل حاد ومتفاقم، وهذا يرجع إلى تفضيل أنظمتنا للبديل الثاني بخاصة، وســوء إدارة للاقتصاد والمجتمع بسبب فساد واستبداد مستفحلين تتسم بهما هذه الأنظمة بعامة.

١١- أتفق تماماً مع الأخ صديقي في التوكيد على أن جميع العوائق التي تعترض ســبيل التقدم في بحوث الاقتصاد الإسلامي قابلة للإزالة، ونحن قادرون على إزالتها بإذن الله.. ولعــل من الأفضل لنا أن نبدأ المسيرة بتحويل الموارد الراهنة إلى "جوانب البحث ذات الأولوية"، على أساس أن "ينتصر المضمون أو الجوهر على الشكل، وفصل الإضافات الخارجية والبشرية عــن ما هو خالد ومقدس". ولكن المقدس، لابد أن نشدد، بإجماع الأمة، هما: القرآن والســنة. هــذا، بالإضافة إلى سنة الخلفاء الراشدين، " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعــدي". وبعد ذلك، تنفتح العملية البحثية في الاقتصاد الإسلامي استناداً إلى أن الحكمة ضالة المؤمن أينما كانت وحيثما وجدت سواء في التراث الإسلامي أو في الفكر والتطبيــق الإنســاني المعاصــر، وعلى أساس تكيف إبداعي مستنير مع المتغيرات الحادثة في حياة المجتمع المسلم بفعل المكــان والزمان، يدور مع المصلحة " المعتبرة" شرعاً وجوداً أو عدماً، ويأخذ بأحداث ما ابتكره العقــل البشري من أفكار وسلوكيات للتعامل الكفء مع "الأشياء" أي في مجال المعاملات بهدف إعمــار الأرض وتقدم المجتمع.

١٢- أما إشارة الأخ صديقي إلى " العولمة"، وكأنها قدر لا فكاك منه، يتعــين أن نتــأقلم معه، ونوجه بوصلة بحوثنا في الاقتصاد الإسلامي تجاهه، فهذا أمر مرفوض تمامــاً. صــحيح، يتعين أن نعيد ترتيب بيتنا من الداخل لكي نتنافس في السوق الدولية مع الآخر بشرف وفعاليــة، أساساً وفقاً لهويتنا، ولا يجب أن نعيد هذا الترتيب من خلال البحوث بما يتفق وهذه " العولمــة" بغض النظر عن خصوصياتنا ومصلحتنا. فانفتاحنا في مجال الاقتصاد، أو غيره من المجــالات، مستمد ومستند أساساً إلى الكتاب والسنة، وبالقطع ليس لإرضاء "الآخــر"، أو للاتســاق مــع " العولمة" مهما كان الثمن! ومع ذلك، في إطار هذه العملية، التــي فُرضــت مــن دول الشــمال، بعناصرها المعروفة، وهي الصندوق والبنك الدوليان ومنظمة التجــارة العالميــة ودبلوماســية المؤتمرات، هناك ضرورة ومصلحة لا تحتاجان إلى تشديد لإحداث تعاون اقتصادي "عادل" بين دول الجنوب – ومنها الإسلامية- بعضها البعض، وبينها وبين دول الشمال، على أســاس مــن الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة، تعميقاً للندية، وبعيداً عن الاستغلال والتبعية، بهدف خيــر ورخاء البشرية جمعاء.

١٣- وفي النهاية، بالرغم من إمكانية تقديم قائمة أخرى من معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى المعوقات الست التي عالجتها الورقة، إلا أنه تبقى الحقيقة المتمثلة في أن العقبة الكئود، التي لم تشر إليها الورقة أصلاً، هي غياب "مناخ صحي" في دولنا الإسلامية للقيام بتطوير جاد في مجال البحوث في الاقتصاد الإسلامي، أو في غيره من المجالات المكونة لحياة مجتمعاتنا. وهذا يرجع بالأساس إلى أنظمة "متخلفة"، مستبدة، فاسدة تقيد حرية المواطن، وتهضم حقوقه، وتهدر كرامته. ومع ذلك، كما أكدت في بداية هذه السطور، قامت العملية البحثية بمعدلات متصاعدة في هذا الجو غير المناسب. فما بالنا إذا تغير هذا إلى الأفضل؟ فنأمل معالجة هذه العقبة بان تعود هذه الأنظمة إلى رشدها، وتطبق صحيح إسلامها، فتنهض البحوث بمعدلات متصاعدة، وتحدث النهضة في كافة المجالات.

بعض المراجع الأساسية :

١- محمد نجاة الله صديقي: " معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي السابع في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ٢٠٠٨م.

٢- عبدالحميد الغزالي، الضوابط الإسلامية للثقافة، إدارة البحوث، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٨٧م.

٣- ـــــــــــــــ، الإنسان أساس المنهج الإسلامي للتنمية، إدارة البحوث، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤- ـــــــــــــــ، الأرباح والفوائد المصرفية، إدارة البحوث مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة، ١٩٩٠م.

٥- ـــــــــــــــ، سنة التغيير والحل الإسلامي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م.

٦- ـــــــــــــــ، مستقبل علاقة الإسلام بالغرب، دار النشر والتوزيع الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي
ونتائجها المنهجية
(ورقة موقف)

أ.د. محمد أنس بن مصطفى الزرقا

ورقة مقدمة
إلى المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز – جدة

المستخلص: يقوم علم الاقتصاد الإسلامي على ركيزتين هما الاقتصاد التقليدي والشريعة الإسلامية وفقهها. ولهذه الثنائية نتائج تبينها هذه الورقة، منها أن نقص المعرفة بالشريعة أو بالاقتصاد يؤدي لأخطاء، وأن ذلك النقص هو أهم عقبة أمام تقدم هذا العلم.

يجب أن يدرس علم الاقتصاد الإسلامي في إطار الشريعة جميع المعارف والسلوك البشري والسياسات الاقتصادية، حتى ما كان منها مخالفاً للشريعة. ويكون ذلك بدراسة كل قضية اقتصادية من جهة اتصالها بعناصر النظام الاقتصادي الإسلامي، ودراسة كل عنصر من النظام من جهة ما يثيره من قضايا اقتصادية تحليلية أو تطبيقية. وتناقش الورقة مسألة ظنية المقولات الاقتصادية وتطورها مع الزمن، ومخالفة بعضها لنصوص شرعية. وتشخص الورقة كل ما سبق بأمثلة محددة.

١ - *المقدمة*

هدف هذه الورقة: هو إقناع كل من الاقتصاديين والشرعيين بأهمية الاستفادة من ثنائية مصادر المعرفة في الاقتصاد الإسلامي وتعلم كل فريق من الآخر، وأسلوبها هو ضرب أمثلة تظهر مزايا ذلك ومخاطر التقصير فيه، مع التبسيط والتركيز على أهم جوانب كل مسألة بحيث تكون واضحة تماماً للفريقين.

وليست هذه الورقة بحثاً يبسط الحجج المتعارضة ويرجح بينها، بل هي ورقة تعبير عن موقف position paper تسهل للآخرين فهمه وقبوله أو مخالفته ونقده.

والأمثلة هي جزء أساسي من هذه الورقة.

٢ - *الأسئلة والقضايا التي تناولتها هذه الورقة*

علم الاقتصاد الإسلامي هو علم بينيّ interdisciplinary يستمد بعض مقوماته من المعارف الإنسانية المتصلة بأمور المعيشة وتقع ضمن علم الاقتصاد التقليدي، وبعضها الآخر يستمده من الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من الفقه. وبهذا يتميز الاقتصاد الإسلامي عن مصدريه: الاقتصاد التقليدي وعن الفقه.

إن ثنائية مصادر المعرفة هي قضية أساسية تثير في علم الاقتصاد الإسلامي مسائل منهجية كثير منها لا يثور في الفقه ولا في الاقتصاد التقليدي وتتناولها هذه الورقة. ومن أمثلتها:

لماذا علم الاقتصاد الإسلامي ؟ هل تشييده رفاهة فكرية أم عزيمة شرعية؟ ما فرقه عن فقه المعاملات ؟ وعن الاقتصاد التقليدي ؟ وماذا يأخذ من كل منهما وماذا يدع ؟ هل يقتصر الاقتصاد الإسلامي على دراسة السلوك المسلمين أم يشمل سائر البشر ؟ ما تعريف الاقتصاد الإسلامي؟ وهل يمكن أن يساهم فيه غير المسلمين تنظيراً أو تطبيقاً ؟ المقصود باستيعاب علم الاقتصاد التقليدي في إطار الشريعة ؟ وكيف يقبل ذلك مع التسليم بأنه ينطوي أحياناً على مقولات أو افتراضات مخالفة للشريعة ؟

٣ - *مفاهيم تمهيدية وتعريفات*

علم الاقتصاد: هو علم اجتماعي يدرس واقع الحياة المعيشية والسنن (أسباب – نتائج) التي تسود فيها. وبخاصة فيما يتصل بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها.

والنظام الاقتصادي هو مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية.

ويمكن تقسيم علم الاقتصاد إلى أقسام بحسب الموضوع المدروس كالمالية العامة والتجارة الدولية، لكنني أفضل من الناحية المنهجية ملاحظة ثلاثة مكونات فيه:

أ- التحليل الاقتصادي المعني أساساً بوصف الواقع واكتشاف السنن المطردة فيه، كماهي. وهذا هو الجانب الوضعي positive أو الوصفي في العلم.

ب- النظم الاقتصادية المقارنة، وهي دراسة تعنى بمقارنة النظم المختلفة من حيث النظرة العامة إلى الحياة، والأهداف والوسائل والسياسات التي ترتضيها لتحقيق أهدافها، ونتائج ما سبق في الحياة المعيشية.

ج- السياسات الاقتصادية، وتعنى بدراسة التدابير الممكنة للانتقال من وضع اقتصادي إلى وضع آخر أقرب إلى غايات المجتمع الاقتصادية.

ويتفق حذاق الاقتصاديين على أن تفضيل سياسة على أخرى لتحقيق هدف معين، لا يمكن أن يبنى على التحليل الاقتصادي وحده أبداً، بل لابد له أن يعتمد أيضاً علـــى قـــيم وتفضـــيلات أخلاقية تستورد من خارج علم الاقتصاد. والمسلم يستمدها طبعا من الشريعة.

ومع أن السياسات الاقتصادية هي وسائل لتحقيـــق الأهـــداف، فـــإن الـــنظم الاقتصــــادية المعاصرة أكثر اختلافاً فيما ترتضيه من سياسات، وأكثر تقارباً فيما تبتغيه من أهداف.

ما أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي؟

يمكن بالاستنتاج من نصوص الشريعة واستقراء أحكام الفقه التفصيلية الوصـــول اجتهـــاداً إلى الأهداف الأصلية التالية وسواها:

الأول كفالة حد أدنى من المعيشة لكل فرد في المجتمع.

الثاني تحقيق القوة الاقتصادية والاســـتغناء عـــن معونـــة الآخـــرين واســـتقلال القـــرار الاقتصادي.

الثالث تخفيف التفاوت في الدخل والثروة بين الناس.

ما أهم المؤسسات التي يحرص عليها النظام الاقتصادي الإسلامي؟

يمكن أن نعد منها :

- الملكية الفردية مع مسؤوليتها الاجتماعية، والملكية المشتركة وملكية الدولة (بيت المال).
- أسواق تنافسية مفتوحة تراعي أحكام الشريعة.
- الأسرة بوصفها لبنة أساسية اقتصادية واجتماعية.
- الدولة أو السلطة الاجتماعية التي تقيم العدل وتعين الضعيف والفقير وتحفظ الأمن وتتدخل لتحقيق فروض الكفاية... إلخ.

٤ - أمثلة لأخطاء منهجية نتيجة نقص المعرفة بالشريعة أو بالاقتصاد

أستطيع رواية أكثر هذه الأمثلة الفعلية بالسند المتصل، لكنني لن أفعـــل، إذ الهـــدف هـــو تشخيص القضايا وأيضاحها وليس نقد الباحثين.

١/٤ – إلغاء الفائدة

كتب أحد كبار الاقتصاديين العرب معبراً عن قلقه الشديد من أن تؤدي الدعوة إلى إلغاء الفائدة على القروض إلى تقويض جهود التنمية، لأنها تؤدي من جهة إلى تثبيط الادخار إذ تحرم المدخر من العائد، وإلى عرقلة الاستثمار الذي يفتقد حينئذٍ أداة سعرية لتخصيص الأرصدة لأن مقدار الطلب عليها سيصبح عند سعر الصفر للفائدة لا نهائياً في ضخامته، كما سنفقد معدل الفائدة المستخدم في المفاضلة في الاستثمارات.

أقول: هذا/ القلق غير مبرر اقتصاديا ويقوم على مجموعة من الأخطاء ونقص معرفة بالشريعة. (انظر: الفقرة ٢/٨).

٢/٤ - المخاطرة

قال اقتصادي بأن التأكيد على أن طرق الاستثمار الشرعية لا تنفك عن قدر من المخاطرة، هي مقولة مستوردة من علم الاقتصاد الغربي ومن الاقتصادي فرانك نايت، ولا أساس لها في الشريعة.

والحقيقة هي أن استقراء أحكام العقود المسماة في الفقه التي تستخدم في الاستثمار يدل بوضوح على تلك المقولة، فضلاً عن الحديث النبوي الصحيح (الخراج بالضمان).

٣/٤ – فقه المعاملات

الفكرة الشائعة وبخاصة بين الفقهاء المعاصرين بأن الاقتصاد الإسلامي هو في الواقع، أو يمكن اعتباره فرعاً من فقه المعاملات.

والصواب أنه حتى في موضوع واحد يظهر في الفقه وفي الاقتصاد كموضوع الاحتكار، فإن مهمة الفقه الأولى كما تشهد كتبه هي اكتشاف الأحكام القيمية ذات العلاقة (الحلال والحرام والمقاصد الشرعية) بينما مهمة الاقتصاد الأولى كما تشهد كتبه ايضا هي دراسة الواقع والسنن السائدة فيه مثل: كيف ينشأ، وما آثاره). فالمهمتان متكاملتان وليستا متماثلتين. والمتطلبات التعليمية لهما مختلفة جداً.

٤/٤ – التخطيط الاقتصادي

استشارني طالب ماجستير في مخطط رسالة عن التخطيط الاقتصادي في إطار إسلامي، فإذا به قد بنى المخطط كله على ما ورد في سورة يوسف، دون نظر على الإطلاق في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.

والخطأ المنهجي هنا هو النظر الى الشريعة على أنها بديل يغني عن علوم العقل والواقع، المعنية بالأسباب والنتائج والوسائل، بدل النظر الى الشريعة على أنها أساساً هي هاد ومرشد لهذه العلوم، تقدم لها الأهداف والقيم والأحكام التي لا تستطيع هذه العلوم توليدها.

٤/٥ – الاستهلاك

استشارني طالب في موضوع رسالة على الاستهلاك من وجهة إسلامية. وفي الشريعة كما هو معلوم كثير من الأحكام والقيم المتصلة بالاستهلاك، فأوصيته أن يضيف فصلاً أو أكثر عن واقع الاستهلاك عموماً أو فيما يخص جنساً من السلع في بلده. فاعترض بأنه لا يحسب ذلك مفيداً بل لا يراه مرغوباً، لأن كثيراً من جوانب السلوك الفعلي للناس غير منضبط بأحكام الشريعة.

الواقع منحرف أو ملوث فلماذا ندرسه؟

الجواب باختصار: إن من أهم مقاصد الاقتصاد الإسلامي إصلاح الواقع وتغييره ليصبح أقرب إلى الشريعة، فكيف تصلح واقعاً لا تعرفه؟

٤/٦ – الخراج

قرأت بحثا عن الخراج يوضح أحكام خراج (الوظيفة) الذي قرره سيدنا عمر اجتهاداً، وكان مورداً أساسياً لبيت المال في الدولة الإسلامية قروناً كثيرة. ويدعو الباحث إلى إحيائه وتطبيقه.

وجه القصور المنهجي هو تجاهل أسئلة مهمة وملحة في هذا الشأن يثيرها اختلاف الواقع الاقتصادي المعاصر عن الماضي، منها تضاؤل الأهمية النسبية للقطاع الزراعي تضاؤلاً محسوساً مقارناً بقطاعي الصناعة والخدمات. مما يعني أن أي توظيفات مبنية على الخراج بمعدلات غير باهظة لن تفي باحتياجات بيت المال المعاصر، مما يقتضي استحداث توظيفات (ضرائب) لم يكن لها نظير سابق في الفقه، ويراها أكثر الفقهاء ممنوعة إلا لصد عدو مداهم أو نحو ذلك، وليس لتقديم خدمات عامة يتوقعها الناس اليوم من دولهم.

٤/٧ – الفوائد من إيداع الأموال

ثمة فتوى حديثة تقول إنه لا إثم مطلقاً من إيداع الأموال في البنك والحصول على فوائدها لأن (.. البنك لا يحدد نسبة الفائدة الا بعد دراسات جدوى مستفيضة.. ليتأكد.. من تحقيق المشروعات.. لأرباح ومكاسب محددة..)

التعليق : صحيح أننا **لو كنا نعلم** قبل استثمار الألف مثلا أنها ستربح مائتين **بيقين،** لاستوى تماما :

(أ) أن تقرضني خمسمائة بشرط ردها مع زيادة مائة،

(ب) أو أن تشاركني في هذا الاستثمار بخمسمائة على أن لك نصف الربح.

لكن الفقهاء عبر التاريخ فهموا أن الشريعة تدل بوضوح على حرمة (أ) لأنه ربا، وأباحة (ب) لأنه مشاركة. وأكدوا أن الشريعة التي أنزلها الحكيم العليم لقوم يتفكرون لا تعطي حكمين متناقضين لأمرين متماثلين.

إن عدم إمكان توقع المستقبل الاقتصادي بيقين هو حقيقة كبرى في الحياة الاقتصادية يعرفها من قديم عقلاء الناس والتجار. فهل غيرت دراسات الجدوى الاقتصاد المعاصرة من هذه الحقيقة باستخدام الاحصاءات والحاسبات والنماذج الرياضية ؟ الجواب باتفاق الاقتصاديين، وقلما يتفقون، هو بالنفي القاطع. ودراسات الجدوى لا تدعي كشف ستور الغيب، ولا تضمن صحة توقعاتها عن المستقبل، لكن الجيد منها يحسن استخدام المعلومات المتاحة بطرق فنية منتظمة، مما يزيد فرص اختيار المشروعات الواعدة واستبعاد الضعيفة.

٤/٨ – بحث عن (المساقاة)

المساقاة هي من صيغ التمويل الانتاجي الإسلامي وفيها يتعاهد المساقي(بالعمل ومدخلات الإنتاج والسقي) حديقة مثمرة لمالكها لقاء حصة شائعة من النتاج يتفق عليها الطرفان.

اقترح باحث تطوير المساقاة للتطبيق المعاصر، بضبط حسابات تكاليف المساقي، وبيع المحصول الناتج وطرح التكاليف لتحديد الربح، ثم اقتسامه بالنسبة التي المتفق عليها. فهو بهذا التطوير قد جعل المساقاة مشاركة في الربح، مثل المضاربة، بينما هي في صيغتها التي وردت في السنة النبوية مشاركة في الناتج مثل المزارعة.

وهذا التطوير، مع صحته في نفسه، يذهب بمزية للمساقاة والمزارعة وأمثالهما من عقود الاشتراك في الناتج لا في الربح هي مزية تخفيض تكاليف رقابة مالك الحديقة على نفقات المساقي وأمانته. حسب المالك أن يراقب مقدار المحصول فقط ويأخذ منه أو من حصيلة بيعه حصته المتفق عليها، دون أي نظر في النفقات. وهذه مزية مهمة كما تبين نظرية النيابة (انظر الفقرة ٤/٨ لاحقاً)

إن الإعراض عن التمويل بالمشاركات والتوسع في التمويل بالمبايعات (كالمرابحة المصرفية المعاصرة) هو مما يؤخذ على الصناعة المالية الإسلامية، لكون المشاركات أكثر عدالة وتقليلاً للتقلبات الاقتصادية. لكن الكبيرة أمام المشاركات في الربح هي ارتفاع تكاليف الرقابة على المدير (المضارب أو الشريك). وهذه العقبة تتعداها صيغ المشاركة في الناتج.

٥ - لماذا الاقتصاد الإسلامي؟ هل إقامته رفاهة فكرية أم عزيمة شرعية ؟

القاعدة الفقهية والمنطقية تقول إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

تحريم الربا مثلا واجب، لا يمكن تنفيذه في الواقع المعاصر لمن لا يعرف الأسباب والنتائج والبدائل الممكنة التي لا يدل عليها اقتصاد النقود والمصارف والتمويل الدولي. وتحريم الاحتكار واجب، لو أراد وزير تجارة تطبيقه لاحتاج بالإضافة ‘لى معرفة أحكامه الفقهية إلى معرفة مواطن وقوعه في الأسواق المعاصرة، وصوره المختلفة وأسباب نشوئه في كل منها وعقبات إزالته وبدائله الممكنة. وهي أمور يدرسها الاقتصاديين.

والفقر الواسع الانتشار يخل إخلالاً كبيراً بهدف تحقيق القوة الاقتصادية، والاستغناء عن معونة الآخرين واستقلال القرار، ومعالجة ذلك الفقر تتطلب تنمية اقتصادية يفصل وسائلها وكيفيتها علم الاقتصاد. هذه أمثلة ثلاثة لواجبات شرعية اقتصادية لا يمكن تحقيقها اليوم لغير متخصص في علم الاقتصاد ذي دراية جيدة بالأحكام الشرعية ذات العلاقة، أي متخصص في الاقتصاد الإسلامي.

وثمة حاجة من نوع آخر للاقتصاد الإسلامي، تظهرها الدعوى بأن علم الاقتصاد الحديث يؤكد أن الحياة الاقتصادية المعاصرة والكفاءة في استخدام الوارد لا تستغني عن الفائدة على القروض، وأن تحريم الربا الذي يشمل الفائدة بلا ريب، يتعارض مع تلك الدعوى. إن هذه الشبهة التي تدعي التعارض بين الأمر القرآني الصريح وما يقرره علم الاقتصاد لا يمكن أن يمحصها إلا متخصصون في الاقتصاد، ذوي معرفة جيدة بالأحكام الشرعية ذات الصلة، مثلما أن رد شبهات الفلاسفة في العصور الإسلامية الوسطى نهض به علماء متمكنون من العلوم الإسلامية ومن الفلسفة. وقد حصل نظيره بفضل الله خلال السنوات الثلاثين الماضية،في علم الاقتصاد الإسلامي.

ثم هناك الاستفادة من علم الاقتصاد لفهم حكمة كثير من الأحكام كما يظهر في عدد من أمثلة هذا البحث، مما يسهل تطبيقها الصحيح في ظل ظروف مختلفة اختلافا كبيرا عن عهد الرسالة.

٦ – اعتراض ورده

إذا كانت إقامة الواجبات الشرعية الاقتصادية ورد الشبهات، هي ما يتطلب متخصصين في العلوم الاقتصادية المعاصرة، أفلا يعني ذلك ضمناً أن الأجيال التي سبقتنا (ومنها جيل الصحابة) لم يكن بإمكانها إقامة تلك الواجبات الاقتصادية على الوجه الصحيح؟

الجواب: كلا، لا يعني ذلك مطلقاً، لأن كل جيل مطالب في حدود ما أتاح الله له من وسائل ومعارف، أن يبذل جهده في تفهم الشريعة وإقامة أوامرها. وما ذكرناه آنفاً هو واجب هذا الجيل لأنه ضمن إمكاناته، ولا يصلح أساسا لانتقاص من سبق.

٧ – ما تعريف الاقتصاد الإسلامي

(أ) ثمة اتجاهان، أولهما يعرّف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يدرس الحياة المعيشية لمجتمع يتبع الشريعة الإسلامية، فلا يدخل في نطاقه المجتمعات الأخرى.

(ب) والثاني يعرفه بأنه علم الاقتصاد المستهدي بالشريعة الإسلامية، فيشمل في نطاقه جميع البشر مسلمين وغيرهم، في سلوكهم الاقتصادي ومؤسساتهم وسياساتهم، حتى ما كان من ذلك مخالفاً للشريعة. باختصار: علم الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد المتواصل مع الشريعة الإسلامية.

(ج) والذي أختاره بلا تردد هو التعريف الثاني، لأسباب أهمها: انسجامه مع عالمية الإسلام، دعوة ونظاماً، ومع الأمر القرآني بالاعتبار بقصص الآخرين. كيف تحسن دعوة الآخرين إن كنت لا تدرس واقعهم، وكيف تستخلص العبر مما لا تدرس؟

(د) بعض نتائج تبني التعريف الثاني:

- لابد أن نتعلم ونمحص كل المعارف الإنسانية المتراكمة في مجال الاقتصاد، بمختلف مذاهبها ومدارسها وفروعها، بحيث نتمكن من وضعها في موقعها الصحيح من إطار الشريعة.

- لابد أن نحدد بدقة المقصود "بوضعها في إطار الشريعة" أو تحقيق "التواصل بين علم الاقتصاد والشريعة".

٨ – كيف نضع علم الاقتصاد في إطار الشريعة الإسلامية؟

أو كيف نحقق "أسلمة" علم الاقتصاد؟ والتواصل بينه وبين الشريعة؟

إن ذلك يتحقق عندما نجتهد في:

(٨/أ) اكتشاف الروابط بين كل قضية يبحثها الاقتصاد التقليدي مع كل عنصر ذي علاقة بها من عناصر النظام الاقتصادي الإسلامي. وسوف تظهر حينئذ درجة أهمية كل قضية في ميزان الشريعة وضوء الواقع الاقتصادي.

وعناصر النظام كما سلف في الفقرة ٣: الأهداف، والقواعد (وتشمل الأحكام الشرعية) والمؤسسات.

(٨/**ب**) اكتشاف الروابط بين كل عنصر من عناصر النظام، مع ما يتصل به من تحليل اقتصادي ووقائع وسياسات أو تجارب إنسانية تلقي الضوء على وسائل تحقيق ذلك العنصر، والعقبات والنتائج والمآلات المنتظرة منه في الحياة الاقتصادية.

وحينئذ تتضح السياسات المناسبة لإقامة ذلك العنصر في مجتمع وزمان معين.

ولنضر الآن أمثلة توضح (٨/أ) و(٨/ ب).

(١/٨) الاستهلاك:

الاستهلاك الفردي يبحث في الاقتصاد الجزئي، والاستهلاك الكلي يبحث في الاقتصاد الكلي. فلننظر اليهما الآن من حيث الصلة ببعض عناصر النظام الاقتصادي الإسلامي.

وردت أكثر النصوص الشرعية والأحكام الفقهية حول **الاستهلاك الفردي**. ومن أبرز ما تدل عليه، أن الاستهلاك إلى المستوى الذي يتطلبه حسن أداء الواجبات (الفردية والأسرية والاجتماعية) هو واجب شرعي وليس مباحاً فقط. يلي ذلك لمستوى أعلى من الاستهلاك مجاله مباح ومتروك تحديده للفرد. وبعده يبدأ مستوى الإسراف المكروه ثم المحرم.

وفرض عين على الفرد تحصيل الحد الأدنى من الاستهلاك لنفسه وعياله. فإن عجز فمعونته على وارثيه الموسرين، ثم على صندوق الزكاة، ثم على بيت المال، فإن لم يكن فيه سعة وجب على ولي الأمر أن يوظف على الأغنياء ما يسد الحاجة.

أما **الاستهلاك الكلي** في الاقتصاد فإن التحليل الاقتصادي يكشف صلته بأهداف أخرى للنظام كالتنمية الاقتصادية، التي تتطلب ادخاراً واستثماراً للمدخرات. فزيادة مستوى الادخار الكلي تتطلب مباشرة تخفيض الاستهلاك الكلي.

وحيث إن التنمية هي إحدى أهم متطلبات تحقيق القوة الاقتصادية، واستغناء المجتمع عن معونة الآخرين، ومكافحة الفقر إذا كان واسع الانتشار، فإن السياسة الاقتصادية لابد أن توائم بين زيادة الاستهلاك بوصفها هدفاً في أحوال، وتقليله لتحقيق أهداف أكثر إلحاحاً في أحوال أخرى.

كما يلاحظ أن سلطة ولي الأمر في تقييد الاستهلاك (بل في أي سياسة اقتصـــادية) هـــي أكبر كلما كان الهدف المبتغى أعظم أهمية شرعية.

وثمة علاقات أخرى تدل عليها النصوص الشرعية وكذلك المشاهدة والتجربة الإنســـانية، بين الاستهلاك ودالة المنفعة الفردية بالنظر الشرعي، لم أتطرق لها اختصاراً، وهي مهمـــة فـــي ترشيد الاستهلاك وفي صياغة السياسات العامة للتأثير فيه.

(٢/٨) تحريم الربا على القروض:

هذه قضية شرعية اشتهرت بدعوى تعارضها مع ما يؤكده علم الاقتصاد. (انظـــر المثـــال ١/٤ آنفاً). أبين الآن كيفية النظر إليها اقتصـــادياً، أو شـــرحها لاقتصـــادي تقليـــدي لا يعـــرف الشريعة.

إن تحريم الربا على القروض يعني فنياً فرض سقف على معدل الفائدة علـــى القـــروض يساوي الصفر. وحيث لا يوجد الا (قرض حسن) فلن يكون هناك حافز تجاري لتقديم قرض، بل ستكون الحوافز الدينية والإنسانية هي الدافع لعرض القروض، بينما يتوقع ان يكون مقدار الطلب كبيراً جداً. ولابد حينئذٍ من تخصيص القروض بين طالبيها الكثيرين بآلية غير سعرية (صـــفات المتلقي وشدة حاجته... إلخ)، كما هو الشأن في جميع حالات التسعير عند سقفٍ سعري يقل عن سعر السوق التوازني.

سوف يتساءل الاقتصادي أيضاً عن مدى توافر صيغ تجارية (تبتغـــي الـــربح) لعـــرض الأرصدة المالية للاستثمار، وللطلب عليها. ويدل استقراء الفقه على وجود صـــيغ عديـــدة مـــن أهمها: المشاركات بأنواعها (المضاربة، والمشاركة بحصة من الربح او من النـــاتج بصـــورهما المتعددة)، والمبايعات المؤجل أحد بدليها (كالبيع بثمن مؤجل، والسلم حيث يعجل الثمن وتؤجـــل السلعة المحددة الأوصاف).

ويبرز عندئذٍ سؤال اقتصادي جديد: هل سيتولد من هذه الصيغ التجارية مؤشرات ســـعرية تسمح بتخصيص الأرصدة المعدة للاستثمار من خلال تفاعـــل العـــرض والطلـــب علـــى هـــذه الأرصدة؟ أم لابد من آلية تخصيص غير سعرية عن طريق سلطة مركزية، كمـــا ظـــن بعـــض الاقتصاديين المسلمين أول الأمر؟

الجواب الذي دلت عليه بالتدريج البحوث والتطبيقات خلال ربع القرن الماضي تقريباً، هو وجود آلية سعرية لتخصيص الأرصدة، ترتبط في جميع صورها المباحـــة شـــرعاً بنشـــاطات

اقتصادية حقيقية (إنتاج سلع وخدمات، ومنها المبايعات، واستثمار حقيقي، ومنه المشاركات). وتتولد حينئذٍ معدلات أرباح، وكذلك فروق بين أسعار السلع الحاضرة والمباعة لأجل، وجميعها مؤشرات سعرية لكلفة الأرصدة المعدة لتمويل النشاطات الحقيقية الربحية على اختلاف درجات المخاطرة فيها. وسوف يحصل المدخرون على عوائد بحسب النشاطات التي ساهموا في تمويلها.

ولا تخضع هذه المؤشرات لسقف سعري مثل القروض، بل تتحرك صعوداً وهبوطاً فتحقق المواءمة بين مقدار العرض والطلب على التمويل التجاري، كما تسمح بحساب معاملات للحسم discount factors للمفاضلة بين الاستثمارات المختلفة.

وهكذا نرى أن تحريم الفائدة على القروض يعني تقديم بعض الارصدة بدوافع خيرية للمحتاجين، وتخصيصها بينهم بحسب معايير اجتماعية غير سعرية، دون تعطيل للتمويل التجاري للاستثمار والانتاج واستهلاك غير ذوي الحاجة، بطرقه المشروعة التي يتفاعل فيها العرض والطلب، وتظهر فيها مؤشرات سعرية لتخصيص الارصدة المعدة للاستغلال بين استعمالاتها المختلفة وطالبيها المتعددين.

(٣/٨) التاريخ الاقتصادي لعقد السلم:

ثبتت إباحة هذا العقد التمويلي في السنة النبوية الصحيحة، حيث يعجل المشتري الممول كامل الثمن لمقدار معين من سلعة محددة المواصفات (تمر أو شعير مثلاً) يلتزم البائع بتسليمها في تاريخ محدد. وعادة ما يستفيد المشتري الممول من الحصول على السلعة بأقل من سعرها المتوقع في السوق بتاريخ تسليمها. ويستفيد المزارع البائع من الثمن المعجل في تمويل نفقاته للإنتاج والمعيشة. وهذا كله معروف ومذكور في كتب الفقه من قديم.

ويستدل من الوقائع التاريخية في بلاد الشام وفي السودان (ولعل مثله حاصل في بلاد أخرى)، أنه وقع في بعض الفترات غبن فادح على المزارعين في الثمن البخس الذي يعجله الممولون.

ففي السودان حيث يعرف السلم باسم (الشيل) صار تاريخيا مثلا سيئا لاستغلال الضعفاء.

وفي بلاد الشام، ذكر الفقيه الحنفي الشهير ابن عابدين في حاشيته المعروفة أن قرى خربت بسبب السلم.

في هذا عبر منها أن إباحة الشريعة لأمر أو عقد لاتعني أنه لا يمكن إساءة استخدامه والظلم به. وأن التوقي من ذلك لابد له من ولي أمر يرعى ويلاحظ الواقع الاقتصادي، ويؤدي واجبه الشرعي في تقييد وتنظيم المباحات وفي اتخاذ السياسات الأخرى المناسبة لإقامة العدل ومنع التظالم.

هل يسعنا اليوم استخدام عقد السلم في التمويل وبخاصة تمويل الإنتاج الزراعي في البلاد التي ينتشر فيها الفقر بين المزاعين، دون استخلاص العبر واتخاذ بعض السياسات الوقائية؟

(٤/٨) – نظرية النيابة عن الغير وعقد المضاربة:

برزت في علم الاقتصاد في ربع القرن الماضي دراسات تحليلية للعقود التي ينوب فيها طرف عن طرف في التصرف (كالوكيل عن الاصيل والشريك عن الشريك، ومجلس الادارة عن المساهمين) وما قد يقع في ذلك من تصرف النائب بما يخالف مصلحة الأصيل، أو تقصيره في أداء ما التزم به أو إخفائه معلومات مهمة عن الأصيل قبل التعاقد أو بعده.

كما تبحث تلك الدراسات تكاليف الرقابة على تصرفات النائب في العقود المختلفة، مما يجعل بعضها غير مرغوب في أحوال معينة... إلخ،

وحيث إن صيغ التمويل والتعاقد عموماً، ومنها الصيغ الإسلامية، تتكرر فيها مثل هذه القضايا، فإن اقتصاديات النيابة عن الغير مفيدة جداً لمن يدرس أو يطبق العقود في إطار إسلامي. وأبدأ بمثال المضاربة.

المضاربة بوصفها بديلاً للقرض الربوي الإنتاجي:

نلاحظ أن المضارب يتصرف بالوكالة عن رب المال. وقد قارن باحث (هو د. وقار مسعود خان، أوائل الثمانينيات- رسالة دكتوراه- جامعة بوسطن) عقدي القرض الربوي والمضاربة من وجة نظر الكفاءة الاقتصادية فقط، ففتح الأعين على إمكان استخدام الأدوات التحليلية لنظرية النيابة في دراسة عقد إسلامي، ومزية مثل هذا الاستخدام.

وكانت نتيجته الأساسية هي أن تكاليف الرقابة على المضارب هي العنصر الحاسم، فإن كانت ضئيلة (كما في حالة المضارب الصادق الأمين) فإن المضاربة أكثر كفاءة من القرض الربوي، والعكس إن كانت التكاليف عالية. وقد توالت الدراسات بعدذلك في أكثر من مؤتمر دولي للاقتصاد الإسلامي وفي المجلات العلمية، ونقحت وعدلت نتيجة د. وقار. لكن له فضل الريادة وتسليط الضوء على أهمية تكاليف الرقابة في المفاضلة بين العقود.

(٥/٨) – عقد الجعالة وحكمة إباحته

صورة هذا العقد كما أبيح في السنة النبوية تتلخص بعبارة (من وجد بعيري الضائع فله مبلغ كذا)، وهذا من جنس ما يسميه القانونيون "عقد لتحقيق غاية" ويقابله "عقد ببذل عناية" وتلخصه عبارة (فتش على بعيري، ولك أجرة كذا كل يوم) فهذا عقد عمل عادي وليس عقد جعالة.

لاحظ الفقهاء من قديم أن في الجعالة استثناءات مهمة من بعض قواعد التعاقد في الشريعة، أقتصر منها الآن على الغرر:

في الجعالة غرر كبير في مقدار العمل اللازم لتحقيق الغاية، فقد يجد العامل البعير بعد ساعة وينال كامل الجعل، وقد يقضي الأيام يفتش فلا يجده ولا ينال شيئاً. بينما عقد العمل المقابل الذي ذكرته آنفاً يخلو من الغرر ولا استثناء فيه من قواعد التعاقد. فلماذا أباحت الشريعة الجعالة مع وجود عقد العمل (الذي يسمى فقهاً: إجارة الآدمي).

إن التحليل الاقتصادي للعقود والنيابة عن الغير يوضح حكمة من إباحة الجعالة، لأن تكاليف الرقابة على العامل العادي في ظروف عقد الجعالة عالية جداً (مثلاً: تذهب معه، أو تبعث رقيباً يدور معه حيث دار !)

وثمة حكمة أخرى تظهر في صور أخرى للجعالة، مثل أن يأتيك من يدعي المهارة خاصة في حفر بئر للوصول إلى الماء في مزرعتك. قد يكون صادقاً حاذقاً أو دعياً كاذباً، وأنت لا تستطيع التحقق.

هذه صورة (لتفاوت المعلومات) بين طرفي العقد، تتكرر في كثير من العقود فأولاها الاقتصاديون اهتماماً كبيراً. وهي في مثالنا تجعل صاحب المزرعة غير راغب في عقد عمل عادي، أو عقد مقاولة (كل متر من الحفر بمبلغ كذا) ويفضل عليهما الجعالة.

النتيجة: يبدو ارتفاع تكاليف الرقابة على التنفيذ، وكذا التفاوت الكبير بين معلومات الطرفين، تفسيران واضحان منضبطان يصلح أي منهما لإبراز حكمة أباحة عقد الجعالة، بل لتعليله وقياس حالات كثيرة جديدة عليه.

والجعالة على كل حال من أقوى الأدلة على أن هذه الشريعة السمحة تغتفر الغرر الكثير في العقود إذا كان متعيناً لتلبية حاجة إنسانية (هذا مذهب الإمام مالك رحمه الله، ورجحه ابن تيمية أيضاً).

إن البنود السالفة الذكر في الفقرة ٨ من هذه الورقة تقدم أمثلة لكيفية تحقيق التواصل بين علم الاقتصاد والشريعة الإسلامية، الذي ثمرته قيام علم اقتصاد إسلامي. وكنت أطمع لو اتسع الوقت أن أضيف أمثلة أخرى.

٩ - ظنية علم الاقتصاد وبعض قضاياها

كيف ندعو إلى أن يشمل علم الاقتصاد الإسلامي جميع المعارف الاقتصادية الإنسانية، ومنها ما هو خطأ، أو ظني، أو مخالف لبعض أحكام الشريعة. كما أنها جميعا عرضة للتغيير والتصحيح حتى عند القائلين بها؟

الجواب: إن شمولها مقصود به دراستها مهما كانت، ثم تمحيصها لنستبعد ما يظهر خطؤه وننقح ما فيه قصور أو شطط.

أما أن تلك المعارف ظنية فهذا صحيح في الاقتصاد، وفي كثير من العلوم الأخرى التي لا يتردد الفقهاء في الاستناد إليها في تطبيق الشريعة على الواقع (كالطب مثلاً).

ولا خلاف بين كبار الفقهاء في أن اتباع الظن الراجح واجب وليس مباحاً فقط في الأحكام العملية، دينية كانت أم دنيوية (وهي المقصود بهذا البحث دون الأمور الاعتقادية).

أما إن بعض المقولات الاقتصادية قد يخالف أحكام الشريعة أو نظرتها العامة للحياة، فهذا، مع الإقرار بوقوعه أحياناً، سبب إضافي لوجوب دراسة هذه المعارف لتمحيص الصواب من الخطأ وتبديد الشبهات. وقد رأينا في موضوع تحريم الربا مثلاً جيداً.

ماذا عن تبدل نظر الاقتصاديين فيما كانوا يرونه بالامس صوابا ويرونه اليوم خطأ، وعسى أن يتغير ظنهم الراجح حوله بعد حين.

هذا لا ينكر وقوعه ؟ وهو شأن العلوم الإنسانية، وقد قبلت منا الشريعة أن نجتهد في العلم والتطبيق وفق الظن الراجح حين اتخاذ القرار.

١٠ - توصيات

لا يكتمل علم الاقتصاد الإسلامي تنظيراً في البحث والتدريس، ولا تطبيقاً في أرض الواقع بالسياسات المناسبة، إلا بعون الله سبحانه ثم بالاعتماد على من يتقنون علم الاقتصاد بالإضافة إلى الشريعة والفقه ومعرفة الواقع الاقتصادي. وإلى أن يظهر عدد كافٍ من مثل هؤلاء، لا مفر من الاعتماد على أمثل المتوافر، وهو المتقن لأحد العلمين فقط مع معرفة جيدة بالآخر، ومع التواصل والمشورة مع من يتقنون العلم الآخر.

والحاجة ليست للأعداد الكثيرة، بل للنوعيات المتميزة. ويمكن لمن لا يتقن أحـــد العلمـــين فقط أن يساهم في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي تنظيراً أو تطبيقاً، ولو كان غير مسلم، بحســـن اختياره للموضوع وتحديد منطلقاته وافتراضاته الأساسية بمشورة من يتقن العلم الآخر.

هذا ما يسر الله بيانه، أدعوه أن يجعله نافعاً.

{..سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم}

وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله معلم الخير، والرحمة المهداة إلى العالمين

Duality of Sources in Islamic Economics, and its Methodological Consequences (Position Paper)

Dr. Muhammad Anas Zarka

Abstract. Islamic economics as a discipline relies on two bases: traditional economics, and Islamic Shari'ah and its Fiqh. This duality in sources has methodological consequences that this paper addresses, such as: mistakes resulting from insufficiency of knowledge of either basis.

Islamic economics should study, in Shari'ah framework, all available economic knowledge, human behavior and policies, even those not conforming to Shari'ah. Study in Shari'ah framework is achieved by explaining how each economic question relates to each element of an Islamic economic system, and what issues does each of these elements raise in economic theory or practice.

Also addressed is the fact that economic knowledge is rarely certain, evolves over time, and is occasionally at variance with Shari'ah? The paper concretizes all issues with specific examples.

تعقيب على ورقة بعنوان

"ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الإسلامي ونتائجها المنهجية (ورقة موقف)"

للأستاذ الدكتور أ.د. محمد أنس بن مصطفى الزرقا

ورقة مقدمة

إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز – جدة

تعقيب مقدم من: أ.د. عبد الرحمن يسرى أحمد

جامعة الإسكندرية

مقدمة:

أنس الزرقا هو واحد من أبرز علماء الاقتصاد الإسلامي الذين تشهد الساحة العلمية بمساهماته المرموقة بدءاً من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامي الذى بادرت به جامعة الملك عبد العزيز في ١٩٧٦م إلى الآن ونحن نشهد المؤتمر العالمى السابع للاقتصاد الإسلامي في ٢٠٠٨م. والقضية التى يتناولها بالبحث قديمة ولكنها متجددة ومازالت تحظى بالاهتمام، وستظل كذلك طالما استمر مد الاقتصاد الإسلامي وطالما دخل ميدانه باحثون اقتصاديون جدد مهتمون بتعريفه وتحديد منهجه العلمى.

التعقيب:

إن قراءة الورقة المقدمة بعناية تترك القارئ بوجهة نظر واضحة يؤكدها أنس الزرقا في عبارة مختصرة وهي "يقوم علم الاقتصاد الإسلامي على ركيزتين هما الاقتصاد التقليدي والشريعة الإسلامية وفقهها. ولهذه الثنائية نتائج....، منها أن نقص المعرفة بالشريعة أو بالاقتصاد التقليدي يؤدي لأخطاء، وأن ذلك النقص هو أهم عقبة أمام تقدم هذا العلم" (ص.١).

ويسوق صاحب الورقة أمثلة عديدة ليؤكد بها "أن علم الاقتصاد الإسلامي هو علم بينيّ Interdisciplinary يستمد بعض مقوماته من المعارف الإنسانية المتصلة بأمور المعيشة وتقع ضمن علم الاقتصاد التقليدي، وبعضها الآخر يستمده من الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من الفقه." (ص. ٢).

واحدي الركيزتين التى تؤكد الورقة على ضرورتهما للاقتصاد الإسلامي في إطار أطروحة "ثنائية مصادر المعرفة" الخاصة بهذا العلم هي الشريعة الإسلامية ومايتصل بها من فقه. هذا أمر لاخلاف فيه اطلاقاً، وهى حقيقة لايمكن من دونها تمييز الاقتصاد الإسلامي بأنه "إسلامي". لكننا يجب أن نتوقف هنا لنقول أن الشريعة الإسلامية ومايتصل بها من فقه بينما تمثل

إطاراً حتمياً للاقتصاد الإسلامي لايمكن أن يخرج عنه، لكنها ليست كل شئ من الجانب الخاص بالإسلام. فنحن لا ينبغى أن نغفل عن تمييز مستقل "للعقيدة الإسلامية"، وأن التمسك بالعقيدة الإسلامية ومافى جعبتها من مثل اخلاقية قيمة ودوافع ايمانية راقية لايطلع على حقيقتها إلا الله ضرورية لايمكن التقليل من ضرورتها لاستمرار ولإكتمال الصرح العلمى للاقتصاد الإسلامي فكراً أو نظاماً. فإن اتفقنا على أن الشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه تمثل الشرط الضرورى او الأساس للاقتصاد الإسلامي فإن العقيدة والتمسك بها يمثل الشرط الكافى الذى بدونه لايستمر الاقتصاد الإسلامي إسلامياً على مدي الزمن. علينا أن نتيقن في كافة ابحاثنا واعمالنا في مجال الاقتصاد الإسلامي (أو في غير ذلك) من أن الشريعة والعقيدة عنصرين متلازمين كالماء والهواء بدونهما لايحيى إنسان مسلم أو فكر أو نظام إسلامي يدعو إليه أويقيمه (القصد هنا هو الحياة الحقيقية، لقوله تعالى "أفمن كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً..." الآية).؟ إذاً فالالتزام بالشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه هو شرط ضرورى للاقتصاد الإسلامي ولكنه ليس شرطاً كافياً ابداً.

بل هناك أكثر من هذا، فلقد تراكم على مدي قرون عديدةهي عمر الإسلام مجموعة من العلوم الإسلامية التى نعجز عن تصنيفها في إطار علوم الشريعة أو علوم العقيدة. وهى علوم بطبيعتها الإسلامية اعتمدت، كما ينبغى في حالة الاقتصاد الإسلامي، على الشريعة والعقيدة وعلى التراث المعرفى البشرى بعد تنقيته مما يخالفهما.

ومن أبرز هذه العلوم التاريخ الإسلامي وعلم الاجتماع الإسلامي وهما اللذان كان لابن خلدون الفضل في وضع الأسس العلمية لهما بما أفاد المسلمين وأهل هذه العلوم في انحاء الكون من بعده، ومن يريد أن يتعرف على أهمية أى منهما فليقرأ تحليل ابن خلدون لاسباب نشأة العمران ووفوره واسباب الخراب أو يقرأ المقريزى وتحليله الرائع للغلاء القائم على استقراء التاريخ وكذلك علاقة الغلاء بالفساد والاحتكار وبعد الحكام عن مقاصد الشريعة. وهناك مصادر معرفية قديمة وحديثة إسلامية في السياسة، ولايستغنى عنها الاقتصاد الإسلامي إلا إذا أردناه تقليداً لاتجديداً علماً تجريدياً كالاقتصاد النيوكلاسيكى، وهو ليس كذلك ولا يمكن أن يكون كذلك. وهناك علم النفس وفيه اجتهادات إسلامية وهو جديد. وعلم النفس الوضعى لاغنى عنه لتحليل الدوافع البشرية في الاستهلاك أو في الإنتاج وحب الحيازة والتملك وزيادة الثروة، وعلم النفس الإسلامي حينما يتطور سيصبح عوناً حقيقياً في تقدم التحليل الاقتصادي الإسلامي الجزئى Micro بصفة خاصة.

ولا نستطيع أن نختلف مع أنس الزرقا، بل نتفق معه تأكيداً على أن أى باحث جـاد فـي الاقتصاد الإسلامي حينما يتطرق الى موضوع معين أو مسألة فإنه يحتاج الـى التعـرف علـى النظريات أو الأبحاث التى خرج بها أو طرحها الاقتصاديون، أياً كانت توجهاتهم الفكريـة، فـي هذا الموضوع أو في هذه المسألة. ذلك لإن علم الاقتصاد بصفة عامة هو تراث معرفى بـشرى عريض تراكم على مدي قرون من الزمن، اعتصر فيه عدد كبير من المفكرين اذهـانهم ليقفـوا على أسباب المشكلات الاقتصادية المختلفة التى واجهـت مجتمعـاتهم وأسـهموا فيـه بحلـول اقترحوها لهذه المشكلات، ومن خلال ذلك الجهد المتواصل تطور علم الاقتصاد فأثمر نظريـات ناضجة يمكن الاستفادة منها كلما تشابهت المواقف أو تكررت.

لكن حاجة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى استطلاع المعرفة الاقتـصادية والتعمـق فيما خرج به الاقتصاديون من نظريات، أياً كانت توجهاتهم، لايعنى البتة أن هـذه المعرفـة أو النظريات تمثل ركيزة أساسية من اثنتين لايقوم علم الاقتصاد الإسلامي إلا بهما. نختلف في هذا مع أنس الزرقا. ولو أنه قال أن المعرفة العامة بالعلوم الاقتـصاديةهي إحـدي الركـائز التـى يحتاجها الباحثون في علم الاقتصاد الإسلامي لما أختلفنا معه. ولكننا نجده يطـرح فـي عنـوان البحث ويؤكد في ثناياه مسألة "ثنائية" مصادر المعرفة بالنسبة للاقتصاد الإسلامي. والحقيقـة أن الباحث في الاقتصاد الإسلامي يستطيع أن يستفيد من علم الاقتصاد الذى وضعه البشر بالاطلاع على نظرياته ورؤية مايصلح منها ومالايصلح، مايمكن نقله منه ومايجب عدم الانشغال به بتاتاً. بل ويستطيع الباحث الاقتصادي الإسلامي أن يستفيد ماهو أكثر من النظريات التى ظهرت فـي علم الاقتصاد عموماً. فهذه النظريات بطبيعتها التى ترتبط بظروف البشر التى لاتـستمر علـى حال واحد أبداً فهى عرضة بطبيعتها للتقادم والتغير ويلزمها أن تتجدد. أن الـذى يفـوق هـذه النظريات في الأهمية هو الأساليب التحليلية والمناهج العلمية التجريبيـة التـى تكونـت لـدي المفكرين من الاقتصاديين على مدي زمن طويل والتى اسـتطاعوا بهـا أن يقترحـوا فروضـاً تنظيرية واستطاعوا بها أن يختبروا فرضياتهم. هذه الأساليب والمناهج العلميةهي التى تـستأهل أن نتعلمها حتى نتمكن من تطوير بعض النظريات العامة داخـل الأطـر الـشرعية والعقديـة الإسلامية.

ثانياً أود أن نضع لفظ الاقتصاد التقليدي الذى استخدم في الورقة ليمثل احـد مـصدرى المعرفة للاقتصاد الإسلامي موضع الفحص. وبداية أعتقد أن هذا اللفظ استخدم لتبسيط الأمـور فقط وأنه يقصر غالباً عما قصده المفكر الإسلامي المرموق. ذلك لإن تعبير الاقتصاد التقليـدي Classical or conventional قد يفهمً بأنه نتاج المدرسة التقليدية(الكلاسيكية) أوامتدادها الطبيعـى

في المدرسة التقليدية المجددة Neo-Classical (النيوكلاسيكية). وقد يفهم المساهمون في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة أن "الاقتصاد التقليدي" يضم أيضاً، بالاضافة الى ماسبق من الفكر التقليدي، اطروحة المدرسة الكينزية المجددة New Kynesian وأطروحة المدرسة النقدية الحديثة Monaterists. إذا كان الأمر كذلك لماذا لانقول الفكر الاقتصادي الرأسمالى أو الليبرالى؟

أم هل يضم تعبير"الاقتصاد التقليدي" أيضاً تراث وأعمال المدارس الاشتراكية والماركسية والتاريخية والمؤسسية ومن بينها المدرسة النمساوية؟ وكل هذه مدارس لها فكر مميز لايدخل في مايسمى بالاقتصاد التقليدي بمفهومه الدقيق، بل وأن ضم هذه المدارس الفكرية معاً تحت تعبير الاقتصاد التقليدي يضر أكثر مما ينفع! ذلك لأن اكثر هذه المدارس شهرة وانتشاراً على مستوى المؤلفات هو الفكر الغربى الرأسمالى بداية من آدم سميث ومدرسته الكلاسيكية وانتهاء بالكينزيون الجدد وميلتون فريدمان والمدرسة النقدية الحديثة. هذا بينما أن من يطلع على فكر المدارس الاقتصادية التاريخية والمؤسسية وبعض المدارس الاشتراكية المعتدلة سيجد من الأفكار مايعينه على نحو أفضل في البحث الاقتصادي الإسلامي. فهذه المدارس لم تجعل جهدها محصوراً في تحليل الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن الظواهرالأخرى غير الاقتصادية، ولم تنشغل بالبحث العلمى التجريدي حتى تنال صفة "العلمية" المماثلة للعلوم العلمية المعملية مثلما انشغل التقليديون الجدد ومن تبعهم منهجاً أوزاد عليهم. ان هذه المدارس الاقتصادية الأخرى، التى لم تنل شهرة التقليديين الجدد أو الكينزيين، لاتوصف ابداً بأنها تقليدية. فهى لم تتعامل مع الانسان على أنه كائن اقتصادي يبحث كمستهلك عن أكبر اشباع ممكن من اللذات الحسية ويبحث كمنتج عن أقصى ربح ممكن من وراء السلع والخدمات التى تشبع الحاجات، وانما نظرت الى الانسان نظرة شاملة. فهو بشر متكامل يحكم سلوكه الاقتصادي دوافع متعددة الجوانب ويحكم نشاطه الاستهلاكى والانتاجى عوامل مؤسسية عديدة وهو كائن يتميز عن بقية المخلوقات الأخرى بأن له عقل يدبر به اموره وله علاقات اجتماعية وله تاريخ ينفعل به ويتفاعل معه في أحداث لاينفك بعضها عن بعض على مدي الزمن. لذلك كله لو أن أنس الزرقا تفضل فقال ان أحد مصادر المعرفة هو الفكر الاقتصادي بصفة عامة لكان أبلغ وأدق في التعبير، وأكثر نفعاً للباحثين الجدد في الاقتصاد الإسلامي الذين سوف يقودهم مصطلح الاقتصاد التقليدي فقط الى المشهور والمتداول بصفة عامة من الفكر الغربي الرأسمالي والذى هو حقيقة الأقل نفعاً بالمقارنة للاقتصاد الإسلامي.

دعنا إذاً نتفق على أن الفكر الاقتصادي بصفة عامة بمختلف اتجهاته يمثل أحدي الركائز الهامة للبحث الاقتصادي الاسلامي حيث يدخل في إطاره كل ماذكرناه من اجتهادات بشرية

تلتزم بالعقل في إطارالفلسفة وبتراث المعرفة الانسانية بصفة عامة، أوبالعقل والتجربة معاً وذلك في إطار الظروف والعادات والمؤسسات القائمة. ولو استبدل صاحب الورقة لفظـة الاقتـصاد التقليدي بالاقتصاد الوضعى (ولانقصد بالوضعي Positive Economics بالضرورة وانما نقـصد علم الاقتصاد الذى لايلتزم باسلامية المعرفة) لكان أيضا أفضل. فمعظم الباحثين فـي الاقتـصاد الإسلامي حينما يقال لهم الاقتصاد الوضعي سيعلمون أنه علم متعدد المصادر أومتعدد المـدارس لايلتزم بالاسلام أوبغيره من اديان سماوية أو غير سماوية، فلا يأخذون منه اذا أخذوا إلا بحـذر بالغ، أو لنقل لاينتفعون به إلا بقدر معلوم وبحذر بالغ في إطار الشريعة والعقيدة الإسلامية، وقد ينتفعون به عن طريق انتقاده ومخالفته للتوصل الى مقولات موافقة حينئذ لمبادئ الاسـلام.وقـد المح صاحب الورقة الى هذا المعنى ونحن نتفق معه في ذلك.

بالإضافة الى ذلك لماذا في خضم هذا التيار الفكري الاقتـصادي الـشامل الـذى نريـد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يطلعوا عليه ويعملوا على الاستفادة منه، ننـسى أو نتناسـى تراثنا من الفكر الاقتصادي الإسلامي القديم والذى تطور من بعد عصر رسـول الله صـلى الله عليه وسلم على يد علماء وفقهاء مسلمين نتيجة اجتهادهم في بحث و تحليـل أسـباب المـشاكل الاقتصادية التى واجهت مجتمعاتهم ووضعهم حلول اقتصادية وغير اقتصادية لهـا فـي إطـار الأصول الإسلامية الشرعية والعقدية. أن هذا مصدر في غاية الأهمية لايمكـن اهمالـه، ولقـد تنامى هذا التراث من المعرفة الاقتصادية على مدي القرون المتتالية حتى وصل الى ذروته فـي القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي. بل واننى أعتقد أن علـم الاقتـصاد الإسـلامي المعاصر ينبغى أن يبدأ بفحص وتطوير الفرضيات التى انتهى اليها علماء جهابـذة مثـل ابـن خلدون والمقريزى.أن لدينا حلقة مفقودة وستظل مفقودة أن لم نفعل هذا. لقد نهل الغربيون مـن هؤلاء المفكرين الإسلاميين في عصر النهضة الأوروبية وما تلاها من قرون الكثيـر، ولكـنهم أيضاً تركوا الكثير من فكرهم الذى كان مهتما بتحليل الظواهر الاقتـصادية فيإطـار الـشريعة والعقيدة الإسلامية. هذا التراث من الفكر الاقتصادي الإسلامي القديم لايمكـن تـصنيفه ضـمن العلوم الشرعية والعقدية الإسلامية ولا ضمن الاقتصاد الوضعي، أنه مصدر متميز آخـر لابـد لعلم الاقتصاد الإسلامي المعاصر أن يعتمد عليه.

مما سبق نقول باختصار أننا نسلم تماماً بأن المعرفة بالفكر الاقتـصادي عامـة والتقيـد بالشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه خاصة، من الركائز الضرورية التـى لاغنـى عنهـا للاقتصاد الإسلامي، ولا غنى عنها أيضاً لمن يريد أن ينتقـد الاقتـصاد الإسـلامي (دع جانبـاً الجهال والمتطفلين أو الحاقدين على الاسلام). لكننا لا نستطيع بحال أن نقصر مصادر المعرفـة

في الاقتصاد الإسلامي على ما أسماه بالركيزتين، وهما الاقتصاد التقليدي والشريعة الإسلامية وما يتصل بها من فقه، حتى وإن اتفقنا على تصحيح تعبير "الشريعة ومايصاحبها من فقه" الى "أصول الاسلام من شريعة وعقيدة" وتعبير "الاقتصاد التقليدي" الى "الفكر الاقتصادي عامة" أو" الفكر الاقتصادي الوضعي". لا يمكن بحال أن نحمل مقولة "ثنائية مصادر معرفة الاقتصاد الإسلامي" محمل الجد، أو أن ندافع عنها. ذلك لأن مصادر المعرفة الاقتصاد الإسلامي متعددة Multidisciplinary ولايمكن أن تكون ثنائية Interdisciplinary. أن هذه المقولة من أنس الزرقا تحمل تبسيطاً مبالغٌ فيه يستدعى المراجعة بكل تأكيد. أن"الاقتصاد الإسلامي على سبيل التأكيد ليس ثنائياً في مصادر معرفته" بحيث يقال أنه يتوسط الاقتصاد التقليدي والشريعة، وهو أكبر وأشمل من أن يقتصر على اخذ مافى الأول مما يتفق مع الشريعة والفقه وتصحيح مايمكن تصحيحه في غير ذلك استهداء بالشريعة.

أن ماقدمته الورقة في البند (٣) (ص.٢) عن تعريفات للاقتصاد والنظام الاقتصادي الإسلامي قد يتفق مع ما قد يريده المفكرمن تبسيط وتوضيح للأمور المحيطة بوجهة نظره. وأسلوب أنس الزرقا يتميز دائماً بالبساطة والاتقان العلمى معاً. لكننى أجد هذه المرة أن البساطة استهدفت أمراً وأخفقت في تحقيقه. فهذه التعريفات عمومية جداً و مجملة الطابع وهى بذلك غير محددة، بلهي أقرب الى الإبهام منها الى الوضوح بالنسبة مع ماهو معروف وشائع من تعريفات للاقتصاد لدي المدارس الفكرية الوضعية. فهل تخدم هذه التعريفات علم الاقتصاد الإسلامي من حيث تحديد هدفه أو اهدافه ؟ ليس ذلك فقطً، بل أن المطلع على المساهمات في هذا المجال يجد ما هو أكثر منها وضوحاً واتقاناً في تعريف الاقتصاد الإسلامي. الحقيقة أننا لانرى مبرراً لاختيار أنس الزرقا لهذه التعريفات المبالغة في التبسيط إلا خدمة مقولته في أن أحد العنصرين اللذين يعتمد عليهما الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد التقليدي. فلو أنه قام باختيار أحد التعريفات الشائعة لما أسماه الاقتصاد التقليدي (مثلاً تعريف ساموبلسون) لما استطاع أن يبنى عليه مقولته ولو أختار أحد التعريفات التى أسهم بها الاقتصاديون الإسلاميون المعاصرون التى تبرز عدالة توزيع الدخل والثروة، أو انتاج السلع والخدمات الحلال وتوزيعها وتنميتها في إطار الشريعة، أو ممارسة النشاط الاستهلاكى والانتاجى وتوزيع الدخل والنمو في إطار الشريعة ومقاصدها لما استطاع القول أن الاقتصاد الإسلامي علم بينى يعتمد من جانب على العلم التقليدي ومن جانب آخر على الشريعة الإسلامية. لذلك التجأ الى مثل هذه التعريفات التىهي بينية لاطعم لها ولالون. ولو أنه أضاف الى تعريف النظام الاقتصاددي بأنه هو مجموعة الأهداف والقواعد والمؤسسات التي يفضل المجتمع مراعاتها في حياته المعيشية (ص.٢) عبارة أخرى " وذلك في

إطار الشريعة ومقاصدها والتمسك بالعقيدة وثوابتها" لما تمكن من وضع الاقتصاد الإسلامي بين قوسى الاقتصاد التقليدي والشريعة، فثمة تناقض واضح بين حقيقة كل من القوسين.

وفى الفقرة رقم(٧) من الورقة تحت عنوان " تعريف الاقتصاد الإسلامي" تبدو مراجعة أنس الزرقا واضحة لما بدأ به من تعريفات سابقة مجملة للاقتصاد والنظام الاقتصادي. وأنقل هنا مافى الورقة بنصه، (ص.٨)، يقول " (أ) ثمة اتجاهان، أولهما يعرّف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يدرس الحياة المعيشية لمجتمع يتبع الشريعة الإسلامية، فلا يدخل في نطاقه المجتمعات الأخرى.(ب) والثاني يعرفه بأنه علم الاقتصاد المستهدي بالشريعة الإسلامية، فيشمل في نطاقه جميع البشر مسلمين وغيرهم، في سلوكهم الاقتصادي ومؤسساتهم وسياساتهم، حتى ما كان من ذلك مخالفاً للشريعة. باختصار: علم الاقتصاد الإسلامي هو علم الاقتصاد المتواصل مع الشريعة الإسلامية." ثم يقول "(ج) والذي أختاره بلا تردد هو التعريف الثاني، لأسباب أهمها: انسجامه مع عالمية الإسلام، دعوة ونظاماً، ومع الأمر القرآني بالاعتبار بقصص الآخرين. كيف تحسن دعوة الآخرين إن كنت لا تدرس واقعهم، وكيف تستخلص العبر مما لا تدرس؟" (انتهى المقتطف)

والتعريف الأول يجعل علم الاقتصاد الإسلامي في خدمة المجتمع الذى يتبع الشريعة الإسلامية أساساً، وهذا هو بلاشك ركن أساس في تعريف العلم النافع. ولاأستطيع أن افهم مقصود قوله "فلا يدخل في نطاقه المجتمعات الأخرى"؟ هل حينما يجتهد رجال الاقتصاد المدرسة الاقتصادية الرأسمالية أو لنقل اللبرالية (في امريكا أو في اليابان أو في بريطانيا مثلا)، هل يدخلون في نطاق علمهم المجتمعات الأخرى إلا بالقدر الذى تستلزمه علاقات مجتمعهم بالمجتمعات الأخرى ؟ وهل يعجز أو يأبى الاقتصاديون الإسلاميون أياُ كان موقعهم أو موطنهم عن بحث وادخال تلك العلاقات ؟. ثم يقول في التعريف الثانى للاقتصاد الإسلامي " بأنه علم الاقتصاد المستهدي بالشريعة الإسلامية". هل يريد منا أنس الزرقا أن نفهم أن علم الاقتصاد الإسلامي في المجتمع الذى يتبع الشريعة الإسلامية الذى ذكره في التعريف الأول لن يستهدي بالشريعة الإسلامية ويتواصل معها أو يكون عالمياً ؟ ماهذاالقول؟ . أن علم الاقتصاد الإسلامي لابد أن يلتزم بالشريعة الإسلامية ويستهدي بها وبمقاصدها وكذلك يعنى بتطبيقها في مجتمع ما. أن فيه كفكر هداية للبشر جميعاً بحسناتهم وسيئاتهم و يجب أن يكون محل التطبيق في مجتمع يتبع الشريعة ويلتزم بها. وحينما تنجح تجربة في مكان فإنها سوف تجد طريقها الى أماكن وبلدان أخرى وحينئذ ينتشر تطبيق الاقتصاد الإسلامي في العالم، وهذه غاية مؤكدة، أدركناها أم عجزنا عنها، لقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً (سبأ).

إذاً دعونا لانخوض في مقولات تزيدنا بعداً عن غايتنا. إن الاقتصاد الإسلامي في أى تعريف له لابد يستهدي بالشريعة ويتواصل معها ولابد أيضاً أن يكون في خدمة المجتمع الذى يلتزم بالشريعة وكل مجتمع يرغب في الالتزام بها. فكيف يكون علماً واقعياً ونافعاً أن لم يكن في خدمة المجتمع الملتزم بالشريعة الإسلامية؟. الحقيقة أن التفرقة بين التعريفين ليست إلا نوعاً من المراوغة الكلامية غير المقبولة شكلاً أو موضوعاً أوهي دعوى لعالمية للاقتصاد الإسلامي مبنية على وهم تصور فكر شامل للجميع دون اشتراط أن يكون خاصاً بمجتمع ملتزم بالشريعة ! أو دون التزام أحد به ! وكيف يكون ذلك ؟

والحقيقة أن النتائج التى بناها أنس الزرقا على التعريف الثانى،والذى أعتقد هو أنه الأصح، لاتبنى بالضرورة عليه. يقول " بعض نتائج تبني التعريف الثاني: • لابد أن نتعلم ونمحص كل المعارف الإنسانية المتراكمة في مجال الاقتصاد، بمختلف مذاهبها ومدارسها وفروعها، بحيث نتمكن من وضعها في موقعها الصحيح من إطار الشريعة. • لابد أن نحدد بدقة المقصود "بوضعها في إطار الشريعة" أو تحقيق "التواصل بين علم الاقتصاد والشريعة". هذه النتائج غير متعلقة بالتعريف الثانى ضرورة أوبتعريف آخر، وهى في حقيقة أمرها مطالب تختص بمنهج البحث العلمى في الاقتصاد الإسلامي بشكل عام طالما أقررنا بعلاقة الشريعة بهذا العلم.

وبالنسبة لجميع الأمثلة التى أوردها أنس الزرقا، من ص.٩، ومابعدها فإنها تثبت وتؤكد أهمية معرفة علم الاقتصاد الوضعى وأهمية التقيد بالشريعة وضوابطها الفقهية ولكنها لاتستطيع أن تبرهن على اكتمال التحليل عند الاكتفاء بهما كمصدرين وحيدين. كما أن هذه الأمثلة بالرغم من صدق المنطق الذى سيقت به إلا أنها ليست ذاتية البرهان، فهى بحاجة الى مزيد من الأدلة حتى تصبح كذلك.

وفى ختام هذه التعقيب نؤكد أن الصفة الإسلامية التى يتصف بها علم الاقتصاد الإسلامي، تعنى بالضرورة التزامه بالإطار الشرعى والعقدي الإسلامي. وأرجو أن لايقلل أحد من أهمية التمسك بالعقيدة فهناك من الأدلة القديمة مايثبت أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكتفوا بالصحة الشرعية للمعاملة بل تحروا أيضا ماعلموا أن الله وحده يعلمه (حديث وائلة بن الأسقع بعد أن باع بعيراً له خرج يبحث عمن اشتراه منه..) وهناك في الحاضر ما يثبت انحراف بعض المعاملات المصرفية الإسلامية عن الأخلاقيات والمثل العقدية الإسلامية بالرغم التزامها شكلاً بالشريعة. بل ظهر لنا في عصرنا هذا ما يؤكد أن الشريعة لاتبقى إلا بالعقيدة،

فبعض رجال الافتاء الرسمى قد أفتوا بحل الفوائد الربوية وذلك لما ضـعفت عقيـدتهم. وفـى مجالات الانتاج والتنمية الاقتصادية سنجد مثلا دافع الاحسان يقوم بدور خطير في اتقان الاعمال واجادة الصنعة ابتغاء مرضات الله الذى إن لم تكن تراه فإنه يراك، وقبول المخاطرة في الأعمال متعلق في الدرجة الأولى بعقيدة الرزق. والتزام الاقتصاد الإسلامي بالأطر الـشرعية والعقديـة لاينفى الحاجة الى المعارف والعلوم الاجتماعية الوضعية التى لم تلتزم بهذه الأطر وهذا من قبيل الاستفادة منها مع توخى الحذر في مايمكن أن يفيد وما لايمكن وذلـك فـي إطارالبحـث عـن الحكمة. ويأتى على رأس هذه العلوم الوضعية الاقتصاد. وهكذا فإن الاقتصاد الوضعى واحد من مصادر المعرفة التى تخدم الاقتصاد الإسلامي ولايزيد عن ذلك. وهناك علوم اجتماعية وضعية أخرى هامة للاقتصاد الإسلامي كماهي هامة للاقتصاد الوضـعى مثـل التـاريخ والاجتمـاع Sociology والنفس والمنطق والسياسة. ولايخفى أن المقابل الإسلامي لهذه العلوم أكثـر أهميـة وأكثر التصاقاً بالاقتصاد الإسلامي. فلدينا الفكر الاقتصادي الإسلامي القديم نبدأ به ونستفيد منه. وثمة مساهمات إسلامية حديثة في العلوم الاجتماعية الإسلامية لا تخفـى علـى أهـل البحـث والاطلاع، ولقد أشرنا من قبل الى ابن خلدون وهو أول أسهم في وضع نظرية لتفـسير منطـق التاريخ Logic of History وأول من وضع أسس علم الاجتماع. هـذا عـن مـصادر المعرفـة المتعددة التى يُنقل منها وتؤخذ عنها معرفة أو تترك. والعقل هـو الجـوهرة التـى منحهـا الله للإنسان هو الذى يأخذ أو يترك قبل أن يستطرد في عملية بناء المعرفة الجديدة، فـإن استرشـد بالعقيدة والشريعة قاده ذلك الى العلم الذى يرتضيه الله للانسان، أما إذا اسـتعز واسترشـد بمـا وضعه البشر بعيداً عن دين الله فإنه يضل ويهوى ("أفرأيت من أتخذ الهه هواه وأضله الله على علم" (الجاثية) ولم يقل عز وجل "وأضله على جهل" فتأمل ذلك) فعقل العالم المؤمن مصدر دائـم لتجديد المعرفة. هذا في في الاقتصاد الإسلامي كما في غيره. ومن ثم فإن الباحث في الاقتـصاد الإسلامي عليه يسترشد بجميع المصادر المعرفية المتاحة مع التزامه في كل مايكتسبه أو يتركـه بالعقيدة الإسلامية وبالشريعة الغراء ومايتصل بها من فقه معاملات، ثم بعد ذلك يـذهب للبحـث مسترشداً بطرق البحث العلمى المنهجية المعروفة لدي المسلمين وغير المـسلمين منتقيـاً منهـا مايصلح لتحقيق هدف بحثه.

ثنائية مصادر المعرفة في علم الاقتصاد الاسلامي ونتائجها المنهجية

(ورقة موقف)

بقلم أ.د. أنس الزرقاء

ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الاسلامي
جامعة الملك عبد العزيز – جدة، ١-٤، أبريل ٢٠٠٨م

المنا قش : د. سيف الدين ابراهيم تاج الدين
معهد ماركفيلد للدراسات العليا MIHE – ليستر بالمملكة المتحدة

لا يخفى على المطّلع في أدبيات الاقتصاد الاسلامي ما يوليه الأخ الدكتور أنس الزرقاء من اهتمام عميق بقضية المنهجية. فهو أول من قدّم عملاً علمياً رصيناً في منهجية الاقتصاد الاسلامي بعد الانطلاقة العلمية الراهنة التي استنارت بتوصيات المؤتمر العالمي الأول في مكّة المكرمة عام ١٩٧٦م، وكان هو أحد روّادها. وليس مستغرباً أن ذكر المنهجية لا يكاد يرد في أدبيات الاقتصاد الاسلامي الجارية دون الاشارة الى الموقف المحوري للدكتور أنس من حيث النظر لعلم الاقتصاد الاسلامي على أنه نتاجٌ عن تلاقح مادة الشريعة الاسلامية بمادة الاقتصاد الوضعي positive economics .

وتبرز أهمية هذا الموقف ً في مقابل من ينظر الى منهجية الاقتصاد الوضعي على أنها منافية للقيم الاسلامية، خصوصاً فيما يتعلق بآلية السوق وفرضياتها حول سلوك المنتج والمستهلك. وقد روّج للاتجاه الأخير بعض الاقتصاديين الاسلاميين خلال ثمانينات القرن الماضي في السعي لايجاد نظرية اسلامية بديلة لآلية السوق، تحكمها سلوكيات الفضيلة وقيم الايثار والإخاء المفترضة بين فئات المنتجين والمستهلكين، داخل مجتمع اسلامي مثالي. لا شك أن الاسلام يدعو لكل هذه الفضائل والمثل العليا في الاطار الاجتماعي، ولكنّ تفهّم اقتصاديات السوق على حقيقتها يحتاج لمنهجية أكثر واقعية كما فعل الأسبقون من علماء الاسلام في دراستهم للأحكام المالية المستمدة من الشريعة الاسلامية.

ربما خفي على كثير من الاقتصاديين المعاصرين أن فضل السبق في تمحيص السلوك الاقتصادي قد ناله علماء الاسلام الأوائل قبل ظهور علم الاقتصاد الوضعي بقرون عديدة، حرصاً منهم على تفهّم سلوك البائع والمشتري في اطار السوق، وتمييزه عن غيره من السلوك

الاجتماعي والأسري. وهذا الأمر يتضح جلياً في تعليلهم الفقهي لحديث "النهي عن بيع وسلف" وغيرها من النصوص الشرعية التي أثبتت للفقهاء ضرورة الأخذ بما يسمى الآن فرضيات الاقتصاد الوضعي، لتفهم الظواهر الاقتصادية على حقيقتها، ومن ثم تفهّم المقاصد الأخلاقية المتضمنة في الأحكام و السياسات الشرعية.

فقد صنّف في فن التجارة الكثيرون من أمثال الدمشقي في كتابه المعروف بـــ"الاشارة في محاسن التجارة" و الشيباني في " كتاب الاكتساب في الرزق المستطاب" وغيرهم. وكل من يدقق النظر في تاريخ أوربا خلال القرون الوسطى وما سببه سلطان الكنيسة من تثبيط لروح التجارة، واضعاف لحافز الربح، وترويج لقيم الزهد والفقرفي المجتمع، يتبيّن له أن المنهج الوضعي positive methodology في دراسة اقتصاديات السوق كان من أهم ما استفادته أوربا في احتكاكها التجاري والعلمي بالعالم الاسلامي.

والدكتور أنس كان أول من أبان طبيعة التلاقح بين مادة الفقه الاسلامي وفرضيات الاقتصاد الوضعي في أوراقه السابقة حول المنهجية. ويتبلور هذا الموقف بوضوح في الورقة التي نحن بصددها من خلال الأمثلة الدقيقة التي أُوردها الكاتب للتأكيد على أهميّة التلاقح المطلوب. ورغم أن الورقة - فيما يبدو - قد تم أعدادها بشئ من العُجالة، فهي في حد ذاتها دليل على تحقق هذا التلاقح في ذهن الكاتب.

وأود أن اضيف الى الأمثلة التي ذكرها الكاتب خطئاً شائعاً آخر يقع فيه بعض الشرعيين وهو الخلط بين مفهوم المخاطرة في السوق market risk كما هو معلوم في الاقتصاد الوضعي، ومفهوم "الضمان" الفقهي، مع العلم بأن الأول يتعلّق بحالة عدم التيقّن بأحوال السوق، والأخير يتعلّق ببعض الالتزامات التعاقدية التي ينبغي تحميلها لأحدى طرفيه تجاه الطرف الأخير – مثل تحمّل تبعة هلاك السلعة في بيع المرابحة، ولا صلة لها بحالة السوق. ومن ثم لا يمكن ترجمة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "الحراج بالضمان" بعبارة "التلازم بين العائد والمخاطرة" كما يدّعي البعض.

وفي هذا المقام ينبغي التأكيد على أن مجرّد تدريس مادتي فقه المعاملات المالية، والاقتصاد الوضعي، كلاً على حدة، أو مجرّد الاتقان العلمي لكل منهما، ليس كافياً لتخريج كفاءات قادرة على معالجة القضايا الاقتصادية الواقعية بعقلية اسلامية. بل ان المطلوب هو الحرص على تقديم مادة الاقتصاد الاسلامي كنتاج علمي متكامل بشقيه الأخلاقي الفقهي،

والاقتصادي الوضعي، منذ البدء. ويبدو لي أن هذا هو الذي يدعو اليه الدكتور أنس من خلال الورقة مدار البحث.

أما ما يحدث الآن - علمياً وعملياً - في ساحة الحركة الاقتصادية الاسلامية فهو أقرب الى "التناوش من مكان بعيد" بين علماء الشريعة من جهة وعلماء الاقتصاد من جهة أخرى، بالرغم من وجود شرعيين درسوا العلوم الاقتصادية ، واقتصاديين درسوا العلوم الفقهية. ومع ذلك يظل هذا "التناوش" أشبه بظاهرة التمازج الفيزيائي بين مواد مختلفة تظل كلّ منها محتفظة بخصائصها الأصليه دون تغيير – أي يظل الاقتصاد وضعياً كما بدأ والفقه الشرعي موروثاً كما بدأ! ولكنّ التلاقح العلمي المطلوب هو من قبيل التفاعل الكيميائي الذي يؤدي الى خلق مادة جديدة من بين مادتي الفقه والاقتصاد الوضعي يمكن تسميتها "علم الاقتصاد الاسلامي".

لذا، فإن أهم ملاحظاتي على الورقة تتعلق بضرورة تعريف علم الاقتصاد الاسلامي بطريقة توضّح حقيقة الربط بين المادة الفقهية والمادة الاقتصادية الوضعية . هذا المطلب غير واضح في تعريف الدكتور أنس للاقتصاد الاسلامي بأنه : "علم اجتماعي يدرس واقع الحياة المعيشية والسنن (أسباب – نتائج) التي تسود فيها، وبخاصة فيما يتعلق بانتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها ". فنقول أن هذا التعريف لم يذهب بعيداً عن التعريف الشائع لعلم الاقتصاد الوضعي، وهو لذلك لا يفيد بما هو مطلوب رغم حرص الكاتب على الحاق هذا التعريف بتعريف آخر لمفهوم "النظام الاقتصادي" وتوضيح مكوّنات ثلاثة لعلم الاقتصاد (التحليل الاقتصادي، النظم المقانة، السياسات الاقتصادية).

فالتعريف المناسب للاقتصاد الاسلامي في ضوء ما سبق ذكره يقتضي كونه "نظام في السياسات الاقتصادية الأخلاقية moral policy المستمدة من أصول الشريعة الاسلامية"، مع العلم أن عبارة "السياسة الاقتصادية" تشير بصفة عامة الى كل توجيه أو ترشيد للواقع الاقتصادي بما يحقق نتائج مرجوّة. وقد وجدت هذا التعريف مناسباً في المنهج الذي أدرسّه لطلابي بمعهد ماركفيلد في بريطانيا MIHE لأنه يساعد على توظيف المعرفة الاقتصادية الوضعية المتداولة في تفهّم كل ما يتعلق بأخلاقيّات النظام الاقتصادي الاسلامي من محظورات (الربا،و الغرر، الاحتكار الخ) أو واجبات (فريضة الزكاة، وغيرها من المسئوليات الاجتماعية أو الطوعية للفرد) دون التكلّف في تقديم منهج فلسفي جديد في علم الاقتصاد . ولكن ينبغي التقديم لمثل هذا المنهجية بخلفية مناسبة حول الجذور التاريخية لعلم الاقتصاد المعاصر ومدى

تأثّره بالحضارة الاسلامية في عصورها المشرقة، واجراء مقارنة بين مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية المعاصرة للتثبّت من طبيعة المنهج الاسلامي، تجنبّاً للخلط المنهجي غير الموّفق.

وعلى ذلك، يمكن اخراج مادة الاقتصاد الاسلامي من دائرة التردد بين كونها مجرّد تصنيفات جديدة لباب المعاملات المالية في الفقه الاسلامي، أو مجرّد تأملات أخلاقية مثاليةً، أو دعوة ايدلوجية ثورية ضد ما هو قائم، الى كونها علماً اجتماعياً واقعياً، يستجيب لحاجيات في ممارسة حياتهم اليومية وفق المبادئ الاسلامية، سواء كانوا أفراداً مستهلكين أو أرباب أسر، أو منتجي سلع وخدمات ، أو واضعي سياسات اقتصادية على مستوى الدولة. فهذا هو النهج الذي يتحقق به التناغم اللازم بين المدخلين (الفقهي والاقتصادي الوضعي)، في تفاعل كيمائي كما ذكرنا آنفاً تكون محصلته مادة "الاقتصاد الاسلامي"[١].

(1) Seif I. Tag el-Din, 'Economic Analysis and Moral Policy: A textbook of Islamic Economics', forthcoming, 2008, Cube Publishers, Markfield, Leicestershire, UK.

مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز - جدة – المملكة العربية السعودية

المستخلص: تقدم هذه الورقة مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي. تبدأ الورقة بالحديث عن الأوضاع التي آل إليها حال العالم من الناحية الاقتصادية، فتشير إلى أن الأوضاع جد مضطربة مما يتطلب وضع برنامج عمل إصلاحي يصحح الاختلالات ويوفر الأرضية المناسبة التي تسمح بإعادة بناء الوضع على أسس تساهم في تحقيق الرفاه للإنسان. تعتقد الورقة في هذا الصدد أن الاقتصاد الإسلامي يملك الإمكانية التي تؤهله للقيام بالمهمة، لأنه يملك قيماً عالمية ثابتة، ومستقرة ومناسبة لجميع البشر، غير أن هذه المهمة لن تكون سهلة، ولن يكون الطريق معبداً أمامه، فما لم يكن هذا العلم مستعداً لذلك بالإسهام في حل المشاكل التي تعاني منها الإنسانية بغض النظر عن العرق والدين واللون، وما لم يكن العلم على استعداد كذلك لإجراء تعديلات داخلية تأخذ بعين الاعتبار ما حقق على مستوى العالم الإسلامي، بل والعالم أجمع، فإن إنجاز المهمة لن يتحقق بالطريقة الفعالة. إن الورقة تؤكد على أهمية الابتكار والإبداع في الخطة البحثية المقترحة. ومن أجل تحقيق هذا المطلب فإن الورقة تتعرض لبعض النواقص التي تعاني منها الكتابات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي في القديم والحديث، وتختم الورقة بتناول ثلاثة قضايا وهي: الجودة في أبحاث الاقتصاد الإسلامي، وإعداد جيل جديد من الباحثين في هذا التخصص، ثم كيفية تجنيد وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك.

شكر وتقدير

يتوجه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد هذه الورقة برأي أو مشورة سواء تعلق الأمر بالباحثين في المركز أو غيرهم من العلماء المرموقين في الشريعة أو الاقتصاد، ويبقى مع ذلك الشكر والامتنان الكبيرين موجهان للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي الذي قام بوضع مسودة الورقة، ثم القيام بالتعديلات بناء على الملاحظات التي وردت من المشاركين الفضلاء.

الباب الأول: نحو رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي

تتركز عملية البحث في الكشف عن المعرفة الجديدة، المعرفة التي لا نملكها الآن. إن الأفكار والمؤسسات التي خدمتنا في الماضي، قد لا تكون في وضع يسمح لها بخدمتنا في المستقبل، لأنه من المحتمل جداً أن يكون المستقبل مختلفاً بدرجة كبيرة عن الماضي. لهذا يجب أن تكون رؤيتنا لأبحاث المستقبل في الاقتصاد الإسلامي محكومة برؤيتنا للمستقبل بذاته.

اهتمامات جديدة للاقتصاد

يشغل بال الوجدان الإنساني عدد من التصورات والاهتمامات حول المستقبل، العولمة والترابط الشديد بين أجزاء العالم تمثل واحدة من ذلك، ومنها أيضاً مخاطر البيئة التي تلقى اهتماماً كبيراً بسبب ما نتج عنها من فقدان للثقة في إمكانية استمرار توافر الضروريات اللازمة للحياة على الكوكب الذي نعيش فيه. فالماء العذب والهواء النقي من الأمور المشتركة التي يمس عدم توافرها الجميع وعلى نطاق واسع. التغيرات التكنولوجية، ومرونة أسواق العمل، وسرعة تنقل رؤوس الأموال ...، كلها عوامل تساهم في زيادة القلق الذي يتجاوز المتطلبات المعيشية المتزايدة للبشر. موازاة مع ذلك تشهد العلاقات بين الجنسين تقلبات كبيرة؛ فمفهوم الأسرة لم يعد بالمعنى "التقليدي" المتعارف عليه، ومشكلة الشيخوخة تلقي بتحديات بالغة: مالية، ونفسية، وأخلاقية، مما يجعل البشر في وضع العاجز غير المستعد لمقابلة هذه التحديات بكل كرامة وامتنان.

إنها صرخة مدوية ورثناها من الماضي بسبب تركيز "العلم الكئيب" على الندرة. لقد حاول الاقتصاد الإسلامي خلال النصف الأخير من القرن الماضي معالجة القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي. وبالتأكيد والتركيز على البعد الأخير، معالجة القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي، من قبل الاقتصاديين المسلمين وغيرهم، فإن المراقب يلحظ عدم إيلاء هؤلاء القدر الكافي من العناية والاهتمام لجانب التطورات الكبيرة التي شهدها علم الاقتصاد، مما انعكس من غير شك على العلم الذي نسعى إلى تقديمه وتطويره وإلى القضايا التي نحاول التصدي لها والتي تتسم بالتغير الكبير على مدار الأيام والأعوام. بناء على هذا الواقع سنحاول في هذه الورقة تناول بعض اهتمامات الاقتصاد الجديدة في القرن الحادي والعشرين المشار إليها آنفاً بشيء من التفصيل والتحليل.

الصورة الخافتة للعولمة

إن الكثير من الحماس الذي شهدته السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حيال "ظاهرة العولمة" بدأ في التراجع، فزيادة حجم المبادلات التجارية الذي نجم عنها لم يكن مفيداً لجميع الدول. فالدول الفقيرة لا تزال تئن تحت وطأة الفقر المدقع. وفي المقابل لا تزال الدول "القوية" متعلقة بالحفاظ على سيادتها وعلى المميزات التي حققتها بكل إصرار وبشتى الوسائل والطرق بما فيها "الطرق الإمبريالية". فالتحيزات العرقية والعنصرية لا تزال تغذي السياسات والمصالح الخاصة للدول والأفراد. يتم الإصرار على مثل هذه الممارسات على الرغم من تقارب المسافات، وتحسن وسائل الاتصال مما يجعل من الحقبة التي نعيش فيها مختلفة عما سبقها من الفترات. لكن هل ساهمت كل هذه التطورات في بسط السلام وتحقيق التقدم والرفاهية؟ هذا أمر لا يزال مدار نقاش وجدل، جذور هذا الجدل تستمد أصولها من القواعد السلوكية وبعض الأهداف الإجرائية التي يجب أن تحظى بالقبول حتى تكون محل اتفاق عالمي قبل التفكير في حل مشكلة الفقر في عالم مليء بالخيرات الكثيرة والمتنوعة.

إن الاقتصاد الإسلامي مؤهل لأن يجادل عن أهمية تحقيق هذه الأهداف والقواعد السلوكية، وما ينقص في هذا المضمار هو الإقناع المؤسس الذي يبرز أن فشل العولمة متجذر في فشلها الأخلاقي المبني على أساس تعظيم المنفعة الخاصة التي لا يمكن اعتمادها كهدف للمجتمع الإنساني حتى في زمن الوفرة المعتبرة للموارد والخيرات. إننا مطالبون "كاقتصاديين مسلمين" بتبيان أن العناية بالآخرين والاهتمام بهم مع تعديل سلوكنا حيال متطلبات البيئة الضرورية يمكن أن يقدم النموذج العملي المبني على أساس الرشادة والعقلانية. إن التحدي الذي يفرض نفسه على هذا الإدعاء هو: هل هناك أدلة تاريخية تثبت ذلك؟ وهل هناك معطيات ميدانية في الوضع القائم تحمل بين جنباتها دلالات إمكانية تحقيق هذا "الحلم"؟ إنه حقا مجال خصب للبحث الجديد والجاد.

إذا كان هناك من درس يمكن تعلمه من مخاطر البيئة وتحديات العولمة المترابطة التي تراكمت على مر السنين الأخيرة فإنه يتمثل في عدم إمكانية قيام أي جنس بشري بمفرده بتحقيق "الحلم" الآنف الذكر، فأجناس العالم بمختلف أعراقها ومعتقداتها وثقافاتها وعاداتها تحتاج إلى تكاتف جهودها جميعاً من أجل جعل العالم "آمنا" و"متزناً". فالتراث الفقهي الذي ورثناه من الماضي والذي استلهم منه الاقتصاد الإسلامي خطوطه العريضة لا يؤهل المرء للتعامل مع "الآخر" بالمساواة، ولكن يوجد في القرآن الكريم والسنة المطهرة الكثير من الأدلة التي تساعد

على تشكيل قناعة إيجابية اتجاه الإنسانية؛ قناعة ترحب "بالآخر" وذات تطلع للمستقبل. هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بالنهل من الوحي و بالتمحيص الدقيق لموروثنا الفقهي، "باستبعاد" الاجتهادات البشرية التي كانت صالحة لفترات مضت. إن هذا الجهد يمثل التحدي الأكبر الذي يواجهه الاقتصاد الإسلامي للتصدي لمشكلات واهتمامات المستقبل. إن على جميع أجناس المجتمع الإنساني أن تلقي جانباً عقدة التفوق على الآخرين والانخراط في مسلك "التواضع" للآخرين؛ التواضع الذي من شأنه أن يساعد على إحداث التجانس ويبعد خصلة الهيمنة بين البشر بغض النظر عن معتقداتهم أو موروثاتهم الثقافية. فهل باستطاعة الاقتصاد الإسلامي القيام بهذه المهمة في تهيئة الأمة للدور المنوط بها؟ مرة أخرى لا بد من التأكيد على أن الموضوع يتطلب العودة للتاريخ وللواقع العملي لتطور المجتمع الإسلامي من أجل مساندة هذا التشخيص وهذه التصورات، وهو بهذه الصيغة يتطلب مشاريع بحثية معمقة وليس أبحاثاً عادية.

مشكلة الرأسمالية

إن الرأسمالية التي تقف خلف التطورات المادية الكبيرة التي عرفتها المجتمعات البشرية في العقود المتأخرة، لا تعرف حدوداً للنمو، غير أنها تعاني من مشاكل عدم وجود آليات التصحيح من الداخل عندما يتعلق الأمر بالبخل الشديد، واستغلال الضعيف والذي لا يملك المعلومات اللازمة. فالإصلاحات لا تزال تصارع هذه الإشكالات منذ مطلع القرن التاسع عشر، ودليل ذلك هو النتائج المتضاربة التي تنتج عنها بين الفترة والأخرى. ومما زاد الأمر تعقيداً أن "الاقتصاد الجديد" ضاعف من حدة هذه "السوءات" مهدداً بذلك الرخاء الفردي والسلام العالمي. وفي المقابل نجد أن الشيوعية قد فشلت، فهل نملك حلاً؟ حلاً يبني على منجزات الرخاء ويسر العيش التي حققتها "الرأسمالية"، ويحقق الهناء للفرد وللعلاقات الإنسانية التي يشعر المرء أنها مفقودة في "زماننا" هذا. مرة أخرى نؤكد على أن الذي يؤثر في الناس ليس الترف الفكري ولا النقاش الفلسفي، أو الوعظ الأخلاقي، بل تقديم النماذج الحية التي يمكن أن يستلهموا منها المثال والقدوة والتي تعالج الإشكاليات التي تواجهها البشرية اليوم، وذلك وفق منهج علمي رصين يستفيد من بعض التطبيقات التاريخية المفيدة.

الاقتصاد الإسلامي والدور المأمول

إن الرؤية التي نريد من الاقتصاديين المسلمين تحقيقها يجب أن تكسر حاجز حصر اهتمامات الاقتصاد بالمجتمعات المسلمة إنْ على مستوى الدول أو الأقليات فحسب، بل تنطلق به ليشمل رحابة المجتمع البشري بأسره. فهداية الله -ممثلة في رسالة الإسلام- جاءت لجميع البشر وعلى مر الدهور والعصور وهي ممتدة عبر الزمن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلنعط الفرصة لهؤلاء البشر ليكتشفوا العيوب والمساوئ التي نجمت عن اتباعهم لنهج الاقتصاد التقليدي، ولندع الاقتصاد الإسلامي يخدم الفرد والمجتمع باعتبار المشاكل التي يعاني منها البشر تدخل في صميم اهتماماته، رافعاً لواء معاناة البشرية باعتبارها معاناة تهمه. إن هذه الدعوة ستتطلب تغييراً ليس على مستوى المحتوى والأولويات فحسب، بل وعلى مستوى اللغة والأسلوب، إذ ليس من السهل زعزعة السمات الثقافية المحددة.

إن الإسلام لا يقدم أفكاراً ومعايير وأهدافاً للسياسات العامة فحسب، بل يقدم المؤسسات والقواعد أيضاً. فالزكاة والوقف والتكافل تقدم إمكانيات هائلة من أجل إعادة بناء قاعدة اجتماعية من "الأسفل" تعتمد على العمل التطوعي بدل سن القوانين "الفوقية" من قبل الدولة. إن تصميم هذه المؤسسات القائم على الرعاية والمشاركة ساهم في المحافظة على استمرار المجتمعات المسلمة تحت وطأة ظروف مختلفة، فقد استطاعت عبر القرون أن تبرهن على قدرتها الكبيرة في التأقلم والاستجابة للمتغيرات والحاجات الجديدة للمجتمع، بل إننا لا نزال نلمس الجهود الحثيثة لدمج هذه المؤسسات مع صناعة الصيرفة الإسلامية، وذلك لما يمكن أن تقدمه هذه المؤسسات من منافع للقطاع الخيري والربحي على السواء. مرة أخرى إن الأمر يتطلب مقاربة مبتكرة لمؤسسات قديمة، وذلك بتقديم دراسات ميدانية وأخرى مستلهمة من الوقائع التاريخية.

المصارف الإسلامية عند مفترق طرق

لقد وصل بنا التحليل إلى تناول القطاع الديناميكي الحيوي البارز من أوجه الاقتصاد الإسلامي والذي نما بوتيرة متسارعة خلال نصف القرن الأخير: إنه قطاع البنوك والتمويل الإسلامي. فالعالم برحابته وكبر حجمه لم يميز إلا هذا الجانب من الاقتصاد الإسلامي. بناء عليه فكل الادعاءات والوعود التي تقدم في مجال الاقتصاد الإسلامي سيتم تقييمها على أساس ما أفرزته وأبرزته هذه التجربة. إن التطور الكبير الذي شهده قطاع الصناعة المالية الإسلامية كان محل رضىً بالنسبة للبعض، ومحل فخر واعتزاز بالنسبة للبعض الآخر، وعلى الرغم من كل هذا وذاك فإن للموضوع أهمية بالغة فيما يتعلق بصلته الوثيقة والمتجذرة بالاقتصاد الإسلامي

من حيث الأفكار، والمعايير وأهداف السياسات في الاقتصاد الإسلامي. إن توجهات المستقبل التي نأمل تحقيقها قد تفرض علينا توجيه جانب كبير من طاقاتنا البحثية إلى تقويم هذه التجربة، مولين أهمية خاصة إلى أمثلة مبتكرة مثل تجربة ماليزيا فيما يتعلق بالأسواق المالية، وتجربة السودان فيما يتعلق بالإدارة النقدية. ليس من الضروري أن يكون هذا التقويم محدداً بقالب وإطار الاستنتاجات الفقهية التي وصلت إلينا، بل قد يكون المنطلق في عملية التقويم هذه متمشياً مع النظرة "الإنسانية" التي أشرنا إليها سابقاً حتى نتمكن من الاستفادة مما توصل إليه الفكر البشري فيما يخص العدالة، والمشاركة والكفاءة. لا بد في نهاية المطاف من النظر إلى ما فيه فائدة ونفع للبشرية جمعاء، وليس بالاستناد إلى مسائل محددة تم استخراجها من الفقه والتي قد لا توائم التطورات التي عرفها الزمن الذي نعيش فيه. إن المحك الأساسي في النهاية هو تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، آخذين بعين الاعتبار "حكمة الغير"، غير متجاوزين في الوقت نفسه الحدود التي وضعتها الشريعة الإلهية. إن تحقيق تقدم في هذا المجال من شأنه أن يمنح الاقتصاد الإسلامي مكانة معتبرة في الوجدان الإنساني المعاصر الذي يعرف العلل والأدواء التي يعاني منها، لكنه لا يعرف سبل وكيفية التخلص منها.

أولويات مجالات البحث في الفترة القادة

فيما يتعلق بالجوانب ذات الأهمية في ميدان البحث للفترة القادمة يمكن اقتراح المجالات التالية خلال السنوات القادمة:

١. فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي للمسلمين خلال الخمسمائة (٥٠٠) سنة الأولى من تاريخ الإسلام، يمكن تقسيمها إلى قسمين: قسم يتعلق بالمساهمات الفكرية، وآخر يركز على دور المؤسسات ومجال الممارسة، مثال المضاربة، والقرض الحسن، والمقاولة، والبناء، والتجارة العالمية، وغيرها.

٢. دراسات تتعلق بتأثير الإسلام على سلوك الأفراد في مناطق مختلفة خلال العقود المتأخرة الماضية. [يمكن أخذ الصدقات، والاستثمار الأخلاقي، وتخصيص الوقف كعينات لأبحاث للبدء بها].

٣. إعداد المناهج والخطوط العريضة للمواد التدريسية، وورقات الأسئلة، وقائمة مواد للقراءة في جميع مؤسسات تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي. إن القيام بعملية مسح للمواد المتوافرة من الأهمية بمكان.

٤. دراسة أدوات المالية الإسلامية التي تساهم في زيادة الدين؛ عملاتـها، وأثرها، والميل إليها، بناء على أهداف الاقتصاد الإسلامي المعلنة. دراسة تطبيقات العيِنَة للتمويل الإسلامي في ماليزيا، وكذا التغيرات التي حصلت في مجال التطبيق في غيرها.

٥. دراسة السياسات النقدية في البلدان الإسلامية التي تدعي أنها تطبقها وفق تعاليم الإسلام. في هذا الخصوص يمكن دراسة حالتي كل من إيران والسودان بشكل منفصل.

٦. دراسة الفقر، وسياسات القضاء عليه أوالتخفيف منه، وآثار ذلك على الدول التي تعاني منه. مشاريع منفصلة لكل من ماليزيا، وباكستان، والبلدان العربية، ستكون من الأهمية بمكان.

إن القيام بأبحاث في المجالات الستة التي ذكرت خلال العقد القادم من شأنه أن يساهم في إنتاج مواد علمية جديدة، وهذا يساعد المركز بدوره في إحياء أداء المهمة التي أنشئ من أجل القيام بها، ألا وهي خدمة الاقتصاد الإسلامي. يمكن القيام باستخراج مشاريع مفصلة من مجالات البحث المشار إليها آنفاً في مرحلة لاحقة.

التعاون

في الوقت الراهن لدينا ستة مؤسسات تدعم البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي. فإلى جانب مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، هناك معهد التدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وكلية الاقتصاد في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، والكلية العالمية للاقتصاد الإسلامي التابع للجامعة العالمية الإسلامية في إسلام أباد، ومعهد ماركفيلد للدراسات العليا (ليستر، المملكة المتحدة)، ومشروع التمويل الإسلامي في قسم القانون بجامعة هارفارد (كمبريدج وماستيتوتس، أمريكا). إن العمل على إيجاد آلية فعالة للتعاون المثمر بين هذه المؤسسات، وما قد ينشأ بعدها، من شأنه أن يقدم دفعة قوية لتطور علم الإقتصاد الإسلامي، فهناك حاجة ماسة للتعاون في مجالات مثل تبادل المعلومات فيما يخص المشاريع المقبولة، وتقويم مشترك لمشاريع منجزة، والمشاركة في حلقة نقاش بين الفينة والأخرى.

الرؤية

إن أية خطة لا تمتلك رؤية تتصور الوضع الذي سيكون عليه الحال بعد تطبيق الخطة لا تستحق أن يلتفت إليها، ولا أن تضيع الجهود في تناول عناصرها ومتطلباتها. فبالنظر إلى الثلاثين سنة الماضية من وجود المركز وغيره من المؤسسات المشابهة تجعلنا متواضعين في تطلعاتنا. فعلى الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المؤسسات البحثية، يجب أن لا نتوقع من

وجودها صناعة "المعجزات"، فالعالم الذي نعيش فيه يشهد تغيـرات رهيبـة مـن مثـل ثـورة المعلومات، والتغيرات التكنولوجية الكبيرة، مما أثـر علـى تـوازن المجتمـع الإنسـاني. إن استصحاب دروس الماضي مع فهم عميق وشامل للوضع الراهن، من شـأنه أن يحفـظ بعـض التوازن وتحقيق الهدوء في الوقت ذاته، فإن التفكير المبدع لدراسة كيفية إدارة اقتصادنا ستساعد على بقائنا في ظل التنافس المحموم بين البشر؛ التنافس الذي يتعلم فيه كل واحـد مـن الآخـر، الأمر المهم في هذا كله هو التمسك بالمعاني السامية التي تخدم الوجود البشـري، مستصـحبين مرامي المقاصد الشرعية حتى نتلافى عملية الخلط بين الأهداف والوسائل.

إننا نتصور أنه مع نـهاية هذا القرن، وفي ظل هذه الفورة الكبيرة لموجة "الاسـتهلاكية" والسباق المحموم لتحقيق مستويات معيشية عالية، فإن التوازن المنشود لا يمكن تحقيقه مـا لـم نولي العناية الكافية لـمسائل المحافظة على البيئة، فلقد أصبح من السهل أن نرى مسألة تلطـيخ "المالية" من الذروة السامية التي تحتلها إلى الواقع العملي الذي تتخبط في وحله في حياة النـاس. إن طغيان الكم والسرعة في هذا كله من شأنه أن يضغط نحو توجيه العناية القصـوى للنوعيـة والرعاية. إن من شأن هذه الاهتمامات الجديدة أن تدفع باتجاه السعي لإيجاد نظام أكثر عدلاً في مجال توزيع ما نملك، بدل الجنوح لأمر "الدافع العدواني" الذي يركز على جانب "الزيادة الكبيرة" لما نملك، إن إشاعة مفهوم وصور التعاون بدل "النـزعة الفردية المتوحشـة" مـن الممكـن أن تكون شعار الأخلاقيات التي ترفع في المرحلة القادمة. لقد آن الأوان لإشاعة مفـاهيم التعـاون، والوجود المشترك، والتعايش السلمي، بدل نزعة "التنافسية" غير الحميدة. إن الوقت قد حان لأن ننظر في المؤشرات لنعدل من أولوياتنا وتطلعاتنا.

سوف نختم هذه الفقرة بالتأكيد على أن هذه الاهتمامات الجديدة تتسق مع الرؤية الإسلامية الأساسية المبنية على العيش بسلام في هذه للحياة؛ سلام مع الخالق، وسلام مع الـنفس، وسـلام الإنسان مع أخيه، بل وسلام مع البيئة. إن الرؤية الإسلامية ظلت محكومة منـذ زمـن بسـبب المنافسة التي فرضت مجاراة ما أفرزته الرؤية السائدة التي تركز على الوفرة وطلب المزيد في العاجل وليس الآجل. أما وقد بدأت وطأة هذه النظرة في التلاشي فإنه مع التحلـي بشـيء مـن الشجاعة، و الثقة بالنفس مع الإيمان، يمكن الأخذ بزمام المبادرة؛ المبادرة المبنية علـى النظـرة "المقاصدية" للتصدي لمسائل الاقتصاد والمالية، وبمجرد البدء وشق الطريق في هـذا المجـال، فمن الممكن أن تنطلق مبادرات أخرى من أناس يحملون عقائد مختلفة في كل بقعـة مـن بقـاع العالم، إن المستقبل الواعد مرتبط بتكاتف هذه الجهود ومد جسور التواصل مـع مـن يقـدمون مبادرات من هذا القبيل.

إدارة الموارد البشرية

إن الجيل الذي بدأ مسيرة الاقتصاد الإسلامي في منتصف القرن العشـــرين علـــى وشـــك التقاعد، لهذا السبب فإن أولويات النصف الثاني من القرن الماضي، والهاجس الذي سيطر علـــى الخوف من عدم استمرارية المشروع، فرضت على هذا الجيل الانكباب على بنـــاء المؤسســـات التي ترعى هذا "المولود" الجديد ليستكمل دورة نموه الطبيعي. إن الظروف التي ميزت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين مختلفة جداً عن الظروف التي نشأت فيها تلـــك المؤسســـات التي أخذت على عاتقها مهمة احتضان الاقتصاد الإسلامي. ومن هـــذه التغيـــرات أن المشـــاريع المرتبطة بدولة بعينها لا يمكن أن يكتب لها النجاح بفعل عوامل العولمة، التي تشكر على هـــذا. كما أن المشاريع المبنية على أسس وطنية ضيقة ستلاقي نفس المصير، وذلك لسببين أساســـيين: **الأول** يتعلق بطبيعة الإسلام العالمية التي تتعارض مع النظرة الوطنية الضيقة الأفق، وهـــذا مـــا يفسر انتشار المسلمين عبر العالم بدرجة غير مسبوقة من قبل بما فيه الغرب المتقدم. من جانـــب آخر عندما تكون الدعوة لمشروع اقتصاد إسلامي مرتبطة بنظرة وطنية ضيقة الأفـــق وأجنـــدة سياسية مخفية، فهذا من شأنه أن يساهم في عزوف الناس عن الاقتراب من هذا المشروع، ممـــا ينعكس سلباً وعلى المدى البعيد على الـــمشروع نفسه، كما حصل ذلك في السابق.

العامل الآخر مرتبط بالقضايا المشتركة التي تـــهم البشر جميعاً، فالاقتصاد الإســـلامي لا يمكن أن يكون بمنأى عن الاقتراب من هذه الهموم: من ذلك على سبيل المثال البيئـــة، والتنميـــة المستدامة، والعدالة. إن جيل الرواد "الذي يهم بالتقاعد" كان منشغلاً بتطبيق الإسلام في منـــاطق مختلفة. إن زمن هذه المقاربة قد ولى. المقاربة المطلوبة الآن هي مخاطبة العالم من خلال أجندة مبنية على معايير وأهداف مقبولة تضمن للبشر حياة مستقرة ومتوازنة، مع مرونة اختيار كـــل جهة للنموذج الذي يتفق مع أعرافها وتقاليدها الثقافية، إلخ. إن عملية إطـــلاق وتحقيـــق هـــذه المقاربة يجب أن تعهد إلى جيل جديد، أشب من جيل المؤسسين لهذا الفن. إنني أعتقد أن إقامـــة حلقات دراسية مع الاستخدام الأمثل للانترنت والتفاعل المستمر مع علم الاقتصاد من شـــأنه أن يساعد في إيجاد القوى البشرية المطلوبة. لكن الأمر الأكثر فعالية الواجب توافره لجذب هـــؤلاء لهذا الاتجاه هو أن يكون الاقتصاد الإسلامي وصيل الثقة بالقضايا والهموم التي يـــراد التصـــدي لها (مثل قضايا البيئة والسوق). فكلما كان هذا الأمر متحققاً بدرجة كبيرة كلما تمكنا من جـــذب قوى بشرية أكثر.

تطوير أبحاث ذات جودة عالية

إن شفافية الوسائل، ووضوح الأهداف، مع إتباع التقاليد المتعارف عليها في مجال البحث العلمي مثل مراجعة الأقران، تمثل الطرق الصحيحة لتحقيق هذا المبتغى؛ أبحاث علمية ذات جودة عالية. في المقابل لا بد من تجنب العموميات و"الشعبوية" التي تكون أسيرة الطرح الذي يروق لقطاع معين، إنها خدعة البقاء التي من شأنها أن تسهم في أن يكون الإنتاج مقبولاً من الناحية العلمية. في وضعنا الراهن يفتقد الاقتصاد الإسلامي للنقد الذاتي، الذي يجب أن يشجع كذلك.

الباب الثاني: الإجابة على أسئلة محددة

إعداد الجيل الجديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

إنه لأمر طبيعي جداً أن يساورنا القلق اتجاه إعداد جيل جديد من المساهمين في الاقتصاد الإسلامي على ضوء تضاؤل المخزون في هذا الحقل الجديد. للإجابة على تساؤل: كيف يمكن بث الطاقة في هذا الحقل من خلال موجة جديدة من المساهمات المعتبرة للاقتصاد الإسلامي؟ يجب علينا استحضار ما الذي أدى إلى موجة المساهمات الأولى.

إن الدراسات السابقة (صديقي ١٩٨٨، وصديقي ٢٠٠٦)، بينت أن حقل الاقتصاد الإسلامي الجديد شهد لحظات ميلاده خلال الربع الثاني والثالث من القرن العشرين، وذلك على الرغم من أن جذور أو سوابق هذا العلم مستمدة من القرآن والسنة. إن المساهمات التي تمت في تلك الفترة غلب عيها الطابع الايديولوجي، الذي حاول التعرف على نظام الاقتصاد في الإسلام بصفته نظاماً مغايراً للنظامين الرأسمالي والاشتراكي. هذه التوجهات أنتجت موجة أخرى من المساهمات خلال الربع الثالث من القرن العشرين، وقد كانت هذه المساهمات من قبل اقتصاديين. لقد تركزت موضوعات هذه المساهمات حول زوايا ضيقة من جوانب الاقتصاد الإسلامي مثل النقود، والبنوك، والمالية، والمالية العامة، وحقوق الملكية، وسلوك المستهلك، وعلاقات العمل، والتجارة الدولية، إلخ. إن هذه المساهمات هي التي شكلت الأرضية والمنطلق لموجة التشريعات التي أطلقت على مستوى دول مثل باكستان، وإيران، والسودان، لاستخلاص سياسات تطبيقية من تعاليم الاقتصاد الإسلامي.

لقد استغل القطاع الخاص الفرصة لإقامة البنوك الإسلامية، وشركات التأمين، وبيوت الزكاة في العديد من البلاد العربية، وكذلك دول جنوب شرق آسيا، استلهاماً من ذات المساهمات. لقد دارت محاور العديد من المؤتمرات والندوات التي عقدت وحضرها علماء

واقتصاديون ورجال أعمال ومصرفيون ورجال الساسة حول ذات المحاور. أما بعض الجامعات والكليات فقد عمدت إلى إضافة الاقتصاد الإسلامي إلى مناهجها الدراسية. الناشرون من جانبهم تولوا مهمة نشر الكتب حول الاقتصاد الإسلامي وبلغات العالم الإسلامي المختلفة: العربية، والإنجليزية، والأوردو، والفارسية، والإندونيسية، والبنغالية، والتركية، وغيرها. إنه من المهم أن نلاحظ أن هذه الجهود قامت استجابة للتحديات التي واجهها المسلمون خلال الفترات المشار إليها سابقاً. لقد غادر المستعمرون تلك الدول، تاركين للذين تولوا مقاليد الأمور بعدهم مهمة اختيار، ورسم، وإدارة السياسات الاقتصادية التي أرادوا لبلادهم. إنهم كمسلمين حاولوا القيام بذلك انطلاقاً من تعاليم الإسلام، وكدول وجاليات معاصرة، تلقى منافسة شديدة من الدول والجاليات الأخرى، برزت أبعاد أخرى فرضت أمر التركيز عليها. إلى جانب هذا، وباعتبار أن الدول الإسلامية دول متخلفة تعرضت للنهب والدمار من قبل مستعمريها، فقد كانت لديها أولويات وتحالفات أملاها عليها هذا الواقع. لقد نشأ جيل الباحثين الأوائل في ظل هذه التحديات والهواجس التي طغت على العقد الأول من القرن العشرين.

إن مفتاح الإحياء وإعادة دفع الحماس يتمثل في تشخيص التحديات التي نواجهها. فهل هناك تحديات جديدة؟ وهل هناك تحديات قديمة لم ينته التعامل معها بعد؟ إن إجابتي على كلا التساؤلين هو بالإيجاب؛ أي إن هناك تحديات جديدة يجب أن نتصدى لها، وأخرى قديمة ما زالت تحتاج إلى معالجة أو استكمال. فيما تبقى سأتناول هاتين القضيتين بالشرح والتفصيل.

تحديات العولمة

لقد تميزت فترات القرن العشرين التي سبق الإشارة إليها بوجود معسكرين متحاربين، والعالم أثناء هذه الحقبة تميز بصعوبة الاتصالات والتنقل بين البلدان المختلفة، بل وتأخرها. لقد تغير هذا العالم كلية. ففي ظل عالمنا "المعولم" اليوم والذي يتميز بسرعة الاتصالات، وكثرة التنقلات، نلاحظ أن الوجه القديم لكل من الرأسمالية والاشتراكية بدأ في تغيير لونه وبشكل سريع باكتساب صبغ جديدة، مثل إعطاء الأفراد دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات، والاستجابة لسرعة تنقل رؤوس الأموال، والتقدم الاقتصادي الكبير الذي حققته دول آسيا. فمن مفهوم النمو المتسارع، بدأ التركيز الآن على النمو المتوازن الذي يحفظ البيئة من التلوث والمزيد من الدمار. إن الإنسان متذمر من زيادة فوارق توزيع الدخل والثرة في داخل الدولة الواحدة وبين الدول. في ظل هذه التغيرات لم يعد هناك ما يدعو إلى تقديم الاقتصاد الإسلامي على أنه بديل للرأسمالية أو الاشتراكية التي لا يمكن التمييز بينها الآن مثلما ما كان الوضع قديماً. إن الإنسان

بحاجة إلى مقاربة ورؤية جديدة للاقتصاد تسهم في تعايش البشر مع بعضهم بشكل متـآلف في هذه القرية العالمية المعاصرة، مع العمل على حفظ الأرض من الدمار الذي تتعرض له بفعل سياسات البشر.

إن هذه النظرة من شأنها نقل الاقتصاد من علم تسيير وإدارة للموارد (النظرة الميكانيكية)، كما كان الشأن في القرن التاسع عشر، إلى علم يولي أهمية بالغة للقيم والأخلاق التي تطالب الإنسان بأن يعيد النظر في مفهوم العلاقة التي تربطه بالبيئة. فمن مفاهيم "الاستغلال" الأقصى للموارد الطبيعية، مروراً ببخل الإنسان وغروره، نجد أن المؤسسة الاقتصادية تتعرض لإعادة تعريف لها، بناء على هذه النظرة التي تأخذ البعد القيمي والأخلاقي في الحسبان الذي من شأنه أن يحدث نوعاً من الانسجام والسلام في حياة الناس. إن على الاقتصاد الإسلامي أن يعيد صياغة أولياته، وربما يحتاج إلى الخضوع إلى تغييرات كثيرة تمس أساليبه، من أجل نشر الحكمة المكرسة في هداية الوحي للمجتمعات الإنسانية المعاصرة.

كما سبق وأن أشرنا، فقد حدث تغييران مهمان بين الزمن السابق والآن، مما جعل التحديات التي واجهها المفكرون المسلمون في القرن الماضي: العلماء، والاقتصاديون، والشعراء، والفلاسفة مختلفة عن تلك التي نواجهها الآن، فلم يعد التساؤل المطروح: كيف يمكن للمسلمين إدارة اقتصادياتهم؟ بقدر ما هو مرتبط بالمجتمع العالمي بأسره؛ إنه عالم واحد، واقتصاد واحد. فالاقتصاد العالمي الجديد يجب أن يُنظر إليه وأن يدار على الأساس الشامل. لذا فإن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون في خدمة الإنسانية، بدل أن يكون دليلاً مرشداً للمسلم في كيفية إدارة اقتصاده، كما كان الحال في الطرح السابق.

هناك فرق حاسم بين علم الاقتصاد وإدارة الاقتصاد. فالعلم يرتبط بالموضوع، أما الإدارة فترتبط بشكل كبير بالهدف، فما دام ينظر إلى الاقتصاد على أنه أمر يتعلق بإدارة الإنسان –السيد، فيبقى مادياً في اهتماماته وأولوياته. ومن ثمَّ فإن صلته بالقيم تكاد تكون معدومة، فمحوره وتركيزه في هذه الحالة المصالح: الفردية، والوطنية، أو مصالح "حلفائنا". إن هذا السلوك أفرز نتائج كارثية خلال العقود الماضية فيما يتعلق بالبيئة والمحيط، كما خلف صدمة عنيفة لدى قطاعات واسعة من البشر. هذه الصدمة دمرت الثقة المضعضعة وأبرزت العدائية التي ميزت الاقتصاد المعاصر، فقد يكون الأمر راجعاً إلى العلم وليس الإدارة، وربما يكون الأمر مرتبطًا بنا نحن البشر وليس له صلة بهذا أو ذاك، وقد يكون الأمر أن القيم مقدمة على المصالح! فهل الاقتصاد الإسلامي جاهز لاغتنام الفرصة في ظل هذه الأوضاع؟ هذا هو التحدي المفروض.

إن القيم بطبيعتها عالمية، وهي في الغالب تكتسي صفة الديمومة وسعة الأفق، في حين أن المصالح آنية وتتسم بضيق الأفق مع ما يعتريها من تغير عبر الــزمن. فــالقيم مثــل الصــدق، والعدالة، والعطف، تؤثر بشكل كبير في السلوك والسياسة الاقتصادية، علــى خــلاف الســلوك والسياسة الناجمان عن المصالح. فعندما يكون ســلوك الأعــوان الاقتصــادية – المســتهلكون، والمنتجون، وأرباب العمل، والعمال، والمقرضون، والمقترضون- مبني علــى أســاس تعظــيم المنفعة، فإننا نصل إلى الوضع الذي عليه العالم الآن. إن اتباع نفس النهج على مستوى الــدول من شأنه أن يفرز نفس النتائج باستغلال القوي للضعيف. إن هذه الصيغية غير ملائمــة لثقافــة الاجتماع التي طبع عليها الإنسان، لأنــها جعلت الأعوان الاقتصاديين لايولون الأهمية المطلوبة لرعاية الانسان لأخيه الإنسان، ما يهم هو تحقيق المصلحة الذاتية فحسب، على النقيض من ذلك، فإن القيم تراعي مصلحة الغير في إطار سعي الإنسان لتحقيق مصــلحته الخاصــة، أمــا علــى المستوى العالمي فإن القيم تعمل على العيش المشترك، والتعاون بين الناس. وعلى صعيد آخــر، فإن القيم تلعب دوراً إيجابياً في علاقتنا بالطبيعة، فبدل السلوك العدواني النــاجم عــن النظــرة المادية اتجاه المحيط تعمل القيم على أن نتعامل بكل رفق ورقة مع الطبيعة. لكن القــيم تتطلــب الصرامة مع رؤية مغايرة لتلك التي قام الاقتصاد على أساسها.

إن اقتصاد إسلام المستقبل لا بد أن يقدم رسالة جديدة للعالم؛ الرسالة المبنية علــى أســاس التواضع بدل الكبر والعدوانية. ففي إطار شبكة العلاقات التي تربط الإنسان بالمحيط، والإنســان بأخيه الإنسان، لا بد أن يتحرك الإنسان على أساس الرعاية خشية أن يــتم تعــرض التــوازن والتكامل للدمار من قبل "عدم التوازن" والعراقيل، فالاعتدال بدل "تعظيم المنفعة" هو المبدأ الــذي يجب أن يسود، كما أن البخل إن وجد فيجب مجابــهته بالتنسيق الكافي.

إن المنافسة المبنية على أساس القيم الأخلاقية التي يوفرها هذا الإطار والتي يتعامل مــن خلالها الأعوان الاقتصاديون كفيلة بأن تفرز حلولاً ذات كفاءة، بدون تعريض متطلبات العدالــة للخطر، فالحرية مكفولة لإقامة الأعمال الحرة، لأنه لا أحد سيكره على اعتناق الأخلاق، السلطة الاجتماعية ستتدخل فقط من أجل حماية الآخرين من الآثار الضارة المترتبة على ممارسة هــذه الحرية. إن تقديم رؤية متوازنة بشأن اقتصاد شامل مع الوعد بمقابلة كل التحديات التكنولوجيــة القائمة واللاحقة، ليس بالأمر السهل، إنه أمر لا يمكن تحقيقــه مــن خــلال "إعــادة اســتخدام" السياسات والاستراتيجيات القديمة. كما أن السبل السابقة التي رافقت الأفراد الذين لــم يتســلحوا بسلاح التكنولوجيا المعاصرة، لا يمكن أن تقدم شيئاً ذو بال، فما كان مناسباً لتسيير وإدارة المدن

الكبرى في السابق، بل وحتى تسيير الدول، لا يمكن أن يكون ملائمـاً الآن، إن الحاجـة قائمـة لطفرة في الإبداع والابتكار.

فيما مضى استطاع الاقتصاد الإسلامي أن يقدم شيئاً بابتكارات وإبـداعات قليلـة، نظـراً لمحدودية المسائل التي تصدى لها على عكس متطلبات المستقبل، فقد تركز الاهتمـام السـابق حول تمكين المسلمين من إدارة بعض المسائل الاقتصادية مثل التعامل بدون الوقوع فـي الربـا والقمار – وهذا ما ترجم على أساس انطباق ذلك على الفائدة والتأمين المعاصر. لقد نجحت تلك الحلول التي بنيت على أساس الفقه مع بعض الهندسة المالية في تقديم بدائل للمنتجـات الماليـة التقليدية، ولكن متطلبات المستقبل مختلفة عن هذا كثيراً. فالتركيبات التقليدية في ميـدان المـال والأعمال تحتاج إلى مراجعة، كما أن عملية "إيجاد" وإدارة الثروة لا بد أن تتغير كـذلك، فـإن تعاليم الإسلام يمكن أن تساعد في هذا المجال، غير أن هذا يتطلب الاستعانة بمقاصـد الشـريعة بدل الاعتماد الكلي على الفقه وأنظمته. إن التحديات الاقتصادية التي نواجهها في القرن الحـادي والعشرين يمكن التصدي لها بالقيم التي غرسها القرآن، بملاحظة وتحليل تطبيقات ذلك من قبـل الرسول –ﷺ- في القرن السابع في شبه الجزيرة العربية. إن الابتكار والإبداع يجب أن تكـون لهما الريادة مرة أخرى بدل الاستنباط ثم الحكم بالحل أو الحرمة.

بعد انقشاع الفكرة في مخيلة شخص ما، تأتي الخطوة التالية وهي قيام البـاحثين بإنتـاج اقتصاد إسلامي جديد يمكن أن يكسر الحواجز القائمة. إنني أعتقد أنه يمكن إثارة شـرارة هـذا العمل بتوجيه الأنظار إلى شيئين مهمين: الأول هو إماطة اللثام عن حقيقة الأمراض التي يعـاني منها الاقتصاد المعاصر، والثاني هو الحاجة إلى الفحص والفهم الدقيق للتطبيقـات الاقتصـادية التي قام بـها النبي -ﷺ- في القرن السابع في شبه الجزيرة العربية، فكلا المجالين لم تعر لهما العناية الكافية. إنني أقترح قيام مشروع بحثي كبير يعمـل فيـه البـاحثون القـدماء والجـدد، والمؤرخون، وعلماء الاجتماع، وغيرهم. إن المشروع الأخير المتعلق بنظرة جديـدة لفحـص الوضع أيام النبي -ﷺ-، وكيف تمكن من تغيير الوضع الاقتصادي لشبه الجزيرة العربيـة فـي ذلك الزمن، يتطلب تكوين فريق من بينهم متمكنون في اللغة العربية، ومن لديهم إطلاع وعمـق في التاريخ الإسلامي، لكن يجب أن يقود، هذا الفريق، مختص في الاقتصاد، من أجل التأكد من صلة المعطيات بموضوع البحث، وإعطاء التوجيه الصائب والـمناسب في ذلك.

إن موضوعات من هذا القبيل هو ما يفترض أن يكون من اختصاص المراكز البحثية، في حين أن مهمة الجامعات التعليمية مختلفة عن هذا. إن الأصول يجب أن تولى لها الأهمية الكافيـة

بالعودة لجذور الإنسانية لاستكشاف المجال الصحيح للثروة في الحياة في ذلك الزمن. هذا ما يجب البحث عنه، وتدريسه، ثم إبرازه. يجب أن لا تتخلى المواد التدريسية عن القضايا المعاصرة، لكن يجب تعريض الاقتصاد المعاصر للنقد على ضوء المعطيات الحالية والحكمة السابقة. يجب تشجيع الطلاب على التفكير المستقل، بدل تقديم الحلول الجاهزة (هذا إن وجدت)، فعلى الشباب الانضمام إلى الكبار للبحث عن الحلول الجديدة المبنية على أساس استيعاب وفهم للمشاكل المطروحة. نفس المنهجية يمكن اعتمادها لعلوم الشريعة الأخرى مثل التفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ الإسلامي. إن مهمة نقل المهارات بدل العمل على العمد إلى أسلوب إسناد المهمة هو ما يجب أن نطمح إليه، ولذا فإن مهمة الأساتذة هي نقل العلم الذي تم تحصيله إلى الأجيال الجديدة، كما يجب أن يكون، ضمن المهام، الكشف عن العلم والتدريبات الجديدة من قبل الباحثين الجدد. إن استخلاص علم جديد يعتمد بدرجة كبيرة على طرح تساؤلات حول العلم الذي تم تحصيله مع طرح تساؤلات أخرى. فلتكن مهمة الأستاذ ليست منحصرة في مساعدة الطالب الذي يطرح الأسئلة فحسب، بل الأخذ بيده وتعويده على محاولة إيجاد الإجابة لها بنفسه.

على خلاف الوضع في منتصف القرن الماضي الذي شهد ولادة الاقتصاد الإسلامي هناك مئات من المؤسسات المالية الإسلامية. إن المأمول من هذه المؤسسات أن تلعب دوراً هاماً في تكوين جيل جديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي. لا بد على هذه المؤسسات أن تدرك أن مستقبلها مرهون بالبحث، فأزمنة تكرار ومحاكاة تلك المؤسسات للمنتجات المالية التقليدية على وشك الأفول، لأن المالية التقليدية هي الأخرى تشهد تغييرات أساسية. فلقد شهد العالم تناقصاً في الإقبال على السندات، وزيادة في الإقبال على الشراكة على مستوى الاستثمارات العالمية والمحلية (ميراخور ٢٠٠٧). فقيام هذه المؤسسات باستثمار جزء من أموالها في مجال البحث العلمي من الممكن أن يساعدها على إبداع وابتكار منتجات جديدة تستجيب للاهتمامات التي تشغل بال الإنسانية. إن هذه الاهتمامات والمشاغل مرتبط بتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن، وهي أهداف استرشدت بمعالمها المالية الإسلامية أكثر من ألف سنة الماضية. إن هذا الوضع من شأنه أن يمنح صناعة المالية الإسلامية ميزة أكبر على نظيرتها التقليدية. فستكون هذه الصناعة في وضع يسمح لها باقتناص الفرصة، بالنهل بعناية من ماضيها الإسلامي مع النظر في المستقبل البعيد لإصدار منتجات مالية عادلة قائمة على مبدأ الشراكة. من سيقوم بهذه المهمة غير الجيل الجديد من الباحثين؟

أفق أكبر ومدى أرحب

إن إطار الاقتصاد الإسلامي أشمل من القضايا المالية، كما أشرنا سابقاً فإن البحث الجديد سيغطي جميع المجالات الاقتصادية للإنسان ولن يكون قاصراً على واحد دون غيره. هناك مشاغل واهتمامات مشتركة بين البشر من قبيل إحداث التوازن المطلوب مع المحيط، وكذا التوازن بين الأمم وفي داخلها، من أجل توفير متطلبات المعيشة اللازمة للأفراد. إن الواقع القائم يعاني من اختلالات كبيرة، وهو ما يفرض جملة من التحديات من قبيل كيف يمكن الوصول إلى وضع لا يمكن تجاهل حاجيات أي فرد؟ في الوقت نفسه، كيف يمكن العمل على تقليل مستويات الفجوة الحالية بين الغني والفقير؟ والأهم من ذلك، كيف يمكن تحقيق ذلك من غير المجازفة بالحرية؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها بطريقة مقبولة للجميع هو التحدي الحقيقي. لقد كان التحدي موجوداً أيضاً عند ولادة الاقتصاد الإسلامي، لكن لسبب ما، لم ينل هذا التحدي الأولوية الكافية.كل الأديان وخاصة الإسلام كانت صديقة للفقراء. هذا الوضع لا يمكن أن تدعيه اهتمامات الاقتصاد الإسلامي الحالية. فالمؤسسات الأكثر صداقة والتصاقاً بالفقراء مثل الزكاة، والصدقات، والأوقاف، عانت من الضعف والتشتت. أما جوهرة الاقتصاد الإسلامي في الزمن الراهن: الصيرفة والمالية الإسلامية فقد أثبتت عدم جدواها لقطاع الفقراء.

إن الحكمة القديمة ترشد إلى أن العلاقة طردية بين النمو الاقتصادي والحد من مستوى الفقر، فكلما كان هناك نمو اقتصادي كلما قل الفقر، لكن العديد من دول آسيا وإفريقيا حققت نمواً اقتصادياً وتطورت، غير أن هذا لم ينعكس على تحسين حال الفقراء. إن الفجوة بين الأغنياء والفقراء ازدادت على مستوى العالم، فحتى دول الشمال المتقدمة لا يمكن أن تفاخر بتقديم شيء يذكر في هذا المجال. إنها "التنمية" بدون "التزكية"، زيادة في المادة من غير أن ينعكس ذلك إيجاباً على رخاء البشر؛ جميع البشر. إن الاقتصاد الإسلامي يهتم بالإنسان، كما يهتم بالواقع، إنه يغرس معاني الشراكة من غير تخل عن روح المقاولة. لكن ما حقق على أرض الواقع خلال نصف القرن الماضي لم يكن له كبير صلة بمضمون هذه الرسالة، حيث لم يلتفت الأعوان الاقتصاديون لذلك، أما الساسة فكانوا يشيرون إليها على خجل، من جانب آخر، فإن الواحد لا يكاد يعثر إلا على النزر اليسير من الأبحاث والمنشورات التي تبرز هذه الجوانب.

هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بقوة الطرح الإسلامي، فالذي يركز على أهمية إدخال الحوافز والأهداف في نماذج التنمية لا يجب نعته بأنه "مثالي"، فليس القصد من إبراز هذه الجوانب التركيز عليها بمفردها، بل ولا حتى إعطائها أكثر من حجمها، لكن من المؤكد أنها تلعب دوراً تم إهماله في طرحنا الحالي. لقد تم التركيز على هذه الجوانب في ظل الدعوات

المرفوعة بشأن المخاطر التي تهدد البيئة، والفروقات التي ازدادت بين البشر. مرة أخرى فإن إدخال هذه العوامل تتطلب اقتصاديين إسلاميين ينهلون من الماضي ويتطلعون للمستقبل؛ النظر للماضي بغرض الإلهام والإرشاد، والتطلع للمستقبل من أجل محاولة إيجاد نماذج جديدة ومبدعة للتصدي للتحديات الجديدة للمستقبل. إن أجندة البحث في مجالات الحد من الفقر والتنمية لها أهمية على المدى البعيد أكبر بكثير من أجندة البحث في المالية الإسلامية، لأن هذه الأخيرة يجب أن تطرح على أساس أنها مسعى "للتنمية" و"التزكية" لعموم القاطنين في هذه القرية الشاملة، وليس لخصوص الدول والجاليات الإسلامية.

إن على الجامعات ومراكز الأبحاث مسؤولية كبرى في التركيز على الأجندة الثانية؛ الحد من الفقر وتحقيق التنمية، لكن يجب أن لا تكون المؤسسات الإسلامية غير مكترثة بالأمر، لأن هناك ترابطاً بين الأجندتين، لأن تحقيق واحدة لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأخرى. في هذا الإطار يمكن توجيه الباحثين الشباب للقيام بأبحاث في مجالات الحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، إذا كانت لديهم الدراية الكافية بملابسات الواقع الجيو-سياسي. إنه ليس صراع الحضارات بقدر ما هو تغييرات حضارية مطلوبة على مستوى كبير للنفاد لكافة الحضارات، إنه لمحل للفخر والاعتزاز أن يشارك المرء بمساهمات في مثل هذه المجالات، فالزمن الذي نمر به ليس عادياً بكل المقاييس.

إن الناس تحركهم وتؤثر فيهم الأفكار أكثر من الأموال. ولكي تكون مؤسساتنا مؤثرة، وصاحبة رسالة ومهمة، يجب التأكيد على أن الترتيبات المؤسساتية مهما كان حجمها ودرجة كفاءتها لايمكن أن تؤتي أكلها ما لم تكن أهدافها الداخلية مناسبة لهذه التطلعات. إن الوصفة التي أقترحها لتكوين جيل جديد من الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي تتلخص في: معاودة الكرة وإنعام النظر في التحديات، وتسليط الضوء على قوى ووعود الإسلام، والتأكيد على خطورة الوضع الراهن الذي تمر به البشرية، ومكافأة من يتصدون لهذا الغرض النبيل.

كيف يمكن رفع جودة منتجات البحث في الاقتصاد الإسلامي؟

سنتولى ها هنا الإجابة على السؤال الثاني المتعلق برفع الجودة في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي. إن مستوى جودة البحث يتوقف على عوامل عدة منها؛ كفاءة الباحث، ومقدار الجهد الذي يبذله/تبذله، ومقدار الإرشادات والنصائح التي يقدمها المشرفون أو المحكمون. لكن قبل ذلك يجب الحصول على اهتمام عدد من العلماء المقتدرين بهذا الأمر. إذا استطعنا تحقيق هذا الغرض الأخير بحصول اهتمام عدد كبير من العلماء المقتدرين، فإننا

نستطيع توفير مجال واسع لأنفسنا في اختيار المناسب من هذا العدد، وإذا لم نستطع فسنواجه مرحلة جمود المتمثلة في العودة لنفس المجموعة مرات ومرات.

إننا نقترح أن نوسع مجال البحث عالمياً للعثور على اقتصاديين، وطلاب اقتصاد، والمتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى. إن تحقيق هذا الأمر ممكن بسبب القضايا المصيرية المشتركة التي تهم البشر جميعاً كما أشرنا فيما مضى عند الإجابة على السؤال الأول: إنه مسعى من أجل عدالة اجتماعية، وضرورة المحافظة على المحيط الذي نمو ونترعرع في جنباته. إن هذا الأمر ينطبق على جميع الأعمال، سواء كان ذلك مرتبطاً بقراءة مجلاتنا أو منشوراتنا (بما فيها تلك التي على صفحة الإنترنت والمدونات)، أو مراجعتها وتحكيمها، لا ينبغي بحال حصر مجال تحركنا على نطاق تواجد المسلمين فحسب، بل يجب أن يكون الأمر أشمل من ذلك. يجب أن يكون التوجه الجديد منصباً بقدر كبير على "عولمة" الاقتصاد الإسلامي، بدل "أسلمة" الاقتصاد.

إنني أقترح عقد ندوات علمية مصغرة لا يتجاوز عدد الحضور فيها عشرين عالماً لا أكثر، في بلاد مختلفة بما فيها أوربا وأمريكا، يجب أن لا يقل عدد الحضور الجدد في كل لقاء عن النصف؛ أي نصف الحاضرين. يجب أن تعطى الأولوية في حضور مثل هذه الندوات للشباب، والهدف من اللقاءات هو الكشف عن العلماء المقتدرين. أما فيما يتعلق بموضوعات هذه الندوات، فيجب تجنب موضوعاتنا التقليدية، وطرح ما هو متداول الآن، من أجل تحقيق هذا الغرض، فإني أقترح تكليف أحد الباحثين بعمل مسح للندوات والمؤتمرات الاقتصادية التي عقدت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في بقاع مختلفة من العالم –أوربا وأمريكا، واليابان، والصين، والهند، وجنوب شرق آسيا.

بعد اختيار الباحثين ذوي الكفاءة العالية، اعتماداً على الطريقة السابقة، علينا بعد ذلك دعوتهم لتقديم مقترحات بحثية، في الوقت نفسه يجب علينا أن نحدد قائمة بالموضوعات التي نرغب إجراء بحوث فيها، وإرسالها لعلماء لهم وزنهم العلمي، بمجرد اختيار موضوع البحث، وتعيين الشخص الذي سيقوم به، لا بد من رصد منحة مالية معتبرة لتمكينه أو تمكينها من إتمام البحث المطلوب. موازاة مع الترتيبات الموجودة حاليا، يجب العمل على إيجاد نوع جديد من المنح. وبعد الموافقة على مشروع البحث يجب أن تعطى الحرية الكاملة للباحث أو الباحثة لإتمام بحثه ودراساته في الأماكن التي يختارها أو تختارها.

لا بد من إرسال البحث بعد استلامه إلى مستشارين أو محكمين، هؤلاء يجب أن يكونوا مختارين بعناية، وأن تدفع لهم مبالغ مجزية، ويجب أن ترسل ملاحظاتهم التي يبدونها بعد ذلك للعالم الذي أعد البحث، وبعد استكمال الخطوات اللازمة ليكون البحث في المستوى المطلوب، يجب العمل على نشره وفق الطرق وعبر القنوات المعروفة، يجب التأكيد على أن النشر في مجلات علمية معروفة، أو معاهد ومراكز مرموقة، له الأثر الكبير بالنسبة للباحث، أكثر من المال.

أعتقد أن هذه هي الخطوات الأولية التي من شأنها أن تساهم في رفع جودة البحث العلمي الذي نرنو إلى تحقيقها، كما أعتقد أن الكثير يؤمّل من الاقتصاديين والعلماء المتخصصين في العلوم الاجتماعية الأخرى، أكثر مما يتوقع من المتخصصين في الفقه والعلوم الإسلامية الأخرى. كما أن الباحثين الجيدين هم أولئك الذين يتقنون العربية والإنجليزية، ولكن نظراً لقلة هذا النوع من الباحثين فإن الذين تلقوا تعليمهم باللغة الإنجليزية من الاقتصاديين وغيرهم من الباحثين في العلوم الاجتماعية الأخرى مع إمكانية استفادتهم من المصادر الإسلامية من خلال الترجمة، فإنهم سيكونون أكثر إنتاجية ممن لا يستطيعون قراءة الإنجليزية أو أية لغة غربية أخرى. بالنسبة للعلماء الذي يجيدون العربية يمكن توجيههم إلى أبحاث تتعلق بالتاريخ الإسلامي كما هو موضح في مقاطع مختلفة من هذه الورقة، كما يمكن تسخير أبحاث هؤلاء في مجالات ميدانية متعلقة بالأفراد، والعائلات، والجاليات المسلمة. كما أشرنا في إحدى فقرات هذه الورقة فإن الأبحاث الميدانية في هذا الحقل يمكن أن يعتمد فيها على المقابلات أو الاستبيانات، أما الموضوعات فيمكن أن تتناول السلوك الاستهلاكي، وطرائق الاستثمار، وإدارة الأوقاف، أو الظروف الاقتصادية للأفراد (مستوى الفقر، أسباب الفقر، إلخ).

كيف يمكن استخدام الأموال المخصصة للبحث في مجال الاقتصاد الإسلامي؟

إن طرح مثل هذا التساؤل يوحي بأن الحديث منصب حول مركز بحثي أو معهد معين. على خلاف ذلك، فإن السؤال الطبيعي من المفترض أن يكون بالشكل التالي: كيف يمكن تجنيد الموارد المالية اللازمة لدعم أبحاث الاقتصاد الإسلامي؟ بما أننا قد أجبنا على هذا التساؤل في مقطع سابق من هذه الورقة، فإننا سنجيب على التساؤل بالشكل الذي طرح به أولاً.

يقف على رأس قائمة عناصر الإنفاق في مجال البحث عنصران هامان وهما؛ الحوافز المقدمة للباحث، وما يتم تزويده به من معطيات ومواد مثل المراجع المطلوبة، الأعمال الحالية التي لها صلة بالبحث، والمعطيات الميدانية أو التاريخية التي ستساعد الباحث في إنجاز مهمته.

بالنسبة للأبحاث التي سينجزها الباحثون من منازلهم فإن هذا الأمر يتطلب تـهيئة مكتبة مناسـبة لمتطلبات البحث، غير أن الباحث النجيب يستطيع أن يحصل على ما يريد من أي بقعة في العالم من خلال الانترنت أو الخدمات المكتبية. إن مكان تواجد الباحث لم يعد يشكل عائقاً في البلـدان المتقدمة على أقل تقدير. من جانب آخر، بالنسبة للبحث المنزلي، أي الذي ينجزه الباحـث مـن بيته، فإن الأمر يتطلب توفير خدمات انترنت سريعة على مدار اليوم والأسبوع.

الجانب الآخر الذي يكتسي أهمية بالغة هو أعمال السكرتارية التي يجب أن تـؤدى بكـل مهنية وكفاءة، خاصة ما يتعلق باتصالات الباحث بالعلماء والباحثين والرد عليها. إن الذي يدرك الأهمية البالغة لهذا الأمر هم أولئك الذين تعاملوا مع مراكزنا ومعاهدنا فشعروا من خلال ذلـك بمدى الإحباط الكبير الذي يصيب الفرد من خلال التعامل معهم، خاصة ما يتعلق بالتـأخير فـي الرد، والنقص الكبير في المدد اللوجيستي. إن هذا الوضع المتدني يتطلب تخصـيص المـوارد المالية والبشرية اللازمة لإصلاحه والارتقاء به إلى مستوى التطبيقات الأكاديميـة العاديـة فـي الدول المتقدمة.

أخيراً وليس آخراً، إنه أمر مسبب للإزعاج والإحباط أن يجد العلماء أبحاثهم قد أخرجـت بطريقة غير لائقة عند طباعتها، وما يزيد الألم أكثر هو ترادف هذا الوضع مع آليـة التوزيـع الرديئة، هذا إن وجدت، مما يحول بين وصول البحث ونتائجه وبين المهتمين به سـواء كـانوا أقراناً أو غيرهم. فبعد أن يتلقى الباحث المقابل المادي المخصص له، ويحصـل الناشـر علـى حقوق النشر الكاملة، لا يتمكن الباحث بعدها فعل أي شيء لإصلاح هذا الوضـع، إن النتيجـة الحتمية لهذا الوضع هي فقدان ذلك الباحث، فمن الممكن أن يمتنع أو تمتنع عن القيام بأي بحـث إذا طلب منه/منها ذلك في المستقبل. كما نخسر أيضاً الزخم الذي يمكن أن يدفع بأعمالنا للأمـام إذا كانت : أولاً – الأبحاث تنشر فوراً وبدون تأخير بعد أن تقبـل، ثانيـاً – ترسـل للمجـلات العالمية المعروفة من أجل المراجعة، ثالثاً – متوفرة في السوق من خلال آلية فعالة [مثل آمزون أو موزعون آخرون].

إننا نقترح تشكيل لجنة من خبراء ومختصين في تسويق مثـل هـذه المنتجـات العلميـة والأكاديمية ليتم عرض هذا الإشكال عليهم من أجل تقديم تصوراتـهم و مقترحاتـهم لتطـوير الوضع الراهن. دعني أزيد الأمر وضوحاً: إن عدم توافر الأبحاث الحالية والقديمة فـي مجـال الاقتصاد الإسلامي يمثل أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في جودة الأبحاث في هذا المجـال. إن تخصيص الموارد المالية الكافية لتحسين الوضع في هذا المجال سيكون لـه المـردود المرجـو والأثر الكبير في دفع عجلة الأبحاث إلى الأمام.

المراجع

Mirakhor, Abbas (2007) Islamic Finance and Globalization: A Convergence? London. Presented at Islamic Finance and Investment World Europe, 25-27 June.

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (2006) Shariah, Economics and the Role of Shariah Experts. Available at the author's website <www.siddiqi.com/mns>

Siddiqi, Mohammad Nejatullah (1988) Muslim Economic Thinking, Leicester, The Islamic Foundation

Proposed Strategic Vision
For Future Research in Islamic Economics

Islamic Economics Research Centre
King Abdul Aziz University – Jeddah – KSA.

Abstract. This paper proposes a tentative strategic vision for research in Islamic Economics. It identifies the current state of the world economic scene, and argues that the world is in a state of disarray. It needs a reform agenda to correct the imbalances and create a healthy atmosphere that lays the ground for a solid platform upon which the betterment of mankind can be attained. It goes on to argue further that Islamic Economics (IE) can be a viable paradigm. This is because IE incorporates values that are endurable, universal and suitable for the whole human race. However, the task is not easy and the road ahead is cumbersome. Unless IE is ready for the task by addressing the problems of mankind regardless of faith color and race, and making the necessary adjustments from within to build on what has been achieved in the Islamic world and from other parts of the world as well, the task might not be accomplished effectively. The proposed research agenda has to be carried out in an innovative and creative way. Hence the paper identifies some of the shortcomings that the current and previous literature in IE suffers from. In addition, the paper tries to answer specific questions relating to research quality, new generation of researchers in IE, and the allocation and mobilization of funds.

الاقتصاد الإسلامي(*): الوضع المعرفي وتطوره

د. خالد حسين

المستخلص: على الرغم من المنجزات المعتبرة التي تم تحقيقها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فإن الطريق أمام تقدم وتطور الاقتصاد الإسلامي كعلم قائم بذاته لا يزال طويلاً للوصول إلى نظام اقتصادي كامل وشامل.

على الرغم من تطور العديد من النماذج الاقتصادية، فإن الاقتصاد التقليدي –الوضعي- فشل في إيجاد حلول دائمة ومستقرة لمشاكلنا الاقتصادية. فغالبية البشر في العالم يعانون من الفقر، كما أن الاعتماد على الأدبيات الاقتصادية السائدة لم يحم العالم من التعرض لأزمات مالية واقتصادية يتكرر وقوعها كل بضع سنوات.

إن استمرار هذا الوضع أدى إلى فقدان الثقة بالنظام الاقتصادي السائد، وحدا بالعديد من الاقتصاديين المعاصرين إلى التساؤل: هل هناك بديل في الأفق؟ فالمشاكل الحالية لم يعد تأثيرها قاصراً على دول بذاتها، بل تعدى ذلك الحدود الضيقة المتعارف عليها، ليفرض جملة من التساؤلات حول توزيع واستخدام الموارد في ظل التطورات الهائلة التي عرفها الاقتصاد، حيث نلحظ في عالم اليوم تفاوتات مذهلة؛ ففجوة سوء توزيع الدخل بين الدول الغنية والفقيرة أظهرت إفرازات بالغة بالنسبة لآليات التوزيع، حيث أن الثروة الإجمالية لـ ٣٨٥ ملياردير تفوق إجمالي ما بحوزة ٢,٥ مليار من سكان المعمورة من الفقراء، كما أن التاريخ الحديث للعديد من الأزمات المالية التي شهدها العالم تلقي بظلالها على كفاءة النظم المالية العالمية؛ فكل دولار يتم تدويره في العملية الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات يقابله استخدام ما تتراوح قيمته بين ٢٠ إلى ٥٠ دولار يتم تدويرها لأغراض استثمارية مالية بحتة معزولة تماماً عن عملية الإضافة الفعلية للاقتصاد الحقيقي.

وفي أسواق المال العالمية يتم تداول مبالغ هائلة تتراوح قيمتها بين ٨٠٠ و١٠٠٠ مليار (١تريليون) دولار كل يوم، لا صلة لها ألبته بالاستثمار المنتج أو التجارة الفعلية في السلع والخدمات، مما فاقم عملية انعدام الثقة في النظام الاقتصادي السائد.

(*) هذه الورقة هي ملخص للمائدة المستديرة التي عقدت بالبنك الإسلامي بتاريخ ٢٦-٢٧ مايو ٢٠٠٤م.

في ظل هذه الأوضاع ومع تفاقمها المستمر، ظهر "الاقتصاد الإسلامي" كعلم مستقل يحاول تناول المشكلات الاقتصادية المعاصرة، وذلك على إثر انعقاد المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام ١٩٧٦م. فقد قدم المؤتمر الاقتصاد الإسلامي كنموذج (نظام) أفضل لفهم هذه المشكلات وكيفية علاجها. أحد المشاركين في المؤتمر البروفيسور أنس الزرقا استبعد أن يكون النموذج الاقتصادي التقليدي السائد محايداً تجاه القيم، ولهذا فقد ناقش وبكل قوة مسألة تطوير الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل له أهدافه وقيمه ومنهجه. أما الأستاذ خورشيد أحمد فقد تناول مسألة منظومة القيم الإسلامية والدور الذي يمكن أن تلعبه في انبثاق مفهوم أفضل للتنمية الاقتصادية، وما يتبع ذلك من تطوير صيغة واقعية لتحقيقها. إن انعقاد مؤتمر مكة وما تلاه من مؤتمرات وندوات كان له الأثر الكبير في حفز همم العديد من الاقتصاديين المسلمين وغير المسلمين للكشف عن نظرية ونظام الاقتصاد في الإسلام.

من جهة أخرى برزت خلال الثلاثين سنة الماضية كتابات معتبرة تناولت جوانب عامة ومتنوعة لهذه النظرية والنظام. فمنذ انعقاد مؤتمر مكة عام ١٩٧٦م الذي شهد ميلاد الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث، وهذا "المولود" ينمو بشكل مطرد شاقاً طريق الانضباط العلمي مما فرض على العديد من الجامعات، ليس في العالم الإسلامي فحسب، بل وفي خارجه في جامعات غربية مرموقة، تدريس الاقتصاد والمالية من منظور إسلامي.

بعد هذه التطورات التي كانت ثمرة انعقاد العديد من المؤتمرات، انقسم الاقتصاديون إزاء هذه الظاهرة إلى فريقين: فريق لا يرى أن للاقتصاد الإسلامي نظرية خاصة تميزه عن نظيره التقليدي الذي قام على نظرية عامة من الرحابة والعموم ما يمكن في إطارها تباين القيم، بل حتى قواعد وإجراءات السلوك التي تحدد نظم الاقتصاد. وعلى الرغم من هذا المنطلق، فإن هذا الفريق من الاقتصاديين يعتقد أن للاقتصاد الإسلامي جوانب على مستوى الاقتصاد الكلي تميزه عن النظام السائد، خاصة في مجال البنوك والنقود والمالية العامة. فتحريم الفائدة ونظام الزكاة الفريد يجعلان من الاقتصاد الإسلامي يبتعد بشكل كبير عن النظام التقليدي، مما يتطلب العديد من التحليلات التي تقود إلى نتائج مختلفة بشكل كبير عن النماذج التقليدية السائدة. ومع تقرير هذه الحقيقة فإن هذا الفريق يرى بأنه يفضل أن ينظر للاقتصاد الإسلامي على أساس أنه جزء من الاقتصاد يخضع لنفس القواعد ولذات المنهج الذي يخضع له النظام التقليدي السائد.

وفي الجانب المقابل، يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن الاقتصاد الإسلامي كيان مستقل ونظام مغاير للنظام التقليدي يمكن أن تكون له نظريته الخاصة به، غير أن النظرية التي قدمت

من قبل هذا الفريق توقفت عند الحدود المنهجية. فباستثناء الأعمال القليلة التي قدمت فيما يتعلـق بعوامل الإنتاج، وقوالب إنشاء المؤسسات التجارية، وتركيبة رأس المال في شركات الأعمال، لا توجد اجتهادات معتبرة حاولت تقديم نظرية متكاملة ومتماسكة للمنشأة تساعد على فهم الرؤيـة الإسلامية لعملية الإنتاج من حيث أهدافها وتفاعلها مع منظومة الأخـلاق الإسـلامية للأعمـال المتعلقة بعوامل الإنتاج وأسواقها وما يعود عليها من مردود. إننـا إذا أردنـا تقـديم الاقتصـاد الإسلامي كنظام مغاير لما هو سائد، فإنه يجب علينا الكشف عـن جوانـب النظريـة الجزئيـة المميزة له.

إن المفاهيم المرتبطة بالاستهلاك والسلوك الاستهلاكي التي أشار إليهـا القـرآن الكـريم والسنة النبوية المطهرة تتطلب تطوير نموذج للتحليل مبني على أساس هذه المفاهيم، مما يسـاعد على فهم الأسس التي حواها القرآن الكريم والسنة النبوية فهماً صحيحاً يسمح لنـا فـي النهايـة باستخراج السياسات التي تضبط النمط الاستهلاكي الذي يدعو إليه الإسلام.

من جانب آخر، فإن تطوراً موازياً نما وترعرع، رافـق تطـورات الفكـر الاقتصـادي الإسلامي المشار إليها آنفاً ولكن بمعزل عنها، إنه تطور البنوك الإسلامية في بقاع شـتى مـن العالم. لقد تطور هذا الأمر بتفاعل ضئيل جداً بين الاقتصاديين الذين حاولوا تحديد معالم النظرية والنظام الاقتصادي في الإسلام، والتطبيقيين الذي قادوا حركة إنشاء وإقامة المؤسسـات الماليـة الإسلامية. لقد نمت ظاهرة البنوك الإسلامية على غير الأسس النظريـة التـي قـدمها أولئـك الاقتصاديون، الأمر أوجد حالة إحباط لديهم من هذا الذي يرون. فقد وفرت قوى السوق الحـافز الخصب للبنوك الإسلامية للانتشار السريع خلال فترة وجيزة، مما كان له الأثر الكبير في الوقت ذاته على الأسواق المالية العالمية. أما تطور علم الاقتصاد الإسلامي فلم يلق نفس الرواج، حيث طغت عليه التطورات في مجالي البنوك والتمويل الإسلامي.

إن تطور ظاهرة البنوك الإسلامية خلال الثلاثين سنة الماضية أمر غير مسـبوق، فلقـد أثبتت للعالم قدرتـها على إيجاد نظام مبني على الأسس الإسـلامية وتلبيـة حاجيـات النـاس المعاصرة، ومواكبة التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في الميادين المختلفة، خاصـة مجـال المال والأعمال. فلم يعد أمر التأثر بـهذه الحقيقة قاصراً على البنوك التقليدية التي فتحت "نوافذ" مالية إسلامية، بل تعداه إلى مؤسسات مالية عالمية تسعى جاهدة إلى تطوير أدوات مالية خاصـة بـها وإيجاد مجالس شرعية تقدم المشورة اللازمة للحكم على تلك المنتجات والأدوات التي يـتم تطويرها.

إن العديد من الاقتصاديين الذين سعوا ولا يزالون يبذلون جهودًا مكثفة في تطوير نظرية علمية للاقتصاد الإسلامي واستخلاص نظام اقتصادي مبني على أساسها، ليسوا مرتاحين تمام الارتياح من الاتجاه الذي تطورت على ضوئه وحصرت نفسها فيه الصيرفة الإسلامية. فلم يلمسوا علاقة مباشرة بين هذه التطورات وبين الدعوى التي أطلقت من أن النظام الاقتصادي الإسلامي سيوفر أرضية لمستقبل أفضل للبشرية. فالمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي مثل العدالة والأخذ بالبعد الأخلاقي في الأهداف وسلوكيات السوق ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة في العملية الإنتاجية ليس لها ذاك الحضور المفترض في تطورات الصيرفة الإسلامية.

إن هذه التطورات شكلت الأرضية التي على ضوئها يسعى كل من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمعهد العربي للتخطيط إلى تنظيم حلقة نقاشية مسترشدة بالأهداف المحددة التالية:

١. الاستفادة من المخزون العلمي الذي تم تطويره على مدى السنين الماضية بالنسبة للاقتصاد الإسلامي كعلم منضبط ومحدد.

٢. ماذا يمكن فعله لتسريع عجلة الدفع بهذا التخصص على ضوء المعايير العلمية السائدة؟

في هذا المضمار يمكن الإشارة إلى النقاط المهمة التالية التي قد يناقض بعضها بعضاً:

- لقد تم التركيز في الاقتصاد الإسلامي على المسائل الفقهية، مما جعل هذا المنطلق يعاني من المحدودية. وهناك حاجة ملحة لإدخال النظرة المقاصدية "مقاصد الشريعة" إلى جانب النظرة الفقهية السائدة من أجل تطوير برنامج تنموي له قيمة ومعنى. هناك عاملان يحدان من تطور الاقتصاد الإسلامي كعلم هما: العامل الأول يتمثل في فهم الإشكاليات المعاصرة التي تحمل الكثير من السمات المتغيرة على ما كان سائداً في القرون الأربعة الأولى للتاريخ الإسلامي التي تم خلالها التطوير شبه الكامل لقانون الشريعة الإسلامية. أما العامل الآخر فيتمثل في النهج الخاطئ في التعامل مع مصادر الشريعة. إن الاقتصاد الإسلامي يحتاج إلى توجيه الجهود والتركيز أكثر على المسائل التي تهم الناس بدل التركيز على المسائل التي تظهر أنها مهمة انطلاقاً من الأساس النظري.

- إن رؤية ومنطلق كلاً من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي مختلفة تمام الاختلاف؛ فالاقتصاد الإسلامي يولي أهمية بالغة للقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية

والتغيير الاجتماعي من خلال إصلاح الفرد والمجتمع. ولهذا فإن تحقيق رؤية الاقتصاد الإسلامي تتوقف على التكامل والتوافق بين دور كل من القيم والمؤسسات والسوق والعائلة والمجتمع والدولة.

- لا أحد ينكر الخاصية الفريدة للاقتصاد الإسلامي المبنية على أساس المبادئ الإسلامية والقيم الأخلاقية التي يتفرد بها الإسلام، لكن يجب على الرغم من كل هذا النظر للاقتصاد الإسلامي على أنه فرع من الاقتصاد الذي يدرس سلوك الوحدات والمتغيرات الاقتصادية على أساس المبادئ والقيم الإسلامية. إن الطرح السائد للاقتصاد الإسلامي يجعله يعاني من المبالغة في جانب أهداف النظام المنبثق عنه والخلط بين مبادئ وأدوات التحليل. لذا فإن هناك حاجة ماسة لوضع حدود واضحة ومعالم بارزة بين الاقتصاد والمالية الإسلامية من جهة وبين الفقه الإسلامي من جهة أخرى. كما أن هناك حاجة ماسة لإجراء بحوث دقيقة لجوانب مختلفة من الاقتصاد الإسلامي.

- هناك قصور كبير في الطروحات الحالية المتعلقة بكيفية تمييز الاقتصاد الإسلامي عن نظيره التقليدي في هذا الصدد يمكن للمرء أن يقدم أمثلة على ذلك من نتائج أعمال بعض الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة. فالمنطلق عند هؤلاء هو أنه إذا كانت النتيجة متسقة مع مبادئ الشريعة، عُدَّ هذا البحث في صميم الاقتصاد الإسلامي، وإذا كانت غير ذلك فالعكس صحيح. إن الاقتصاد الإسلامي يستخدم أدوات التحليل العلمي من أجل التوصل لخلاصات نعتقد سلفاً أنها صائبة وصحيحة. إن طرح الاقتصاد الإسلامي بهذه الطريقة يجعل نتائج البحث فيه غير قابلة لمناقضة النتائج المسبقة، ولهذا فإن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً بالمعنى المتعارف عليه، حيث أن العلوم تعرف بمنهجيتها لا بنتائج البحث فيها.

- يجب أن تكون لدى المسلمين نظريتهم الخاصة بسلوك المستهلك، نظراً لمحدودية الاقتصاد التقليدي وعجزه في إيجاد حلول وتفسيرات لبعض الظواهر الاقتصادية المعاصرة مثل الفقر. ففي مجال الاقتصاد الإسلامي، هناك تمييز بين الحاجات والرغبات؛ فاعتماد التحليل المبني على أساس الحاجات سيفسح المجال لفهم سلوك المستهلك من منظور إسلامي والذي يستبعده الاقتصاد التقليدي.

- هناك حاجة ماسة للاقتصاد الإسلامي، لأنه سيوسع أفق الاقتصاد كعلم، لكن يجب الحذر من إعطاء المفاهيم الإسلامية أكثر من مداها. هناك صعوبة في التمييز بين "الحاجات" و "الرغبات". فالاعتماد على "الرغبات" بمعزل عن "الحاجات" سيبرر أي مسلك حتى ولو كان

ضاراً، ولهذا فإن "الرغبات" يجب تعظيمها لكن بشرط أخذ "الحاجات" بعين الاعتبار. علاوة على هذا، هناك حاجة لتحديد مفاهيم عدد من المصطلحات مثل المنفعة الشخصية و"التعظيم" (Maximization).

- الاقتصاد الإسلامي جزء من الاقتصاد كنظام عام، حيث أن هذا النظام يسمح بتمييز عدد من الخصائص الفريدة للمذهب الاقتصادي الإسلامي عن نظيره التقليدي، لكن كلا المذهبين يشتركان في القيم المشتركة الحاسمة وفي الأهداف وأدوات التحليل.

- هل يتصرف المسلمون بطريقة مغايرة عن الآخرين؟ لقد انساق عدد من الاقتصاديين خلف هذا المنطلق من أنه يجب أن يتصرف المسلمون بطريقة مغايرة عن غير المسلمين، مما يترتب عليه انبثاق نظرية اقتصادية تنطبق على المسلمين بمفردهم. إن الفروقات بين الاقتصاد الإسلامي ونظيره التقليدي مؤسساتية. إن آخرين لا يتفقون مع هذا الطرح، حيث يستشهدون لذلك بما ورد في القرآن الكريم من تمييز بين تصرف مجموعتين: المسلمين وغير المسلمين، وفي داخل الزمرة المسلمة هناك تمييز بين ثلاث فئات: الظالم لنفسه، والمقتصد، والسابق بالخيرات، قال تعالى: (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير) (فاطر: ٣٢). إني لا أشاطر هؤلاء هذه الرؤية فالله سبحانه وتعالى خلق الناس بنفس المواصفات على وجه التقريب، لكنهم يختلفون فيما بعد نتيجة تعرضهم لعوامل بيئية وثقافية مختلفة. إضافة إلى هذا، هناك علماء آخرون يرون أن البشر جميعاً سواء، ومن ثم فإن سلوكاتهم الاقتصادية ليست متغايرة. بناء على هذا فإن الخلط والخطأ الذي يقع من أصحاب الرأي الأول مبني على أساس فهم الخطأ والصواب فيما يتعلق بتصرفات الناس.

- هناك حاجة لنظرية إسلامية، ليس من قبيل صياغة فلسفة خاصة لاكتشاف النظريات الاقتصادية، بل من أجل التأكيد على وجود إطار نظري خاص، وكذا اختيار المشاكل المرتبطة بنا. إننا كمسلمين نستطيع اختيار وتحديد المشاكل التي تعنينا بشكل مباشر، كما يمكن تناول النظريات والتحديات التطبيقية، لكن ينبغي أن نتعامل مع هذا كله من خلال منهجية مقبولة بشكل عام.

- الاقتصاد الإسلامي هو علم قائم بذاته، وليس فرعاً من *فقه المعاملات*. فالمساهمات التي قدمها الأوائل فيما يخص بعض القضايا الاقتصادية تدل على أن الجذور العلمية للاقتصاد الإسلامي موجودة منذ أمد، وأنها سابقة لوجود الاقتصاد التقليدي بمعناه ومنهجه المتعارف

عليه بين الناس اليوم. إن الاقتصاد الإسلامي يستطيع الاستفادة من نظريات الاقتصاد القائم، ما لم تناقض تلك الفرضيات والنظريات أسس وقواعد الشريعة الإسلامية ومنطلقاتها. إن الحاجة قائمة لإجراء بحوث جادة للتصدي لعدد من القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي ما دامت مساهمة الاقتصاديين الإسلاميين إلى الآن مقتصرة على الجانب الوصفي لطرح الحجج والأدلة عوضاً عن الجانب التحليلي المعمق.

- إن الاقتصاد الإسلامي جزء من منظومة العلوم الإنسانية، مما يتطلب من الاقتصاديين المسلمين الالتفات لهذا الجانب، والأخذ بعين الاعتبار ما توصلت إليه تلك العلوم عند إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي. فتعظيم المنفعة لا يمثل الإطار الصحيح للاقتصاد الإسلامي، لكن يمكن للباحثين استخدام نظرية الألعاب (Game Theory) لتبني برنامج بحثي للاقتصاد الإسلامي. إن على الاقتصاديين المسلمين تبني منهجية الحقول المتعددة لإدراج القيم في التحليل الاقتصادي.

- هناك حاجة أيضاً لتناول قضايا اقتصادية محددة من منظور إسلامي. يجب أن نفكر في قضايا حيوية لها صلة بالواقع المعاصر من شأنها أن تساهم في بعث الاقتصاد الإسلامي من جديد. في هذا الصدد نجد أن الاقتصاد المؤسساتي ملائم جداً ومناسب للاقتصاد الإسلامي، ولقد أهملنا لحد ما هذا الجانب عند الخوض في قضايا الاقتصاد الإسلامي، والحاجة قائمة أيضاً للتركيز ومحاولة استخراج الأسس الجوهرية للعلم، لماذا عجزنا لحد الآن عن تحديد حدود هذا العلم؟

- لسنا متأكدين بعد وبدرجة كافية من الأسس والمبادئ التي ندرجها في نظرياتنا وتحاليلنا.
- لقد اقتُرح أن يتم سرد قائمة من الأسئلة الشاملة والمركزة للحصول على أجوبة من جميع المشاركين. إن تحقيق أمر من هذا القبيل من شأنه أن ينتج وثيقة غاية في الأهمية للتواصل في المستقبل من أجل تحضير قائمة موضوعات مما لم يكتب فيه إلا القليل، ودعوة العلماء للمساهمة فيها بأوراق عمل. سيكون إنجاز عمل كهذا منطلقاً لإقامة منتدى حواري على الشبكة الدولية "الإنترنت".

- ليست هناك موارد بشرية كافية ومتخصصة في اقتصاد الإسلامي، وهذا من شأنه أن يشكل خطراً على مستقبل تطور هذا العلم.

وأخيراً، فإنه على الرغم من المنجزات المعتبرة التي تم تحقيقها في مجال الاقتصاد الإسلامي خلال العقود الثلاثة الفارطة، فإن الطريق أمام تقدم وتطور الاقتصاد الإسلامي كعلم أو نظام قائم بذاته لا يزال طويلاً للوصول إلى نظام اقتصادي كامل وشامل.

ISLAMIC ECONOMICS:
Current State of Knowledge and Development of the Discipline

Khaled A. Hussein

Abstract. Despite the considerable achievements that have been attained during the last three decades, there is a long road ahead for Islamic Economics to establish itself as self-contained discipline that lays the ground for an integrated global economic

الاقتصاد الإسلامي: الوضع المعرفي والتطور العلمي

للدكتور خالد حسين

تعليق: د. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي

كانت الورقة نتاج نقاش حول مائدة مستدير عقدت في البنك الإسلامي للتنمية لدراسة الوضع المعرفي والتطور العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وكان نتائج النقاش التالي:

- هناك فشل للاقتصاد التقليدي في حل المشكلات الدائمة التي يعاني منها البشر في العالم مثل الفقر وسوء توزيع الدخل والمضاربات (القمار) في الأسواق المالية التي تبعدها عن وظائفها الأساسية.

- على أثر انعقاد المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي والمؤتمرات اللاحقة ظهر (الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل يحاول تناول المشكلات الاقتصادية المعاصرة) باعتباره نظام اقتصادي بديل يمكنه تقديم فهم وحل بديل لتلك المشكلات.

تعليق: هل كان هذا هو هدف تلك المؤتمرات ، أم كان بناء نظام اقتصادي يعبر عن سلوك الوحدات الاقتصادية في نظام اقتصادي تحكمه القيم الإسلامية؟

- أنقسم الكتاب في الاقتصاد الإسلامي إلى فريقين، فريق لا يرى أن للاقتصاد الإسلامي نظرية خاصة به تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ولكن يرون أن يمكن للنظام الاقتصادي الإسلامي أن يكون مختلفا عن غيره في مجال البنوك والمالية العامة والنقود وذلك بسبب تحريم الفائدة و الغرر الفاحش و وجوب الزكاة،والفريق الآخر يرى أن الاقتصاد السائد علما ومذهبا ونظاما ليس بمعزل عن قيم المجتمع الذي نشأ فيه، وبسبب اختلاف القيم الإسلامية عن بعض القيم التي سادت في المجتمعات الغربية التي نشأ فيها الاقتصاد الرأسمالي السائد ،كان يجب على الاقتصاد الإسلامي علما ومذهبا ونظاما أن يكون مستقلا عن الاقتصاد السائد، ولكن النظرية التي قدمت توقفت عند حدود المنهجية، ولم توجد كتابات رصينة في نظرية سلوك المنشأة أو سلوك المستهلك .

- تطورت البنوك الإسلامية وأثبتت القدرة على إيجاد نظام بنكي مبني على الأسس الإسلامية وقادر على تلبية الحاجيات المعاصرة للخدمات المصرفية، ولكن هذا التطور كان

بمعزل عن نظرية الصيرفة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي مثل العدالة والأخذ بالبعد الأخلاقي في الأهداف والسلوك .

لتلافي القصور في الوضع المعرفي ولتحقيق تطور علمي في الاقتصاد الإسلامي ، رأت حلقة النقاش الأخذ بالنقاط التالية:

• هناك حاجة إلى الأخذ بالنظرية المقاصدية (المقاصد الشرعية)، إلى جانب النظرية الفقهية لتطوير وفهم الظواهر الاقتصادية المعاصرة والتي استحدثت ولا نجد لها مثل في الفترة التي تطورت فيها الأدبيات الفقهية ،فمثلا في الحكم على معاملة التأمين تختلف باختلاف النظرة إليها ، فمن أعتبرها معاوضة نقد بنقد حكم عليها بعدم الجواز بسبب الغرر الفاحش في المعاملة،حيث لا يعلم دافع التأمين ما يحصل عليه إذ قد لا يحصل على شيء إذا لم يقع الخطر وقد يحصل على أكثر مما دفع، وكذلك بسبب الربا حيث لا يتساوى ما دفع بما يتوقع استلامه من التعويض ،أما من أعتبر الهدف من المعاملة هو مبادلة نقد بمنفعة الأمان ودرء الخطر ، فيرى في المعاملة الجواز حيث أن الأمان ودرء الخطر مندوب في الشريعة.

تعليق:

يجب أن يؤخذ بالنظرية المقاصدية ضمن الضوابط الفقهية للاجتهاد ولا يكون وسيلة للالتفاف حول الإجماع الفقهي وتمريرا لحيل والتوسع في المخارج ،كما يجب تحديد ضوابط النظرية المقاصدية بضوابط علمية يتفق عليها حتى يمكن تحقيق الهدف منها

• إن تحقيق روية الاقتصاد الإسلامي لا تتحقق إلا أذ اخذ في التنظير للاقتصاد الإسلامي ،التكامل والتوافق بين القيم والمؤسسات والسوق والعائلة والمجتمع والدولة، في ضوء هذا التكامل والتوافق يجب أن توضع نظرية سلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي مثل سلوك المستهلك وسلوك المنتج والتوازن العام، والتوازن الكلي للقطاع الحقيقي والقطاع النقدي والقطاع الخارجي.

تعليق:

لم يستطع المنظرون في الاقتصاد الإسلامي الانعتاق والتحرر من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكنزية في تحليلاته وبنائهم لنماذج تفسر سلوك المستهلك والمنتج المسلم والتوازن والتحليل الكلي في اقتصاد إسلامي، إن بناء نظرية إسلامية لسلوك الوحدات الاقتصادية في مجتمع إسلامي تأخذ في بنائها التكامل والتوافق بين القيم والمؤسسات والسوق والعائلة ،

يحتاج الى جهد منظم ومخطط تقوم به المراكز والمؤسسات البحثية في الاقتصاد الإسلامي ضمن إستراتجية واضحة لبلوغ هذا الهدف، الذي لا يمكن الوصول الية بمجهودات واجتهادات فردية متناثرة.

- في التحليل الاقتصادي لسلوك الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي يجب التفريق بين مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وبين أدوات التحليل ،كما يجب التفريق بين السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية التي تعبر عن حاجاتها المختلفة مثل الاستهلاك والإنتاج والتبادل وبين الأحكام الفقهية للمعاملات، فعلم الاقتصاد ليس فقهه المعاملات وإن كانت الأحكام الفقهية تحكم الجزء الخاص بالمعاملات فيه

- يجب أتباع مناهج البحث العلمي في بحوث الاقتصاد الإسلامي ،وهو شرط لبناء تراكمات رصينة يعتد بها ، فلا يجب أن تلوى النصوص وتختار البيانات التي تدعم قناعة مسبقة لدى الكاتب والتي يعتقد أنها تمثل وجهة نظر الإسلام ،فمثلا هناك افتراض واسع الانتشار لدى بعض الكتاب بأن هدف الزكاة هو القضاء على الفقر ويستدل على ذلك بعدم وجود من يأخذ الزكاة في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز، ولن هذا الافتراض يمثل قناعة شخصية ليس لها ما يدل عليها من نصوص شرعية، ولم توجد دراسات علمية تحلل تلك الظاهرة لمعرفة أسباب عدم وجود من يأخذ الزكاة في ذلك العهد

تعليق: إن علم الاقتصاد الإسلامي كأي علم له أصوله وقواعده ومنهجيته ولكي تكون أبحاثه علمية ورصينة يجب على الباحثين أن يحصلوا على التدريب اللازم والضروري للكتابة فيه وهذا شرط أساسي للاعتراف به كعلم ،وهذا ما تفتقده أبحاث الاقتصاد الإسلامي في كثير من الحالات، لذلك يجب على مراكز الأبحاث أن تعقد دورات تأهيله للباحثين في الاقتصاد الإسلامي ليحصلوا على التدريب والمهارات اللازمة لكتابة أبحاث رصينة

- هناك حاجة لنظرية اقتصادية إسلامية لتأطير سلوك الوحدات في المجتمع الإسلامية الذي قد يختلف عن سلوك تلك الوحدات في مجتمع بسبب اختلاف بعض القيم التي تسود تلك المجتمعات، ولكن قد تتفق بعض القيم الإسلامية مع قيم تلك المجتمعات وبالتالي لا يشترط في سلوك الوحدات في المجتمع الإسلامي أن تكون مختلفة كلية عن تلك المجتمعات الأخرى لذلك يمكن الاستفادة من النظريات الاقتصادية القائمة إذا لم تكن تتناقض فرضياتها مع القيم الإسلامية وقواعد الشريعة الإسلامية، كما يمكن الاستفادة من طرق و أدوات التحليل في النظريات القائمة

تعليق :

أن المجتمع الإسلامي مجتمع إنساني يعاني من المشكلات التي تعاني منهـا المجتمعـات الإنسانية الأخرى مثل الفقر والبطالة وسوء توزيع للدخول والثروة ، فعليه يجب أن يتناول الاقتصاد الإسلامي القضايا والمشكلات التي يعاني منها ويعاني منها المجتمع الإسلامي ويعاني منها المجتمع البشري ،ويمكن للاقتصاد الإسلامي أن يوظف المؤسسـات والقـيم والمبـادئ الإسلامية في ابتكار حلول لها.

لقد وضعت حلقة النقاش المذكورة أطلس للحالة المعرفية للاقتصاد الإسلامي كما بينـت مواطن الضعف خارطة الطريق للتطور العلمي لعلم الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن تكون أساسا للإستراتجية تتبناها مؤسسات البحث في الاقتصاد الإسلامي لتطوير علم الاقتصاد الإسلامي

إنجازات المؤتمرات العالمية السابقة في الاقتصاد الإسلامي

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر

أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية

وأستاذ كرسي الاقتصاد الإسلامي جامعة اليرموك

المستخلص: قبل نيف وثلاثين عاماً انعقد في رحاب جامعة الملك عبد العزيز المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٦، وليس من قبيل الصدفة أن يلتئم شمل المؤتمر السابع في هذه الجامعة العتيدة، والتي تستحق بجدارة عظيم الشكر لريادتها، إذ يمكن اعتبار المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي أهم مؤتمر في العلوم الإنسانية انعقد في اللحظة التاريخية المعاصرة لأمتنا الإسلامية.

الاستمرارية في الانعقاد من أبرز إنجازات المؤتمر التي أدت إلى تقاطع الإنجاز العلمي الرصين واللقاء بين العلماء على اتساع العالم كله . ونشهد اليوم المئات من أساتذة الجامعات والباحثين ومراكز البحث العلمي، والعديد من الدوريات والندوات والمؤتمرات التي تعقد ليس في البلدان الإسلامية بل وفي البلدان الأجنبية الأخرى، تناقش موضوعات هامة في فروع الاقتصاد الإسلامي المختلفة وتطبيقاته ومؤسساته. لقد أخذ علم الاقتصاد الإسلامي مكانته الصحيحة، وأنجزت العديد من الإبداعات العلمية في مجالات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، وفي مضمار السياسة النقدية والسياسة المالية واقتصاديات التنمية وبناء المؤسسات الاقتصادية، كالبنوك وشركات التأمين الإسلامية، والتطبيقات الحديثة في توظيف الزكاة بصورة تنموية فاعلة لمواجهة مشكلة الفقر. ولقد كان لاقتراح أساتذة الشريعة الإسلامية وعلماء الاقتصاد في المؤتمر الأول الأثر الكبير في تحقيق هذا الإنجاز، مما يؤكد على أهمية استمرار هدا النهج والتكاتف بين علماء الشريعة والاقتصاديين، مع ضرورة المحافظة كذلك على استخدام اللغة العربية في أبحاث المؤتمر ومناقشاته.

ويتطلب حال الأمة الراهن على أن يُخصص مؤتمر في وقت قريب للتصدي لقضية التبعية الاقتصادية واستكناه سبل التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية، ولرسم خطة تأشيرية لتوزيع التخصص الصناعي والإنتاجي على الخريطة الكبيرة، بحيث يحقق العالم الإسلامي أمنا غذائياً حقيقياً، ويتوافق على بناء قاعدة صناعية رصينة متكاملة، ويستنبت قاعدة تكنولوجية ذاتية، ويستعيد أمواله الوفيرة المهاجرة وعقول أبنائه المغتربة، ولبناء نظام اقتصادي إسلامي متطور يحقق مستوى معيشي راق ويحرر الإنسان من البطالة والعوز والاستجداء على موائد الآخرين، ويطبق نظاماً للزكاة يتعدى الحدود المصطنعة.

إن عالمنا الإسلامي يتعرض لعملية استنزاف جائرة لموارده الطبيعية الثمينة وموارده البشرية الفاعلة، وعلى علماء الاقتصاد الإسلامي أن يبحثوا في الوسائل والسياسات والبرامج للتنسيق وتوزيع نمط التخصص لمصلحة كل الأطراف، بحيث يبني نظام اقتصادي جديد قادر على تصحيح نظام العولمة المجحف. إن الوقت يمر بسرعة مما يحفزنا على المبادرة الفورية لتوظيف مواردنا المالية لتحقيق انطلاقة اقتصادية تحقق استقلالاً حقيقياً لأمتنا.

بتوفيق من الله جل في علاه انعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٣٩٦هـ الموافق ١٩٧٦م، الذي نظمته جامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة. وكان القصد من انعقاده أحداث اختراق فاعل في منظومة الاقتصاد كعلم ومؤسسة وسياسة اقتصادية بحيث يبزغ فجر عالم جديد تحت مسمى الاقتصاد الإسلامي.

ويمكن وصف حال الوضع القائم آنذاك بما يلي:

١- لم يكن يدرّس في أقسام الاقتصاد علم الاقتصاد الإسلامي في الأغلب الأعم من الجامعات العربية خاصة وجامعات العالم الإسلامي عامة. واقتصر التدريس – إن وجد أصلاً – على مادة واحدة في عدد من الجامعات التي لم يتجاوز عددها أصابع اليد.

٢- قلما تطرق الاقتصاديون إلى موضوعات فنية اقتصادية من الناحية الإسلامية. وكان يدور قدر متواضع من البحث والنقاش عادة في رحاب بعض كليات الشريعة، وكانت الزكاة من أبرز الموضوعات. وكان النقاش ينصب في معظمه على النواحي الفقهية فحسب. وقلما تم التطرق إلى موضوعات اقتصادية معاصرة. وكان هذا الأمر طبيعيا إذ أن الأغلبية الساحقة من المشاركين لم يكن لديها أي إلمام بالنظرية الاقتصادية أو الفقه الاقتصادي.

٣- عموماً لم تكن هناك مراكز بحوث متخصصة في الاقتصاد الإسلامي تصدر بشكل دوري دراسات أو دوريات تتناول الموضوعات الأساسية في التحليل الاقتصادي أو السياسة الاقتصادية أو في بناء وسلوك المؤسسات الاقتصادية.

٤- لم تكن ظاهرة المصارف الإسلامية قد أخذت حيز التطبيق في بلدان العالم الإسلامي، ناهيك عن غيابها الكامل عن المسرح العالمي، وخصوصاً في بلاد الشتات ومواطن التجمعات الإسلامية في البلدان الأجنبية.

<u>إستراتيجية المؤتمر العالمي الأول</u>

كانت هذه القضايا والمشكلات تشغل بال المخططين والمنظمين للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، والذي كان بحق أهم وأخطر مؤتمر عالمي في العلوم الإنسانية انعقد في التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية.

ولتحقيق انطلاقة إبداعية متراكمة تشق طريقا صاعداً في هذا العلم: من حيث التدريس والبحث ورسم السياسات الاقتصادية وابتكار وتطوير أدواتها وبناء المؤسسات الاقتصادية تم ما يلي:

أولا: موضوعات المؤتمر

وقد اختيرت الموضوعات الرئيسية التالية:

١- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي (وحصر المراجع).

٢- سلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي.

٣- دور الدولة في الاقتصاد المعاصر.

٤- التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي.

٥- الزكاة والضرائب السيارة المالية.

٦- البنوك اللاربوية.

٧- التأمين في إطار الشريعة الإسلامية.

٨- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ثانيا: المدعوون للمؤتمر

دعي للمؤتمر قرابة أربعمائة أستاذ وباحث جامعي، ومراقب ومهتم وعدد من أبرز الإعلاميين من جميع أرجاء العالم الإسلامي، بل إن الاختيار قد غطى جميع القارات وشارك فيه علماء من الصين واستراليا وأمريكا، الخ..

وتقاسم أساتذة الاقتصاد وأساتذة الفقه والدراسات الشرعية هذا العبء الكبير مناصفة.. وقد كان لهذا الدمج بين علماء الاقتصاد وعلماء الشريعة أبلغ الأثر في جسر الهوة التي عمل المستعمر على إيجادها في مناهجنا ونجاحه في إقامة حاجز مفتعل يفصل بين العلوم الإنسانية الحديثة وبين العلوم الشرعية.

وخلال المؤتمر الذي تواصل لمدة أسبوع تقريبا في أفياء بيت الله الحرام، أدرك كلا الفريقان أنهما يعملان معاً ويفكران معاً، وأنّ متطلبات النهوض الإسلامي لأمتنا يتطلب بالضرورة جسر الهوة وتكامل المعرفة، كما يتطلب تفعيل الموارد العلمية البشرية واستثمارها لأقصى درجة وبأعلى مستوى، وبصورة متناغمة لبناء علم جديد له منطلقات نظرية وأدوات تحليلية في إطار قيمي، مهتدياً بالشريعة الإسلامية ومستفيداً من مرونتها في بناء المؤسسات الاقتصادية، وفي ابتكار السياسات القادرة على النهوض بالمجتمع الإسلامي، وتحقيق نموه وبناء قاعدة إنتاجية عميقة في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا مع تحقيق عدالة في التوزيع، بحيث يتحرر الإنسان من الفقر والفاقة والتخلف، وبحيث يصبح النموذج الاقتصادي الإسلامي،

مطروحا كبديل لبناء مجتمع عالمي يتمتع بالإنجاز المادي المتعاظم وبالرفاهية والسعادة الحقة والتعاون المتكافئ والعادل بين شعوب الكرة الأرضية.

ثالثا: الجانب الترويجي الأكاديمي

وإمعانا في الإصرار على إحداث قفزة نوعية في هذا المضمار ضمن الظروف الملائمة والمتاحة آنذاك، وجهت الدعوات لعمداء كليات الاقتصاد والإدارة في الجامعات العربية والإسلامية بحيث يستضيف المؤتمر عميد الكلية مع أستاذ اقتصاد يعمل فيها. وبالفعل شارك عدد كبير من العمداء والأساتذة. وكان الغرض من وراء هذه الدعوة إطلاعهم على موضوعات المؤتمر والتعرف على أطروحاته. ولقد كان لهذا الخطوة ولله الحمد أبلغ الأثر، ودفعت بالعديد من الكليات إلى استخدام برامج في التدريس ومسارات البحث العلمي، وتطوير مناهج لها صلات مباشرة بموضوعات الاقتصاد الإسلامي.

بعض من إنجازات المؤتمر وآثاره

لقد أسهم المؤتمر وما تلاه من مؤتمرات بشكل فاعل في تحقيق إنجازات مهمة وهذا لا يعني بالطبع إنه لم تكن هناك مؤسسات ونشاطات أخرى خارج نطاق المؤتمر أسهمت هي بدورها في تحقيق تقدم ملموس في شأن الاقتصاد الإسلامي والاهتمام به.

ومن أبرز هذه الآثار:

١- أصبح الاقتصاد الإسلامي يدرس كعلم في جميع الجامعات العربية والجامعات الإسلامية، على الأقل في مستوى درجة البكالوريوس.

٢- تم إنشاء أقسام مستقلة للاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات وكليات الاقتصاد والإدارة، وفي بعض الجامعات أنشأت كلية الشريعة أقساماً تمنح درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير ودرجة الدكتوراه في تخصص الاقتصاد الإسلامي. وتحتل المواد التخصصية الصرفة في الاقتصاد، مالا يقل عن ٥٠% من المواد الدراسية والنصف الآخر خصّص لدراسة الفقه الإسلامي ومواد شرعية أخرى، وتلك خطوة جريئة ولازمة. إذ أن الجمع بين دراسة الاقتصاد من ناحية فنية ودراسة الفقه الإسلامي تحدث التوليفة الضرورية للإبداع في مجالات الاقتصاد الإسلامي.

٣- تم إدخال مقررات في الاقتصاد الإسلامي والمصارف والمعاملات الإسلامية في عدد كبير من الجامعات في بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية وغيرها من الدول.

٤- عقدت عدة مؤتمرات أو ندوات أو ورش عمل تحت عنوان الاقتصاد الإسلامي في أكثر من بلد غربي، وعلى سبيل المثال مؤتمرات رابطة الاقتصاديين الأمريكيين

American Economic Association

٥- نظمت عدة دورات سنوية تدريسية وتدريبية في التمويل الإسلامي في عدة جامعات ومؤسسات. وعلى سبيل المثال ما كانت تنظمه في الصيف دورة جامعة لافربو في بريطانيا بإشراف المؤسسة الإسلامية في بريطانيا ومعهد البحوث والدراسات التابع لبنك التنمية الإسلامي بجدة.

في مجال إنشاء مراكز البحوث وإصدار الدوريات:

١- تم إنشاء العديد من مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي من أبرزها المركز العالمي لبحوث الاقتصاد الإسلامي (حذفت منه فيما بعد العالمي) في جامعة الملك عبدالعزيز، وكان هذا المركز يصدر دورية متخصصة في بحوث الاقتصاد الإسلامي إلا أن هذه الدورية ألحقت فيما بعد بالدورية العامة الصادرة عن الجامعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وهناك مركز التدريب والاستشارات IRTI التابع للبنك الإسلامي في جدة، وينظم المركز دورات تدريبية ويعقد ندوات علمية متخصصة يدعى لها عدد من علماء الاقتصاد وأساتذة الجامعات. وصدرت بعض هذه الندوات في مجلدات باللغة الانجليزية. ومن أبرزها محاضرات في تدريس الاقتصاد الإسلامي تناولت موضوعات متخصصة في النظام الاقتصادي والملكية وأنواعها، ونظرية التوزيع. ويصدر المركز دورية باللغة الانجليزية متخصصة.

ويصدر مركز صالح كامل الاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر في القاهرة دورية كذلك، كما تصدر دوريات أخرى في جامعات ماليزية وأندونيسيه.

٢- تم إنشاء عدد من كراسي الأستاذية في الاقتصاد الإسلامي منها كرسي الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي في جامعة اليرموك بالأردن.

٣- تم تكوين الجمعية العالمية لعلماء الاقتصاد الإسلامي وكان ذلك في المؤتمر الثاني الذي انعقد في إسلام آباد وتضم عدد كبيراً من الأساتذة المؤسسين والأعضاء، وتصدر الجمعية دورية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي، إلا أنها للأسف لا تصل بانتظام.

مجال المقررات الدراسية والتأليف الجامعي

صدر العديد بل والكثرة من الكتب لمؤلفين مسلمين وغير مسلمين في موضوعات عديـدة في الاقتصاد الإسلامي وتميز كثير منها بالجدية والمستوى الجيد، وبعضها كان إعادة استنساخ لمقررات وكتب صادرة في الغرب عن الاقتصاد الجزئي أو الكلي أو التنمية وغير ذلك، وأضيف لها عناوين كبيرة مثال: الاقتصاد الجزئي الإسلامي، الاقتصاد الكلي الإسلامي، ولا تجد في الداخل إلا تكراراً لما يدرّس في الجامعات الغربية أو العربية دونماً أية إضافة حقيقية.

في مجال بناء المؤسسات

لم يقتصر الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي على مستوى البحث الأكاديمي الصرف والتوسع في النشر العلمي في الكتب والمجلات والدوريات المتخصصة، بل خطا الاهتمام إلى مجال أرحب وهو التمثل في البناء المؤسسي الاقتصادي في مجال الأعمال والممارسة التجارية. وتمثل هذا في بروز مؤسسات اقتصادية من أبرزها:

١ - المصارف الإسلامية

إنشاء مصارف إسلامية يمتلكها القطاع الخاص وكان لهذا النمط النصيب الأوفر، ومن أبرزها بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني وفي السودان تحول النظام المصرفي بأكمله إلى النظام الإسلامي وكذلك في إيران. وتوسع انتشار هذه المصارف ليتجاوز البلدان الإسلامية إلى البلدان الخارجية في أوروبا وأمريكا والصين وبلاد أخرى، ويتجاوز عدد هذه البنوك الآن ٤٠٠ بنكاً إسلامياً تحوز على أصول تقدر بحوالي ٥٠٠ مليار دولار.

٢ - شركات التأمين الإسلامية

من الأمور المسلم بها الآن أن أي اقتصاد في أية دولة لا يمكن الاستغناء عن ثلاثة أنواع من المؤسسات الاقتصادية. النظام المصرفي، شركات التأمين، وبورصة الأوراق المالية. وليس غريبا أن يخطو تطبيق الاقتصاد الإسلامي خطوة هامة عن طريق إنشاء شركات تأمين إسلامية، وكانت البحرين سباقة في هذا. ومن أبرز البلدان: التجربة السودانية في تعميم شركات التأمين الإسلامية ومع هذا الإنجاز الكبير، إلا أن القدرات المالية لهذه الشركات لاتزال متواضعة، وفي الآونة الآخرة خطا التأمين الإسلامي مرحلة متقدمة إذ تم إنشاء شركات إعادة التأمين. وإن كانت البداية طيبة، لكن هذه الشركات قدراتها المالية متواضعة إلى حد كبير، وما زالت شركات

التأمين الإسلامية العاملة في البلدان الإسلامية تعمد إلى إعادة التأمين مع شركات إعـادة تـأمين كبرى غير إسلامية في العالم الغربي.

٣ - مؤسسات الزكاة

لفتت النقاشات إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الزكاة من حيث قدرتها على مواجهـة مشكلة الفقر، متجاوزة الصورة التقليدية المتمثلة في إطعام الفقير وتـأمين العـلاج والمتطلبـات الحياتية الضرورية الأخرى، إلى صورة جديدة لها بعد تنموي، يخرج الفقراء مـن طبقـة مـن ينتظر تلقي المساعدة، إلى طبقة تمتلك وسائل الإنتاج المادية أو المعرفية أو من حيـث التأهيـل والتدريب، بحيث تنتشل الإنسان من مستنقع الفقر وتنقله إلى مستوى الكفاية وإنتاج فائض يزيـد عن النصاب فيعود ومنتجاً قادرا على العطاء بدل الأخذ والاعتماد علـى الآخـرين. وتفاوتـت استجابة المجتمعات الإسلامية، فمنها من أنشا مؤسسة الزكاة وربطها بوزارة الأوقـاف، وتـرك للأفراد الحرية في إخراج الزكاة طوعاً وتقديمها للمؤسسة دونما إلزام، واقتصر الإلزام فقط على استخلاص الضرائب المختلفة. ومنها ما جعل الإلزام القانوني وسيلة لتحصيل الزكاة وفرضـها على جميع الأموال والدخول – حسب الشروط الشرعية – ومنها ما جعل الإلزام مقتصراً علـى زكاة بعض الأموال دون غيرها.

ومن الأمثلة الهامة الاجتماعات السنوية التي تعقدها وزارة الأوقاف فـي دولـة الكويـت والتي أصدرت بحوثا مهمة نقلت الزكاة إلى حيز التفكير والبحث العلمي الجاد، وأسـهمت فـي إثراء الجانب التطبيقي، وتحويل الموسوعة العظيمة للشيخ يوسف القرضاوي في فقه الزكاة إلـى واقع معاش في جانب أو أكثر.

٤ - الوقف الإسلامي

رغم أن المؤتمر الأول لم يفرد محورا مستقلا عن الوقف الإسلامي، إلا أن هذا الموضوع نال اهتماماً كبيراً في المؤتمرات الاقتصادية الإسلامية اللاحقة. وتبدى في أكثر من بلـد وقـف إيجابي حيال إحياء هذا القطاع الهام والذي أسئ فهمه بل تنكرت له كثيـر مـن بلـدان العـالم الإسلامي وحاربته قانونياً وإدارياً وعملت على تشويه صورته. ونشهد الآن مؤتمرات لاسـتثمار أموال الوقف وتنميتها وتوظيفها للنهوض بالمجتمع الإسـلامي فـي شـتى المجـالات العلميـة والصحية والمعرفية.

استمرارية المؤتمر

اتخذ المؤتمر الأول عدة توصيات من أبرزها أو أهمها:

التوصية الأولى: إنشاء أمانة عامة للمؤتمر تعمل على الإعداد والمتابعة لتفعيل توصيات المؤتمر، وعلى إيجاد الوسائل المالية والمتطلبات اللازمة لعقد المؤتمر كل سنتين، ويكون مقرها جامعة الملك عبدالعزيز.

التوصية الثانية: إنشاء مركز عالمي للاقتصاد الإسلامي يعنى برسم إستراتيجية للبحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الموارد على مستوى العالم الإسلامي، لتحقيق منهجية متكاملة للانجاز بصورة أكثر نفعاً، واستقطاب طاقات العلماء المسلمين لملئ الفراغ وتجنب التكرار.

وقد اتبع المؤتمر سنة حميدة نصت عليها التوصية الرابعة بعقد ندوات بين المؤتمرات، كان موضوع الندوة الأولى السياسة النقدية الإسلامية ومؤسساتها، وانعقدت عدة ندوات متخصصة. إذ أن انعقاد المؤتمر الثاني تأخر سبع سنوات عن موعده عندما انعقد في إسلام آباد في باكستان وتناولت بحوث المؤتمر موضوعات في التنمية والتوزيع من منظور إسلامي، وفي هذا المؤتمر تم إنشاء الرابطة العالمية لعلماء الاقتصاد الإسلامي. واستمر انعقاد المؤتمر كل ٤-٥ سنوات وبعد المؤتمر الثالث انعقد المؤتمر الرابع ورعته الرابطة العالمية للاقتصاد الإسلامي ومركز البحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وجامعة لفربو بانجلترا، وانعقد المؤتمر الرابع في أغسطس ٢٠٠٠م وتلاه انعقاد المؤتمر الخامس الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٣م واستضافته جامعة البحرين. وبعد ثلاث سنوات من انعقاده، التأم المؤتمر السادس بجاكرتا باندونيسيا عام ٢٠٠٦م.

وتناولت المؤتمرات الأخيرة موضوعات في النظام المالي ودور الوقف في التنمية والبدائل الإسلامية للسندات والفساد وعوائق التنمية، والأسواق المالية من منظور إسلامي.

ملاحظات على المؤتمرات السابقة / التقييم والتحديات

حققت المؤتمرات السابقة نتائج تمثلت في انخراط أعداد كبيرة من الباحثين، وطرحت موضوعات محددة في كل مؤتمر واستقطبت باحثين من الأجيال الصاعدة ولم يعد يشار الآن إلى العدد القليل من الرعيل الأول من المؤسسين، إذ هناك المئات من أساتذة الجامعات والباحثين في الجامعات العالمية من مسلمين وغير مسلمين، أصبحت لهم إسهامات مقدرة في شتى فروع الاقتصاد والنظري التطبيقي. ومع ذلك لا بد من تسجيل بعض الملاحظات غير السارة على هذه المؤتمرات والتي بالإمكان تداركها:

أولا: اشترك في المؤتمر الأول نخبة بارزة من علماء الاقتصاد، وكذلك نخبة بارزة من الفقهاء وعلماء الشريعة. ولقد كانت للمناقشات وتبادل الأفكار بين الفريقين فوائد عظيمة وشكلت لبنة قوية لتوثيق الصلة بين الاقتصاديين وبين الشرعيين. ولكن ولشديد الأسف أخذ عدد المشاركين أو بالأخرى المدعوين من الفقهاء يتناقص شيئاً فشيئاً، حتى أنه في المؤتمر العالمي السادس في اندونيسيا لم يشترك في المؤتمر أي عالم شرعي، لا في الأبحاث ولا حتى في المناقشات. وهذا أمر خطير للغاية يجب التنبه له، إذ أن الاستمرار في هذا المنهج سيعيدنا للمربع الأول، وسيوسع الشقة بين مدرستين لا غنى لأحدهما عن الآخر. ويجب أن نعترف بأن كثيراً من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي تنقصهم المعرفة الأساسية بفقه المعاملات والعقود ومصطلحات الأحكام الشرعية في البيوع... إلخ.

وكذلك الأمر بالنسبة للطرف الآخر إذ ينقصه مفاهيم اقتصادية في معنى جهاز الأسعار ومعنى التوازن، ومشكلة الندرة وتخصيص الموارد والسياسة النقدية وأدواتها والسياسة المالية وأدواتها.. إلخ.

ويبدو أن الحاجة لاتزال قائمة لوضع مؤلف أو أكثر في موضوع الفقه للاقتصاديين يركز على الموضوعات الفقهية ذات الصلة بالاقتصاد، ووضع مؤلف في الاقتصاد للشرعيين، يوطئ لهم مشكلة الندرة، والتوازن العام والسياسة المالية والسياسة النقدية والأسواق المالية ومشتقات المعاملات المستقبلية، كالخيارات والمستقبليات.. إلخ.

ثانيا: اللغة العربية

انقسمت بحوث المؤتمر الأول إلى نوعين نصفها كتب باللغة العربية والثاني باللغة الإنجليزية ووضع ملخص لكل بحث باللغتين.. وعندما نشرت بحوث المؤتمر الأول صدر في مجلدين أحدهما اشتمل على البحوث باللغة العربية عموماً، والمجلد الثاني صدر باللغة الانجليزية اشتمل على البحوث باللغة الانجليزية.

ومن المحزن حقا أن دور اللغة العربية في البحوث والتعقيبات أخذ يتقلص، حتى أنه لم تقدم بل لم يطلب أن نكتب بالعربية، إنما يطلب أن تكتب بالإنجليزية – بحوث أو مناقشات باللغة العربية، وفي المؤتمر الأخير حتى أنه لم تجر أية مناقشة بلغة القران الكريم. وهذه نقطة يجب التوقف عندها طويلا إذ كيف يمكن النهوض بالاقتصاد الإسلامي دون أن يكون للباحث إلمام كاف بأصول العقيدة ومباحث الشريعة ومصادرها ومراجع فقهها وهي في مجملها مكتوبة باللغة العربية ومن علماء أفذاذ كثير منهم من غير أبناء الأمة العربية !!!

ومن المؤسف كذلك فإنك ترى بعض من قدموا بحوثاً في السياسة الماليــة، وقعــوا فـــي أخطاء لا تقرها الشريعة بحال من الأحوال عندما اقترحوا أحداث تغيير فـــي معــدلات الزكـــاة بالزيادة في وقت التضخم، وبالإنقاص في وقت الكساد !!!

والمطلوب التأكيد بالعودة إلى استخدام اللغة العربية في البحـــوث والمناقشـــات، وتحفيـــزاً للباحثين والعلماء الجدد لتعلم اللغة العربية والتحدث بها وكتابة بعض أبحاثهم بهـــا. إذ أن اللغـــة العربية وعاء الحضارة الإسلامية ومنبع العلوم الإسلامية كلها.

ثالثا: على مستوى المؤسسات (المصارف الإسلامية)

إن الانجاز الأكبر الذي تحقق على مستوى بناء المؤسســـات إنشـــاء البنـــوك الإســـلامية وسرعة انتشارها الواسع وهذا شيء جيد ولا شك.. ولكن من المهم أن توظف البنوك الإسلامية فيما يعود بالنفع الدائم على اقتصاديات الأمة الإسلامية ولكن من المؤسف أن نسجل بأن معظـــم هذه البنوك لم تهتم بالدور التنموي المطلوب ولم تساهم في تغرير مقدرة أمتنا على تحقيق هـــدف الاستقلال الاقتصادي، بل إن نتيجة أعمالها لا تختلف كثيرا عن النتيجة التي آلت إليهـــا البنـــوك التقليدية، وتركز معظم النشاط على بيع المرابحة وتزويد مجتمـــع الاســـتهلاك بـــالوقود ســـريع الاشتعال. وكان الأجدر بالبنوك الإسلامية أن تدرس تجـــارب ناجحـــة فـــي التنميـــة والنمـــاء الاقتصادي الجاد كتجربة البنوك الألمانية، وتجربة بنك مصر الذي أسسه الاقتصـــادي العبقـــري طلعت حرب باشا... علماً بان البنك كان بنكاً تقليديا حظي بتـــرخيص فـــي زمـــن المســـتعمر البريطاني، ولم يكن بنكاً إسلاميا بالمعنى المتعارف عليـــه إلا أن هـــذا الاقتصـــادي المصـــري الممارس جعل بنك مصر بنكاً أقام صرح الصناعة المصرية، وانشأ مصانع الغزل والنسيج فـــي المحلة بكفاءة واقتدار والتي أصبحت منافسا قويا لصناعة المنسوجات القطنية في يوركشـــير ولا تكشير ببريطانيا ومن المؤسف أن البنوك الإسلامية اتجهت في كثير من نشاطاتها إلـــى الســـوق الدولية ووظفت قسطاً من موجوداتها في الخارج.

والمطلوب من هذه البنوك أن تغير من طبيعة عملها وأن تتوجه إلى القطاعات الإنتاجيـــة في الزراعة والصناعة والبنية التحتية واستزراع التكنولوجيا والقيام بمشاريع تتميـــز بالإبـــداع والمخاطرة المشتركة Joint venture أما عن طريق إنشاء شركات متخصصة تابعة بصـــورة أو أخرى، وإما عن طريق الاندماج أو المشاركة بين عدد من البنوك الإسلامية لإقامة مشـــاريع صناعية وإنتاجية على مستوى كبير، وإدخال التكنولوجيا المتطورة، وتخطي الحـــدود القطريـــة

الضيقة التي أنشأها المستعمر وبذلك تساهم في تحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان الإسلامية في سوق رحب كبير.

كما أن على البنوك الإسلامية أن تتهم بالحرف والصناعات الصغيرة، وان تنشئ دائرة في كل بنك إسلامي لها درجة كبيرة من الاستقلالية، لتمويل مثل هذه المشاريع. وهي مدعوة إلى الاستفادة من تجربة بنك جرامين الذي أنشأه بروفسور محمد يونس في بنغلادش وهو بنك تقليدي ومع ذلك حوّل آلاف الأسر إلى أسر منتجة وتخطى شروط الضمانات التي تعيق صغار المنتجين.

رابعاً: الرقابة الشرعية وتكديس النمطية والابتعاد عن الأصول

مارست معظم البنوك الإسلامية عملياتها التي لم تغير كثيراً إلى الأفضل في واقع مجتمعاتنا متدثرة بمظلة اسمها الرقابة الشرعية. ومن المحزن حقاً أن هذه الرقابة لم يكن أي دور فاعل في تصحيح مسارات البنوك الإسلامية، وانحصر دورها في تقديم تقرير شرعي في المؤتمر السنوي للهيئة العامة في حدود أقل من صفحة واحدة، يفيد بأن عمليات البنك من حيث العقود والمعاملات كانت مطابقة للشريعة الإسلامية، وبإمكان المرء أن يأخذ عيّنة من تقرير شرعي في بلد أ ويقارنه بتقرير رقابة الشرعية في بلد ب ليجد أن العبارات المستخدمة متقاربة إن لم تكن متماثلة تماماً.

وهذا القصور في الرقابة الشرعية متجذر في تكوينها إذ تقتصر في الأغلبية على متخصصين في الشريعة دون غيرهم. وأقصى عن قصد المتخصصون في الاقتصاد والشؤون المالية والمصرفية، وقلما يلتئم شمل هذه الرقابة وتدار بواسطة التليفون النقال وليس لها أي درجة من التفرغ أو الانتظام. مما مكن المصارف من الانغماس في بيع المرابحة وليس المشاركة أو المضاربة، بل وممارسة نشاطات تحوم حول بعضها الشبهات خصوصا في العقود الآجلة والممارسات في أسواق المعادن والذهب. وبالطبع لم يكن باستطاعة هيئة غير متفرغة وغير متوازنة في التركيب وقلما تجتمع لتحاجج في تطبيقات تلك العقود وبطريقة تلتبس عليها.

وهذا يتطلب رفد الرقابة الشرعية بعلماء ماليين واقتصاديين وخبراء في قضايا الأسواق المالية وأنماط الاستثمار في الابتكارات الجديدة كالمستقبليات والخيارات.

على مستوى السياسة الاقتصادية

تناولت المؤتمرات هذا الموضوع وأولته عناية خاصة، ولكن مازال الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة لاقتراح سياسات اقتصادية في مجالات التنمية والتصنيع والأمن الغذائي، وتطبيق

برامج محو الفقر والعوز وتوزيع منافع التنمية وتنوير الحكومات بضـــرورة تطبيـــق سياســـات مدروسة يساهم في إعدادها اقتصاديون إسلاميون من ذوى الدراية والخبرة.

والحق أنه قد طرأ في السنوات الأخيرة فهم وإدراك أعمق لأهمية السياسة المالية لتحقيـــق هدف التنمية المتوازنة والمستديمة.

ومعلوم أن الزكاة فريضة إلزامية تتكفل الدولة بجمعها وإنفاقها في وجوه صرفها ويتســـع مطرحها كلما اتسعت دائرة النشاط الاقتصادي، وأوسع الأبواب في فرضها يعتمد علـــى قاعـــدة النماء. ومن حسن الحظ أن الفقه المعاصر أخذ في معظمه يدرك فلســـفة الزكـــاة. ولمـــا كانـــت مشاكل الفقر والعوز تتعقد مع تطور الزمان، فإن معالجة الزكاة للمشكلات الاجتماعية لابـــد أن يتطور كذلك، بحيث تطال الزكاة معظم النشاطات الاقتصادية المعاصرة.. وما اندثر مـــن الفقـــه القديم بالنسبة للأصناف الزكوية لم يعد يعتد به.

ومع هذا التوسع في الإدراك لم نشهد توسعاً في التطبيق. ففي اغلـــب بلـــداننا لا يتعـــدى الاهتمام بالزكاة، أن أنشئت مؤسسة لاستقبال الزكاة بمعنى أن يأتي المزكي بماله إليها ولا يذهب العاملون عليها لجبايتها، وليس هناك أي محاسبة حقيقية، ومن ثم ظن الناس أن الزكـــاة تـــؤدى طوعاً.. وفي ظل انتشار الفساد وغياب الكفاءة الإدارة الحكومية زهد كثيـــر مـــن النـــاس فـــي إيصالها إلى مؤسسة الزكاة، وفي أحيان أخرى تحجم الدولة عن جمعهـــا بالنســـبة لمـــا يســـمى بالأموال الباطنة. وباختصار فإن التطبيق العملي المجزئ والذي يسير بوجل واستحياء لم يمكـــن الزكاة من أن تلعب دورها الحقيقي في المجتمع الإسلامي.

والمطلوب إذن تقوم الدولة كما تفرض الضرائب أن تفرض الزكاة وتنفقها فـــي وجوههـــا الصحيحة بحيث تلعب دورها في محاربة الفقر وفي أحداث بتنمية حقيقية عـــن طريـــق تمليـــك الفقراء أدوات حرفه وتأهيلهم وتدريبهم مهنياً وفنياً شريطة أن تبقى موازنة الزكاة مستقلة تمامـــا عن موازنة الدولة، وان يكون للمؤسسة استقلالها وضماناتها القانونية وقواعد الإشراف والمراقبة والمتابعة.

الزكاة ودورها في الوطن الإسلامي الكبير

من المسلم به فقهياً أن الزكاة يجب أن تنفق في الإقليم الذي جمعت منه، وان السؤال مـــاذا لو أن عائدات الزكاة زادت عن حاجات الإقليم هل نقلها يجوز إلى أقاليم أخرى هي في حاجـــة إليها ؟ ولعل الصواب هو بالجواز بنقل الزكاة والسؤال المطروح الآن كيف يتعامل مـــع قضـــية النقل في ظل الوحدات السياسة القائمة حاليا ؟؟.

في المفهوم الإسلامي أن هذه الأمة هي أمة واحدة كالجسد الواحد، ومـــن ثـــم فـــإن فـــتح القنوات – ولو بصورة تدريجية لنقل الزكاة إلى الأقاليم الإسلامية التي يتعرض فيهـــا الأطفـــال لسوء التغذية وانتشار الإمراض والأوبئة الفتاكة، ويحرم أقواماً منهم من حق التعليم مما يشـــكل حاضنة لاحتراف الجريمة، من شأن هذا كله أن يعزز النظرة إلى التطبيق العملي لمبدأ الإخـــوة الإسلامية العالمية، مما يعين مجتمعاتنا على النهوض ويعينها علـــى أحـــداث تنميـــة اقتصـــادية واجتماعية حقيقية يعود نفعها على الجميع، ويملك مجتمعاتنا درعاً واقياً يحميها وخاصة الفقيـــرة منها من الدعوات الهدامة والبعثات التبشيرية التي تتدثر كذباً برداء العطف الإنساني تحت مظلـــة ما يسمى بمنظمات المجتمع المدني الأجنبية fNGOS. ومن شأن هذا أن يكتب الحياة لآلاف الذين يفرون من بلادنا هربا من غول الجوع والمسبغة والحرمان وتتلقفهم حيتان البحر، وهذا من شأنه أن نوفر لمجتمعاتنا المناخ للاحتفاظ بمواردنا البشرية، ويحقق مزيداً مـــن الأمـــن الاجتمـــاعي والاستقرار. فالفقر يخلق نزعات الكراهية والخروج عن الآداب العامة والقانون، ويـــوفر تربـــة صالحة لاستنبات القلاقل وشيوع الجريمة، والذي لن يتوقف شرها على بلاد الفقر بل قد يتعـــداه بحيث لا تسلم من عواقبه بلدان الغنى المجاورة.

ما لم يتم إنجازه في المؤتمرات السابقة وما هو الإنجاز الأكبر المطلوب

لقد تحقق إنجاز طيب منذ انطلاقة المؤتمر الأول غير أن ما لم ينجز أكبر بكثير، إن التحدي الأكبر الذي يواجه أمتنا الإسلامية يتمثل في تخليصها من أوزار التبعية فـــي مختلـــف تجلياتهـــا ومحاولات إلحاقها بالعالم الخارجي بشكل شبه كامل، مما يهدد وجودها ويحرمها من بناء نموذج إنساني متكامل قادر على أن يشبع طموحات أجيالها المتعلمة، ويقيها من شرور الذوبان في أنماط حياة غريبة، كما أن هذا الانسياق المتسارع لا يشكل خطراً على أمتنا الإسلامية فحسب، بل يشكل خطراً على الإنسانية جمعاء ومن ثم فإن عجز الأمة الإسلامية عن بناء نموذج إنساني راق، رفيع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، يغلق أمام البشرية كلها أبواب النجاة وهذا بعينة عكس ما أرادة الله سبحانه لهذه الأمة كي تكون الشاهد والمعالج لأزمات العالم، (وكذلك جعلنـــاكم امـــةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)، وليس القصد هنا الإسهاب فـــي أطروحات النهضة ودور الترابط بين مسارات التقدم الحضاري والألق الإبداعي، فالمعالجة تنصب هنا على جانب هام وهو الجانب الاقتصادي. وليس من قبيل جلد الذات أن ننوه في عجالة إلـــى سمات العجز والقصور الذي ترزح تحت نيره أمتنا. إذ رغم كل الضجيج والهرطقة الإعلامية في تصوير ما يسمى بالمعجزات الاقتصادية الموهومة التي يخيل أنها تحققت.. إلا أن الأمـــر فـــي

حقيقته لا يعدو إذ يكون في معظمة فقاعات زائفة تتضخم حتى يظنها الظمآن ماءً سائغا للشاربين، وإذ به ملح أجاج لا يطفئ ظمأ ولا ينبت زرعاً.

من أبرز السمات الاقتصادية لأمتنا يكمن في مصطلح واحد اسمه التبعية الاقتصادية، يتمثل في ضآلة القاعدة الإنتاجية والصناعية المتكاملة، وافتقارنا إلى عمق تكنولوجي ذاتي وأصبح الاستيراد هو القاعدة مما استنزف أموالاً طائلة لصالح شركات الخبرة الفنية الأجنبية. ومعظم الصناعات التي لدينا هي صناعات تجميعية لمدخلات مستوردة، ولازالت الصناعات الإستراتيجية والثقيلة غائبة كصناعة الآلات والمعدات والقاطرات والسيارات والطائرات وغيرها، مما زاد من درجة خضوعنا للتكنولوجيا الأجنبية وبدلا من استزراع التكنولوجيا وفن الاختراع والابتكار ثم إغراق مجتمعاتنا بموجات من استيراد تكنولوجيا الاستهلاك والترف. ولعب الإعلام دوراً غير محمود في إشاعة ثقافة التزاحم الاستهلاكي والترف، بدل من التوجه لبناء ثقافة الادخار والتوفير من أجل بناء صناعة وطنية حقيقية ودون استثمار حقيقي في الإنتاج الزراعي والحيواني لتحقيق الأمن الغذائي، وقد رافق هذا الخلل خطر آخر كبير تمثل في سرعة استنزاف الموارد الأساسية التي تمتلكها وإعادة تدوير العوائد المالية الضخمة لتوظيفها في أسواق الدول الصناعية المهيمنة. كل هذا يحدث قبل أن نبني قاعدة إنتاجية صناعية وزراعية تحقق درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي. واستثمار هذه العوائد في البلدان الأجنبية يعرضها لمخاطرة عديدة. يتمثل في التلاعب في أسعار الصرف وتجاهل درجة عالية من الشفافية المالية وربما اللجوء إلى تجميدها. والتاريخ الاقتصادي القريب لم ينسى لبريطانيا التي كانت لها مستعمرات نالت استقلالها عمدت إلى تجميد أموالها في ما عرف لاحقاً حسابات الإسترليني، كما فعلت مع مصر والهند وغيرهما.

ومن المؤسف حقاً أن يصبح العالم الإسلامي طارداً لكفاءته العلمية والفنية، والإدارية ويقوم بعملية إحلال لها بالخبرة الأجنبية التي هي في أحسن الأحوال تقدم مصلحة أوطانها على مصلحة أوطاننا. واقترح أن يكون عنوان المؤتمر القادم:

(التكامل الاقتصادي إستراتيجية التقدم وتحقيق الاستقلال الاقتصادي)

وتركز البحوث حول الآليات التطبيقية لانجاز صيغ عملية لأحدث هكذا تكامل دراسات تتناول الموارد المائية وكيفية إدارتها واستغلالها لصالح الأمة الإسلامية بعيدا عن التهديدات الأجنبية. ودراسات تتناول الأمن الغذائي واقتراح وسائل وسياسات عملية لبناء دوائر التخصص في الإنتاج الزراعي وبالذات في الحبوب القمح والذرة والأرز... ولنا في السودان مثلاً مرتعا

خصبا مديدا ودراسات تتناول الثروة الحيوانية والثروة السمكية وربط الأسـواق بحيـث يحقـق العالم الإسلامي قدرا أكبر من الاكتفاء الذاتي.

وكذلك الحال في القطاع الصناعي وتوزيع التخصص في ظل سوق إسلامية مشتركة يتيح إدخال الصناعات الكبيرة والثقيلة وتحقيق استزراع وتطور تكنولوجي حقيقي في سـوق واسـع يكسر الحلقة المفرغة للسوق الضيقة ودراسات تتعلق بالتبـادل والحركـات الماليـة، وتحريـر الأسواق المالية والبورصات.

والنظر في أنظمتها وتنسيقها في بحث بتدفق الأموال بين البلدان الإسلامية دونما عوائـق وفي ظل معاملات بنكية تعزز الاستثمار الحقيقي وتبنى سوقاً مالية منضبطة بقواعـد شـرعية ومشتقات مالية تبعد السوق المالية عن حمى المضاربات المدمرة.

ودراسات مرافقة للتنسيق الضريبي والإعفاءات وبحيث لا تشكل السياسات المالية عائقـا أمام تحقيق اقتصاد إسلامي ومتكامل للأمة كلها.

وكذلك دراسات لترشيد استخدام العمالة والخبرة بين البلدان الإسلامية ومن الأهمية بمكان رسم هدف لاستراتيجيات بعيدة في ظل إطار من الآليات القصيرة والمتوسطة المدى مما يكفـل تكامل فاعل في النهاية ويضمن توفير مصلحة لجميع الأطراف، ويجعل في المتناول تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الحقيقي للأمة الإسلامية ويخرجها من شرنقة التبعية الاقتصادية التـي تنـوء بحملها الآن وليس الدعوة لهذه الإستراتيجية من قبيل الترف الفكري لكنها تمثل مطلباً ضـرورياً وطريقاً للخلاص قد يكون الطريق الأوحد أمام عاتيات العولمة وأخطارها في الهيمنة الاقتصادية على اقتصاديات الدول النامية والصغيرة.

وأخيرا أتقدم ببعض المقترحات التي قد تكون لها فائدة

أولا: العودة إلى سياسة حلقات بحثية مصغرة على شاكلة الحلقات التي كانـت تـتم بعـد انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي علما بأن الفترة الزمنية بين مؤتمر وآخر كـان في بعض الحالات خمس سنوات وربما أكثر.. وكل حلقة تتناول قضية واحـدة تعـالج بشـكل متكامل وتخرج بتوجيهات عملية واضحة.

ثانيا: تطبيقات السياسة النقدية والمالية

من أكثر البلاد الإسلامية التي أخذت في تطبيق آليات جديدة وأدوات نقديـة وماليـة هـي السودان وإيران. ومن ثم يوصى بأن يعقد مؤتمر اقتصادي إسـلامي يـدرس دراسـة ميدانيـة

وعملية لاستخلاص العبر وتقييم الأدوات الجديدة التي استخدامها البنك المركـزي فـي حـالات التضخم والانكماش عن طريق إصدار صكوك إسلامية.

ثالثا: تطبيقات الزكاة

تدرس حالات بعض البلاد الإسلامية التي طبقت بشكل كامل فريضة الزكاة... مـا هـي الأدوات والأساليب والإدارات التي قامت بالعمل وما هو مقدار حصيلة الزكاة، وكيف وجهـت، وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها، ما هي المشكلات التي جابهتها مـن أجـل ابتكار وسائل للعلاج.

رابعاً: إنشاء بيت خبرة للاقتصاديين الإسلاميين

إنشاء بيت خبرة لتقديم المشورة للحكومات والمؤسسـات بالنسـبة لتطبيقـات الاقتصـاد الإسلامي في مجالات المصارف و الزكاة، والتنمية وسياسات معالجة الفقر ودعـم الصـناعات الصغيرة، وبناء نظم معلوماتية ودراسـات الجـدوى، واسـتراتيجيات الاسـتثمار واسـتزراع التكنولوجيا، وإنشاء المشاريع المشتركة المائية، والزراعية، والصناعية وتنظيم الأسواق الماليـة والسياسة النقدية.

Achievements of Previous International Conferences on Islamic Economics

Dr. Mohamed A. Sakr
Prof. of Economics, Jordan University
Chair Prof. of Islamic Economics Yarmouk University, Jordan

Abstract. Thirty Years had passed since the inauguration of the first International Conference on Islamic Economics. Thanks to King Abdul Aziz University which hosted the first conference in 1976. It is not a coincidence that the same renowned University is hosting the seventh conference.

It is not an exaggeration to state that the first conference was the most important one in the contemporary history of the Moslem *Ummah*, in the fields of all social and human sciences. The very important contribution lies in its continuity. Hundreds if not thousands of Moslem scholars all over the globe are indulging individually and sometimes collectively in depth in theorizing this new field. An excellent contribution were produced in micro and macro Economics, in the field of Banking, Insurance, economic development, in fiscal and monitory economics and in *Zakat* economics.

The first conference patronized the birth of a new social science. It did not only attract the notice of Moslem scholars, but it is now taught, discussed and researched by many non Moslem. The contribution made was the result of merging Islamic Shariah scholars with Moslem Economists.

The great challenge lies ahead, in how to build a world wide Islamic economic system embracing all the Moslem countries, and build a model which enables them to gain a sound economic independence. Economic integration or cooperation is the challenge we have to face. Any coming conference should focus on how to bring Moslem countries together in the face of catastrophic globalization. The Moslem world lags behind. Our very precious natural resources are extravagantly exploited. Trillions of Dollars are invested abroad. These funds should be derived to an indigenous investment. We should attain a state of food security, of strong diversified base of evolving technological lead. We have to raise our productivity to enable our labour force to gain a decent wage. We need effectively to apply *Zakat* all over the Moslem world in a manner which erases poverty.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز – جدة
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

تجربة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في البحث في الاقتصاد الإسلامي

ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي

د. فضل عبدالكريم محمد

المزمع عقده خلال الفترة

٢٤-١٤٢٩/٣/٢٦هـ الموافق ١-٢٠٠٨/٤/٣م

تقديـــم

لقد مضى على إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي حوالي ثلاثين عاماً ، استطاع خلالها أن يساهم مع غيره من المراكز المتخصصة في تأصيل علم الاقتصاد الإسلامي ، عبر ما ينشره من بحوث ، وما يعقده من مؤتمرات وندوات ، إضافة إلى جهوده في إعداد المناهج التدريسية في الاقتصاد الإسلامي ، ولقد أتت تلك الجهود ثمارها على ما نلحظه اليوم من انتشار الفكر الاقتصادي الإسلامي .

تقدم هذه الورقة عرضاً شاملاً عن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وتستعرض إمكاناته وأنشطته وبرامجه الحالية ، ثم تسلط الضوء على مشاريعه الجارية .

المستخلص

لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ماضٍ عريق، وحاضر نشط. يتدرج القارئ في هذه الورقة من قسم للتعريف بالمركز (الرؤية والرسالة والهيكل التنظيمي) إلى قسم ثانٍ يشير لبعض منجزاته العلمية والجوائز العالمية التي كان له نصيب فيها، وقسم ثالث يبين إمكاناته العلمية والإدارية الحالية.

إن التطور سنة الحياة، والمؤسسات التي لا يغيب عنها واقعها المتغير تمتلك من قدرة الابتكار ما تجعل مشاريعها متجددة وطموحاتها لا تنقطع. لدى مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي مشاريع عديدة مدروسة بعناية وجاهزة للتنفيذ في مجال البحث والتدريب والتدريس.

إن أهم ما يميز أعمال المركز ومشاريعه المستقبلية رغبته الأكيدة وسعيه الحثيث للتواصل مع مؤسسات تشترك معه في الاهتمامات، لذلك سيتصل العلم بالعمل، كما تلتقي العلوم المختلفة في المساحات المشتركة.

ما يزال المركز يقوم بدوره في خدمة علم الاقتصاد الإسلامي ويقدم أفكاراً ومشاريعاً جديدة متطلعاً في ذلك نحو رؤيته لريادة علم الاقتصاد الإسلامي.

Abstract

The IERC has an established history and a pro-active role in research in Islamic Economics (IE). This paper intends to give an account on that role and other various aspect of this renowned institution. The paper starts by a brief introduction about the Centre; its vision and mission, and its administrative structure. Then it outlays some of its scientific achievements and obtained prizes. The latter part of this introduction identifies the scientific potentials that the Centre has. After that, the paper elaborates on the future plans of the Centre. These include among others researches, teaching materials and training programs.

المحتويات

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

النشأة

تحت رعاية جلالة الملك خالد رحمه الله، عقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في عام: ١٣٩٦هـ بمكة المكرمة، ومن ثماره أن قامت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة بإنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في منتصف عام ١٣٩٧هـ .

الرؤية

يسعى المركز لأن يكون هيئة بحثية تدريبية تعليمية رائدة في مجال الاقتصاد الإسلامي .

الرسالة

يعمل المركز على تحقيق رؤيته من خلال :

- إدارة وإنتاج برامج بحثية وتدريبية وتعليمية .
- المساهمة في تطوير المناهج الدراسية لمواد الاقتصاد الإسلامي .

الأهداف

- تأصيل علم الاقتصاد الإسلامي .
- ابتكار تطبيقات وحلول للقضايا الاقتصادية المعاصرة .

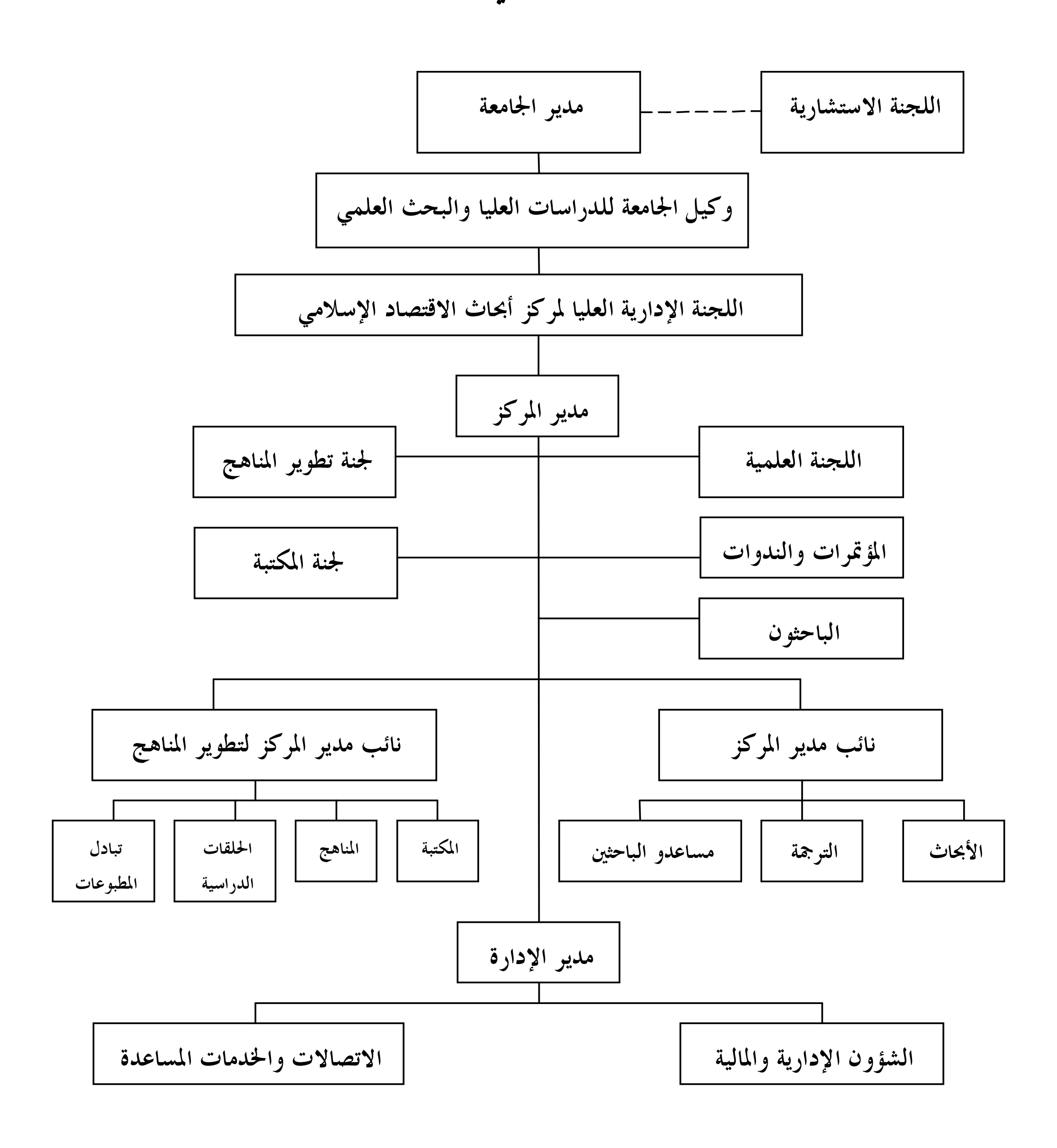
وسائل تحقيق الأهداف

١) إعداد البحوث العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي .
٢) المساهمة في اقتراح مناهج لدراسة الاقتصاد الإسلامي .
٣) المساهمة في مجال الترجمة بما يحقق هدف ورسالة المركز .
٤) مراقبة ودراسة النماذج الواقعية لتطبيقات الاقتصاد الإسلامي.
٥) تقديم الاستشارات العلمية لطلاب الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي.
٦) إعداد وتقديم ورش عمل ودورات متخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي.
٧) عقد المؤتمرات والندوات داخل المملكة وخارجها لبحث موضوعات تختص بالاقتصاد الإسلامي.
٨) التعاون مع الجامعات ، ومراكز البحوث ، والمؤسسات المهتمة بالاقتصاد الإسلامي ، على المستويين الداخلي والخارجي .

التنظيم الإداري للمركز

تشرف على المركز "لجنة إدارية عليا " تختص برسم السياسة العامة للمركز ، وهي لجنة دائمة تتكون من ثمانية أعضاء برئاسة سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي . ويدير المركز عضو هيئة تدريس يساعده نائبان يختص الأول بالبحوث ، والثاني بتطوير المناهج الدراسية .

الهيكل الإداري للمركز



التنظيم العلمي للمركز

يحقق المركز أهدافه من خلال اللجنة العلمية ، ولجنة المناهج . وتتكون اللجنتان من الباحثين بالمركز وبعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والإدارة ، وتتلخص مهمة اللجنة العلمية في وضع خطط وبرامج المركز البحثية ومتابعة تنفيذها . أما لجنة المناهج فتقوم بوضع خطط وبرامج لتطوير مناهج التدريس في الاقتصاد الإسلامي ، كما تقوم بالإشراف على مكتبة الشيخ صالح عبد الله كامل بالمركز .

المستوى العلمي للمركز

تمكن المركز من اجتذاب اختصاصيين ذوي مؤهلات عالية في الاقتصاد والشريعة للمشاركة في أبحاثه. والغالبية العظمى ممن كتبوا أو يكتبون حاليًا أبحاثًا للمركز هم من أساتذة الجامعات ، والعديد منهم يحتل مناصب علمية مهمة ولهم مساهمات علمية منشورة ، وتقديرا لجهود المركز والباحثين فيه ، فقد منحوا عددًا من الجوائز.

الجوائز الممنوحة للمركز والعاملين فيه

جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية

- أ.د. محمد نجاة الله صديقي ١٤٠٢هـ

جائزة البنك الإسلامي للتنمية في مجال الاقتصاد الإسلامي

- أ. د. محمد أنس الزرقا ١٤١٢هـ
- مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ١٤١٣هـ
- أ. د. محمد عمر زبير ١٤١٥هـ
- د. رفيق يونس المصري ١٤١٧هـ
- د. محمد علي القري ١٤٢٥هـ

المنجزات العلمية للمركز

البحث العلمي

ركز المركز اهتمامه منذ البداية على النوعية لا الكمية ، فالتزم بمعايير علمية رصينة فيما يصدره من بحوث، بحيثٍ تكون سليمة في منطلقاتها ومفاهيمها الشرعية وفي تحليلها الاقتصادي ، بحيث يضيف كل بحث شيئاً جديداً إلى المعرفة في مجاله . كما حرص المركز أن يستقطب مساهمات أفضل المختصين حيثما كانوا ، ولا يقتصر على العدد – المحدود – بالضرورة من الباحثين العاملين فيه . وقد استطاع المركز أن يصدر العديد من البحوث العربية والإنجليزية والجدول التالي يبين تلك البحوث .

المطبوعات العربية		المطبوعات الإنجليزية	المجموع
البحوث	٤٢	٣٨	٨٠

للمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم (١) مطبوعات المركز باللغة العربية والإنجليزية.

مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الاقتصاد الإسلامي

بدأ المركز منذ عام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) بإصدار مجلته العلمية كل ستة أشهر ، باللغتين العربية والإنجليزية، وهي تعنى بالبحوث النظرية والتطبيقية في مختلف مجالات الاقتصاد الإسلامي. وتنشر المجلة بحوثًا علمية محكمة، ومقالات للمناقشة ومراجعات للكتب، وفيها ركن للحوار والتعليقات. وبفضل مستواها العلمي فقد أدرجتها مجلة Journal of Economics Litriture ضمن قوائمها السنوية.

وبعد إعادة تنظيم إصدارات جامعة الملك عبدالعزيز، واعتماد مجلة واحدة للجامعة، أصبح للاقتصاد الإسلامي عدد خاص به ، يصدر مرتين في العام اعتبارًا من المجلد السادس عشر لعام ١٤٢٤هـ. وقد حرصت هيئة التحرير أن تكون المجلة في متناول الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي، لذلك بادرت الهيئة بوضع نسخة إلكترونية من كل عدد على الموقع الإلكتروني للمركز قبل صدور النسخة الورقية. وقد صدر من المجلة حتى الآن ٢٤ عددا اشتملت على عدة موضوعات وفق التصنيف التالي :

الموضوع	العربية	الإنجليزية	المجموع
البحوث المحكمة	٤٦	٢٥	٩٨
مقالات للمناقشة	٣٩	١٢	٥١
حوار وتعليقات	٥٤	٣٤	٨٨
عرض كتب	٣١	٢٥	٥٦
مراجعات وملخصات	٤	١٣	١٧
مؤتمرات	٣	٣	٦
مذكرات قصيرة	-	٣	٣
عجالات	-	٢	٢

لمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم (٢) أعداد المجلة.

البحوث المدعمة من الجامعة

درج المركز على المشاركة في النشاط البحثي الذي تدعمه الجامعة من خلال معهد البحوث والاستشارات التابع لوكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ، وذلك في إطار توجه الجامعة الرامي للانفتاح على المجتمع ، وقد شارك الباحثون بالمركز في ٣١ بحثاً ابتداءاً من العام ١٤١٣ حتى عام ١٤٢٩هـ، وفق الجدول التالي :

	١٤١٣هـ	١٤١٤هـ	١٤٢١هـ	١٤٢٤هـ	١٤٢٥هـ	١٤٢٦هـ	١٤٢٧هـ	١٤٢٨هـ	١٤٢٩هـ	المجموع
عدد البحوث	٢	١	٣	٣	٣	٥	٤	٥	٥	٣١

لمزيد من التفصيل راجع الملحق رقم (٣) البحوث المدعمة من الجامعة.

تطوير المناهج التدريسية الجامعية

الاهتمام بتطوير مناهج التدريس في نطاق الاقتصاد الإسلامي كان من بين الأنشطة البارزة للمركز، حيث شارك في تطوير الخطط الدراسية في عدد من الجامعات في المملكة وخارجها ، وتسير جهود المركز في مجال تطوير المناهج والمواد التدريسية في اتجاهين :

الاتجاه الأول : إعداد مناهج دراسية وخطط تفصيلية

يتضمن مساعدة الجامعات التي تسعى إلى إيجاد مناهج تدريسية متكاملة لدرجة البكالوريوس أو الماجستير في الاقتصاد من منطلقات إسلامية. وكذلك إعداد مخططات تفصيلية عن المقرر الدراسي موجهة للأساتذة الذين يدرسون هذا المقرر.

وفي هذا الاتجاه قام الأساتذة في المركز بالتعاون مع قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بإعداد برنامج الماجستير التنفيذي في الاقتصاد الإسلامي ، وإصدار عدد من التوصيفات لمقررات تدريسية في الاقتصاد الإسلامي.

الاتجاه الثاني : إعداد مواد تدريسية جامعية

يتضمن تشجيع إعداد مواد تدريسية جامعية جديدة من منطلقات إسلامية ، لتحل محل مواد تدريسية تقليدية تعتمد أساسًا على الكتابات الاقتصادية الغربية . آخذين بالاعتبار أن تطور إعداد المواد التدريسية في مجال الاقتصاد الإسلامي لابد أن يواكب - ولايمكن أن يسبق - التطور العام للبحوث العلمية في هذا المجال. وفي هذا الصدد فإن برنامج الأبحاث في المركز يشكل أرضية أساسية يمكن أن تعتمد عليها المواد التدريسية على مختلف المستويات.

وقد أصدر المركز وبعض باحثيه بهذا الخصوص الكتب التالية :

١- فقه المعاملات المالية للدكتور رفيق المصري ١٤٢٦هـ .

٢- قراءات في الاقتصاد الإسلامي الذي جرى إعداده ليغطي المنهج الذي يدرس في مادة الاقتصاد الإسلامي رقم ٣٦٩ بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز .

٣- Teaching Economics in Islamic prespective أ. د. محمد نجاة الله صديقي ويضم ست أوراق تختص بمجالات رئيسية في علم الاقتصاد هي : الاقتصاد الكلي ، الاقتصاد الجزئي، المالية العامة ، الاقتصاد الدولي ، اقتصاديات التنمية ، اقتصاديات النقود والمصارف . ويعد هذا الكتاب دليلاً للأستاذ في تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي .

الجدول التالي يبين إصدارات المركز في المناهج الدراسية :

المناهج	العربية	الإنجليزية	المجموع
التوصيفات	٧	٠	٧
ثبوت المراجع	٥	١	٦
المذكرات التدريسية	٢	٣	٥
الكتب	١	٠	١

لمزيد من التفصيل راجع الملحق رقم (٤) إصدارات المركز في مجال المناهج الدراسية.

اجتماعات رؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة

مواصلة لجهود المركز في تطوير المناهج الدراسية في الاقتصاد الإسلامي ، نظم المركز عددًا من الاجتماعات لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة ، وتهدف هذه الاجتماعات إلى مناقشة بعض الأوراق التي يعدها الباحثون بالمركز . وقد نظم المركز منذ عام ١٤٠٥هـ وحتى تاريخه ثمانية اجتماعات حسب البيان التالي :

الاجتماعات	تاريخ انعقادها	المحور الرئيسي
الاجتماع الثامن	١٤-١٥/١١/١٤٢٧هـ ٥-٦/١٢/٢٠٠٦م	تدريس مقرري تمويل الشركات والتأمين من منظور إسلامي.
الاجتماع السابع	٧-٨/٨/١٤٢٥هـ ٢١-٢٢/٩/٢٠٠٤م	تدريس مادة فقه المعاملات المالية. تدريس مادة النقود والمصارف.
الاجتماع السادس	٢١-٢٢/١/١٤٢٢هـ ١٥-١٦/٤/٢٠٠١م	تدريس النقود والبنوك من منظور إسلامي.
الاجتماع الخامس	١٧-١٨/١٠/١٤١٩هـ	تدريس الاقتصاد الدولي من منظور

		إسلامي .
الاجتماع الرابع	٢٧- ١٤١٣/١١/٢٨هـ	تدريس المالية العامة من منظور إسلامي.
الاجتماع الثالث	٢٥- ١٤١٣/١١/٢٦هـ	تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي.
الاجتماع الثاني	١٦- ١٤١٢/١١/١٧هـ	تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي.
الاجتماع الأول	٢٧- ١٤٠٥/٣/٢٨هـ	تدريس مبادئ الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي .

التعاون والصلات العلمية مع الجامعات ومراكز البحوث

للمركز صلات جيدة مع العديد من المؤسسات ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي تهدف إلى التعاون وتشجيع البحث العلمي والتدريس في نطاق الاقتصاد الإسلامي ، وهناك صلة وثيقة مع كل من :

١- الجامعات السعودية .
٢- الجامعات بالدول العربية والإسلامية (الأزهر، أم درمان، الإسلامية ماليزيا، إسلام أباد، جامعتا سوكوتو وعثمان دانفوديو في نيجيريا) .
٣- الجامعات الغربية (هارفارد – لفبرا – درم، . . . إلخ)
٤- المؤسسات البحثية المختلفة :

- الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالأردن .
- الأمانة العامة للأوقاف بالكويت.
- البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) .
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين .
- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر .
- المؤسسة الإسلامية بإنجلترا .
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة .
- مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة .

وفي إطار التعاون العلمي مع الجامعات والمؤسسات العلمية في العالم الإسلامي وتشجيع البحث في مجال الاقتصاد الإسلامي، أبرم اتفاق علمي (١٩٩٠م) بين المركز وجامعة سوكوتو التي تغير اسمها إلى جامعة عثمان دانفوديو بنيجيريا ، للإشراف المشترك على طلاب الدراسات العليا لمرحلة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، وقد استفاد من هذا البرنامج في عام ١٩٩٠م ثلاثة طلاب ، كما استفاد منه طالبان في عام ٢٠٠٤م ، قدمت لهم خلالها التسهيلات العلمية والمعيشية ، وقد أجيزت رسائلهم بعد مناقشتها من قبل جامعتهم والمركز .

الصلات العلمية مع الباحثين

تعتبر الصلات العلمية مع الأساتذة الباحثين في المملكة وخارجها ، من أثمن منجزات المركز ، وأهم وسائله في تحقيق أهدافه ، إذ إن استكتاب البحوث وتحكيمها ، واستحضار المشورة المتخصصة تتعلق بمعرفة إمكانات الباحثين في الاقتصاد والفقه ، ونقاط قوتهم وضعفهم ، مع المحافظة على التواصل العلمي معهم ، وتزويدهم بمطبوعات المركز ، ودعوتهم للمشاركة في أنشطته العلمية . ويتعاون المركز حالياً مع المئات من ذوي الاختصاص بالاقتصاد الإسلامي من المسلمين وغيرهم . وقد أعد المركز قاعدة بيانات مفصلة لهؤلاء الباحثين . ويحرص المركز على توثيق الصلات العلمية مع أقسام الاقتصاد في جامعات المملكة ، ومع مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي ، ومجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي . ويشمل التعاون كتابة البحوث والمشاركة في الجلسات والمناقشات حول الموضوعات الاقتصادية واقتراح الموضوعات المناسبة .

المؤتمرات العالمية التي نظمها المركز وشارك فيها

بادر المركز وساهم في عقد عدد من المؤتمرات ، التي ضمت اقتصاديين وعلماء شريعة ومتخصصين في علوم أخرى ذات صلة . وفي هذا المجال التزم المركز بمعايير علمية رصينة لضمان جودة ما يقدم في المؤتمرات والندوات (وحلقات العمل) من بحوث ودراسات ، مع الإعداد الدقيق لها ابتداءً من تحديد موضوعات للكتابة فيها وتفصيل قضايا كل موضوع ، وانتهاءً بتنقيح الأعمال وإصدارها في كتاب . وقد ساهم المركز في إعداد بعض المؤتمرات، وحرص على قيام باحثيه بالمشاركة في كثير من المؤتمرات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي ، منها :

عنوان المؤتمر	تاريخ ومكان الانعقاد	إعداد	مشاركة
المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي	٢٩-٢٠٠٨/١١/٣٠ جدة	√	
المؤتمر العالمي السادس للاقتصاد الإسلامي	٢١-٢٠٠٥/١١/٢٤ جاكرتا		√
المؤتمر العالمي الخامس للاقتصاد الإسلامي	٧-٢٠٠٣/١٠/٩ البحرين		√
المؤتمر العالمي الرابع للاقتصاد الإسلامي	١٣-٢٠٠٠/٨/١٥ لفبرا بريطانيا		√
المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي	١٩٩٢ كوالا لمبور		√
المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي	١٤٠٣ هـ إسلام آباد		√
المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي	١٢-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ مكة المكرمة	√	

الندوات

يسعى المركز إلى إقامة ندوة في كل سنة دراسية ، تهدف إلى معالجة قضية من قضايا الاقتصاد الإسلامي في المجال التطبيقي ، وقد نظم المركز عددا من الندوات وفق البيان التالي :

عنوان الندوة	تاريخ ومكان الانعقاد	إعداد	مشاركة
ندوة التأمين الصحي التعاوني	١٨/١/١٤٢٥هـ جامعة الملك عبدالعزيز - جدة	√	
ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية	٢-٤/٧/١٤٢٠هـ جامعة الملك عبدالعزيز - جدة	√	
اقتصاديات الاستثمار بالمشاركة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية	١٤٠١ جامعة الملك عبد العزيز جدة	√	
اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام بالتعاون مع وزارة التخطيط الباكستانية	٢٨/٢/-٣/٣/١٤٠١هـ إسلام آباد	√	
اقتصاديات النقود والمالية في الإسلام	٥-١٠ /١١/١٣٩٨هـ مكة المكرمة	√	

المحاضرات العامة

يجتهد المركز في تنظيم العديد من المحاضرات التي تعالج قضايا اقتصادية معاصرة ، ترتبط بمصالح الناس، انطلاقاً من سياسة الجامعة الهادفة إلى ربط الجامعة بالمجتمع ، وقد نظم المركز المحاضرات التالية:

عنوان المحاضرة	التاريخ	المحاضر
مقارنة أداء التمويل الإسلامي بالتقليدي في دول الخليج العربية	١٤٢٧/١١/٢١	د. معبد علي الجارحي
التأمين بين الحظر والإباحة	٢٤ / ٨ / ١٤٢٧هـ ١٧ / ٩ / ٢٠٠٦م	الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع
الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق بين دروس الأمس واحتمالات الغد	١٤١٢/٨/٨ هـ ١٩٩٢/٢/١١ م	البروفيسور موريس آليه
الأسواق المالية الإسلامية	١٩٩١/١٠/٢٠ م	البروفيسور رودني ويلسون
تجربة صناديق الاستثمار الخاصة كنموذج للعمل المصرفي	١٤١١/٥/١٧ هـ	الشيخ صالح عبدالله كامل
البنك الإسلامي للتنمية - الإنجازات والطموحات	١٤١١/٤/٢٠ هـ	د. أحمد محمد علي

المشورة العلمية

هي خدمة "غير منظورة" يقدمها باحثو المركز لمن يطلبها من طلاب الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس والباحثين في جامعات المملكة، وفي جامعات عديدة أخرى في العالم ، فهم يزورون المركز أو يراسلونه أو يتصلون به هاتفيًا طالبين إبداء الرأي العلمي في مخطط بحث أو رسالة علمية للماجستير أو الدكتوراه، أو اقتراح موضوعات لرسائل علمية أو بحوث أو الارشاد إلى مراجع . . الخ . وعادة ما تتضمن هذه الخدمة إرشاد طلاب الدراسات العليا إلى موضوعات نافعة للبحث ، وإلى العناصر الرئيسية، وبعض المراجع المهمة في كل موضوع ، إضافة إلى الإجابة على عدد كبير من المراسلات ذات الطبيعة العلمية والتي ترد إلى المركز باستمرار . وقد استفاد من هذه الخدمة عدد كبير من طلاب الدراسات العليا في جامعات المملكة وغيرها .

الاستشارات العلمية

كما يقوم المركز بتقديم استشارات علمية . وبتكليف كريم من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، عام ١٤٠٧هـ حظي المركز بإعداد دراسة عن تجربة الباكستان في تطبيق الأعمال المصرفية الإسلامية . وشكل المركز فريق عمل لإعداد الدراسة التي صدرت في كتاب من ٣٧٢ صفحة في عام ١٤١٩هـ وتم رفعها إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز . ثم أصدر المركز الدراسة بعد أخذ إذن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز وذلك لفائدة الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي.

الدراسات العملية

في إطار التعاون بين البنك الإسلامي للتنمية وجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، قام المركز في عام ١٤١٥هـ بإعداد دراسة بعنوان "تطوير محفظة البنوك الإسلامية لإدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية والقيام بدور المسعف الأخير" ، وقد قدم المركز تلك الدراسة بعد أن أشرك فيها مؤسسات مالية متخصصة. وفي ذات الإطار تلقى المركز طلباً من المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب لتقييم جائزته في مجالي الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، وقد أعد المركز الدراسة المطلوبة وتم تسليمها إلى البنك الإسلامي للتنمية. وقد نالت الدراسة رضا واستحسان المسؤولين في البنك .

الزيارات العلمية

يزور المركز العديد من الطلاب والأساتذة من داخل وخارج الجامعة والمملكة في مناسبات مختلفة، لبحث القضايا التي تهمهم في نطاق الاقتصاد الإسلامي . كما يجتذب المركز أعدادا متزايدة من طلبة الدراسات العليا من داخل وخارج المملكة الذين يستفيدون من خبرة الباحثين في المركز والمكتبة - التي تعد الآن واحدة من أفضل المكتبات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي . كما يتيح المركز أيضًا فرصة لأساتذة الجامعات المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي لقضاء فترة التفرغ العلمي بالمركز للاستفادة من الإمكانيات المتوافرة في مجال البحث العلمي ، ومن أبرز الباحثين الذين زاروا المركز وقضوا فيه وقتًا علميًا:

- الدكتور عمر سعيد عوض مفلح ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا (١٤٢٧هـ) .
- الدكتور محمد عمر با طويح ، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا (١٤٢٦هـ) .
- الأستاذ الدكتور عبد الحميد الجنيد ، عميد كلية الاقتصاد بالجامعة الإسلامية بماليزيا.
- الأستاذ الدكتور عبد المجيد حامد دراز ، عميد كلية التجارة بجامعة بيروت.
- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد ، رئيس قسم الاقتصاد بجامعة الاسكندرية.

حوار الأربعاء

من التقاليد العريقة في المركز حوار الأربعاء العلمي الذي يجري مرة كل أسبوعين ولمدة ساعة ونصف تناقش فيه موضوعات تطبيقية معاصرة أو أفكار علمية غير مكتملة لمشاريع بحثية مستقبلية. ونظرا لأهمية الموضوعات التي تم طرحها في الحوار فقد تم وضعها في الموقع الالكتروني للمركز، ونشرها في كتاب مستقل ، وقد نظم المركز حتى نهاية عام ١٤٢٨هـ حوالي ٢٠٤ لقاءا علميا نشرها في كتاب مستقل (لمزيد من التفصيل انظر الملحق رقم ٥) .

الترجمة

هناك جهود علمية قام بها علماء مسلمون في مختلف أنحاء العالم في مجال الاقتصاد الإسلامي ، وقد سعى المركز لنقل تلك الجهود حتى تكون في متناول أكبر عدد من المختصين . وفي هذا المجال قام المركز بترجمة الأعمال التالية :

١- ترجمة مذكرة تدريسية عن "تمويل الشركات من منظور إسلامي" للدكتور محمد عبيدالله.
٢- ترجمة عربية لتقرير مجلس الفكر الإسلامي في باكستان حول كيفية إلغاء الفائدة من الاقتصاد .
٣- ترجمة عربية لكتاب الزكاة قانونها ، إدارتها ، محاسبتها ، الصادر عن وزارة المالية بالباكستان، ١٤٠٤هـ .
٤- ترجمة عربية لكتاب التأمين في الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد نجاة الله صديقي.
٥- ترجمة بحث الندرة والاختيار وتكلفة الفرصة البديلة للدكتور محمد عبد المنان .
٦- ثبت المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي للدكتور محمد نجاة الله صديقي،١٤١٠هـ.
٧- ترجمة إنجليزية لكتاب فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ، ٢٠٠٠م .

دعم الرسائل العلمية في الاقتصاد الإسلامي

قدم المركز دعماً مالياً لعدد من طلاب الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي وفق شروطٍ معينة من خلال منحة سنوية وفرها سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل ، وتقوم فكرة هذا الدعم انطلاقاً من أن اهتمام العلماء بتخصص معين إنما يبدأ أثناء تحضيرهم لرسائل الدراسات العليا ، وأن زيادة عدد المهتمين بالاقتصاد الإسلامي يبدأ من هذه المرحلة . كما أن تشجيع الطلاب على كتابة رسائلهم في مواضع تتعلق بالاقتصاد الإسلامي سيوفر فيضاً من الأبحاث العلمية الرصينة التي تضيف إلى أدبيات هذا التخصص التي تكون قابلة للنشر فيما بعد ، غير أن هذا الدعم قد توقف في الفترة الأخيرة ، ويأمل المركز أن تتاح له موارد مالية مستقبلاً ، لمواصلة دعمه لطلاب الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي .

جمع الرسائل العلمية في الاقتصاد الإسلامي

سعى المركز ومازال للحصول على نسخ من رسائل الماجستير والدكتوراة التي تكتب في الاقتصاد الإسلامي ، وذلك مقابل مكافأة مالية قدرها ٥٠٠ ريال سعودي للرسالة الواحدة ، تخصص لتصوير تلك الرسائل ، وذلك لإيداعها مكتبة المركز لتكون عوناً للباحثين والدارسين في الاقتصاد الإسلامي . ونتيجة لذلك فقد توافر تراكم جيد من الرسائل العلمية بمكتبة المركز بلغ في مجموعه ١٥٥٠ رسالة علمية ، إضافة

إلى ذلك فقد اتفق المركز مع جامعة الأزهر بالقاهرة عام على تصوير حوالي ٦٠٠ رسالة علمية تم تصويرها على شريط مايكروفيلم .

مكتبة الشيخ صالح عبدالله كامل

كان إنشاء مكتبة المركز واحدة من توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، وقد وفرت منحة الشيخ صالح كامل تأسيس مكتبة متخصصة فريدة في نوعها ، مع كامل القوى العاملة ، (وتقديراً لدوره فقد أطلق عليها اسم مكتبة الشيخ صالح عبد الله كامل) . ويوجد بالمكتبة قسم خاص بالدوريات العربية والأجنبية الصادرة في جامعات ومعاهد مختلفة من جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى اهتمام المكتبة بجمع أوراق المؤتمرات والندوات المتخصصة . كما يوجد بها قسم خاص للمكتبة السمعية والبصرية يحتوي على أشرطة فيديو تحمل وقائع كل الندوات والمحاضرات التي عقدها المركز. والإحصائيات التالية تبين محتويات المكتبة :

البيان	العدد الكلي حتى عام ١٤٢٧ هـ
الكتب	٣٢٧٠٠ عنوان
الدوريات العربية والأجنبية	٤٢٠ عنوان
الرسائل العلمية	١٥٧٠ عنواناً
الأبحاث العربية والأجنبية	٨٠٥ عنوان
المكتبة السمعية والبصرية	٥٥٠ عنواناً
أوراق المؤتمرات والندوات	٧٠ عنواناً

ميكنة العمل بالمكتبة

تم تأسيس وحدة النت بالمكتبة في عام ٢٠٠٧م وقد احتوت على ستة أجهزة حاسب آلي ، فقد تم تصنيف ٩٨% من محتويات المكتبة آلياً ، كما تم ربط المكتبة بالمكتبة المركزية في عام ١٤١٣هـ من خلال الحاسب الآلي للجامعة ، وذلك في إطار برنامج عمادة شؤون المكتبات بالجامعة الذي تضمن الارتباط المباشر بالمكتبات الأخرى في جامعات المملكة وخارجها ببعض قواعد المعلومات في الولايات المتحدة وأوروبا ، حيث أصبح استخدام الحاسب الآلي من الأمور المهمة في البحث العلمي .

موقع المركز على الشبكة العنكبوتية

تم إنشاء موقع للمركز على الشبكة العنكبوتية لإعطاء دفعة كبيرة لأكبر عدد من المهتمين بالاتصال بالمركز بيسر وسهولة ، ونقل الأفكار والآراء والمعلومات الخاصة بالأبحاث ، وتبادل هذه الآراء والخبرات عبر الشبكة العنكبوتية . واستشعاراً من إدارة المركز على أهمية استخدام الإنترنت في البحث العلمي فقد قامت إدارة المركز في عام ١٤٢٤هـ بتصميم موقع الكتروني للمركز باللغتين العربية والإنجليزية اشتمل الموقع على جميع أنشطة المركز المختلفة من بحوث ومجلة ومستخلصات للرسائل العلمية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي وحوارات الأربعاء، وعنوانه :

http://islamiccenter.kau.edu.sa

المشاريع الجارية

أ/ الكراسي العلمية

عكفت إدارة المركز بالتعاون مع معهد البحوث والاستشارات على وضع تصور لكرسيين علميين هما: كرسي التمويل الإسلامي وكرسي الدراسات الوقفية (ويجري العمل حالياً لتسويقهما) وفق المجالات التالية :

١- مجالات كرسي التمويل الإسلامي

- التأصيل الشرعي للتمويل الإسلامي
- التطوير النظري في مجال التمويل الإسلامي
- تطوير وتقويم أداء المصارف الإسلامية
- تطوير وتقويم أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية
- دراسة المخاطر في عقود التمويل الإسلامي

٢- مجالات كرسي الدراسات الوقفية

- مركز معلومات للأوقاف بالدول الإسلامية
- اقتصاديات الأوقاف
- إدارة الأوقاف
- تمويل الأوقاف
- الأوقاف في البلدان غير الإسلامية

ب/ الدبلومات

يعتبر التدريب أداة مهمة في تطوير العمل والارتقاء به ، لذلك نجد أن الكثير من المؤسسات تصرف بسخاء على هذا الجانب ، وتوليه اهتماما خاصا .

ويعتبر الانفتاح على المجتمع وتقديم البرامج النافعة له هدفاً يسعى المركز لتحقيقه وذلك من خلال الدبلوم التأهيلي في المصارف الإسلامية ، ودبلوم التأمين التعاوني .

١- الدبلوم التأهيلي في المصارف الإسلامية

مدة البرنامج : فصلان دراسيان .

ويهدف البرنامج إلى تأهيل الخريجين ، العاملين في الصناعة المصرفية الإسلامية ، أو في إدارات المالية في الشركات الكبرى التي تقوم بإدارة أصولها المالية القصيرة والمتوسطة الأجل بصيغة إسلامية . وتقديم تدريب قصير ومتوسط الأجل لهم في المعاملات والعقود الشرعية ، تؤهلهم لتنفيذ المعاملات

الشرعية بطريقة صحيحة ، وللرد على العلماء في أية تساؤلات تنشأ عن هذه المعاملات والعقود ، وكذلك للعاملين في إدارات الأوقاف والزكاة والجمعيات الخيرية . وتقوم هذه الجهات المستفيدة بتمويل هذه الدورات .

٢- دبلوم التأمين التعاوني

يهدف البرنامج إلى تزويد المشارك بكل ما يحتاجه من خلفية نظرية وتدريبية لإكسابه المعارف النظرية والمهارات والخبرات العملية في مجال التأمين التعاوني والمساهمة في إيجاد فرص عمل .

ويميل المركز إلى تقديم هذين الدبلومين في جزأين مترابطين هما :

- **الدراسة العلمية**

تضم الدراسة العلمية مجموعتين من المواد هما: المواد العامة، (أساسيات في العلوم الإدارية والاقتصادية) ، ومواد التخصص (أساسيات في التمويل الإسلامي) .

- **التدريب العملي**

يتكامل التدريب العملي بشكل فاعل مع الدراسة التطبيقية بجزئيها : الخلفية الأساسية، والتخصص الدقيق . يبلغ مجموع ساعات التدريب (٣) ساعات في الأسبوع تعادل (١٠) ساعات زمنية أسبوعيا في كل من الفصلين الأول الثاني.

- **مدة البرنامج**

مدة الدراسة في البرنامج عام دراسي واحد ، تم تقسيمه إلى فصلين دراسيين ، يدرس فيهما المتدرب المواد التخصصية التطبيقية التي تتوافق مع طبيعة الهدف في التخصص والوظيفة التي يتوقع شغلها من الدارس .

- **شروط القبول في البرنامج**

يقبل في البرنامج الحاصلون على الشهادات التالية :

١/ الثانوية العامة (علمي- أدبي).

٢/ الثانوية التجارية.

٣/ كل الشهادات التي تعادل الثانوية (اتصالات، معهد الجوازات. . .).

٤/ خريجو الجامعات من غير التخصصات المالية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية.

ج/ الإعداد للمؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي

حصل المركز على موافقة المقام السامي على عقد المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي في رحاب الجامعة خلال الفترة ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٢٩هـ الموافق ١-٣ ابريل ٢٠٠٨م، بعنوان :

"ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي: حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة" .

ويشتمل المؤتمر على المحاور الرئيسية التالية :

- المحور الأول: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي وينقسم هذا المحور إلى قسمين :

أ) حلسات المناقشة : حيث تم استكتاب كبار الباحثين في موضوعات جوهرية عن البحث في الاقتصاد الإسلامي ويعلق عليها مناقشون مختارون، ثم تتاح الفرصة للحاضرين للمناقشة وتشتمل أربع جلسات :

* المنهجية * المعوقات * الحالة المعرفية * رؤية مستقبلية

ب) أوراق العمل: تتناول مواضيع مختلفة في الاقتصاد الإسلامي تتاح فيها فرصة الكتابة للباحثين الراغبين من الجيل الجديد ويقدم ملخصا لها ضمن وقائع المؤتمر.

- المحور الثاني: حلول وتطبيقات لقضايا اقتصادية معاصرة.

يقدم خبراء الاقتصاد الإسلامي والاختصاصيون في الجوانب التطبيقية تجارب مؤسساتهم الاقتصادية في المجالات التالية:

* التمويل والاستثمار * التأمين التعاوني * العمل الخيري

ورشة العمل:

ستقام ورشة عمل أثناء المؤتمر تهدف إلى:

- صقل المهارات البحثية للجيل الجديد من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بخبرات كبار الباحثين .
- تطوير البحوث في الاقتصاد الإسلامي لتتلاءم مع معايير النشر في المجلات العالمية .

كما سيقام معرض مصاحب لفعاليات المؤتمر تشارك فيه مجموعة من دور النشر المحلية والعالمية المهتمة بالاقتصاد الإسلامي والعلوم ذات العلاقة، كالمؤسسات المالية، والمصارف الإسلامية، ومراكز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، وشركات التأمين التعاوني، وشركات ومؤسسات أنجزت تطبيقات إسلامية.

وقد قدم الباحثون من داخل وخارج المملكة أكثر من ٢٠٠ ورقة علمية، تم اختيار ثلاثين ورقة منها، تم توزيعها على ثلاث جلسات بحيث تتم مناقشة كل خمس أوراق في الجلسة.

وبمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، فقد أصدر المركز كتاباً وثائقياً أفرد فيه مساحة كبيرة لفعاليات المؤتمر العالمي الأول للاقتصادالإسلامي، إضافة إلى أنشطة المركز الأخرى، وخطط وبرامج

المركز الحالية والمستقبلية. كما يجري المركز حالياً إصدار فلم وثائقي عن نشأة وتأسيس المركز وجهوده في مجال البحث العملي، ونأمل أن يكون الفلم جاهزاً لعرضه ضمن فعاليات المؤتمر .

أثر المركز في مسيرة الاقتصاد الإسلامي والتحديات

التحول الذي أحدثه المركز وأثره في مسيرة الاقتصاد الإسلامي

كانت الكتابات في مجال الاقتصاد الإسلامي عبارة عن جهود فردية متناثرة، إلى أن هيأ الله سبحانه وتعالى للمهتمين بالاقتصاد الإسلامي التداعي لعقد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي تحت رعاية جلالة الملك خالد بن عبد العزيز آل سعود - يرحمه الله تعالى - في صفر ١٣٩٦ هـ، ومن ثم تم إنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. تمكن المركز من اجتذاب باحثين ذوي مؤهلات عالية في الاقتصاد والشريعة للمشاركة في أبحاثه. والغالبية العظمى ممكن كتبوا أو يكتبون حالياً أبحاثاً للمركز هم من أساتذة الجامعات والعديد منهم يحتل مناصب علمية مهمة، ولهم مساهمات علمية منشورة، وقد نال العديد من الباحثين بالمركز كما أسلفنا جوائز علمية، كما أن المركز حصل على جائزة البنك الإسلامي للتنمية في الاقتصاد في عام ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م في الاقتصاد الإسلامي تقديراً لأبحاثه. وإن من جملة جوانب التحول في مسيرة الاقتصاد الإسلامي التي ساهم المركز في تحقيقها هي:

أولاً: إن قوة المركز تكمن في التحول الذي أحدثه في مسيرة علم الاقتصاد الإسلامي، وذلك بتوليد تيار جديد في أدبيات الاقتصاد الإسلامي، حيث كانت الكتابات السابقة قبل إنشاء المركز إما أنها مكتوبة من الفقهاء، أو من المعنيين بالدراسات الإسلامية، وتغلب عليها المعالجات الفكرية العامة، وأنها مقدمة للجمهور المثقف في العالم الإسلامي. وما إن قام المركز حتى ساهم مساهمة فعالة في توليد نوع جديد من أدبيات الاقتصاد الإسلامي، تتميز بأنها مكتوبة من المتخصصين في العلوم الاقتصادية، وأنها تعالج بعمق قضايا محددة. ويأخذ بالحسبان الأحكام الفقهية المتصلة بها وهو موجه للاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية، وأنه لا يقتصر على مخاطبة الاقتصاديين المسلمين بل يسعى إلى مخاطبة الاقتصاديين الوضعيين أيضاً.

ثانياً: لقد انطلقت فكرة البنوك الإسلامية، أحد تطبيقات علم الاقتصاد الإسلامي، من هذا البلد الكريم المملكة العربية السعودية، وكان للمركز دوراً رئيساً في هذه الانطلاقة الخيرة. ثم تشرف المركز بتكليف صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز لإعداد دراسة عن تجربة دولة الباكستان في تطبيق الأعمال المصرفية الإسلامية، وقدمها في عام ١٤٠٧ هـ.

ثالثاً : فتح قنوات الحوار للمهتمين بالاقتصاد الإسلامي من خلال المجلة العلمية ، والمساهمة في عقد الندوات والمؤتمرات ، وتأسيس مكتبة متخصصة في الاقتصاد الإسلامي ، والتعاون بين أقسام الاقتصاد وعلماء الشريعة ، والمهتمين بتدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية قد ساعد ذلك في ظهور تيار جديد من الكتابات العلمية ، وبروز الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعاً من فروع المعرفة ، وقبلت فيه مئات من رسائل الدكتوراه في العديد من الجامعات . ثم زاد الاهتمام بالموضوع عالمياً مع نشوء المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية .

إن مجالات الاقتصاد واسعة جداً ، ولقد ساهم مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في تطوير بعض مجالاته على المستوى النظري التأصيلي وعلى المستوى العملي التطبيقي . وللمركز العديد من المشاريع المستقبلية لاستكمال هذا المشوار ، ما يجعل سرعة توفر الدعم الكافي عاملاً حاسماً في سرعة انتشار هذا العلم وتطبيقاته .

رابعاً : يغلب على نشاطات وبرامج المركز الحالية الجانب البحثي سواء النظري أو التطبيقي ، وقد حان الوقت لدخوله في عالمين تطبيقيين هما التدريب والتدريس ، فمن المشاريع التدريبية المدروسة والجاهزة للتطبيق دبلوم الصيرفة الإسلامية وآخر في التأمين الإسلامي ، ومن المشاريع التدريسية برنامج الماجستير في التمويل الإسلامي ، وما سيتبعه من برنامج للدكتوراه قريباً إن شاء الله تعالى . أضف إلى ذلك فهناك مشاريع تحت الدراسة سيتم الانتهاء من بعضها خلال فصلين دراسيين إن شاء الله ، ومنها إنشاء وحدة لدراسات الحج والعمرة والزيارة ، ووحدة التنافسية لمواجهة الممارسات الاحتكارية ، ووحدة خصائص تمويل المستهلكين بالمملكة العربية السعودية ، ووحدة تصنيف البنوك الإسلامية ، ووحدة الدراسات التطبيقية والميدانية .

يعتبر الباحثون العمود الفقري للإنتاج العلمي لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجهودهم العلمية من خلال ثلاث قنوات . القناة الأولى البحث في موضوعات يحددها المركز مسبقاً لخدمة أهدافه ، أما القناة الثانية فهي قيامهم بإعداد تقارير علمية وعملية وإدارية تساهم في دعم مسيرة المركز ، حيث يكلف الباحث بذلك من خلال اللجنتين الرئيستين بالمركز (العلمية والمناهج) .

أخيراً يقوم الباحثون بطرق موضوعات بحثية مفتوحة تناسب ميولهم العلمي واهتماماتهم المختلفة . ولدعم الباحثين يعمل المركز على الاستمرار في تزويد مكتبته "مكتبة الشيخ صالح كامل" بكل ما كتب في الاقتصاد الإسلامي وكل ما يتصل به من علوم سواء بشكل مباشر أو غير

مباشر. ويتصل مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بالمجتمع من خلال لقاءات دورية عديدة مثل حوار الأربعاء (كل أسبوعين) والمحاضرات العامة (مرة كل فصل دراسي) ولقاءات أخرى كل سنتين، هذا غير تواصل بعض الباحثين مع الفضائيات المحلية والعالمية في موضوعات اقتصادية معاصرة، ويتصل المركز بالعالم من خلال تزويد موقعه على الشبكة العنكبوتية بكل إنتاجه العلمي المختلف .

التحديات التي تواجه المركز

من الطبيعي أن تبرز في كل عمل مهما كان حجمه تحديات وصعوبات، لكن تتفاوت قدرات المؤسسات والأفراد في التغلب على تلك التحديات ، لعل من أبرز التحديات التي واجهت المركز تتمثل في النقاط التالية :

التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص

الهدف الرئيس للمركز هو المساهمة في بناء فكر اقتصادي إسلامي ، وبالرغم من أن هذه المهمة يصعب تحقيقها إلا بتضافر جهود العديد من المختصين ، فقد سعى المركز إلى أن يكون حلقة وصل بين العلماء المتخصصين والمهتمين بمجالات نشاطه، وأن يهيء لهم المناخ المناسب. وقد نجح المركز إلى حد ما بهذا الشأن ، إلا أن جهوده بهذا الخصوص ما تزال في بدايتها ، ويحتاج إلى عمل مكثف والتحدي الذي يواجه المركز حاليا هو الانفتاح على المجتمع ومعالجة قضاياه ومشكلاته الاقتصادية المعاصرة من خلال إقامة علاقات وجسور مع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال اهتمام المركز، كالمصارف وشركات التأمين، والهيئات العاملة في حقل التمويل، كالمجلس العام للبنوك الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . . . الخ. وقد اتجه المركز في الآونة الأخيرة إلى إقامة شراكات مع القطاع الخاص، حيث بدأ بإعداد مذكرة تفاهم مع الشركة العربية لإدارة المناسبات باعتبارها نافذة يطل من خلالها المركز على القطاع الخاص.وقد تشكل في المستقبل نواة عمل مثمر وبناء مع كثير من مؤسسات القطاع الخاص .

تطوير المناهج الدراسية

ظل تطوير المناهج الدراسية في الاقتصاد الإسلامي هدفاً رئيساً يسعى إليه المركز لمساعدة الجامعات التي تسعى إلى إيجاد مناهج تدريسية متكاملة لدرجة البكالوريوس أو الماجستير في الاقتصاد الإسلامي أو إعداد توصيفات تفصيلية متعلقة ببعض المقررات في النقود والمصارف وأصول الاقتصاد الإسلامي وغيرها، وقد أصدر المركز مجموعة من الكتب التدريسية موجهة للأساتذة الذين يدرسون مواد الاقتصاد الإسلامي، كما سبق الإشارة إلى ذلك ، إلا أن تطبيق توصيات تلك الاجتماعات ليست ملزمة بطبيعة الحال ، بل إن تنفيذها متروك إلى تقدير كل قسم ، وهذا قد يولد شعورا بأن الجهد المبذول من قبل المركز في تطوير المقررات الدراسية ، لا يقابله حماس من أقسام الاقتصاد والأقسام الأخرى ذات العلاقة في كثير من الجامعات، خاصة في ظل التراخي الواضح باستثناء بعضا منها . في حين أن هناك اتجاها قويا لتدريس الاقتصاد الإسلامي في عدد من الجامعات الغربية ، كجامعة رايس التي أنشأت كرسياً علمياً في الاقتصاد والتمويل والإدارة، وجامعة هارفرد التي درجت على إعداد برنامج عن التمويل الإسلامي الذي من ضمن أنشطته عقد لقاء سنوي كبير للمهتمين بالتمويل الإسلامي، ومدرسة لندن للاقتصاد، وجامعة لفبرا ببريطانيا

التي تمنح درجة الماجستير في المصرفية الإسلامية ، وجامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرس مادة الاقتصاد الإسلامي منذ عدة سنوات .

التعاون مع المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي

بالرغم من تعدد المراكز البحثية في الاقتصاد الإسلامي، إلا أن التعاون العلمي بين المركز وهذه المراكز والمؤسسات العملية لا يرقى إلى مستوى التحدي الذي يواجه المراكز البحثية في إبراز الفكر الاقتصادي الإسلامي ، والاهتمام بإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة في حين إن الاتجاه العالمي السائد في الوقت الحاضر يشير إلى التكتلات الاقتصادية والاندماج والعمل ضمن إطار المنظومة الواحدة والأهداف المشتركة ، وعليه فإن التحدي الذي يواجه المركز في هذا الخصوص هو أخذ زمام المبادرة والتنسيق مع المراكز البحثية في مختلف دول العالم ، وصياغة استراتيجية عامة وموحدة لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع جميع العاملين والمهتمين في الاقتصاد الإسلامي ، بحيث لا يكون هناك تكرار أو ازدواجية في العمل.

الموارد المالية

لكي ينهض البحث في الاقتصاد الإسلامي ويأخذ موقعه بين العلوم الاجتماعية الأخرى لابد أن تتوافر له عدداً من المقومات الرئيسة التي من بينها : الموارد المالية الكافية والباحثين الأكفاء. وبالرغم من الدعم الكبير الذي يلقاه المركز من إدارة الجامعة، والدعم السخي الذي يقدمه سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل، إلا أن المركز لايزال بحاجة كبيرة إلى موارد مالية أخرى، حيث أن مشاريعه تشهد تنامياً وتطوراً، ولديه الكثير من الخطط والبرامج الطموحة في مختلف المجالات، كالكراسي العلمية في التمويل والإستثمار، والدراسات الوقفية ، والبرامج التدريبية كدبلوم المصارف الإسلامية، ودبلوم التأمين التعاوني، ولا شك أن تلك المشاريع تحتاج إلى موارد مالية إضافية تغطي التكاليف الأولية على الأقل في بداية كل مشروع.

إضافة إلى ذلك فإن الطلب على الباحثين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي يشهد تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة تبعاً لتنامي المؤسسات المالية الإسلامية التي تستقطب الكفاءات العلمية المميزة، وتغدق عليها الرواتب والمخصصات. وفي ظل إمكانيات المركز الحالية يكون من الصعب جداً على المركز منافسة تلك المؤسسات من حيث الرواتب والمخصصات والمميزات الأخرى التي تمنح للباحثين. ليس ذلك فحسب بل إن بعض الباحثين بالمركز ربما يتركون العمل فيه، ويتطلعون إلى العمل في مؤسسات أخرى تمنحهم مزيداً من الامتيازات.

ندرة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

أن بروز الاقتصاد الإسلامي كعلم قد ظهر مع بداية تنظيم المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، وبالرغم من مرور ما يزيد على الثلاثين عاماً على بروز الفكر الاقتصادي الإسلامي، نجد أن الباحثين الذين

برعوا في هذا العلم قليلون جداً من الرواد الأوائل في الاقتصاد الإسلامي الذين أخرجوا روائع ومكنونات الفقه الإسلامي التي شكلت أرضية صلبة وانطلاقة الاقتصاد الإسلامي ، إلا أن هناك فجوة كبيرة ، لذلك نلحظ أن هناك ندرة حقيقية في الباحثين المتخصصين في هذا المجال. ومما يلاحظ اليوم أن هناك ندرة في الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بالرغم من الجهود التي بدأها المركز سابقاً في دعم رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي من خلال المنحة التي قدمها سعادة الشيخ صالح عبد الله كامل لهؤلاء الطلاب ، والتي توقفت فيما بعد . والفكرة التي يعتمد عليها هذا البرنامج تقوم على حقيقة مفادها أن اهتمام العلماء بتخصص معين إنما يبدأ أثناء تحضير هؤلاء الطلاب لرسائل الدراسات العليا ، لذلك فإن إيجاد صف ثان من الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يجب أن يبدأ من هذه المرحلة .

نتيجة

إن الطلب الأكاديمي والتطبيقي على دراسات الاقتصاد والتمويل الإسلامي طلب كبير متزايد، والمركز مازال بفضل الله سبحانه وتعالى يتمتع بموقع الريادة في هذا المجال العلمي، خاصة من حيث المصداقية الفقهية والاقتصادية والفنية لما يصدره من بحوث، وما يقدمه من خدمات علمية حملت اسم المملكة وجامعة الملك عبد العزيز إلى مختلف بلاد العالم. لكن يمكن أن يفقد المركز بسرعة موقعه الرائد وإشعاعه العلمي إذا افتقد الدعم البشري والباحثين المتفوقين علمياً، أو افتقر إلى ا لدعم المالي للاستمرار في عطائه.

الملاحق

ملحق رقم (١) مطبوعات المركز

أ- المطبوعات العربية

الباحث/المحرر	عنوان البحث / الكتاب	تاريخ النشر
خالد سعد الحربي، وعبيد الله محمد حمزة	حوار الأربعاء العلمي	١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م
عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي	علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية	١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م
محمد نجاة الله صديقي	بحوث في النظام المصرفي الإسلامي	١٤٢٤هـ /٢٠٠٣م
رفيق يونس المصري (محرر)	أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الأهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية	١٤٢١هـ /٢٠٠١م
رفيق يونس المصري	في الفكر الاقتصادي الإسلامي:قراءات في التراث	١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
وهبة الزحيلي	بيع الدين في الشريعة الإسلامية	
درويش صديق جستنية ، ومحمد علي القري ، ومحمد نجاة الله صديقي ، وعبدالرحيم الساعاتي	تطبيق القواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية على الأعمال المصرفية . دراسة تطبيقية على النظام المصرفي الباكستاني	١٤١٩هـ /١٩٩٨م
رفيق يونس المصري	المصارف الإسلامية : دراسة شرعية لعدد منها	١٤١٦هـ /١٩٩٥م
منذر قحف	النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة	١٤١٥هـ /١٩٩٥م
محمد نجاة الله صديقي	التأمين في الاقتصاد الإسلامي	
رفيق يونس المصري	ربا القروض وأدلة تحريمه	١٤١٠هـ /١٩٩٠م
محمد الزحيلي	إحياء الأرض الموات	
رفيق يونس المصري	الإسلام والنقود - ط ٢ مزيدة	١٤١٠هـ /١٩٩٠م
مجموعة من الباحثين	قراءات في الاقتصاد الإسلامي	١٤٠٧هـ /١٩٨٧م
نزيه كمال حماد	بيع الكالئ بالكالئ	١٤٠٦هـ /١٩٨٦م
مجموعة من الباحثين	دراسات في الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي)	
أبو الأعلى المودودي	فتاوى الزكاة	١٤٠٥هـ /١٩٨٥م
محمد نجاة الله صديقي	النظام المصرفي اللاربوي	
مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان	إلغاء الفائدة من الاقتصاد . ط ٢	
محمد رواس قلعه جي	الاحتراف وأثره في الفقه الإسلامي	١٤٠٤هـ /١٩٨٤م
وزارة المالية الباكستانية	الزكاة قانونها ،إدارتها ،محاسبتها مراجعتها	
كوثر عبد الفتاح الأبجي	المبادئ الإسلامية في الخراج	
عبد الرحمن يسري	الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي	
محمد نجاة الله صديقي	لماذا المصارف الإسلامية ؟	
محمد عارف	السياسات النقدية في اقتصاد إسلامي لا ربوي	١٤٠٢هـ /١٩٨٢م
محمد مختار متولي	نموذج سلوكي لمنشأة إسلامية	
محمد مختار متولي	التوازن العام والسياسات الاقتصادية	
رفيق يونس المصري	الإسلام والنقود . ط ١	
محمد سلطان أبو علي	المشكلات الاقتصادية العالمية وحلها الإسلامي	١٤٠١هـ/١٩٨١م
معبد علي الجارحي	نحو نظام نقدي ومالي إسلامي	
محمد أحمد صقر (محرر)	الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة بتاريخ ٢١-٢٦ صفر ١٣٩٦هـ	١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

ب- المطبوعات الإنجليزية

Name of Author	Title	Date of Publication
A.A. Islahi	Muslim Economic Thinking and Institutions in the 10th Ad/ 16th Ad Century	2007
M. Obaidullah	Islamic Financial Services	2005
M.N. Siddiqi	Teaching Islamic Economics	
A.A. Islahi	Contribution of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis (11-905 A.H./632-1500 A.D.)	
M.G.I. Bagsiraj	Islamic Financial Institution of India: Progress, Problems and Prospects	2003
Yusuf Al-Qardawi	Fiqh Al-Zakah	2000
S.M. Ghazanfar & A.A. Islahi	Economic Thought of Al-Ghazali (450-505 A.H. / 1058-1111 A.D.)	1997
S.M. Hasanuzzaman	The Economic Relevance of The Sharia Maxims (al Qawaid al Fiqhiyah)	
M.R. Zaman	Some Administrative Aspects of the Collection and Distribution of Zakah and the Distributive Effects of the Introduction of Zakah into Modern Economics.	1987
Ausaf Ahmed	Income Determination in an Islamic Economy.	
CRIE	Guidelines for Key Issues in Islamic Economics	1985
Badal Mukherji	Theory of a Firm in a Zero Interest Rate Economy	1984
M.A. Mannan	Abstracts of researches in Islamic Economics.	
A.A. Islahi	Economic Thought of Ibn Al-Qayyim	
Najmul Hassan	Social Security System of Islam with Special Reference to Zakah.	
Ziauddin, et al	Fiscal Policy and Resource Allocation in Islam	
Ziauddin, et al	Money and Banking in Islam	1983
M. Mohsin	Assessment of Corporate Securities in Terms of Islamic Investment Requirements.	
M. Ariff (ed.)	Monetary and Fiscal Economics of Islam - A Survey	1982
M.N. Siddiqi	Recent Works on History of Economic Thought in Islam - A Survey	
M.A. Mannan	Why is Islamic Economics Important.	
M.A. Mannan	Islamic Perspectives on Market Prices and Allocation.	
M.A. Mannan	Scarcity, Choice and Opportunity Cost: Their Dimensions in Islamic Perspective.	
M.A. Chawdhury	Interest Rate and Intertemporal Efficiency in an Islamic Economy: Issue Revisited.	
M.N. Siddiqi	Muslim Economic Thinking.	1982

M.A. Mannan	**Institutional Settings of Islamic Economic Order.**	
M. Iqbal and F. Khan	**A Survey of Issues and a Programme for Research in Monetary and Fiscal Economics of Islam.**	1981
M.M. Metwally	**A Behavioural Model of an Islamic Firm - Discussion Paper.**	
M.N. Siddiqi	**Rationale of Islamic Banking.**	1980
K. Ahmad (ed.)	**Monetary and Fiscal Economics of Islam - An Outline of Some Major Subjects of Research.**	1976
K. Ahmad (ed.)	**Studies in Islamic Economics.**	
M.N. Siddiqi	**Contemporary Literature on Islamic Economics.**	

ملحق رقم (٢)

أعداد المجلة

المجلد رقم	العدد	سنة النشر	المجلد رقم	العدد
مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي (الأعداد الجديدة)[1]				
١٩	الأول والثاني	١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م	٢٠	الأول
١٧	الأول والثاني	١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م	١٨	الأول والثاني
١٥	الأول	١٤٢٣هـ /٢٠٠٣م	١٦	الأول والثاني
١٣	الأول	١٤٢١هـ /٢٠٠١م	١٤	الأول
١١	الأول	١٤١٩هـ /١٩٩٩م	١٢	الأول
٩	الأول	١٤١٧هـ /١٩٩٧م	١٠	الأول
٧	الأول	١٤١٥هـ /١٩٩٥م	٨	الأول
٥	الأول	١٤١٣هـ /١٩٩٣م	٦	الأول
٣	الأول	١٤١١هـ /١٩٩١م	٤	الأول
١	الأول	١٤٠٩هـ /١٩٨٩م	٢	الأول
مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي (الأعداد القديمة) [2]				
٢	الثاني	١٤٠٥هـ /١٩٨٥م	٣	الأول
١	الثاني	١٤٠٤هـ /١٩٨٤م	٢	الأول
١	الأول	١٤٠٣هـ /١٩٨٣م		

---

[1] - المقصود بالأعداد الجديدة تلك التي صدرت من الجامعة تحت اسم مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد الإسلامي ابتداءً من المجلد الأول سنة 1409 هـ/١٩٨٩م.

[2] - المقصود بالأعداد القديمة تلك التي كانت تصدر ابتداءً من العدد الأول / المجلد الأول سنة1403 هـ/١٩٨٣م وحتى العدد الأول / المجلد الثالث سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م تحت مسمى مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

ملحق رقم (٣) البحوث المدعمة من الجامعة

عنوان البحث	الباحث الرئيس	السنة
تقييم تجربة البنك الإسلامي للتنمية خلال ٣٠ عاماً ماضية	د. عبدالقادر الشاشي	١٤٢٩هـ
تجربة الزكاة في ثلاث ولايات ماليزية	د. وان سليمان وان	
تحقيق كتاب "المرصاد في مسائل الاقتصاد" ١٩٠٣م	د. عبدالرزاق بالعباس	
الملامح الاقتصادية في رحلة بن حمدوش		
الفكر الاقتصادي عند المسلمين في القرن الثاني عشر الهجري	د. عبد العظيم إصلاحي	
أهم مستتبعات التطبيق الإلزامي للزكاة على الفائدة	د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح	١٤٢٨هـ
المداينات	د. عيسوي أحمد عيسوي	
Muslim Economic Thinking and Institutions in the 10^{th} Ad / 16^{th} Ad Century	A.A. Islahi	
Islamic Financial Services	M. Obaidullah	١٤٢٧هـ
Rating of Islamic Financial Institutions		
Contribution of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis (11-905 A.H./632-1500 A.D.)	A.A. Islahi	
إستراتيجية الصيرفة الإسلامية	د. عبد الرحيم الساعاتي	
الآثار الاقتصادية لإنفاق الحجيج	د. محمد نجيب غزالي	١٤٢٦هـ
استراتيجية الصيرفة الإسلامية	د. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي	
الفكر الاقتصادي عند المسلمين	د. عبد العظيم إصلاحي	

جدوى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية	د. عبد الله قربان تركستاني	١٤٢٥هـ
نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي	د. عبد الرحيم الساعاتي	
A Study on Information Sharing Through Electronic Media	د. عبد العظيم إصلاحي	
تحليل إحصائي لخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي	د. أحمد سعيد باخزمة	
علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية	عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي	١٤٢٤هـ
فقه المعاملات المالية	د. رفيق يونس المصري	
التغيرات السوقية لسعر صرف الريال السعودي في موسم الحج	د. محمد نجيب غزالي خياط	
A Study on Developing …	د. محمد عبيدالله	
تمويل المستهلكين – دراسة فقهية اقتصادية	د. محمد نجيب غزالي	١٤٢١هـ
طبيعة الوساطة المالية	د. بندر محمد حمزة حجار	١٤١٤هـ
تطوير تقنية البحث العلمي	د. غازي عبيد مدني	١٤١٣هـ
اقتصاديات عجز الموازنة	د. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي	

ملحق رقم (٤) إصدارات لجنة تطوير المناهج الدراسية

أ/ الإصدارات العربية

العنوان	الباحث	تاريخ النشر
١- التأمين من منظور إسلامي	د. سعدو الجرف	١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م
٢- تمويل الشركات من منظور إسلامي	د. محمد عبيد الله ترجمة د. رفيق المصري	
٣- ثبت المراجع العربية في التأمين التعاوني	أ.خالد الحربي وأ. فضل عبدالكريم	١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
٤- التوصيف التفصيلي لمقرر أصول الاقتصاد الإسلامي .	لجنة المناهج	١٤١٨هـ / ١٩٩٨م
٥- التوصيف التفصيلي لمقرر النقود والمصارف من منظور إسلامي .	لجنة المناهج	
٦- التوصيف التفصيلي لمقرر المالية العامة من منظور إسلامي .	لجنة المناهج	
٧- التوصيف التفصيلي لمقرر وقائع التاريخ الاقتصادي الإسلامي	د. عبدالعزيز الدوري	١٤١٧هـ / ١٩٩٧م
٨- التوصيف التفصيلي لمقرر التاريخ الاقتصادي للعصر العباسي الأول ؛ (١٣٢ـ ٢٣٢هـ/ ٧٤٩. ٨٤٧م) (لمرحلة الماجستير)	د. ضيف الله يحيى الزهراني	
٩- ثبت المراجع المعاصرة في المالية العامة من منظور إسلامي)باللغتين العربية والإنجليزية) الفترة (١٣٦٠ــ ١٤١٠هــ ، ١٩٤٠ــ ١٩٩٠م)	د. شوقي أحمد دنيا	١٤١٦هـ / ١٩٩٦م
١٠- عرض وتقويم للكتابات حول النقود في إطار إسلامي بعد عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م	د. محمد عبد المنعم عفر	١٤١٤هـ / ١٩٩٤م
١١- ثبت المراجع العربية لمادة أصول الاقتصاد الإسلامي (النظام الاقتصادي في الإسلام)	د. محمد عبد المنعم عفر	١٤١٣هـ / ١٩٩٣م
١٢- ثبت المراجع العربية في الاقتصاد الإسلامي	د. أحمد مجذوب أحمد	١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
١٣- ثبت المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي	د. محمد نجاة الله صديقي	١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

ب/ الإصدارات الإنجليزية

1418 **H./**1997 **G.**	1. **History of Economic Thought in Islam: A Bibliography by Abdul Azim Islahi**
1417 **H./**1997 **G.**	2. **A Proposed Syllabus for a Course in: The Foundation of Islamic Economics Prepared by the Curriculum Committee – IERC**
1417 **H./**1997 **G.**	3. **Syllabus for a Course in: Money and Banking from an Islamic Perspective (Bachelor's Level) Prepared by the Curriculum Committee – IERC**
1417 **H./**1997 **G.**	4. **A Proposed Syllabus for a Course in: Public Finance (Public Economics) with Special Reference to Islamic Perspectives Prepared by the Curriculum Committee – IERC**
1996 **G.**	5. **Public Finance in Islam (A Bibliography of Works in English) by Shawqe A. Dunia**
1413 **H./**1992 **G.**	6. **Teaching Corporation Finance by Mohammad Obaiullah**
1413 **H./**1992 **G.**	7. **Teaching Public Finance in Islamic Perspective Published by the Islamic Economics Research Centre (IERC)**
1413 **H./**1992 **G.**	8. **Economic System of Islam Bibliography of Studies in English Published During** 1940-1990 **by Mohammad Akram Khan**
1412 **H./**1992 **G.**	9. **Public Finance in Islam (A Bibliography of Works in English) by Mohammad Akram Khan**

ملحق رقم (٥) حوار الأربعاء خلال الفترة ١٤٠٥ هـ - ١٤٢٨هـ.

العام الدراسي	عدد الحوارات
١٤٠٦/١٤٠٥هـ	١
١٤٠٨/١٤٠٧هـ	٤
١٤٠٩/١٤٠٨هـ	٣
١٤١٠/١٤٠٩هـ	١
١٤١١/١٤١٠هـ	٣
١٤١٢/١٤١١هـ	٨
١٤١٣/١٤١٢هـ	٥
١٤١٤/١٤١٣هـ	١٧
١٤١٥/١٤١٤هـ	١٦
١٤١٦/١٤١٥هـ	٤
١٤١٧/١٤١٦هـ	١
١٤١٩/١٤١٨هـ	١
١٤٢٠/١٤١٩هـ	٩
١٤٢١/١٤٢٠هـ	٧
١٤٢٢/١٤٢١هـ	١٠
١٤٢٣/١٤٢٢هـ	١٣
١٤٢٤/١٤٢٣هـ	١٩
١٤٢٥/١٤٢٤هـ	١٧
١٤٢٦/١٤٢٥هـ	١٧
١٤٢٧/١٤٢٦هـ	١٨
١٤٢٨/١٤٢٧هـ	١٩
١٤٢٩/١٤٢٨هـ	١١
المجموع	٢٠٤

ملحق رقم (٦)
توصيات اجتماعات رؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي

الاجتماع الأول : ٢٧. ٢٨ /٣/ ١٤٠٥هـ

المحور الرئيسي : تدريس مبادئ الاقتصاد الجزئي من منظور إسلامي

أهم التوصيات :

١- تأكيد أهمية دعم جهود تدريس مختلف المواد الاقتصادية من منظور إسلامي .

٢- التوصية بعقد إجتماعات أخري، مثل هذا الاجتماع،تتناول مختلف فروع الاقتصاد .

٣- التوصية بتشكيل لجنة من أقسام الاقتصاد بجامعات المملكة ومركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي لمتابعة الخطوات العملية لإدخال المفاهبم الاسلامية في مواد الاقتصاد .

٤- استكتاب عدد من أساتذة الجامعات لإعداد مواد تدريسية في كل موضوع من موضوعات الاقتصاد الجزئي .

الاجتماع الثاني : ١٦- ١٧/ ١١/١٤١٢هـ

المحور الرئيسي : تدريس مواد الاقتصاد الاسلامي

أهم التوصيات :

١- التوصية بمتابعة تحسين وتطوير مقررات الاقتصاد الاسلامي .

٢- تبادل الخبرات بين أقسام الاقتصاد، لاسيما مايتعلق باعداد المناهج والمواد التدريسية لمقرر الاقتصاد الإسلامي .

٣- تشيجع الأساتذة في أقسام الاقتصاد بالاطلاع على المفاهيم الاسلامية والفقهية ذات العلاقة بالمقررات الاقتصادية التي يدرسها هؤلاء الأساتذة .

٤- التوصية بعقد دورات تدريبية مكثفة في الفقة للإقتصاديين .

٥- تطوير الأثبات (البيبلوغرافيا) المتعلقة بالفكر الإقتصادي الاسلامي لدعم التاليف في مواد الاقتصاد الاسلامي .

٦- الاهتمام بالجانب الواقعي والتطبيقي للاقتصاد الاسلامي وتوجية الدراسات والبحوث والرسائل العلمية في هذا الجانب .

٧- الاهتمام بجميع الرسائل العلمية في موضوعات تتعلق بالاقتصاد الاسلامي وفقه المعاملات وتوفيرها لدارسين والباحثين .

الاجتماع الثالث : ٢٥- ٢٦/ ١١/١٤١٣هـ

المحور الرئيسي : مواد الاقتصاد الاسلامي التي تدرس في جامعات المملكة.

مادة أصول الاقتصاد الاسلامي المعده من لجنة المناهج بمركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي .

أهم التوصيات :

١- يوصي المجتمعون باعتماد الأبواب الأربعة الأولي كما جاءت في التوصيف الوارد في الورقة المعدة من قبل لجنة المناهج بالمركز حول مفردات مادة الاقتصاد الإسلامي التي تدرس في جامعات المملكة كمتطلب كلية، وهذه الأبواب تشمل الموضوعات التالية :

الباب الأول : مقدمة تتناول الموضوعات التالية :

- أهمية الموضوع .
- مفهوم النظام والمذهب والعلم والسياسة الاقتصادية .
- موقع النظام الاقتصادي الاسلامي من النظام الاسلامي الشامل .
- أهداف النظام الاقتصادي الاسلامي .
- المشكلة الاقتصادية .

الباب الثاني : الحرية الاقتصادية، تدخل الدولة، السياسات الاقتصادية

الباب الثالث : الملكية .

الباب الرابع : التوزيع .

٢- يوصى المركز وجميع أقسام الاقتصاد بتشجيع أعضاء هيئة التدريس باعداد ملاحق للموضوعات التالية والواردة في الورقة المعدة من قبل لجنة المناهج بالمركز .

- النظام النقدي والمصرفي : ويلحق بمادة النقود والبنوك .
- النظام المالي : ويلحق بمادة المالية العامة .
- التنمية الشاملة : ويلحق بمادة التنمية الاقتصادية .
- العلاقات الاقتصادية : ويلحق بمادة الاقتصاد الدولي

٣- يوصى المجتمعون المركز باختيار مواد معينة وعمل مفردات تفصيلية وأرسالها للاقسام للاطلاع عليها، على أن تناقش الصيغة النهائية لها في اجتماع قادم إن شاء الله .

٤- للتغلب على انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس الراغبين في تدريس مواد الاقتصاد الاسلامي يوصى المجتمعون بندب مدرسين من جامعات معينة للتدريس في جامعات أخري، وفي هذا الإطار يمكن التعاون بين جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كما يمكن التعاون بين جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة أم القري .

٥- يوصى المجتمعون أقسام الاقتصاد بادخال مادة فقة المعاملات المالية ضمن المقررات الدراسية، نظرا لأهمية هذة المادة لخريجي كليات العلوم الإدارية، كمايوصى المجتمعون المركز بوضع توصيف تفصيلي لمفردات هذة المادة .

٦- يوصى المجتمعون المركز بدراسة إمكانية تنظيم دورات شرعية لأعضاء هيئة التدريس المهتمين بموضوعات الاقتصاد الإسلامي في كليات العلوم الإدارية والاقتصادية في المملكة.

الاجتماع الرابع : ٢٧- ٢٨/ ١١/١٤١٣هـ

المحور الرئيسي : تدريس المالية العامة من منظور إسلامي .

أهم التوصيات :

١- يوصى المجتمعون مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بترجمة التعليقات الواردة على مذكرة تدريس المالية العامة من منظور إسلامي الى اللغة العربية وإرسالها إلى أقسام الاقتصاد بجامعات المملكة.

٢- يوصى المجتمعون مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي بتنظيم لقاء يضم متخصصين في الاقتصاد والعلوم الشرعية لالقاء مزيد من الضوء على مشروعية الضرائب ودور الدولة في النشاط الاقتصادي أو التقدم بأسئلة محددة تتعلق بهذا الموضوع الى مجمع الفقه أو استكتاب المتخصصين في هذا المجال.

٣- يوصى المجتمعون باعادة صياغة ورقة تصور مقترح لمفردات مادة المالية العامة، التى اعدتها لجنة المناهج في ضوء الملاحظات التى أبداها المشاركون ثم ارسالها لأقسام الاقتصاد بجامعات المملكة للاطلاع عليها وتبادل الآراء والتنسيق .

الاجتماع الخامس : ١٧- ١٨/ ١٠/١٤١٩هـ

المحور الرئيسي : تدريس الاقتصاد الدولي من منظور إسلامي

أهم التوصيات :

١- التوصية بعقد لقاءات دورية - لاتقل عن مرة واحدة في السنة - لمناقشة مقررات تدريسية مختارة في الاقتصاد من وجهة إسلامية مع تنظيم لقاءات هاتفية دورية بين المهتمين .

٢- التوصية بتشجيع المساهمة العلمية في جمعية الاقتصاد السعودية، لعقد ندوات تدعم التواصل العلمي في الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي

٣- التوصية بقيام المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي للتنمية بعمل دورات مكثفة بدراسات الاقتصاد الإسلامي .

٤- إقامة ندوة حول كيفية معالجة الإسلام لظاهرة الفقر

الاجتماع السادس : ٢١- ٢٢/ ١/ ١٤٢٢هـ

المحور الرئيسي : تدريس مادة النقود والبنوك من منظور إسلامي

أهم التوصيات :

١- اعتماد الخطوط الرئيسية لتوصيف مادة النقود والبنوك لتكون كما يلي :
- النقود .
- البنوك والمؤسسات المالية .
- الأسواق المالية والنقدية .
- النظريات النقدية .
- البنوك والأسواق العالمية .

على أن يقوم المركز بالتنسيق مع الأقسام في اعداد التوصيف التفصيلي لمادة النقود والبنوك ثم عرضها على الاجتماع المقبل .

٢- نشر وقائع الاجتماع السادس لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الاسلامي بجامعات المملكة، والتعليقات المكتوبة والشفهية التي طرحت أثناء الاجتماع .

٣- تكثيف الدراسات والبحوث لاستكمال الجوانب المختلفة حول تدريس مادة النقود والبنوك من منظور إسلامي .

٤- تكثيف البحوث التطبيقية حول مؤسسات التمويل الإسلامية ودورها والتحديات التي تواجهها .

٥- نشر ثبت للبحوث في النقود والبنوك الإسلامية (بيبلوغرافيا) .

٦- تشكيل لجنة للاتصال والمتابعة بين المركز والأقسام المعنية وتعيين ممثل لكل قسم .

الاجتماع السابع : ٧-٨ شعبان ١٤٢٥هـ

المحاور : تدريس مادة فقه المعاملات المالية.

تدريس مادة النقود والمصارف.

يوصي المشاركون في الاجتماع السابع لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بالتوصيات التالية :

رفع خطاب شكر لمعالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور أسامة بن صادق طيب على رعايته الكريمة لهذا الاجتماع وتخصيصه جزءاً من وقته الثمين لافتتاح فعاليات الاجتماع.

توجيه خطاب شكر إلى سعادة عميد كلية الاقتصاد والإدارة الدكتور أحمد نقادي لحضوره ودعمه الاجتماع ولسعادة مدير المركز الدكتور محمد نجيب غزالي خياط ولكل من ساهم في حسن التنظيم وكرم الضيافة.

يوصي المجتمعون باعتماد مفردات مادة فقه المعاملات المالية بالصيغة التي اتفق عليها المشاركون.

اتفق المشاركون في هذا الاجتماع على أن يقوم المركز بتعميم مفردات مادة فقه المعاملات المالية المتفق عليها على أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي والأقسام ذات العلاقة بجامعات المملكة للإطلاع عليها واتخاذ ما تراه مناسبا حيالها.

قيام المركز بدعوة كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعات المملكة لدراسة إمكانية إدراج مادة فقه المعاملات المالية ضمن المقررات الدراسية في الأقسام العلمية ذات العلاقة، وذلك تأكيداً لما قد تم الاتفاق عليه في اجتماعات سابقة (انظر التوصية الخامسة في كل من الاجتماعين الثالث والسادس).

أن يرفع المركز إلى الإدارة العليا بجامعة الملك عبدالعزيز مذكرة يبين فيها أهمية إقرار مادة فقه المعاملات المالية المعاصرة (وبيان أوجه اختلافها عن مواد الثقافة الإسلامية) في كليات الاقتصاد والإدارة في جامعات المملكة، والتوصية برفع المذكرة إلى وزارة التعليم العالي لتقوم بإحالتها إلى الجامعات للدراسة.

دعوة المركز إلى سرعة إعداد كتاب منهجي في فقه المعاملات المالية خلال سنتين على الأكثر من تاريخ هذا الاجتماع. على أن يرسل المركز نسخاً من الكتاب لأقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي - عند إصداره – لتقوم المجالس العلمية في تلك الأقسام بدراسة إمكان اعتماده مرجعاً رئيساً للمادة.

اعتماد مفردات مادة النقود والمصارف بالصيغة النهائية التي اتفق عليها المشاركون في هذا الاجتماع، على أن يقوم المركز بتعميمها على أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة، للإطلاع عليها واتخاذ ما تراه مناسباً حيالها.

دعوة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي إلى سرعة إصدار كتاب منهجي في النقود والمصارف بناءً على المفردات المتفق عليها وذلك خلال سنتين من تاريخه. على أن يرسل المركز نسخاً من الكتاب لأقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي - عند إصداره - لتقوم المجالس العلمية في تلك الأقسام بدراسة إمكان اعتماده مرجعاً رئيساً للمادة.

يوصي المجتمعون بالموافقة على أن يكون موضوعا اللقاء القادم (١٤٢٧هـ) مادتي التمويل والتأمين من وجهة النظر الإسلامية.

يوصي المجتمعون مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بالعمل على الحصول على موافقة الجهات المختصة لعقد هذه الاجتماعات كل سنتين على الأكثر.

الاجتماع الثامن : ١٤-١٥/١١/١٤٢٧هـ الموافق ٥-٦/١٢/٢٠٠٦م

تم بفضل الله تعالى عقد الاجتماع الثامن لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة، بدعوة من مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، وذلك في مقر المركز بجدة خلال الفترة ١٤-١٥/١١/١٤٢٧هـ .

افتتح الاجتماع سعادة الدكتور أحمد بن حامد نقادي، عميد كلية الاقتصاد والإدارة، نيابة عن معالي مدير الجامعة أسامة بن صادق طيب . وقدم سعادة مدير المركز الدكتور عبد الله قربان تركستاني تعريفا عن المركز وأنشطته .

كانت وقائع الاجتماع على النحو التالي :

جلسة العمل الأولى، المذكرة التدريسية لتمويل الشركات من منظور إسلامي للدكتور محمد عبيد الله، وترأسها سعادة الدكتور علي حسين قدح، نائب مدير المركز لتطوير المناهج .

جلسة العمل الثانية : المذكرة التدريسية للتأمين من منظور إسلامي، للدكتور محمد سعدو الجرف. وترأسها سعادة الدكتور عصام محمد حابس نائب مدير المركز .

أكد المجتمعون على أهمية المذكرتين، وضرورة تشجيع البحث والتدريس فيهما من منطلقات تتوافر فيها الدراية الفنية المعاصرة والمعرفة الشرعية للمفاهيم والأحكام ذات العلاقة، وانتهى المجتمعون إلى التوصيات التالية :

أولاً : رفع خطاب شكر باسم المشاركين في الاجتماع إلى معالي مدير الجامعة الأستاذ الدكتور أسامة بن صادق طيب على رعايته الكريمة لهذا الاجتماع، ودعمه لفعالياته

ثانياً : رفع خطاب شكر باسم المشاركين في الاجتماع إلى كل من :

- سعادة عميد كلية الاقتصاد والإدارة الدكتور أحمد بن حامد نقادي، على افتتاحه الاجتماع نيابة عن معالي مدير الجامعة ودعمه ورعايته له .
- سعادة مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي الدكتور عبد الله قربان تركستاني على حسن الترتيب وكرم الضيافة ولكل من ساهم في هذا الاجتماع من إعداد وترتيب .
- سعادة الدكتور محمد عبيد الله وسعادة الأستاذ الدكتور محمد سعدو الجرف على إعدادهما للمذكرتين التدريسيتين اللتين تمت مناقشتهما .

ثالثاً: استكمال نقص الجانب الشرعي في مذكرة تمويل الشركات من منظور إسلامي مع إجراء التعديلات الضرورية على المادة المقدمة حسب ما أشار إليه المشاركون وما أبدوه من ملاحظات.

رابعاً: إدخال أساليب التمويل والاستثمار في مقدمة المذكرة وشرح الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من الشرح والإيضاح، وتطويرها مستقبلاً لتصبح كتاباً تدريسيا في التمويل الإسلامي على مستويين أساسي ومتقدم، يكون الأول على المستوى الجامعي والثاني لطلبة الدراسات العليا . وذلك خلال سنتين على الأكثر اعتبارا من تاريخ هذا الاجتماع، على أن يرسل المركز نسخاً من الكتاب عند إصداره إلى جميع أقسام الاقتصاد المشاركة في الاجتماع .

خامساً: الاقتراح على المركز بأن يتولى إعداد برامج تدريبية في التمويل والمصرفية الإسلامية والتأمين على غرار ما يقوم به في مجال إعداد المواد التدريسية في الاقتصاد الإسلامي .

سادساً: أن يحرص المركز على دعوة المؤسسات المالية في القطاع الخاص ذات العلاقة بمواضيع المذكرات التدريسية التي يعدها المركز للمشاركة في هذه الاجتماعات مستقبلاً .

سابعاً: قيام المركز بدعوة كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية والمالية والأقسام الشرعية بجامعات المملكة العربية السعودية لدراسة إمكانية إدراج مادة التأمين وضعياً وإسلامياً ضمن المقررات الدراسية في الأقسام العلمية ذات العلاقة .

ثامناً: دعوة المركز إلى إعداد كتاب منهجي في مادة التأمين وضعياً وإسلامياً والنظر في إمكان أن تكون المذكرة المقدمة نواة لمفردات هذا الكتاب والاستفادة من الدراسات التطبيقية التي تمت عن مؤسسات التأمين في المملكة العربية السعودية .

تاسعاً : أن يكون موضوع اللقاء القادم لرؤساء أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في موضوع الأسواق المالية من منظور إسلامي.

تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر في مجال البحث العلمي

الأستاذ الدكتور محمد عبدالحليم عمر
الأستاذ بكلية التجارة ومدير المركز

المستخلص: تناقش هذه الورقة تجربة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الأزهر في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي. لقد مر إنشاء المركز بمراحل متعددة من بداية الثمانينيات إلى بداية التسعينيات. في عام ١٩٩٠ أصبح المركز يتبع بشكل مباشر جامعة الأزهر بعد أن كان يتبع في السابق كلية التجارة، وفي عام ١٩٩٢ تم تغيير اسمه من مركز الأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية إلى الاسم الذي يحمله الآن. الورقة تتناول جوانب مختلفة تتعلق بالمركز من قبيل تاريخ إنشائه، وهيكله الإداري، وأهدافه ووسائله، والأنشطة المختلفة التي يقوم بها، تنهي الورقة النقاش بالحديث الإيجابيات والسلبيات ثم المعوقات التي يواجهها المركز.

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين.. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الاقتصاد الإسلامي قديم في أصوله، ثري بتاريخه الفكري وجوانبه التطبيقية التي ساندت الحضارة الإسلامية في مسيرتها الممتدة قرونا طويلة، ولقد خفت صوته حينا من الزمن عاش المسلمون فيها عالة على الفكر والنظم الاقتصادية المستوردة التي لم يجنوا من ورائها سوى الثمار الحامضة، إلى أن انعقد المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي في رحاب جامعة الملك عبدالعزيز بجدة عام ١٣٩٦هـ ١٩٧٦م والذي تمخض عنه إنشاء المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، وكان بمثابة إشارة الضوء ليأخذ البحث العلمي في هذا المجال الشكل التنظيمي حيث توالى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي بإنشاء العديد من مراكز البحث وأقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات، واليوم وبعد مرور حوالي ثلاثين عاما على تلك المبادرة يتصدى المركز لمبادرة أخرى بعقد هذا المؤتمر لتقييم مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي من أجل ترشيدها وتطويرها في المستقبل.

ولقد كانت جامعة الأزهر كعادتها سباقة في هذا المجال فمنذ بداية الستينيات من القرن العشرين الميلادي بدأت كلية التجارة بالجامعة في تدريس الاقتصاد الإسلامي في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، ثم تطور الأمر بإنشاء مركز للاقتصاد الإسلامي في بداية الثمانينات من القرن العشرين الميلادي.

ولذا طلبت أمانة المؤتمر مشكورة عرض تجربة هذا المركز، واستجابة لهذا الطلب أقدم هذه الورقة التي أتناول فيها الموضوع وفق التنظيم التالي:

الفرع الأول: التعريف بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر.

الفرع الثاني: ملخص إنجازات المركز.

الفرع الثالث: تقييم أنشطة المركز (الإيجابيات – السلبيات – المعوقات).

الفرع الأول

التعريف بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

أولا: النشأة والتطور

بدأت فكرة إنشاء المركز بتبرع كريم من سعادة الشيخ صالح عبداللَّه كامل قدم إلى كلية التجارة جامعة الأزهر في صورة تخصيص مبلغ (٢٠٠٠٠) عشرين ألف جنيه بصفة جوائز تشجيعية تمنح سنويا لأفضل البحوث والدراسات التجارية الإسلامية لحفز الباحثين بالكلية على توجيه بحوثهم نحو الاقتصاد الإسلامي، ثم تطورت الفكرة إلى إنشاء وحدة تنظيمية تلحق بكلية التجارة جامعة الأزهر سميت «مركز الأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية» وحينما انتقلت الكلية من مبناها في المقر القديم لجامعة الأزهر بحي الدرَّاسة إلى المبنى الجديد للجامعة في مدينة نصر قدمت الجامعة قطعة أرض مميزة لإقامة مبنى مستقل للمركز، وتقديراً لسعادة الشيخ صالح عبداللَّه كامل الذي تبرع مشكوراً بإقامة المبنى وتأثيثه على حسابه الخاص، صدر القرار الوزاري رقم (١٣٨) لسنة ١٩٨٢م بإطلاق اسم سيادته على المركز ليكون «مركز صالح كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية»، ثم عدل الاسم عام ١٩٩٢م إلى «مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي» ومنذ عام ١٩٩٠م أصبحت تبعيته للجامعة بدلا من كلية التجارة بموجب قرار مجلس إدارة المركز بجلسته رقم (٦) بتاريخ ١٥ مايو ١٩٩٠م.

ثانيا: الشكل التنظيمي والإداري

المركز وحدة من الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر وطبقا للوائح والقوانين واللائحة الأساسية للمركز، يكون للمركز مدير من بين أساتذة الجامعة المتخصصين ومجلس إدارة، ولجان علمية، وجهاز إداري.

أ- مجلس الإدارة: تنص اللائحة الأساسية للمركز على تشكيل المجلس كالآتي:

- فضيلة الشيخ محمد متولي الشعراوي عضوا فخريا، وبعد وفاته إلى رحمة الله تعالى حل محله فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي.
- سعادة الشيخ صالح عبداللَّه كامل، عضوا فخريا.
- رئيس جامعة الأزهر رئيسا لمجلس الإدارة.
- نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، نائبا لرئيس مجلس الإدارة.
- عضوان من كلية الشريعة بجامعة الأزهر.
- عضوان من كلية التجارة بجامعة الأزهر.
- عضوان من الشخصيات العامة ممن لهم اهتمام بالاقتصاد الإسلامي.
- مدير المركز.

ب- لجان المركز

يوجد بالمركز أربع لجان علمية مشكلة من السادة المتخصصين في مجالاتها من الجامعة وخارجها وهى:

- لجنة البحوث والدراسات والمكتبة والمجلة.
- لجنة الندوات والمؤتمرات.
- لجنة السنة النبوية الشريفة.
- لجنة التشريعات الاقتصادية.

ثالثا: أهداف المركز ووسائل تحقيقها

تتلخص هذه الأهداف في العمل على إثراء البحث ونشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي، وتأهيل الكوادر اللازمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي، وتكوين قاعدة معلومات تتعامل حول الاقتصاد الإسلامي، والإسهام في علاج المشكلات الاقتصادية من منظور إسلامي.

رابعا الوسائل والأساليب التي يتبعها المركز لتحيق أهدافه: وتتمثل في الآتي:

أ- عقد لقاءات علمية دورية متمثلة في:

١- محاضرات عامة دورية لكبار العلماء والخبراء.

٢- مؤتمرات دولية، بواقع مؤتمر كل سنة على الأقل ولمدة ثلاثة أو أربعة أيام.

٣- ندوات محلية، بواقع ثلاث ندوات كل سنة على الأقل ولمدة يوم أو اثنين.

٤ - المنتدى الاقتصادي: وهو لقاء علمي قصير لمناقشة إحدى القضايا الاقتصادية المعاصرة ويعقد بواقع ٤ منتديات سنويًّا.

٥ - الحلقات النقاشية: وهى لقاء علمي دوري يعقد كل شهر دوريا لمناقشة إحدى القضايا العلمية أو التطبيقية.

ب - عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية، باستمرار على مدار العام في مجالات متعددة منها

جـ - إنشاء قاعدة معلومات تتمثل في:

١ - مركز السنة النبوية الشريفة: لإدخال كتب السنة على الحاسب الآلي وتم حتى الآن إدخال ٢١ كتاباً من كتب السنة بعد الإعداد العلمي لها.

٢ - المكتبة الميكروفيلمية: وتحتوى على رسائل الماجستير والدكتوراه التي منحتها جامعة الأزهر منذ إنشائها مسجلة على أفلام ميكروفيلم وتوجد أجهزة لقراءة الأفلام وإمكانية التصوير منها على أوراق أو نقلها على أسطوانات كمبيوتر ومتاح للجميع الإطلاع عليها.

٣ - عدد ٥ مكتبات متخصصة تحتوى على حوالي ١٢٠٠٠ كتاب في كل من: مكتبة الحديث وبها عدد ٢٦٩٧ كتاباً، مكتبة العلوم الإسلامية وتشمل: تفسير وعلوم القرآن، فقه، عقيدة، وعظ وإرشاد، ثقافة إسلامية وبها عدد ٣٦٠٤ كتاباً، مكتبة الاقتصاد الإسلامي وبها عدد ٢٢١٠ كتاباً، مكتبة اللغة العربية والتاريخ وبها عدد ١٦٥٩ كتاباً، مكتبة اللغات الأجنبية وبها عدد ٨١١ كتاباً، بالإضافة تلقى المركز مكتبات كاملة إهداء من بعض الأساتذة وضعت في مكان خاص بأسمائهم، وأيضا توجد مكتبة للدوريات العلمية سواء المشتراه أو التي يتلقاها المركز بصفة هدايا من جهات محلية ودولية.

٤ - إعداد وإصدار أعمال علمية إنشائية متوفرة في صورة مجلدات من عدة أجزاء أو على اسطوانات كمبيوتر. مثل كشاف المؤلفات في الاقتصاد وكشاف مصطلحات ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي – الكشاف الاقتصادي للقرآن الكريم (تم طبع المجلد الأول فقط) وجارى إعداد الكشاف الاقتصادي للسنة النبوية الشريفة.

هـ - النشر العلمي، ويتمثل في:

١ - طباعة جميع اللقاءات العلمية في مجلدات.
٢ - الأعمال الإنشائية.
٣ - مجلة علمية محكمة دورية كل أربعة أشهر.
٤ - سلسلة دراسات وبحوث دورية.

هـ- جوائز الشيخ صالح كامل التشجيعية في الاقتصاد الإسلامي

استمراراً للفكرة الأساسية لإنشاء المركز يقدم سعادة الشيخ صالح عبداللّه كامل سنويا مبلغ ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف جنيه) تمنح للبحوث الفائزة والتي يعلن عن موضوعها كل عام وقد تكرم سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل ورفع المبلغ إلى ٣٠٠٠٠ جنيه (ثلاثين ألف جنيه) بدءاً من عام ٢٠٠٣م.

و – الاستشارات وخدمة المجتمع:

١- يقوم المركز بتقديم استشارات حول بعض القضايا والمشاكل للعديد من الجهات حكومية وغير حكومية.

٢- مساعدة الباحثين من الجامعات في اختيار موضوعات لبحوثهم للماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي وفى توجيههم أثناء إعداد رسائلهم.

الفرع الثاني

ملخص إنجازات المركز

أولا: اللقاءات العلمية

أ – الندوات والمؤتمرات

م	التاريخ	نوع اللقاء	موضوع اللقاء	عدد البحوث المقدمة	بالتعاون مع
١	١٢-٨٦/٤/١٩	ندوة	موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية	٨	البنك الإسلامي للتنمية
٢	٦-٨٨/٩/٩	ندوة	إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر	١٣	المعهد العالمي للفكر الإسلامي
٣	٢٩-٨٨/١٠/٣٠	ندوة	ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي	١٢	دله البركة بيت الزكاة الكويتي
٤	يوليو/أغسطس٩٠	ندوة	القوانين الاقتصادية من منظور إسلامي	٦	وزارة المالية بالاتحاد السوفيتي سابقا
٥	١٥-٩٠/٩/١٩	ندوة	الإدارة في الإسلام	١٥	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
٦	١٧-٩٠/١٠/١٨	ندوة	الضرائب والتنمية من منظور إسلامي	١٧	" " """"""
٧	أبريل ٩١	ندوة	الآثار الاجتماعية والاقتصادية والتربوية لأزمة الخليج	٣١	رابطة الجامعات الإسلامية
٨	٤-٩١/٥/٦	ندوة	نحو إقامة سوق إسلامية مشتركة	١٧	
٩	٩٢/١/١٤	ندوة	مكان الاقتصاد الإسلامي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة	٤	الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية
١٠	٧-٩٢/٤/٩	ندوة	مناخ الاستثمار الدولي في مصر من منظور إسلامي	١٥	الهيئة العامة المصرية للاستثمار
١١	٣-٩٢/٥/٥	ندوة	الإعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل	٢٣	
١٢	٢٤-٩٢/١٠/٢٨	مؤتمر	التوجيه الإسلامي للعلوم	٧٤	رابطة الجامعات الإسلامية
١٣	٧-٩٣/٨/٩	مؤتمر	التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية	٢٦	
١٤	٢٨-٩٣/٩/٣٠	مؤتمر	المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز، الماضي، الحاضر، المستقبل	٥٣	

١٥	٢٥-٩٣/١٢/٢٦	ندوة	المشاكل العلمية الناشئة عن تطبيق قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣	١٠	
١٦	٢٦-٩٤/٣/٢٧	ندوة	الملتقى الأول: لمراكز ومؤسسات المعلومات العامة في مجال السنة النبوية	١٤	
١٧	١٦-٩٤/٤/١٩	مؤتمر	العمل الإسلامي: الواقع والمستقبل	١٨	رابطة الجامعات الإسلامية
١٨	٨-٩٤/٦/١١	مؤتمر	الإسلام والاقتصاد الدولي، مفهوم الطعام الحلال في الإسلام	١١	غرفة التجارة الإسلامية الأوربية ببلجيكا ودله البركة
١٩	٢٠-٩٦/٣/٢١	مؤتمر	تعريب العلوم	٢٧	الجمعية المصرية للتعريب
٢٠	٢٠-٩٦/٤/٢١	مؤتمر	حقوق وواجبات مراقب الحسابات	٥٣	جمعية الضرائب المصرية
٢١	٢١-٩٦/٥/٢٢	مؤتمر	أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية	٣٠	
٢٢	٢٩-٩٦/٥/٣١	مؤتمر	تطوير مناهج التربية الدينية الإسلامية	١٤	رابطة الجامعات الإسلامية
٢٣	١-٩٦/٦/٢	ندوة	حقوق المؤلف	١٨	رابطة الجامعات الإسلامية
٢٤	٩٧/٣/٢٢	ندوة	صناديق الاستثمار في مصر الواقع والمستقبل	١٨	
٢٥	٢١-٩٧/١٠/٢٣	مؤتمر	مستحدثات تكنولوجيا التعليم	٢٤	الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم
٢٦	٢٩-٩٧/١٠/٣٠	ندوة	التقييم الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات الخيرية الأهلية	٢٧	
٢٧	٢٥-٩٨/٣/٢٧	مؤتمر	التاريخ الاقتصادي للمسلمين	٣٥	أقسام التاريخ بكليات جامعة الأزهر
٢٨	٢٨-٩٨/٦/٣٠	مؤتمر	دور العلوم الاجتماعية في مكافحة جرائم العنف والتطرف في المجتمعات الإسلامية	٥٠	كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر
٢٩	١٤-٩٨/١٢/١٦	ندوة	التطبيق المعاصر للزكاة	٤٢	
٣٠	١٤-٩٩/٤/١٥	مؤتمر	تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	٥	هيئة المحاسبة للمؤسسات الإسلامية بالبحرين
٣١	٩٩/٥/٣	مؤتمر	اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة	١٢	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
٣٢	٩٩/١٠/١٧	ندوة	الفقر والفقراء في العالم الإسلامي	٨	
٣٣	٢٢-٢٠٠٠/٣/٢٣	ندوة	الفساد الاقتصادي: الواقع المعاصر والعلاج الإسلامي	٧	
٣٤	١٥-٢٠٠٠/٤/١٦	ندوة	القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد	١٠	

٣٥	٢٠٠٠/٤/٢٥-٢٢	مؤتمر	اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي	٤٥	كلية الزراعة جامعة الأزهر
٣٦	٢٠٠٠/٦/٣	ندوة	قانون الإقراض العقاري ودور الخبراء المثمنين والوكلاء العقاريين	٨	الجمعية المصرية لخبراء التثمين
٣٧	٢٠٠١/٣/١٨-١٧	مؤتمر	الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها	٢٥	
٣٨	٢٠٠١/٤/٢٨	ندوة	نظام المواريث في الإسلام	٥	
٣٩	٢٠٠١/٥/٧	ندوة	الفلسفة الإسلامية كمدخل للحوار بين الإسلام والغرب	٨	جامعة برينجهام يانج بأمريكا
٤٠	٢٠٠١/٧/١٦-١٤	ندوة	البطالة في جمهورية مصر العربية	١٨	
٤١	٢٠٠١/١٠/٧	مؤتمر	سماحة الإسلام ونبذ الإرهاب	٢	
٤٢	٢٠٠١/١٠/٨	ندوة	الزراعة ومستقبل الاقتصاد المصري	١١	
٤٣	٢٠٠١/١٢/٢٩	ندوة	مناقشة مشروعي قانون الضرائب والزكاة	٤	
٤٤	٢٠٠٢/٢/١٠-٩	مؤتمر	الذبائح بين الشريعة الإسلامية والممارسة العملية	١٧	مؤسسة فردريش إيبرت الألمانية
٤٥	٢٠٠٢/٤/٤	مؤتمر	التصدي للإعاقة الذهنية : طبياً، شرعياً، قانونياً، اجتماعيا	١٤	جمعية صوت المعاق ذهنيا
٤٦	٢٠٠٢/٥/٤	ندوة	الملكية الفكرية : الحماية الشرعية والقانونية	١٣	
٤٧	٢٠٠٢/٦/٢٧-٢٥	مؤتمر	تنشيط السوق العقاري المصري	٢٥	الجمعية المصرية لخبراء التثمين
٤٨	٢٠٠٢/٧/٢٨-٢٧	ندوة	التربية الاقتصادية والإنمائية	٢٢	مركز الدراسات المعرفية
٤٩	٢٠٠٢/١٠/١٥-١٢	مؤتمر	التأمينات الاجتماعية : الواقع والمأمول	٣٦	وزارة التأمينات الاجتماعية مصر
٥٠	٢٠٠٢/١٢/١٨-١٥	ندوة	التجارب الوقفية	١١	الأمانة العامة للأوقاف بالكويت والمعهد الإسلامي بجدة
٥١	٢٠٠٢/١٢/٢٨م ٢٠٠٣/١/١٢م	ندوة	تدريس الاقتصاد لرجال الشريعة	١٦	المعهد الإسلامي للبحوث بجدة
٥٢	٢٠٠٣/١/٢٠م	ندوة	الإسلام والعالم اليوم: تعاون لا تصادم	٣	
٥٣	٢٠٠٣/١/٢٩م	ندوة	ضرب العراق والشرعية الدولية	٥	رابطة الجامعات الإسلامية
٥٤	٢٠٠٣/٢/٥م	ندوة	الاقتصاد المصري والمعونات الأجنبية	٣	

٥٥	٥-٦/٥/٣‏/٢٠٠٣م	ندوة	المخدرات: مشكلة اقتصادية	٤٣	
٥٦	١٦/٩/٢٠٠٣م	ندوة	تحرير سعر الصرف	٥	
٥٧	٢٢- ٢٤ ١٠/٢٠٠٣م	مؤتمر	الثروة السمكية والأمن الغذائي في الدول العربية والإسلامية	٢٦	
٥٨	٢١/١٢/٢٠٠٣	ندوة	إدارة الدين العام	٥	
٥٩	١٤/٢/٢٠٠٤	ندوة	أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة	٨	
٦٠	٢/٢٨-١/٣/٢٠٠٤	مؤتمر	رعاية وتنمية الثروة الحيوانية في الحضارة الإسلامية والنظم المعاصرة	٣٢	
٦١	١٠/٤/٢٠٠٤	ندوة	الجوانب الاقتصادية في حياة الأنبياء	١٦	
٦٢	٢١/٤/٢٠٠٤	ندوة	الكائنات المحورة وراثياً ومنتجاتها: بين العلم، والشريعة، والقانون	٦	كلية الزراعة جامعة الأزهر
٦٣	٢٢-٢٤/٦/٢٠٠٤	مؤتمر	التوجهات التنموية في تطوير التعليم الجامعي	٣٢	كلية الدراسات الإنسانية
٦٤	١-٢/١٢/٢٠٠٤	مؤتمر	الثروة المعدنية والتنمية في مصر	٢٧	الجمعية المصرية لخدمات التعدين
٦٥	٨-٩/٣/٢٠٠٥	مؤتمر	التعاونيات والتنمية في مصر والعالم العربى- الواقع والآمال	٣٢	الاتحادين العامين للتعونيات المصري والعربي
٦٦	٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥	ندوة	السياحة من منظور إسلامي		
٦٧	٥-٦مارس٢٠٠٦	ندوة	السياسات السكانية –منظور إسلامي اقتصادي	١١	
٦٨	٨ مارس ٢٠٠٦	ندوة	الرسوم المسيئة للرسولﷺ بين حرية التعبير واحترام المقدسات	٣	
٦٩	١٦- ١٧ أبريل ٢٠٠٦	ندوة	الثروة المعدنية بجنوب مصر ودورها في التنمية	٢٠	الجمعية المصرية لخدمات التعدين
٧٠	٣١ مايو ٢٠٠٦	ندوة	دور لمنظمات غير الحكومية في التضامن الاجتماعي	٣	
٧١	٢٧ يونية ٢٠٠٦	مؤتمر	السوق المالية الإسلامية- الواقع والمأمول	٦	

ب - المنتديات:

م	التاريخ	الموضوع
١	مايو ٩٧	الأمن والتنمية الاقتصادية
٢	يوليو ٩٧	الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية
٣	أكتوبر/ نوفمبر٩٧	أزمة البورصات العالمية في أكتوبر ١٩٩٧م
٤	مايو ٩٨	حماية البيئة من التلوث
٥	أكتوبر ٩٨	الائتمان والمداينات بين الواقع المعاصر والتنظيم الإسلامي
٦	مارس ٩٩	العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وأثره على الدول الإسلامية
٧	٢٠٠٠/١٠/٢٨	أزمة الائتمان المصرفي
٨	٢٠٠٢/١٠/٢٠	القروض المصرفية : الأزمة والحل
٩	٢٠٠٤/٩/١٦	مقترحات لحلول مشكلات مصر الاقتصادية

جـ - الحلقات النقاشية

م	التاريخ	الموضوع
١	ديسمبر ٩٢	القوانين الاقتصادي الصادرة في ج.م.ع. عامى ١٩٩١، ١٩٩٢م.
٢	نوفمبر ٩٣	كتاب «الإسلام كبديل» لمراد هوفمان
٣	يوليو ٩٤	كتاب «كارثة الفائدة» لفرايهر فون بيتمان
٤	أكتوبر ٩٤	كتاب «الإسلام بين الشرق والغرب» لعلى عزت بيجوفيتش
٥	مارس ٩٧	قضايا ومسائل البحث في الاقتصاد الإسلامي
٦	مايو ٩٧	القيمة الاقتصادية للزمن من منظور إسلامي
٧	نوفمبر ٩٧	تفسير الخلاف في فقه الزكاة
٨	إبريل ٩٨	التفسير الاقتصادي للبيوع المنهي عنها شرعاً
٩	مايو ٩٨	أثر التضخم على الحقوق والالتزامات من منظور إسلامي
١٠	يوليو ٩٨	الشروط الجزائية وغرامات التأخير
١١	سبتمبر ٩٨	التأجير التمويلى من منظور إسلامي
١٢	مارس/سبتمبر٩٨	هل يمكن القول بوجود اقتصاد إسلامي؟ حوار بين علماء الاقتصاد الإسلامي وعلماء الاقتصاد الوضعي الذين ينكرون وجود اقتصاد إسلامي
١٣	أكتوبر ٩٨	الصرافة وتحويل العملات بين الواقع المعاصر والتشريع الإسلامي
١٤	نوفمبر ٩٨	بطاقات الائتمان من منظور إسلامي

م	التاريخ	الموضوع
١٥	فبراير ٩٩	مناقشة كتاب أ. جمال البنا «نحو فقه جديد»
١٦	مارس ٩٩	تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية
١٧	سبتمبر/أكتوبر ٩٩	التوبة من المال الحرام
١٨	نوفمبر/ديسمبر ٩٩	القواعد الشرعية وتطبيقاتها على المعاملات المالية
١٩	فبراير ٢٠٠٠	التجارة الالكترونية من منظور إسلامي
٢٠	٢٠٠٢/٣/١١	الرهن العقاري من منظور إسلامي
٢١	مايو ٢٠٠٠	الجوانب الاقتصادية والشرعية لنظام **B.O.T**
٢٢	سبتمبر ٢٠٠٠	الإغراق وحرق الأسعار
٢٣	يناير ٢٠٠١	سندات الوقف
٢٤	مارس ٢٠٠١	قراءة إسلامية في مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار
٢٥	٢٠٠٢/٩/٢٨	المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي
٢٦	٢٦-٢٠٠٢/١٠/٢٧	قضايا الوقف ومستجداته في التطبيق المعاصر
٢٧	٢٠٠٣/٣/٢٤م	مناقشة كتاب «المصطلح القانوني في القرآن الكريم»
٢٨	٢٠٠٣/٩/٦م	الذنوب والعقوبات
٢٩	٢٠٠٣/١٢/٩م	الفاكتورنج «إدارة وبيع الديون التجارية بين الواقع والمنظور الإسلامي
٣٠	٢٠٠٤/٩/١	« التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي في العالم الإسلامي ومصر بصفة خاصة »
٣١	٢٠٠٥/٢/١٢	بيئة الأعمال من منظور إسلامي
٣٢	٢٠٠٥/٣/٢٧	الدعاء الاقتصادي
٣٣	٢٠٠٥/٤/٢٣	حوكمة الشركات
٣٤	٢٠٠٥/٩/١٠	معاملات شرعية منسية
٣٥	٢٠٠٥/٩/١٣	مشروع قانون رعاية الحيوان
٣٦	٢٠٠٦/٥/٣٠	فقه مهنة الهندسة

د - المحاضرات العامة

م	التاريخ	موضوع المحاضرة – المحاضر
١	أكتوبر ٩٠	الاقتصاد الإسلامي: أ.د. عبدالغني الغاوثي ـــــ أستاذ الاقتصاد بألمانيا
٢	مارس ٩٧	التوجيهات النبوية في المعاملات المالية فضيلة أ.د. أحمد عمر هاشم
٣	مايو ٩٧	الاقتصاد الإسلامي سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل
٤	سبتمبر ٩٨	المنهج القرآنى في بناء المجتمع: فضيلة الإمام الأكبر أ.د. محمد سيد طنطاوي
٥	أكتوبر ٩٨	معالم الاقتصاد الإسلامي: فضيلة أ.د. أحمد عمر هاشم
٦	نوفمبر ٩٨	مستقبل التعليم في العالم الإسلامي: معالي أ.د. محمد عبده يماني
٧	فبراير ٩٩	التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي معالي أ.د. صوفي أبو طالب
٨	يناير ٢٠٠١	إدارة الصراع الاقتصادي مع إسرائيل: أ.د. أسامة الباز المستشار السياسي للسيد رئيس الجمهورية
٩	سبتمبر ٢٠٠١	تعدد التكتلات الاقتصادية التي دخلت فيها مصر بين الآمال والواقع: أ.د. حاتم عبدالجليل القرنشاوى
١٠	٢٠٠٤/٤/١٤	ضوابط الاجتهاد الفقهي والقضايا الاقتصادية المعاصر لفضيلة أ.د/ على جمعة محمد – مفتى جمهورية مصر العربية

ثانياً: الحلقات الدراسية والدورات التدريبية

م	العدد	الموضوع
١	متكررة على مدار الشهر	دورات تدريبية في الكمبيوتر (حضرها حوالي ٢٠٠٠٠ دارسا) صيانة ، Dos ، Windows ، Word، Excel قوائم مالية SAP ، AutoCAD
٢	"	دورات اللغات: (حضرها حوالي ٤٣٥٠ دارسا)
	٦	• تأهيل التوفل
	٣٦	• تعليم ومحادثة اللغة الإنجليزية
	٦٠	• ترجمة في اللغة الإنجليزية
	٣	• تعليم اللغة الألمانية
	٤	• الدعوة باللغة الإنجليزية
		• الدعوة باللغة الألمانية
	٢	• تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها
	٢	• القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي لرجال الدعوة في مصر والعالم
	٣٠	الإسلامي
	٢	• تعليم الخط العربي
٣	"	دورات تدريبية مالية متخصصة (حضرها حوالي ٤٥٠ دارسا)
	١٢	• الضرائب والحسابات الحكومية
	٦	• التأمينات والمعاشات
	٣	• اللجان والاجتماعات
٤	"	دورات متنوعة (حضرها حوالي ٦٠٠ دارسا)
	٢	• الجمعيات الأهلية
	٣	• الذبائح في الشريعة الإسلامية
	٤	• الاقتصاد للصحفيين
	٣	• تدريس الاقتصاد الإسلامي لأساتذة الشريعة
	٢	• الوقف الإسلامي فقهاً وتطبيقاً
	٢	• الزكاة
	٢	• البنوك
	١	• الأوراق المالية
	٣	• فقه مهنة الطب
	٢	• فقه مهنة المحاماة
	١	• فقه مهنة الهندسة

ثالثاً: البحوث والنشر

بجانب طباعة بحوث اللقاءات العلمية في مجلدات، تمت طباعة ونشر البحوث والدراسات التالية في كتب.

م	المؤلف	العنوان
١	المستشار عبدالحليم الجندي	الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي
٢	الأستاذ أحمد عبدالعظيم	أسس التنمية الشاملة
٣	د.نعمت عبداللطيف مشهور	أثر الوقف في تنمية المجتمع
٤	د.يوسف إبراهيم يوسف	السنن الإلهية في الميدان الاقتصادي
٥	د. رفعت العوضي	الضوابط الشرعية للاقتصاد
٦	د. شوقي دنيا	من أعلام الاقتصاد الإسلامي
٧	د. شوقي عبده الساهي	إسهامات الإمام الماوردي في النظام المالي الإسلامي
٨	د. رفعت العوضى	تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد المساهمة العربية العقلانية
٩	د. ربيع الروبى	التكافل الاجتماعي في الإسلام
١٠	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين	مجلد معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
١١	د. يوسف إبراهيم يوسف	القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي
١٢	أ. أحمد جابر بدران	البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك الإسلامية
١٣	د. أحمد عمر هاشم	منهج الدفاع عن الحديث النبوي
١٤	د. خليل سامي على مهدي	توظيف إمكانات العالم الإسلامي في ضوء القانون الدولي الاقتصادي المعاصر
١٥	د. أحمد عمر هاشم	الشفاعة في ضوء الكتاب والسنة
١٦	أ. فؤاد مصطفى محمود	طريق النهضة للعالم الإسلامي المعاصر
١٧	د. محمد عبدالحليم عمر	الحوار الاقتصادي: وقائع حوار بين مجموعة من علماء الاقتصاد حول: هل يوجد اقتصاد إسلامي
١٨	د. محمد عبدالحليم عمر	مناقشة كتاب «نحو فقه جديد» للأستاذ جمال البنا: وقائع حلقة نقاشية حول الكتاب
١٩	د. شوقي أحمد دنيا	الاقتصاد الإسلامي – دراسة منهجية
٢٠	د. ربيع الروبي	الملكية العامة في الإسلام
٢١	د. شوقي أحمد دنيا	اتجاه المشروعات العالمية للاندماج والتكامل وإمكانات التأثير على الاقتصاد المصري
٢٢	أ. أحمد جابر بدران	المشاركات الزراعية وتطبيقاتها العملية في المصارف

م	المؤلف	العنوان
		الإسلامية
٢٣	أ.د/ أمين منتصر	نظرية سلوك المستهلك
٢٣	أ.د/ زينب صالح الأشوح	اقتصاديات الوقت
٢٤	الأستاذ/ سمير نوفل	دور العقيدة في الاقتصاد الإسلامي

رابعاً: الأعمال الإنشائية وقاعدة المعلومات

م	نوع العمل	
١	كشاف المؤلفات في الاقتصاد الإسلامي	صدر منه طبعتان
٢	الموسوعة الكبرى للأحاديث النبوية	صدر منه الجزء الأول
٣	الموسوعة المختصرة للأحاديث النبوية	صدر منه ٧ أجزاء
٤	كشاف مفاهيم ومصطلحات الاقتصاد الإسلامي	صدر منه طبعة أولى
٥	الكشاف الاقتصادي للقرآن الكريم	صدرت منه سورة البقرة
٦	الكشاف الاقتصادي للسنة	تحت الإعداد
٧	رسائل الماجستير والدكتوراه التي منحتها جامعة الأزهر مسجلة على أفلام ميكروفيلمية ومتاحة للتسجيل على ديسكات كمبيوتر – وللاطلاع عليها (بعدد ١٥٠٠٠ رسالة)	
٨	خمس مكتبات تحتوى على حوالي ١٢٠٠٠ كتاب بعضها يشمل أكثر من جزء	
٩	مكتبة الكترونية بها العديد من اسطوانات الكمبيوتر	
١٠	مكتبة متخصصة لمطبوعات المركز للاطلاع والبيع	
١١	مكتبات الإهداءات من جهات وأفراد بها حوالي ٥٠٠ كتاب ومجلة	

خامساً: المجلة العلمية

* صدرت المجلة في أول الأمر باسم مجلة «الدراسات التجارية الإسلامية» وصدر منها سبع أعداد.
* ثم عدل اسم المجلة إلى «مجلة المعاملات المالية الإسلامية» وصدر منها ست أعداد.
* ثم في عام ١٩٩٧م عدل الاسم إلى مجلة «مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي») وصدر منها حتى الآن اثنان وثلاثون عددا ونشر في جميع أعداد المجلة حوالي ٣٠٠ بحثا.

سادسا: الاستشارات وخدمة المجتمع في إطار الاقتصاد الإسلامي

ومن أهم ما قام به المركز في هذا المجال ما يلي:

- تم إعداد مشروع لقانون الزكاة، ومشروع لقانون الأوقاف، ودراسة حول مشروع قانون التمويل العقاري، ودراسة حول قانون قطاع الأعمال العام، ودراسة حول قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، والنظام الأساسي للهيئة العالمية للزكاة، ووضع نموذج للقوانين الاقتصادية من منظور إسلامي.
- وضع نماذج لعقود صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية.
- وضع برنامج الدراسة لكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة المدينة المنورة العالمية.
- وضع برنامج للتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة لكل من دول اليمن وإندونيسيا والجزائر.
- يعمل المركز كخبير استشاري للجنة الفقه بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.
- المعونة في البرامج التدريبية والحلقات الدراسية حول الاقتصاد الإسلامي لجهات عديدة منها مركز التدريب بالأزهر ونقابة الصحفيين وجمعية رجال الأعمال بأسيوط.
- مساعدة الباحثين والدارسين من جميع الدول الإسلامية باختيار موضوعات الدراسة وتوفير المراجع والإشراف المشترك عليهم.
- تقديم استشارات للعديد من الشركات حول بعض القضايا الاقتصادية من منظور إسلامي، والرد على الفتاوى الاقتصادية.
- الكتابة دوريا كل أسبوع في بعض الصحف، والمشاركة في العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية حول الاقتصاد الإسلامي.

سابعا: بحوث الجائزة

رقم وتاريخ الجائزة	موضوع الجائزة	عدد البحوث المقدمة
الأولى ١٩٨١/٨٠م	وزعت على بعض رسائل الماجستير والدكتوراه	رسالتين
الثانية ١٩٨٢/٨١م	وزع نصفها على بعض رسائل الماجستير والدكتوراه المعاجلة الإسلامية للأسعار والأجور	رسالتين ٥١ بحثا
الثالثة ١٩٨٣/٨٢م	الملكية في الإسلام والنظم الوضعية	٣٧ بحثا
الرابعة ١٩٩٩/٩٨م	ترشيد مالية الدولة المعاصرة في إطار المنهج الإسلامي	٢٦ بحثا
الخامسة ٢٠٠٠/٩٩م	تنظيم السوق المعاصرة في ضوء أحكام وتوجيهات الإسلام	٤٣ بحثا
السادسة ٢٠٠١/٢٠٠٠م	الفرع الأول: التوزيع العادل في ظل اقتصاديات السوق من منظور إسلامي الفرع الثاني: الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة	١٦ بحثا ٢٠ بحثا
السابعة ٢٠٠٣/٢٠٠٢م	القرآن الكريم والموضوعات الاقتصادية	٥٠ بحثا
الثامنة ٢٠٠٤/٢٠٠٣م	حماية المستهلك في الشريعة الإسلامية	٣٢ بحثا
التاسعة ٢٠٠٥/٢٠٠٤	الفجوة الغذائية في العالم الإسلامي	٣٥ بحثا
العاشرة ٢٠٠٦/٢٠٠٥		
إجمالي البحوث		٤ رسائل ٣١٠ بحثا

الفرع الثالث

تقييم أنشطة المركز

الإيجابيات – السلبيات – المعوقات

سوف نحاول في هذا المبحث تقييم أنشطة المركز بإبراز أهم الإيجابيات والسلبيات والمعوقات وفق عدة معايير ترتكز على مدى تحقيق المركز لأغراضه وذلك وفق ما يلي:

أولا : الإيجابيات، ويمكن رصدها من خلال الأعمال التالية:

أ - مدى الإسهام في إثراء وتشجيع البحث في الاقتصاد الإسلامي، ونشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي.

ج- الإسهام في تكوين الكوادر المؤهلة للبحث والعمل في الاقتصاد الإسلامي.

د - إنشاء قاعدة معلومات لخدمة البحث والباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

هـ - الإسهام في حل المشكلات ومناقشة القضايا التطبيقية للاقتصاد الإسلامي.

وفى ضوء هذه المعايير يمكن تقييم أنشطة المركز في الفقرات التالية:

أ: **من حيث الإسهام في إثراء وتشجيع البحث في الاقتصاد الإسلامي**، ويمكن القول إن المركز حقق هذا الغرض بدرجة كافية كما يظهر من التلخيص التالي:

١- غزارة البحوث التي قدمت للمؤتمرات والندوات العديدة التي عقدها المركز وتلك التي نشرت في مجلة المركز وسلسلة البحوث الدورية والتي تبلغ حوالي ٢٠٥٥ بحثا ودراسة موزعة كالآتي:

١٣١٥ بحثا مقدمة للندوات والمؤتمرات.

٣٠٠ بحثا منشورة بالمجلة.

٣١٠ بحثا مقدمة للجائزة.

٤٨ بحثا مقدمة للحلقات النقاشية.

٤٣ بحثا مقدمة للمنتديات الاقتصادية.

٢٩ كتابا في سلسلة الدراسات.

١٠ أعمال إنشائية.

٢- وجود واستمرارية جائزة الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي سنويا والمفتوحة لجميع الباحثين والتي يمنح الباحثون فيها جوائز نقدية في حفل كبير تنقله وسائل الإعلام.

٣- تنوع الأساليب والوسائل التي يتم من خلالها مشاركة الباحثين في أعمال المركز، ومنح مكافآت نقدية لكل من يقدم بحثا للمركز.

٤- انتشار المشاركة في الأنشطة البحثية للمركز على مستوى العالم الإسلامي، فيمكن القول إن باحثين من أغلب الدول الإسلامية شاركوا في أعمال المركز.

٥- جذب المركز فئات عديدة للمشاركة في البحث في الاقتصاد الإسلامي من أعضاء هيئات التدريس في الجامعات وغيرهم لم يسبق لهم الدخول في هذا المجال، بل إن المركز عمل على جذب البعض من الذين كانوا يعترضون على وجود اقتصاد إسلامي من خلال حلقة نقاشية معهم بعدها شاركوا في بعض أنشطة المركز.

٦- المشاركة المجتمعية من خلال الصحف والإذاعة والتلفزيون في نشر المعرفة الاقتصادية من منظور إسلامي وإلقاء العديد من المحاضرات عن الاقتصاد الإسلامي في جهات عدة.

٧- يحرص المركز على توجيه الدعوة إلى أكبر عدد ممكن لحضور اللقاءات العلمية التي يعقدها.

٨- الابتكار في تقديم بعض الأعمال مثل الحلقات الدراسية لرجال الدعوة وحلقات فقه المهن، والبط المباشر بين الجوانب الإيمانية والاقتصاد مثل موضوع " الذنوب والعقوبات الاقتصادية"وموضوع " الدعاء الاقتصادي" وموضوع "الجوانب الاقتصادية في حياة الأنبياء عليهم السلام".

٩- حرص المركز في بداية نشاطه على وضع ومناقشة منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي.

ب - **الإسهام في تكوين الكوادر المؤهلة للبحث والعمل في مجال الاقتصاد الإسلامي**، ويمكن القول إن المركز حقق ذلك إلى حد ما كما يظهر مما يلي:

١- عقد دورات تدريبية وحلقات دراسية في اللغات والكمبيوتر والشئون المالية والاقتصاد وأخرى متنوعة حضرها حوالي ٢٥٤٠٠ دارسا.

٢- شارك خبراء المركز في إلقاء محاضرات في العديد من الدورات التدريبية في جهات عدة بمصر وبعض الدول العربية حول البنوك الإسلامية.

٣- الكثير من القضايا التي تناولها المركز في أنشطته تم اختيارها بصفة موضوعات مستجدة لبحوث الماجستير والدكتوراه لباحثين من مصر وبعض الدول الإسلامية وتولى المركز مساعدة الباحثين في إعداد رسائلهم وشارك مدير المركز في مناقشتها.

كما تم الإشراف على بعض الرسائل بواسطة مدير المركز في مصر وبعض البلاد العربية والإسلامية مثل الجزائر وماليزيا، ورسالتين في الولايات المتحدة الأمريكية إحداهما عن موضوع "رأس المال في الإسلام دراسة اقتصادية ثقافية اجتماعية" لباحثة من جامعة هارفارد، وأخرى عن موضوع"الصدقة في الإسلام" لباحثة من جامعة بوسطن.

ج- تكوين قاعدة معلومات في الاقتصاد الإسلامي، وهذا الغرض تحقق إلى حد ما من خلال ما يلي:

١- المكتبات الورقية المتعددة.

٢- مكتبة الرسائل الجامعية الالكترونية.

٣- مركز الحاسب الآلي للسنة النبوية الشريفة.

٤- قائمة المؤلفات في الاقتصاد الإسلامي.

٥- المكتبة الالكترونية.

٦- الكشاف الاقتصادي للقرآن الكريم.

٧- كشاف مصطلحات ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي.

٨- إهداء مطبوعات المركز للعديد من الجهات والأفراد على مستوى العالم الإسلامي وكل ذلك متاح للجميع للاطلاع والتصوير بجانب بيع مطبوعات المركز بالتكلفة.

د – الإسهام في حل المشكلات ومناقشة القضايا الاقتصادية التطبيقية من منظور إسلامي، وفى هذا المجال يمكن القول بأن إدارة المركز حرصت دائما على الربط بين البحث العلمي والواقع التطبيقي كما يظهر مما يلي:

١- أغلب موضوعات الندوات والمؤتمرات تم اختيارها من بين المشكلات العملية في الواقع التطبيقي.

٢- كان المركز يأخذ على عاتقه مسئولية تنفيذ بعض التوصيات التي تصدر عن الندوات والمؤتمرات والتي لها صلة بأنشطته مثل عقد دورات تدريبية فعلى سبيل المثال عندما صدرت

توصية عن مؤتمر الجمعيات الخيرية بتدريب المسئولين عن إدارتها تولى المركز عقد دورتـين لتدريب أعضاء مجالس إدارة هذه الجمعيات والعاملين فيها حول كيفية إدارتها.

٣- قام المركز بإعداد مشروعات لقوانين عدة من منظور إسلامي وأرسلها إلى الجهات المختصة.

٤- يتلقى المركز العديد من المشكلات الاقتصادية لأفراد وجهات ويعـد عنهـا دراسـات متكاملة من منظور إسلامي وبعض هذه الدراسات قدمت للمحاكم بصفة شـهادة خبيـر واعتمـد الحكم القضائي الصادر بشأنها عليها.

ثانيا: السلبيات، بالرغم من هذه الإيجابيات فإنه من باب نقد الذات وتطلعا للأفضل، يمكن القول إنه توجد بعض السلبيات من أهمها ما يلي:

أ- عدم استكمال الأعمال الإنشائية، خاصة موضوع الكشاف الاقتصادي للقرآن الكـريم وكذا الكشاف الاقتصادي للسنة النبوية الشريفة.

ب- عدم إعداد مراجع منهجية متكاملة للاقتصاد الإسلامي، فبالرغم من غزارة الإنتـاج العلمي للمركز إلا أنه يتناول موضوعات متعددة ومتناثرة رغم الحاجـة الماسـة لإعـداد هـذه المراجع.

جـ- التقصير في إعداد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، فمن المعـروف أن المنـاهج الدراسية في العديد من الجامعات لا تؤهل خريجيها ليكونوا بـاحثين متمكنـين فـي الاقتصـاد الإسلامي الذي ما زال حائرا بين الدراسات الفقهية في كليات الشريعة والدراسـات الاقتصـادية المحضة في كليات التجارة وكان الأمل معقودا على مراكز البحوث لتأهيل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي الذين يجمعون بين الدراسات الشرعية والدراسات الاقتصادية من خلال إنشاء دبلومات عامة ومتخصصة.

د – التقصير في تكوين هيئة بحثية في المركز، فبالرغم من أن عمر المركز يناهز أكثر من خمسة وعشرين سنة، إلا أنه لا يوجد به هيئة بحثية فعدد موظفيه حوالي ٦٦ موظفا لا يوجد من بينهم سوى أربعة معيدين فقط حصلوا على الماجستير من كلية الشريعة ومسجلين للـدكتوراه في ذات الكلية ورغم أن موضوعات دراستهم تتناول المعـاملات الماليـة إلا أن مـنهج هـذه الدراسات يغلب عليه الطابع الفقهي.

ثالثا: المعوقات: ومن أهمها ما يلي:

أ- انعدام التنسيق بين مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي.

ب- ندرة الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، ففي ظل الصحوة الإسلامية توجه عدد من الباحثين إلى البحث في الاقتصاد الإسلامي الذي يمكن تسميتهم بالرواد ولكن بتناقصهم على مر الزمن لم ينشأ جيل جديد يحمل الرسالة بعدهم مما يوجد صعوبة لدى المركز في التكليف بالكتابة في الموضوعات التي يطرحها وقصر ذلك على عدد محدود منهم.

جـ- قصور الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقات البحث العلمي، فالمركز يعتمد بالدرجة الأولى على موارده الخاصة المتمثلة في إيرادات التدريب وبيع المطبوعات والتي تتم بأسعار رمزية وبما يغطى جزءا من التكاليف وبشكل لا يسمح بالتوسع في أنشطته.

The Experience of Saleh Kamel Centre of Islamic Economics (SKCIE) at *Al-Azhar* University in Scientific Research

Prof. Mohammed Abdulhalim Omar
Director of SKCIE, and Member of
Staff at the Faculty of Commerce

Abstract. This paper discusses the experience of SKCIE at *Al-Azhar* University in the field of research in Islamic Economics (IE). The establishment of the institution went through different stages from the beginning of the eighties till the beginning of the nineties. In 1990 the Centre was officially affiliated to the University instead of its previous affiliation to the Faculty of Commerce and in 1992 its name has changed from the Centre of Research and Islamic Commercial Studies to its current name. The paper looks at various aspects of the Centre; establishment, administration, objects and means, and the various activities undertaken. The paper ends its discussion by looking into some of the advantages, disadvantages and the obstacles that the Centre faces.

تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي

دكتور/ صديق طلحة رحمة

المستخلص: يهدف مركز الاقتصاد الإسلامي لتحقيق أهداف جامعة السودان العالمية في مجال الدراسات المصرفية والمالية وفق منظور إسلامي، لتقديم دراسات متميــزة فــي مناهج التعليم العالي لمواكبة مستجدات العصر، مستهدفة التأصيل والإسهام في تحقيــق نهضة البلاد. من خلال البحوث والدراسات والتدريب، وبناء القدرات لترســيخ تجربــة المصارف الإسلامية التي انتظمت السودان والبلاد العربية وبعض البلدان الأخرى منــذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

قام المركز وباشر أعماله منذ عام ٢٠٠٣م، ووجد ترحيباً ومباركة من بنك السودان وتعاوناً من المصارف العاملة، وقام بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية وورش العمل.

يتكون الهيكل التنظيمي للمركز من مجلس أمناء المركز، والمسؤول عــن وضــع السياسات للمركز، والجهاز التنفيذي الذي يشمل المدير العام، والمدير الإداري، والمدير الفني (خبير تدريب)، واللجنة العلمية.

يمارس المركز نشاطه من خلال عدد من الوحدات، كوحدة البحــوث والتطــوير، ووحدة التدريب ووحدة الاستشارات. وقد قدم المركز منذ إنشائه العديــد مــن البــرامج والدورات التدريبية وورش العمل، استفادت منها جهات كثيرة. كما أن المركز يشــرف على تقديم مواد منهج الاقتصاد الإسلامي بالجامعة عبر تحديد المنهج وتحديد الســاعات الدراسية لمرحلتي البكالوريوس والماجستير.

مقدمة

سعت جامعة السودان العالمية منذ إنشائها إلى تقديم دراسات متميزة في مناهج التعليم العالي لسد الثغرات في بعض التخصصات، وإستحداث مناهج جديدة، لتواكب التطورات والمستجدات في سوق العمل مساهمة منها في النهوض بالبلاد في المشاركة في التعليم العالي.

وفي ضوء ذلك بادرت إدارة الجامعة بإنشاء أولى الكليات بهذه الجامعة في العلوم الإنسانية لتشمل إدارة الأعمال والعلوم الإدارية والاقتصادية بجانب الحاسوب والمحاسبة والمنشآت المالية والمصرفية لتواكب متطلبات السوق المحلي والتجارة والاقتصاد.

ولقد كان ضمن قرارات مجلس أمناء الجامعة التوسع في إنشاء الكليات الجديدة وفق خطة مدروسة:

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية بتخصصاتها الخمسة:

١) الحاسوب ونظم المعلومات
٢) المحاسبة والتدقيق المالي.
٣) إدارة الأعمال.
٤) الاقتصاد والطرق الكمية.
٥) الدراسات المصرفية.

وقد قامت لاحقاً

كلية العلوم الإدارية:

١) كلية علوم المختبرات الطبية.
٢) كلية اللغات والترجمة.
٣) كلية الطب والعلوم الصحية.
٤) كلية الصيدلة.

وقد بدات الحاجة الماسة إلي التفكير في إنشاء مركز يعني بالاقتصاد الاسلامي والدراسات المصرفية والمالية وذلك في جلسة مجلس امناء الجامعة رقم ١٦ بتاريخ ٢٠٠١/٨/٢١م للتوجيه بإعداد مذكرة لقيام المركز بالتنسيق مع العديد من الجهات ذات الصلة بالتعاون مع عميد كلية العلوم لإدارية والاقتصاد والسيد محافظ بنك السودان والسيد / رئيس اتحاد المصارف السوداني.

وفي تاريخ ٢٠٠٢/٨/٢٦م أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموافقة علي قيام المركز وفق طلب الجامعة في اجتماعها رقم (١٠) الدورة الثامنة لسنة ٢٠٠٢م وبعد ذلك شرعت إدارة الجامعة في العمل علي قيام المركز ومع بداية عام ٢٠٠٣م تم قيام المركز.

أهداف المركز:

القيام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي من مصارف وصيغ تمويلية وتأمين.

تقديم الدورات التدريبية في مجالات المصارف والمحاسبة والتامين الإسلامي ومنح الشهادات بذلك.

عقد المؤتمرات السمنارات التي تناقش قضايا ومحاور هامه.

عقد الندوات والمقترحات لمناقشة العديد من المحاور في إطار تطبيق الصيغ الإسلامية والتمويلية والمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي والتأمين الإسلامي وغيرها.

القيام بتقديم الاستشارات في مجالات أعمال المصارف والتمويل الإسلامي محليا ودوليا وفق المنظور الإسلامي.

تقديم وتنظيم الاستشارات والمراجعات الشرعية لأعمال المصارف الإسلامية.

إصدار النشرات والمطبوعات والدوريات المختلفة التي تهتم بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

يتكون المركز من ثلاث وحدات متخصصة هي:

(أ) وحدة البحوث والتطوير:

تهدف هذه الوحدة لتناول دور المصارف الإسلامية كجزء من منظومة الاقتصاد الإسلامي المتكاملة والمشروع الإسلامي الاجتماعي الحديث الذي بدأ يتبلور منذ القرن الماضي كبديل للنظم المالية الحديثة النابعة من النظام الرأسمالي بغرض إبراز الفكر الإسلامي ومقدرته علي تأدية دوره في المجال الاقتصادي والمالي الذي يهتم بتحقيق الكفاية والعدل في النظام الاجتماعي وذلك عن طريق:

١- إجراء البحوث العلمية المتأنية لتنظيم العلاقة العضوية بين العمل الاقتصادي وبنية المجتمع والعلاقات بين الشعوب.

٢- إجراء البحوث والدراسات للتمويل الإسلامي ونظم الاستثمار.

٣- إجراء البحوث والدراسات لترسيخ نظم البيوع الشرعية.

٤- النظر في نظم المعاملات التجارية والاقتصادية وبلورتها ودراسة تأسيس المؤسسات البديلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية التي تشكل الطابع الأساسي للنظام الاقتصادي الإسلامي.

٥- إجراء البحوث والدراسات في مجالي السياسات المالية والنقدية ومدي إمكانية تناغم هذه السياسات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في النظام الإسلامي.

٦- النظر في البحث والدراسة لإيجاد مؤشرات ربحية وفق البدائل الشرعية لتحقيق العدالة عند التمويل.

٧- إجراء البحوث والدراسات في مجالات الإدارات المالية والنقدية في النظام الإسلامي لتحقيق:

أ – التوازن النقدي في ظل النظام المصرفي الإسلامي

ب- السيطرة علي معدلات التضخم وإشاعة عدالة الأرباح في الأسواق وعلاقتها بالاستقرار المالي والاقتصادي.

ج- البحث في مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي والمالي الإسلامي وإجراء الدراسات المالية لتمديد الصلة بين الزمن والنظام المالي الإسلامي.

٨- النظر في الصيغ المصرفية الإسلامية.

أ – تطوير الصيغ المصرفية الإسلامية لتناسب مصلحة طالب التمويل والنمو الاقتصادي السليم.

ب- قياس مخاطر صيغ التمويل الإسلامية ووضع الضوابط اللازمة لكل صيغة.

ج– إلقاء الضوء علي خصائص الصيغ الإسلامية وتميزها.

د- دور المصارف الإسلامية كمضارب في أموال المودعين مقابل دورها كوسيط مالي وتحقيق التوازن المطلوب.

هـ- استنباط الهيكل المناسب للمصرف الإسلامي وفق البيئات الاقتصادية المختلفة لإنفاذ التمويل الاقتصادي التنموي المطلوب.

٩- أن يسعي المركز لخلق علاقات وصلات مع المراكز المشابهة في العالم وتبادل المعلومات والدراسات في إطار اتساع دائرة الاهتمام بقضايا الاقتصاد والمصارف الإسلامية في عالم اليوم.

١٠- تطوير النظم المحاسبية والإدارية والقياسية.

(ب) وحدة التدريب:

تقوم بالآتي: -

١- حصر وتحديد الاحتياجات التدريبية المطلوبة للعمل علي تصميم البرامج التدريبية التي تهدف لرفع الكفاءة والقدرة وذلك بـ:

أ- التدريب العملي.

ب- تطوير وسائل التدريب المتبعة.

٢- التدريب العملي علي صيغ الاستثمار المختلفة والتركيز علي دراسة الحالات ومناقشتها في حلقات التدريب..

٣- تقديم الجرعات التدريبية المعتمدة علي استخدام التقانة الحديثة ونظم المعلومات وأجهزة الحاسب لكافة الخدمات المصرفية المقدمة.

٤- التدريب علي أساليب الإدارة الفعالة والتطوير المؤسسي.

٥- التدريب وفق أحدث المستجدات في الإدارة المالية وزيادة كفاءة استخدام رأس المال.

(ج) وحدة الاستشارات: -

١- تقدم هذه الوحدة الاستشارات في مجالات الأداء المالي والمصرفي ونظم الاستثمار والتمويل والنظم الإدارية والمحاسبية وفق المنظور العلمي والإسلامي.

٢- تعمل علي تقديم الاستشارات اللازمة لأي مصرف أو مؤسسة مالية بهدف تطوير الأداء الإداري والمالي والمصرفي وذلك عن طريق دراسة المؤشرات التالية:

- تطوير صيغ تمويل الاستثمارات المتبعة.
- تقييم كفاءة المصرف في استخدام موارده المالية في التمويل قصير وطويل الأجل.
- المراجعة والتدقيق الشرعي.
- تقييم كفاءة المصرف وفق المؤشرات التي يضعها البنك المركزي وفق المعايير الإسلامية والدولية.

٣- يمكن لهذه الوحدة تقديم استشارات موجهة لنوع من الأداء يكون مطلوباً بهدف تطوير الأداء في مرفق معين لمختلف المؤسسات المالية والمصرفية في مجال لا يزال بكراً وخارج اهتمامات معظم المؤسسات القائمة.

النظام الأساسي للمركز:

عملاً بأحكام المادة: (٢/١/٢٦) من قانون جامعة السودان العلمية لسنة ٢٠٠٧م أصدر المجلس النظام الأساسي الآتي نصه:

اسم النظام وبدء العمل به:

يسمي هذا النظام / النظام الأساسي لمركز الاقتصاد الإسلامي ويعمل به منذ تاريخ توقيع رئيس المجلس عليه.

إنشاء:

ينشأ بكلية الاقتصاد والدراسات المالية والمصرفية - جامعة السودان العلمية مركزاً يسمي مركز الاقتصاد الإسلامي.

تفسير

في هذا النظام ما لم يقتض السياق معني آخر، يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المخصصة إزائها:

١) المركز: يقصد به مركز الاقتصاد الإسلامي.
٢) مجلس المركز: يقصد به مركز الاقتصاد الإسلامي.
٣) اللجنة العلمية: يقصد اللجنة العلمية لمركز الاقتصاد الإسلامي.
٤) العميد " يقصد به عميد الاقتصاد والدراسات المالية والمصرفية.
٥) مدير المركز: يقصد به مدير مركز الاقتصاد الإسلامي.
٦) منسق البرامج: يقصد به الشخص المسئول عن تنسيق أى من البرامج العلمية التي يقدمها المركز

أهداف المركز:

يهدف المركز إلي تحقيق الأهداف التالية: -

الاهتمام والاسهام في تطوير المفاهيم الاقتصادية الإسلامية.

ترسيخ تجربة المصارف الإسلامية.

توفير فرص التدريب والتأهيل للعاملين بالقطاع الاقتصادي والمصارف الإسلامية

إجراء البحوث والدراسات التطبيقية المرتبطة بقضايا الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.

تأسيسي قاعدة بيانات عن الدراسات الاقتصادية الإسلامية والمصارف الإسلامية.

- مهام المركز واختصاصاته:

تكون للمركز المهام والاختصاصات التالية:

١) إجراء وتطوير البحث العلمي والدراسات التطبيقية في مجالات الاقتصالد الإسلامي.

٢) وضع البرامج والمناهج الدراسية لنيل الدرجات الجامعية العليا وفقاً للوائح والاجراءات كلية الدراسات العليا لجامعة السودان العالمية.
٣) التنسيق مع الوحدات العلمية بالجامعة وخارجها لتنظيم وتنفيذ برامج المركز.
٤) تنظيم البرامج والدورات التدريبية لتنمية قدرات العاملين في القطاع الاقتصادي والمصارف الإسلامية.
٥) تقديم الاستشارات الاقتصادية الإسلامية للوحدات المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي.
٦) التعاون مع الهيئات العلمية والنمهنية عالميا ومحليا لتطوير البحث العلمي والتدريب في مجالات الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.
٧) تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية لرفع الوعي والاهتمام العام في مجالات الاقتصاد الإسلامي.
٨) نشر الإنتاج العلمي والدراسات التي يقدمها المركز.

- الهيكل الإداري للمركز:

يتكون المركز من الآتي:
١) مجلس المركز.
٢) اللجنة العلمية.
٣) مدير المركز.
٤) منسق البرامج.

ويتكون مجلس المركز من:
١) عميد كلية الاقتصاد والدراسات المالية والمصرفية – رئيساً.
٢) مدير المركز عضوا ومقرراً.
٣) عميد كلية العلوم الإدارية – عضواً.
٤) ممثل لإتحاد المصارف – عضواً.
٥) ممثل لأكاديمية المصارف – عضواً.
٦) ممثل لبنك السودان – عضواً.

- مهام مجلس المركز واختصاصاته:

تكون لمجلس المركز المهام والاختصاصات التالية:
١) إجازة السياسة المالية والموازنة العامة عن أداء المركز المالي.
٢) وضع السياسات والخطط العامة للمركز.

٣) اعتماد برنامج التدريب ومنح الشهادات الخاصة في الدورات الأساسية وذلك بناء علي توصية اللجنة العلمية.

٤) رفع تقرير سنوي عن أداء المركز.

٥) تقديم التوصيات لمجلس دراسات المركز فيما يتعلق بالمناهج والمقررات ولوائح القبول والنتائج.

٦) تكوين اللجان المتخصصة وتحديد مهامها بتحقيق اغراض المركز.

٧) تنشيط اتفاقيات التعاون بين المركز والمؤسسات ذات الصلة داخليا وخارجيا.

٨) وضع اللوائح والموجهات المنظمة لعمل المركز.

٩) تطوير الموارد المالية للمركز.

- تكوين اللجنة العلمية:

تتكون اللجنة العلمية للمركز:-

١) مدير المركز – رئيسا

٢) منسقو البرامج بالمركز – أعضاء.

٣) رؤساء الأقسام بكلية الاقتصاد – أعضاء.

٤) ممثل لاتحاد المصارف عضواً.

٥) ممثل لبنك السودان – عضواً

٦) ممثل لأكاديمية المصارف – عضواً.

- **مهام واختصاصات اللجنة العلمية:**

١) إعداد الخطط والبرامج الدراسية والتدريبية ،

٢) متابعة تنفيذ الخطط والبرامج.

٣) اقتراح السياسات والآليات المناسبة لتطوير المركز.

٤) العمل علي تنفيذ سياسات المركز.

- **الاجتماعات**

تكون إجتماعات مجلس المركز واللجنة العلمية علي النحو التالي، ومتي ما دعت الضرورة لإجتماعات طارئة.

مجلس المركز يجتمع مرتين علي الاقل في العام

اللجنة العلمية تجتمع ثلاث مرات في العام.

- مدير المركز:

يكون للمركز مدير يعينه مدير الجامعة بالتشاور مع العميد.

- مهام مدير المركز واختصاصاته

تكون لمدير المركز المهام والاختصاصات التالية:-

١) المسئولية أمام إدارة الجامعة ومجلس المركز عن أداء المركز.
٢) متابعة أداء العالملين بالمركز ومتابعة شئونهم.
٣) تنفيذ الخطط والسياسات العامة المجازة من مجلس المركز.
٤) مسئولية الإشراف عن أنشطة المركز لتنفيذ البرامج العلمية والبحثية المخططة.
٥) إعداد مقترحات موازنة المركز ورفعها لمجلس المركز.
٦) رفع التقارير الإدارية والمالية للمجلس عن نشاط المركز.
٧) أي مهام أخري يكلفه بها مجلس المركز.

- منسق البرامج:

يكون لكل برنامج من البرامج التي يقدمها المركز منسق يعينه رئيس مجلس المركز بالتشاور مع مدير المركز.

- مهام واختصاصات منسق البرنامج:

يكون منسق البرنامج مسئولا عن تنسيق البرنامج الموكل إليه بالتنسيق مع مدير المركز.

- مصادر التمويل

تكون علي النحو الآتي:-

١) المخصص من موازنة الجامعة.
٢) إيرادات المركز من البرامج والنشاط العلمي والبحثي الاستشاري.
٣) المنح والدعم من الهيئات المنظمات المحلية العالمية المعتمدة من الجامعة.
٤) أي مصادر أخري مشروعة تحقق أهداف المركز.

مجلس الإشراف يتكون من:

١- مولانا/ أحمد عبد الرحمن محمد – نائب رئيس مجلس أمناء الجامعة.وأمين عام مجلس الصداقة الشعبية

٢- مولانا / محمد عثمان خليفة - رئيس لجنة الإشراف.وزير سابق ومدير عام البنك الإسلامي السوداني السابق.

٣- بروفيسور / صديق ناصر عثمان- عميد كلية الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية بالجامعة.

٤- بروفيسور/ حسن عبد الله الأمين. رئيس هيئة الرقابة الشرعية بالبنك السعودي السوداني.

٥- السيد / الباقر يوسف مضوي. مدير عام بنك فيصل الإسلامي السوداني سابقاً.

٦- الأستاذ/ صلاح علي أبو النجا. مدير عام بنك التضامن الإسلامي سابقاً

٧- الدكتور/ عبد المنعم القوصي. نائب محافظ بنك السودان السابق ومدير البنك الأردني الإسلامي.

٨- الدكتور/ احمد إبراهيم الترابي - مدير بنك سبا الإسلامي باليمن سابقاً ومدير عام بنك المزارع سابقاً ورئيس مجلس إدارة بنك الشمال الإسلامي السوداني السابق ومدير عام مركز الاقتصاد الإسلامي.

٩- الدكتور / صديق طلحة محمد. المدير التنفيذي والأستاذ بجامعة السودان العالمية.

١٠- الأستاذ / حمزة محمود عكاشة - المشرف الإداري– بكالوريوس الاقتصاد – جامعة أمدرمان الإسلامية.

<u>البرامج والدورات التي تم تنفيذها:</u>

وقام المركز بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية وورش العمل شملت:

١- التمويل بالمرابحة

٢- التمويل بالمشاركة

٣- السلم والسلم الموازي

٤- مخاطر التمويل الإسلامي

٥- التمويل الزراعي

٦- العمليات المصرفية الإسلامية

٧- تمويل الاستثمارات الصغيرة.

٨- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية من منظور إسلامي باستخدام الحاسب الآلي.

٩- التمويل بالمرابحة المصرفية.

ولقد خلصت هذه البرامج للعديد من التوصيات الهامة التي توصل إليها المشاركون من خلال حلقات النقاش العلمية التي قدمت لهم وتقوم إدارة المركز بنشر هذه التوصيات وتقديمها لجهات المختصة من بنك السودان واتحاد المصارف ووزارة المالية.

<u>ومن هذه التوصيات توصية سمنار التمويل بالمرابحة:</u>

١. تعديل نموذج عقد المرابحة ليشمل مواصفات السلعة المراد مرابحتها ومكان وزمان التسليم وإن يخصص لكل سلعة عقد منفصل.
٢. أن يشمل العقد وينص علي متابعة العملية بعد تنفيذها واكتمال تسليم وتسلم السلعة.
٣. تخضع طلبات المرابحة لدراسة متأنية من المصرف وأن لا يكتفي المصرف بما قدم له من مستندات من العميل.
٤. التوصية بالأخذ بإلزامية العقد للآمر بالشراء حتي لا تدخل البنوك في خسائر وأضرار.
٥. أن يحرص المصرف علي تملك السلعة المراد مرابحتها فعليا والعمل علي نقلها واستلامها حقيقيا.
٦. أن تسعي المصارف أنتقاء موظفي الاستثمار بدقة وتوخي وتوفر مقدرات متعددة لديهم واتاحة فرص التدريب والتاهيل لهم.
٧. علي المصارف استخدام الاعلام كوسيلة هامه وأساسية لنشر الثقافة المصرفية لدي المتعاملين معها.
٨. التنسيق مع المؤسسات العالمية والمحلية في عقد الحلقات والسمنارات المشابهه لتعميم الفائدة.
٩. أن تسعي المصارف في اعتماد المرابحة لتمويل الفئات الصغيرة من الحرفيين والمهنيين والأسر الصغيرة.
١٠. أن تعمل المصارف علي تملك كل احتياجات الفئات أعلاه بمخازنها.
١١. أن تعمل المصارف علي التأكد من ان البضائع موضوع المرابحة لا يملكها العميل طالب المرابحة أو تملك أى صلة مباشرة بها.
١٢. ضرورة أن يتأكد المصرفتملكه للبضاعة المراد مرابحتها أولا وله أن يبذل مجهودات متعددة في سبيل هذا الهدف.
١٣. علي المصارف التأكد من تناسب أجل السداد في المرابحة مع حجم العملية.

١٤. علي المصارف أن تتوفر لها معلومات مناسبة عن العملاء ولا تـدخل مـع المتعسـرين منهم.
١٥. أن تعمل المصارف علي مطابقة الفواتير المقدمة مع أسعار السوق لسلع المرابحة.
١٦. أن تسعي المصارف بتصميم عقودات مختلفة للمرابحة بالاستيراد.
١٧. ان تكمل المصارف عمليات الرهن والتسجيل قبل التنفيذ.

- **الجهات التي شاركت:**

الجهات التي شاركت في البرامج تتمثل في:

١- ديوان النائب العام
٢- بنك السودان
٣- بنك الخرطوم.
٤- بنك الشمال الإسلامي.
٥- شركة شيكان للتأمين وإعداة التأمين.
٦- هيئة مياه ولاية الخرطوم.
٧- جهاز المخزون الاستراتيجي.
٨- مصرف الأدخار.
٩- البنك السوداني الفرنسي.
١٠- شركة إنتاج السكر السودانية.
١١- ديوان الضرائب.
١٢- الشركة السودانية للاتصالات
١٣- الهئية القومية للكهرباء.
١٤- شركة هامكو المحدودة.
١٥- بنك الثروة الحيوانية.
١٦- البنك الزراعي السوداني.
١٧- بنك النيلين للتنمية الصناعية.
١٨- بنك الساحل والصحراء.
١٩- وزارة الزراعة والغابات.
٢٠- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.
٢١- بنك فيصل الإسلامي السوداني.

٢٢- البنك العقاري السوداني.
٢٣- البنك الإسلامي السوداني.
٢٤- الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي.
٢٥- شركة الأمارات والسودان.
٢٦- بنك البركة السوداني.
٢٧- الخطوط الجوية السودانية.
٢٨- شرطة الاجمارك.
٢٩- وزارة الكهرباء.
٣٠- شركة التنمية الريفية.
٣١- معهد التدريب والإصلاح القانوني
٣٢- بنك التضامن الإسلامي.
٣٣- الصندوق القومي للمعاشات
٣٤- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
٣٥- مركز الاقتصاد الإسلامي.
٣٦- بالإضافة للعديد من الشركات الخاصة.

الدراسات العليا:

وفي الجانب الآخر أشرف المركز علي تقديم مواد منهج الاقتصاد الإسلامي بالجامعة عن طريق تحديد المنهج المتبع وتحديد الساعات الدراسية وذلك فيما دون البكالوريوس.

وفي مجال الدراسات العليا قامت إدارة المركز المقترح الخاص بدراسة ما جستير المصارف الإسلامية والذي تم تقديمه عن طريق كلية الاقتصاد بالجامعة لوزارة التعليم العالي بموجب إجازته واعتماده وشمل علي:

١) مدة الدراسة عامين.
العام الأول مكون من ثلاث مراحل دراسية وتشمل
المرحلة الأولي ٤ شهور
المرحلة الثانية ٤ شهور
المرحلة الثالثة ٤ شهور.
٢) العام الثاني يشمل البحث التكميلي.

٣) يتم عقد امتحان في نهاية العام الأول ويتم التتصعيد للذين حقق معدل ٧٠% فما فوق.

٤) الذين لم يحققوا المعدل يمنحون دبلوم علي في المصارف الإسلامية.

٥) مكونات الدراسة في السمستر الأول ٤ شهور:

- مدخل الاقتصاديات والنقود في الاقتصاد الإسلامي.
- التكليف الشرعي للمعاملات الإسلامية.
- صيغ التمويل الإسلامي.
- المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية.
- التأمين التكافلي.

مكونات الفصل الثاني:

- الإدارة المالية للمصارف الإسلامية
- التسويق المصرفي تنمية الموارد الخدمات المالية الإسلامية.
- صيغ التمويل الإسلامي.
- المعايير المحاسبية للمصارف الإسلامية.
- مدخل الاقتصاد الإسلامي.

مكونات الدراسة للفصل الثالث.

- التنظيم الإداري للمصارف الإسلامية.
- دراسة الجدوى للمشروعات وفق المنظور الإسلامي.
- صيغ التمويل الإسلامي.
- نظم مصرفية مقارنة.
- تجارب المصارف الإسلامي في السودان " تحليل "
- يقدم الطالب في العام التالي باختيار موضوع البحث التكميلي من خلال المواضيع ذات الصلة بالمصارف الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك يقوم المركز بالإشراف التام لمنهج الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية الذي يعدم بكلية الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية والتي تشمل منهج الاقتصاد الإسلامي ومنهج للمصارف الإسلامي.

The Experiment of Islamic Economics Centre At Khartoum International University

Dr. Siddiq Talhah Rahmah

Abstract. The Islamic Economics Centre (IEC) at Khartoum International University aims at achieving the objectives of the University by conducting distinguished and up-to-date modern researches in the field of banking and financial studies from an Islamic perspective. These studies are designed in such a way that keeps the contents of Islamic ingredients, contributing at the same time in the development of the country, and developing the capabilities that instil the experiment of Islamic Banking (IB) that have started in Sudan and other Arab countries in the mid-seventies of the twentieth Century.

The IEC was established and started its operations in 2003. It has received a welcoming reception from the Central Bank of Sudan as well as co-operation from the banking sector of the country. The IEC conducted various training and workshop programs.

The IEC consists of many units such as the unit of research and development, and the unit of training and the unit consultation. These units help the IEC to accomplish its mission. Besides the aforementioned programs, the IEC has supervised the design of curricula courses for teaching Islamic Economics at the Bachelor and Master levels.

وحدة الاقتصاد الإسلامي: تجربة نجاح

محمد قطان

مركز التميز – وحدة الاقتصاد الإسلامي - جامعة الكويت

المستخلص: تعتبر وحدة الاقتصاد الإسلامي واحدة من وحدات مركز التميز في الإدارة التابع لكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، ويهدف المركز إلى تنمية وتطوير الإدارات العليا والوسطى في مؤسسات القطاعين العام والخاص في دولة الكويت وفق التغيرات المحلية والدولية الفنية والتقنية والتدريبية.

ومن هذا الهدف تشارك وحدة الاقتصاد الإسلامي بتقديم خدماتها إلى المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية وتلك التي لديها أنشطة في هذا المجال، والعاملة في السوق المحلي، مع الاستجابة لطلب السوق الإقليمي والدولي بتركيز أقل. حيث تتميز الوحدة بتقديم خدمات تجمع بين العلوم الإدارية والاقتصادية المعاصرة مع العلوم الشرعية الإسلامية المعاصر منها والتقليدي.

وتعتبر وحدة الاقتصاد الإسلامي جهة تنموية بالدرجة الأولى، وعوائدها غير منظورة بالمعنى الربحي المباشر مثلها مثل كل الوحدات التعليمية والتنموية الأخرى.

مقدمة:

تعتبر وحدة الاقتصاد الإسلامي واحدة من وحدات مركز التميز في الإدارة التابع لكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، ويهدف المركز إلى تنمية وتطوير الإدارات العليا والوسطى في مؤسسات القطاعين العام والخاص في دولة الكويت وفق التغيرات المحلية والدولية الفنية والتقنية والتدريبية.

ومن هذا الهدف تشارك وحدة الاقتصاد الإسلامي بتقديم خدماتها إلى المؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية وتلك التي لديها أنشطة في هذا المجال، والعاملة في السوق المحلي، مع الاستجابة لطلب السوق الإقليمي والدولي بتركيز أقل. حيث تتميز الوحدة بتقديم خدمات تجمع بين العلوم الإدارية والاقتصادية المعاصرة مع العلوم الشرعية الإسلامية المعاصر منها والتقليدي.

وتعتبر وحدة الاقتصاد الإسلامي جهة تنموية بالدرجة الأولى، وعوائدها غير منظورة بالمعنى الربحي المباشر مثلها مثل كل الوحدات التعليمية والتنموية الأخرى.

الرؤية:

أن تكون الوحدة الاقتصاد الإسلامي هي المرجع العلمي والأكاديمي المحايد الذي يقدم الخدمات الاستشارية والتدريبية والتنموية للوحدات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي.

الرسالة:

تثقيف المجتمع المحلي والإقليمي بمكونات ومدلولات ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي.

الأهداف:

- تبسيط ونشر معاني وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي إلى الجمهور المحلي والإقليمي والدولي.
- تقديم كافة الخدمات البحثية والاستشارية والتدريبية للمؤسسات الراغبة في العمل في النطاق الاقتصادي الإسلامي.
- التنسيق والتعاون مع المؤسسات والوحدات الشبيهة لتقوية وتقويم مسيرة المؤسسات المكونة للاقتصاد الإسلامي.
- المشاركة في تهيئة الأجواء لتطبيق تعاليم الاقتصاد الإسلامي في المجتمع.
- المساهمة في تكوين كوادر متخصصة في العلوم الاقتصادية التقليدية والإسلامية.
- المشاركة في وضع حلول شرعية للصعوبات والعقبات الاقتصادية التي تواجه الأعمال الفردية والجماعية.

إستراتيجية الوحدة:

- الانتشار المحلي والإقليمي والدولي.
- التعاون والتكامل مع المؤسسات الشبيهة المحلية والدولية.
- التواجد والحضور في كافة الفعاليات الاقتصادية.
- التنوع في الخدمات والأنشطة.
- الاستجابة قدر الإمكان لطلب السوق على خدمات الوحدة.
- تغطية كافة القطاعات الاقتصادية المحلية والدولية.

وسائل الوحدة:

٣ تثقيف العاملين في وسائل الإعلام المختلفة بعلوم الاقتصاد الإسلامي.

٤ طرح برامج إعلامية عن الاقتصاد الإسلامي في مختلف وسائل الإعلام.

٥ تنظيم ندوات ودورات وحلقات نقاشية ومحاضرات ومؤتمرات تتناول أهم قضايا الاقتصاد الإسلامي والتقليدي وطرحها بقالب شرعي معاصر.

٦ تنظيم مسابقة عالمية عن كافة مكونات الاقتصاد الإسلامي.

٧ تدريس بعض مواد الاقتصاد الإسلامي في عدد من المؤسسات والهيئات التعليمية.

٨ دعم الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي.

٩ إنشاء كيان متخصص في معلومات الاقتصاد الإسلامي.

١٠ إصدار دورية محكمة تتناول مختلف قضايا الاقتصاد الإسلامي.

١١ عمل دراسات علمية متخصصة في مواضيع الاقتصاد الإسلامي.

الإنجازات التي تمت في مجال البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي:

١. برامج علمية:

- برنامج الزمالة في التمويل والبنوك الإسلامية.
- برنامج الدبلوم في البنوك الإسلامية.
- تدريس الاقتصاد الإسلامي.
- تدريس البنوك الإسلامية (اسبانيا - أمريكا)

٢. ندوات وملتقيات:

- ندوة "توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية والتقليدية".
- ملتقى "التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي : تجارب وتحديات".
- ملتقى "نحو استثمار نسائي مالي إسلامي".

٣. مؤتمرات:

- "الضرائب والزكاة .. غد الكويت" ٢٠٠٦
- ""المؤسسات الاقتصادية التنموية في العالم الإسلامي" ٢٠٠٨

٤. دراسات

- المنتجات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون: ٢٠٠٥-٢٠٢٠
- دراسة "مخرجات سوق الحج الكويتية" لوزارة الأوقاف الكويتية

٥. مراكز:

- صندوق دعم الدراسات العليا في الاقتصاد الإسلامي.
- مشروع الكويت لمعلومات الاقتصاد الإسلامي.

٦. إعلاميات:

- المشاركة في معارض محلية للتعريف بأنشطة الوحدة.
- المشاركة الفعالة مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية.

٧. تحكيم:

أبحاث ودراسات (مسابقة الوقف – مشروع تدريس الاقتصاد الإسلامي في الكلية – بيت الزكاة)

٨. التعاون والتنسيق:

- اللجنة التنسيقية (بيت الزكاة – الأمانة العامة للأوقاف – كلية الشريعة)
- التعاون مع وحدات مركز التميز الأخرى.
- اللجنة العلمية للوحدة.

٩. عضويات:

عضوية مؤسسات دولية GCIFI – AAOIFI

١٠. اتفاقيات:

اتفاقيات تعاون (محلية ودولية)

١١. محاضرات:

- تنظيم محاضرات تعريفية برسائل علمية في كافة التخصصات الاقتصادية.
- تقديم محاضرات تعريفية بالاقتصاد الإسلامي (كويت - كوريا)

١٢. تدريب:

- تقديم دورات تدريبية وحلقات نقاشية للطلبة.
- تقديم برنامج الاقتصاد الإسلامي من خلال التعلم عن بعد.

١٣. شعبة الاقتصاد الإسلامي الطلابية:

تهدف الشعبة إلى مشاركة طلاب الجامعات الكويتية بالاهتمام بالوعي المجتمعي لمفاهيم ومكونات الاقتصاد الإسلامي.

المعوقات التي واجهت الوحدة في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي والجهود التي بذلت من قبل الإدارة لتذليلها:

١. معرفة مفاهيم ومكونات الاقتصاد الإسلامي.
٢. معرفة أهمية ومكانة الاقتصاد الإسلامي.
٣. الطلب الكبير من السوق المحلي والعالمي.
٤. عدم الاهتمام والاعتداد بالأبحاث والدراسات بشكل عام وبالاقتصاد الإسلامي بشكل خاص.
٥. النقص الكبير بالمعلومات والدراسات والأبحاث في الاقتصاد الإسلامي.
٦. النقص الكبير في الكوادر والمختصين في الاقتصاد الإسلامي.
٧. القوانين التقليدية المنظمة للمال والاقتصاد.
٨. البيئة التعليمية والأكاديمية التي تعمل فيها الوحدة.
٩. القوانين المنظمة للهيئات والمنظمات غير الربحية.

نظرة الوحدة لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي:

إشكالية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إشكالية كبيرة، ترجع أسبابها إلى عوامل عدة يتعلق بعضها بطبيعة البحث العلمي في العالم الإسلامي بشكل عام وبعضها الآخر يتعلق بعوامل بيئية مختلفة، وبالتالي فإن وحدة الاقتصاد الإسلامي أخذت بدراسة متأنية لأهم هذه العوامل وكيفية معالجتها معالجات عامة غير مخصصة لمشكلة بعينها، ووضعت لنفسها خطة مستقبلية تترجم إلى أنشطة مختلفة تتكون مما يلي:

١) القيام بأنشطة متنوعة للتعريف بالوحدة وقدراتها وأعمالها. يتم ذلك من خلال:

- تقديم ندوات وحلقات نقاشية وورش عمل، تتناول أحد مواضيع الاقتصاد الإسلامي، تقدم إلى بعض مؤسسات القطاع العام والخاص.
- القيام بزيارات ميدانية إلى الهيئات والجمعيات والمراكز العلمية والبحثية للتعريف بالوحدة.
- المشاركة بالمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية وتقديم أوراق عمل باسم الوحدة.

٢) محاولة بناء جسور تعاون مع الجهات المنافسة، يتم ذلك من خلال:

- القيام بزيارات شخصية إلى المكاتب والمراكز المنافسة للتعريف بالوحدة.
- محاولة بناء جسور تعاون لتبادل الخبرات والعملاء والأنشطة والمختصين.
- المشاركة والتعاون في تقديم بعض الخدمات إلى مختلف القطاعات.

٣) بناء تعاون استراتيجي مع بعض العملاء الاستراتيجيين المحليين، يتم ذلك من خلال:

- زيارة العملاء المتوقعين للوحدة والراغبين في التعاون معها، وذلك للتعريف بأنشطة وخطة الوحدة، وللتعرف على حاجاتهم والخدمات التي يرغبون فيها.
- دعوة هؤلاء العملاء إلى جميع أنشطة الوحدة من أجل الحضور أو لمتابعة أنشطة الوحدة يوماً بيوم.
- المشاركة في حضور أنشطة هؤلاء العملاء لتدعيم العلاقة معهم، والتعرف على خططهم والشخصيات الفاعلة بينهم.

٤) التعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية والأفراد الداعمين للأنشطة الشبيهة. يتم ذلك من خلال:

- زيارة ومخاطبة الجهات الحكومية المحلية والإقليمية والدولية والأفراد المهتمين في مجال الوحدة لطلب الدعم المادي لأنشطة الوحدة.
- الاستفادة من هذه الجهات في مجال الخبراء والمختصين.
- تنفيذ بعض الأعمال لهذه الجهات الداخلة في مجال اختصاص الوحدة.

٥) التوسع المحدود خارج دولة الكويت لإعطاء قيمة مضافة عن المنافسين، يتم ذلك من خلال:

- تقديم بعض أوراق العمل في المنتديات والمؤتمرات الدولية.
- إقامة اتفاقيات تعاون بين الجهات والهيئات والمؤسسات التي تعمل في مجال اختصاص الوحدة وبين مركز التميز في الإدارة، ومن ثم الاستفادة من هذه الاتفاقيات في القيام بأنشطة مشتركة.
- محاولة اعتماد اسم الوحدة جهة استشارية لدى تلك المؤسسات فيما يخص مجال الوحدة.

٦) خدمة مختلف القطاعات المحلية المتعلقة باهتمامات وأنشطة الوحدة، يتم ذلك من خلال:

- التعرف على أهم أنشطة القطاعات المختلفة الداخلة ضمن اختصاصات الوحدة.
- محاول طرح أهم العناوين والأفكار المعاصرة التي تهم كل قطاع من هذه القطاعات ومحاولة حلها بالتعاون مع الخبراء والمختصين.
- محاولة المشاركة في تطوير هذه القطاعات في مجال اهتمامات الوحدة.

٧) توصيل مفهوم الاقتصاد الإسلامي إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع المحلي، يتم ذلك من خلال:

- استخدام كافة وسائل الإعلام المختلفة لتوصيل مفهوم الاقتصاد الإسلامي إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع على شكل برامج أو حوارات أو مسابقات أو ندوات إلى غير ذلك.
- طرح حلقات تعريفية بالاقتصاد الإسلامي على القطاعات الحكومية والعسكرية والجامعات العامة والخاصة والأكاديميات والعربية والأجنبية المحلية، ويكون نصيب كل جهة من هذه الجهات حلقة تعريفية واحدة في السنة على الأقل، ويغلب على هذه الحلقات أنها مجانية.
- محاولة طرح مادة الاقتصاد الإسلامي والمشاركة في تدريسها في معظم الجهات والمؤسسات التعليمية المحلية الخاصة والحكومية.

بعض من شاركنا النجاح:

١ - الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
٢ - إذاعة وتلفزيون الكويت.
٣ - البنك التجاري.
٤ - البنك الصناعي.
٥ - البنك العقاري.
٦ - البنك الوطني.
٧ - الجيش الكويتي.
٨ - الحرس الوطني الكويتي.
٩ - الشركة الأولى للتأمين التكافلي.
١٠ - المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين.
١١ - المعهد العربي للتخطيط – الكويت.
١٢ - المعهد المصرفي - مؤسسة النقد العربي السعودي.
١٣ - الموسوعة الفقهية في وزارة الأوقاف.
١٤ - بنك الكويت المركزي.
١٥ - بنك برقان.
١٦ - بنك بوبيان.
١٧ - بيت الاستثمار الخليجي – الكويت.
١٨ - بيت التمويل الكويتي.
١٩ - بيت الزكاة الكويتي.
٢٠ - بيت المشورة للاستشارات الشرعية -

٢٦ - شركة الكويت للتأمين.
٢٧ - شركة المستثمر الدولي - الكويت.
٢٨ - شركة بيت الأوراق المالية - الكويت.
٢٩ - شركة خزائن للمشاريع الجريئة – الكويت.
٣٠ - شركة دار الاستثمار - الكويت.
٣١ - غرفة تجارة وصناعة الكويت.
٣٢ - كلية الدراسات التجارية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
٣٣ - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت.
٣٤ - مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
٣٥ - مؤسسة نقد البحرين.
٣٦ - مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا.
٣٧ - مجموعة البنك الإسلامي للتنمية– جدة.
٣٨ - معهد البحرين للدراسات المصرفية – البحرين.
٣٩ - معهد الدراسات المصرفية - الكويت.

الكويت.

٢١- جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا - الكويت.

٢٢- جامعة هانكوك – سيول – كوريا.

٢٣- جمعية الاقتصاديين الكويتية.

٢٤- دور القرآن الكريم - الكويت.

٢٥- شركة الامتياز للتمويل والاستثمار – الكويت.

٤٠- معهد الكويت للأبحاث العلمية.

٤١- مكتب المستشار الشرعي الدولي- الكويت.

٤٢- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين.

٤٣- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية.

٤٤- وزارة التجارة والصناعة الكويتية.

٤٥- وزارة المالية الكويتية.

٤٦- وكالة كونا.

Islamic Economics Unit: A Successful Experiment

Mohammed Al-Qataan
Excellence Centre – Islamic Economics Unit – University of Kuwait

Abstract. The Islamic Economics Unit (IEU) is one of the units of the excellence Center affiliated to the Faculty of Administration at the University of Kuwait. The Centre aims at developing and training the administration responsibles at high and middle ranking levels in both public and private sectors so that they can live up to the challenges that they face regionally and internationally. From this perspective the IEU extends its services to Islamic Financial and Investment Institutions and others that have Islamic economics activities. The IEU provides services that combine administration and economic together with Islamic inputs.

The IEU is a development institution in its purpose and spirit. Hence the revenues generated from its operations should not be considered commercial as such, but rather as a development and educational.

تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية
دراسة تطبيقية على تجربة شعبة الدراسات العليا
في كلية الشريعة بجامعة أم القرى – مكة المكرمة

محمد بن حسن الزهراني

١٤٢٨هـ ـــ ٢٠٠٧م

المستخلص: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن عدم تحديد مفهوم "تأصيل الاقتصاد الإسلامي" داخل شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى كان له أثر سلبي على عملية تنمية حقل الاقتصاد الإسلامي. ومن ثم فإن الدراسة تسعى إلى الكشف على التصورات التي كانت تقف خلف عملية التأصيل والآثار السلبية التي نتجت عنها.

المقدمة

يعد البحث العلمي القوى المحركة والدافعة لنمو المعارف العلمية، وذلك لما له من دور في تطوير النظريات داخل الحقول العلمية والاستجابة للتحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع والحياة بمختلف مناحيها، ومن خلال ذلك تنجح المجتمعات والدول في تحقيق مزيد من التقدم والمتجسد في مؤشرات ارتفاع الدخل الوطني ومعدلات النمو، بل وفي نشر وسيادة هويات وثقافات المجتمع التي تغزو الأسواق المعرفية بنظريات علومها وتطبيقاتها التقنية في مجالات الإدارة والاقتصاد والسياسة. ولهذه الأهمية العلمية والعملية يحظى البحث العلمي باهتمام كبير في الجامعات ومراكز البحث ولاسيما في الدول المتقدمة صناعياً ومعلوماتياً، فهو يعد أحد أهم وظائف الجامعات، فالجامعات تقدم عبر كوادرها العلمية المؤسسة تأسيساً علمياً حقيقياً النظريات التي يتم تحويلها إلى تطبيقات عملية تؤدي إلى مزيد من الرفاهة المادية كما هي غاية العلوم الاقتصادية الإيديولوجية (= الرأسمالية + الماركسية وتفرعاتهما) وإلى مزيد من الحياة الطيبة كما هي غاية الاقتصاد الإسلامي، ولعل من الجدير بالذكر بأن للبحث العلمي أدوارا أخرى مثل تدعيم المنظومة الثقافية للأمة والشعوب من حيث الحفاظ على هوية الأمة وتعزيز مكانتها العلمية، ومن ذلك التأصيل الإسلامي للعلوم بشقيها الطبيعي والاجتماعي.

ولقد استطاعت الجهود المخلصة للتأصيل الإسلامي أن تحافظ على الهوية الإسلامية من خلال بقاء الدور الحيوي والعضوي للوحي في بناء العلوم وتوظيف نتائجه ــ على اختلاف في الاجتهاد الفكري حول الكيفية في التعامل مع الظواهر الاجتماعية، وهي تسعى إلى أن تقدم نظريات علمية تسهم في الرقي الإنساني حقيقة وليس كما هو الحال في توظيف الأيدلوجيات الرأسمالية للعلم ومن ذلك توظيف علم الاقتصاد للغنى والثروة لقيامه أصلا على ثقافة الصراع، ومن ذلك أيضا توظيف الهندسة الوراثية في مجالات غير أخلاقية ولا إنسانية، وكذلك توظيف لنتائج العلم في تطبيقات تهدد الكرامة الإنسانية بل تهدد بقاء الحياة البشرية.... ثم يقال لنا أن تلك العلوم موضوعية وتتسم بالحيادية ؟!!. ومن خلال تلك الجهود يحافظ العلم على كيان الأمة عبر تعليم ملتزم بالمذهبية الإسلامية ليقف حاجز صد لثقافة مادية منحرفة تريد الهيمنة والسيطرة، ويجسد ذلك كله قيام الجامعات في البلاد الإسلامية بإنشاء الأقسام الأكاديمية والبرامج التخصصية التي تؤصل الحقول العلمية تأصيلا إسلاميا لتنشئ جيلاً من المتخصصين المؤهلين المشبعين بمنهجية إسلامية.

- تجربة تحت مجهر الدراسة

ولعل تجربة جامعة أم القرى من التجارب التي سعت نحو التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد على مستوى الإجازة العلمية (= البكالوريوس) والدراسات العليا، حيث تم أولا زمنيا تأسيس شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه، ثم تم إنشاء قسم الاقتصاد الإسلامي لمنح درجة الإجازة العلمية (= البكالوريوس) في التخصص.

ولقد أعلنت هذه التجربة عن نفسها في تصورات مختلفة لكيفية التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد، ومرت الشعبة بتصورات عدة والتي كان لها انعكاسات كبيرة سواء على مستوى تصميمات الخطط الدراسية في السنوات المنهجية أو على توجيه من اسميهم بالباحثين(= طلاب الدراسات العليا) أو على اتجاهات موضوعات الرسائل أو على مستوى منهجية البحث المستخدمة في معالجة تلك الموضوعات، ولعل التفسير لتلك الحالة من التعددية وانعكاساتها يكمن في دور أعضاء الهيئة التدريسية الذين أسهموا في الدفع بمسيرة الحقل في خطوط متعددة، وهذا بدوره يرجع إلى اختلاف الاهتمامات العلمية والعملية واتجاهات الموضوعات والتخصصات العلمية العامة والدقيقة، هذا إلى جانب التأثرات بالعلوم الاقتصادية الإيديولوجية سواء في النظرية أو المنهجية، إضافة إلى نوعية التعليم وما تركه من آثار واضحة على التصورات والأفكار لأعضاء الهيئة التدريسية.

- **مشكلة الدراسة**

يمكن التعبير عنها بأنها تجربة سبق العمل فيها النظر، فجاء تأسيس شعبة للدراسات العليا في تخصص الاقتصاد الإسلامي سابقاً للتحديد المفهومي ــ المنهجي للتأصيل الإسلامي للعلــوم، ولهذا تم تداول عدد من التصورات داخل الشعبة وعلى مراحل متتالية وتم تبنيها من عــدد مــن المشتغلين والباحثين، وكان لهذه التعددية غير المتفق عليها آثاراً مارست تأثيرهــا فــي العمليــة التنموية لحقل الاقتصاد الإسلامي.

- **أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الدور التقييمي للتجارب العملية لاسيما وأن الشعبة تعتبــر من أحد أهم مصادر الإنتاج في حقل الاقتصاد الإسلامي ــ سابقا في حالــة الــرواج وبعمليــة إنعاش لحالة الكساد الكبير ــ، وفي ظل التنافسية العالمية في جانبها الثقافي لابــد مــن تعزيــز القدرة التنافسية، وذلك عبر عمليات التقييم.

وتكتسب عملية المراجعة هذه أهميتها أيضا من العوائد التي [يمكن للمسيرة العلمية في هذه الشعبة] أن تحققها مستقبلاً، ومن ذلك التعرف على الاتجاهات الفكرية التي كانت خلــف الإدارة المعرفية لهذا الحقل، والوقوف على أوجه الخلل والقصور التي تسهم في إضعاف الدور المأمول لمنتجات هذه الشعبة في زيادة معدل النمو المعرفي والمنهجي، وفــي تــدويل هــذه المنتجــات، ومحاولة التنبيه إلى أهمية صياغة إستراتيجية لبناء منهجي ومعرفي لحقل جديد يمكن من خلالــه الاستحواذ على حصة كبيرة من خارطة التنافس الحضاري.

ويزداد معدل أهمية هذه الدراسة بتمثل حالة الاقتصاد الإسلامي مســتقبلاً علمــاً مســتقلاً ينتمي إلى مجموعة العلوم الاجتماعية التي تنطلق من التأصيل الإسلامي.

ولهذا كله تستمد الدراسة أهميتها ولكونها الدراسة الأولى التي سيتم من خلالها القيام بتقييم علمي يمكن أن تمثل لإدارة العملية البحثية في هذا الحقل مدخلاً لصــياغة إســتراتيجية ورســم سياسة علمية تحقق الأهداف العليا وما يتفرع منها من أهداف مشتقة.

- **فرضية الدراسة**

أن عدم تحديد مفهوم التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد داخل الشعبة كان له أثــر ســلبي على عملية تنمية حقل الاقتصاد الإسلامي.

- **أسئلة الدراسة**

ــ ما هي التصورات التي كانت تقف خلف الكيفية لتأصيل إسلامي لعلم الاقتصاد؟

ـ ما هي الآثار السلبية لغياب تحديد مفهوم التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد ومنهجيته؟

ـ هدف الدراسة:

من الناحية العملية تهدف الدراسة إلى استنفار مجلس الشعبة وبعد مرور ذلك العدد من السنوات في إدارة العملية البحثية وفق إجراءات إدارية نمطية، وتقاليد بحثية متوارثة للقيام بمهمة تسهم وبشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق مشروع النهوض الحضاري الإسلامي. مهمة يتم التخطيط لها تخطيطا منهجيا ومعرفيا لا تترك للجهود الفردية، ولا تحتكر من قبل العضوية في المجلس، لأن في الخارج من الرواد من يمكن أن يوسع من دائرة المشاركة في ذلك الهم الفكري، ويقلل من موقف الإدارة بمنهجية الصواب والخطأ.

أما الأهداف التي تسعى إليها الدراسة وفق التقليد العلمي، فهي:

ـ التعرف على التصورات لتأصيل إسلامي لعلم الاقتصاد.

ـ التعرف على الآثار التي نتجت بسبب تلك التصورات.

- حدود الدراسة

الموضوعية ـ ستركز الدراسة جهدها البحثي في قراءة مسطورة وغير مسطورة لتصورات التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد وما تفرع عنها تطويرا وبلورة، دون عمق رأسي لنقد تلك التصورات.

المكانية: حيث ستعمل الدراسة داخل حدود الشعبة بما اشتملت عليه من أعضاء الهيئة التدريسية والباحثين في الشعبة.

وبناء على كل ذلك جاءت الدراسة في فقرتين رئيسيتين، تناولت الدراسة في الفقرة الأولى التعريف بنشأة الشعبة تاريخاً وموضوعاً، وتحدثت الفقرة الثانية عن تصورات التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد.

أولاً - التعريف بنشأة الشعبة

لقد قدمت تجربة الشعبة في مجال التأصيل الإسلامي لأحد أهم الفروع من العلوم لاجتماعية (الاقتصاد) منتجات عديدة جعلتها تجربة صالحة للتحليل العلمي وفرصة لمراجعة عامة عن التطورات المنهجية تتزامن مع المطالب عن تطوير التعليم الجامعي عبر الاعتماد الخارجي حيث التركيز على تحسين نوعية التعليم سواء للتخلص من أوجه القصور المسببة لتدني الأداء التعليمي، والبحثي أو استجابة للتحديات الحضارية حيث الدور العلمي في النهوض

بالمشروع الحضاري الإسلامي. وفي هذه الفقرة ستتناول الدراسة النظر في الأصول التنظيمية لتأسيس الشعبة، بجانب قراءة التاريخ المؤسسي لها، مع الإحاطة بالأطر العريضة المحيطة بنشأتها.

١ - ظرف التأسيس وتاريخيته:

أ) ظرف التأسيس:

إذا كان السياق العام الذي تأسست خلاله فكرة الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأوضاع الاقتصادية التي كانت تمر بها بلدان العالم الإسلامي، والدراسات العلمية التي تناولت أزمة علم الاقتصاد الإيديولوجي في مواجهة الأزمات الاقتصادية، والتطلع إلى استقلال يحرر خارطة العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد من هيمنة التصورات المنحرفة والملحدة ومن تبعية ثقافية، فإن وضعية التأسيس التطبيقي لفكرة الاقتصاد الإسلامي في جامعة أم القرى قد تشكلت من تضافر رائع لمصالح طرفين: الطرف الأول هو الزخم الحماسي المتطلع نحو هدف عظيم هو الهوية الإسلامية لعلوم خضعت لهيمنة ثقافية تصادم منظومة الثقافة الإسلامية. ويتمثل الطرف الثاني في ذلك الاهتمام العملي بإيجاد حقل معرفي مؤصل يمكن أن يقدم حلولا لمشكلات متأزمة في العالم وعبر مؤسسة تعليمية تحتضن الفكرة وتقدم الرعاية وتسهم في النمو النظري والمنهجي لهذا الحقل الجديد النشأة، ويمثل هذا الطرف المشتغلين في ميدان العلوم الاقتصادية الإيديولوجية، وكان الطرف الأول يمثله العاملين في كلية الشريعة بجامعة أم القرى، ولهذا لقيت توصية المؤتمرِين في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والمنعقد في مكة المكرمة وبتنظيم جامعة الملك عبد العزيز، ترجمتها في جامعة أم القرى حيث تم فتح شعبة الاقتصاد الإسلامي ضمن قسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة، وقد اتسمت الخطوة الأولى نحو إنشاء الشعبة بالبداية المتواضعة التي انتهت بشيخوخة مبكرة، وذلك بسبب سبق العمل النظر، وبالتركيز على إدارة المعرفة العلمية أكثر من التركيز على البعد الفكري حيث التنظير لعمليات التأصيل الإسلامي ومنهجيته، وقد انعكس ذلك كله على الجانب الإداري حيث تنظيم الشعبة وعلى الجانب الأكاديمي حيث الأهداف وموضوعات الرسائل العلمية.

ب) تاريخية التأسيس:

بدأ التأسيس لشعبة الاقتصاد الإسلامي على مستوى الدراسات العليا وبدأ التدريس وبدأت الشعبة العمل داخل قسم الدراسات العليا الشرعية والتي ينضوي تحت إداراتها المعرفية شعبة الفقه وشعبة الأصول وكان القسم يدار أكاديمياً عبر مجلس معين من مجموعة من أعضاء الهيئة

التدريسية من أصحاب الرتب العالية (أستاذ مشارك + أستاذ) وكان معظم أعضاء المجلس من التخصصات في علوم الفقه وعلم الأصول.

كان الاهتمام الرئيسي لدى شعبة الدراسات العليا البدء في إنتاج مخرجات علمية تتمثل في كوادر مؤهلة علمياً وأطروحات بحثية تتناول موضوعات في حقل الاقتصاد الإسلامي، وعبر آليات إدارية تتعلق بالتكوين العلمي حيث السنوات المنهجية والتي تجسدت في عدد من المقررات التي تلبي الحد الأدنى من التأسيس العلمي لخريجين من غير التخصص (درجة الإجازة في تخصص الشريعة أو في تخصصات أخرى تنتمي إلى كليات العلوم الاقتصادية والإدارية) وكونت لأجل ذلك عدد من اللجان، ثم تم إعادة النظر في مقررات السنوات التعليمية لمستوى الدراسات العليا وكونت لأجل ذلك أيضا عدد من اللجان. وكانت تلك الممارسات تقتصر على من داخل مجلس الشعبة فقط.

ثم البدء في إجراءات تقديم الرسائل العلمية حيث البدء في مناقشة الخطط من قبل مجلس شعبة القسم ثم تحال إلى مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية وفي ظل الحرية الذي كان يقف اعتراضا ــ ويمارس في هذه الحالة فقط ــ عندما يقال لابد من قيام الشعبة على توجيه طلاب الدراسات العليا لمعالجة الموضوعات ذات القدرة على التأسيس لبناء نظري ومنهجي للاقتصاد الإسلامي عبر خطط موضوعية.

وعند النظر في عملية إدراج الشعبة في داخل قسم الدراسات العليا الشرعية نلاحظ غلبة الطموح والآمال على الوضوح النظري والمنهجي والمفاهيمي (مفهوم الاقتصاد الإسلامي + منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي + البناء النظري)، ولعل هذا يفسر حالة عدم الاستقرار في نشاط البحث العلمي داخل هذه الشعبة سواء من حيث اختيار الموضوعات أو من حيث المقررات الدراسية أو من حيث عملية الأشراف الثنائي / الفردي... الخ. بهذا الإنشاء عبرت الجامعة ممثلة في الكلية والقسم عن اختيار استراتيجي غير واع له يتمثل في الهوية الإسلامية للعلوم بصفتها مكونا أساسيا من مكونات الهوية الإسلامية للأمة.

ج) هدف التأسيس:

كان الهدف من تأسيس الشعبة وكما هو معلن في الدليل الأكاديمي يتمثل في الآتي:

ــ العمل من أجل " أعداد كوادر مؤهلة " وذلك عبر عملية التعليم قبل إجراء بحوث الرسائل، والمتجسدة في الخطط الدراسية بما حوته من مقررات تدريسية.

والهدف الثاني ــ هو التعريف والتأصيل الإسلامي لنظام اقتصادي وتقديمه لشعوب العالم الإسلامي. ويلحظ أن هذا الهدف يتطابق مع الأهداف العامة التي تسعى لها جامعة أم القرى من حيث تطوير البحث العلمي في ميادين الحقول التراثية والمحافظة على الهوية الإسلامية. ويتحقق هذا الهدف عبر الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي تعد رافدا لعمليات البناء النظري والمنهجي للحقول العلمية، لأن الأساس فيها التجديد والإبداع التطويري في المجال المعرفي، ولهذا توصف في الأدبيات العلمية بأنها إنتاج راق ومساهمة عالية الكفاءة، وإن كان الواقع للممارسات البحثية ــ كأي واقع ــ لا يتطابق مع ذلك المعيار وذلك الوصف المحدد، وتزداد الفجوة عندما لا يكون هناك وعي علمي بمنهجية البحث العلمي ولاسيما في الحقول المعرفية الساعية نحو التأصيل الإسلامي.

ولقد أخذ يؤطر قسم الدراسات العليا ممثل الشعبة في إطار القيام بمهمة أعداد الباحثين (= طلاب) في الدراسات العليا وإنتاج الرسائل العلمية عبر قبول المتقدمين للشعبة من التخصصات الأخرى ولاسيما تخصص الشريعة ثم أضيف في مراحل متقدمة من عمر التجربة قبول تخصصات الإدارة والاقتصاد، وعبر التعاقد مع هيئة تدريس من المتخصصين في الاقتصاد الإيديولوجي ولبعضهم ميول تفضيلية لفكرة الاقتصاد الإسلامي دون وجود بنية تحتية لبناء تعليمي وتدريسي للاقتصاد الإسلامي، وتم البدء في تصميم الخطط الدراسية، وتم تخريج دفعات من الباحثين الذين تقدموا برسائل على درجتي الماجستير والدكتوراه.

والسؤال كيف يمكن التحقق الفعلي من أن القسم ممثلا للشعبة قد استطاع تحقيق هذين الهدفين؟ هذا ما ستجيب عنه الفقرات الآتية.

٢ ــ الاقتصاد الإسلامي موضوعا أكاديمياً

أ) الدور المأمول للشعبة في البناء النظري والمنهجي للاقتصاد الإسلامي:

تستمد الشعبة أهميتها من أهمية البحث العلمي، وذلك لما للبحث العلمي من دور هام في بناء المعارف وتطوير وتقدم الحقول العلمية، والمساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات. وتزداد هذه الأهمية عند البدء في التأسيس لحقل معرفي جديد، وتتضاعف هذه الأهمية لعظم الهدف حيث التأصيل الإسلامي لذلك الحقل، وهو ما ينطبق على حقل الاقتصاد الإسلامي. ويمكننا التعرف على واقع البحث العلمي في الشعبة من خلال دورها في إعداد الباحثين وتكوينهم العلمي والمؤشر في الخطط الدراسية سواء لمرحلة الماجستير و / أو لمرحلة الدكتوراه. ودورها في إدارة المعرفة العلمية والمؤشر في موضوعات الرسائل وإدارة العملية

الإشرافية، التي بجميعها توضح أسس هذا الحقل العلمي وتفصل ميادينه، وتوجد نظرياتـــه التـــي تفسر من خلالها الظواهر الاقتصادية. وبذلك يتأكد ما هو متأكد من الـــدور العلمـــي للدراســـات العليا من حيث إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه هذا الحقل الجديد النشأة. ولكـــن قبـــل ذلـــك سنتحدث عن الدور المحوري لأعضاء الهيئة العلمية المشاركين في إنتاج المنتجـــات المعرفيـــة العلمية (= الرسائل).

ب) إدارة الشعبة عبر قسم الدراسات العليا الشرعية:

أن الغرض من ذلك التعريف بنشأة الشعبة وبإدارتها عبر قسم يترأســـه أكـــاديميين مـــن التخصصات في علوم الفقه والأصول، ويدار عبر مجلس أعضائه من المتخصصين أيضا فـــي الفقه وأصوله، هو مجرد التأكيد على الدور الارتكازي لهذا التنظيم في توجيه بوصـــلة أنشـــطة الشعبة نحو وجهة جغرافية تقع على خارطة العلوم، وهو ما يقدم دليلا على تأثيرات التنظيم فـــي حقل الاقتصاد الإسلامي والتغييرات التي لحقت به كنشاط معرفي، حيث نلحظ مـــن أول قـــراءة الجزم بعدم استقلاليته وذلك بدرجه ضمن قسم الدراسات العليا الشرعية ــ فـــي الوقـــت الـــذي يوجد قسم مستقل للدراسات العليا التاريخية ـــ، فغلب الاسم علـــى وجـــود مـــا هـــو للاقتصـــاد الإسلامي وإن كان يمنحه وجودا ماديا (= شعبة)، وكذلك يمكن قراءة ذلك الحضور في اختيـــار الموضوعات حيث التوجه نحو موضوعات النظام والمعاملات المالية، وكـــذلك تبـــرز ســـلطة التخصص الفقهي والأصولي في تبني النموذج الأصولي في البحث، وكل ذلك يعبر عن موقـــف يجعل التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد عبارة عن إصدار الأحكـــام الفقهيـــة علـــى الســـلوكيات الاقتصادية، وقد تمكن أنصار ذلك الموقف من إقناع الآخرين على الأقل من ما اسميهم بالباحثين (= طلاب لدراسات العليا) بأن الاقتصاد الإسلامي فرع من علم الفقه.

ج) إدارة الشعبة علميا عبر نسقين معرفيين:

حيث إن طبيعة الاقتصاد الإسلامي قد نشأت لا منذ اللحظة التي ولد فيها هذا المصـــطلح، وإنما منذ لحظة الكتابات والدراسات التي سبقت النظر في تحديد هذا المصطلح والتعريف بهـــذا الحقل سواء من حيث موضوعاته أو من حيث منهجه، وقد انعكس ذلك السبق للعمل فـــي شـــكل دراسات وكتابات في الثنائية. الثنائية في طبيعة الاقتصاد الإسلامي والـــذي لازال مثـــار جـــدلٍ واسع في أوساط المشتغلين في هذا الحقل. الثنائية في إدارة المعرفة العلمية في هذا التخصـــص الأكاديمي حيث تنازع نسقين معرفيين: المتخصصين في العلوم الاقتصادية والمتخصصـــين فـــي علم الفقه والأصول، ظهر أثره في تصميم الخطط الدراسية، وفي اختيار الموضـــوعات، وفـــي عمليات الأشراف الأكاديمي ــ بل حتى في التوزيعات الداخلية لخطط الرسائل العلميـــة، حيـــث

إثبات كمية وحجم الوجود لكل نسق من النسقين، وفي كتابة أسماء المشرفين على غلاف الرسائل من يكتب أولا ــ وفي سلسلة من الإشكاليات الابستمولوجية والتنظيمية، وفي عدد من الحلول.

ج ــ ١ ــ نسق التخصص الفقهي:

في بدايات التأسيس كانت الشعبة تدار عبر مجلس القسم وكان الغالبية العظمى من أعضائه من المتخصصين في الفقه وأصول الفقه، وكان لهذه الإدارة دور محوري في توجيه موضوعات الرسائل ليس من حيث اختيار الموضوعات بل ومن حيث التناول المنهجي، ومن حيث وجودهم العلمي عبر الإشراف، ولهذا فإن اهتماماتهم وأولوياتهم البحثية والبيئة الثقافية كانت لها تأثيرات واضحة المعالم على المسلك البحثي في حقل الاقتصاد الإسلامي، بل وعلى التغييرات التي كانت تحدث إما لضغوط خارجية عن قسم الدراسات العليا وإما استجابة لتحولات في اهتمامات الباحثين في الشعبة نحو موضوعات البحث والاستخدامات المنهجية. وللاستقامة العلمية (الموضوعية) فإن لأولئك المتخصصين أهمية خاصة في سياق التأسيس لتراث بحثي في حقل الاقتصاد الإسلامي كما أن لهم دوراً في قيام الشعبة باعتبار أنهم هم الذين تولوا أمر تأسيس وتنظيم قسم الشعبة ووضعوا الخطة الدراسية وأسهموا مع الباحثين (= طلاب) بالدراسات العليا في اختيار الموضوعات ومعالجتها علميا، ومن هنا قدمت الشعبة خدمات جليلة في مجالات معرفية أخرى كالفقه والتاريخ ولعل هذين المجالين المعرفيين ما كان لهما أن يتقدما وبمعدلات نمو جيدة دون هذه الشعبة التي استطاعت أن تعيد لعلم الفقه دوره في الواقع الحياتي، ولعلم التاريخ حيويته في الإثبات العلمي لتاريخ الحضارة الإسلامية، ومؤشر ذلك الممارسات البحثية في هذين العلمين حيث إعادة الإنتاج وتكرير المنتج القديم. ولكن تلك الإسهامات كانت أضعف جهدا في التطوير النظري والمنهجي لتخصص الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي دفع ببعض المشتغلين في هذا الحقل إلى القول بأنه لم تصنع الشعبة وجودا لعلم الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يدل في واقع الشعبة على أن الرابطة بين علم الفقه وهذا الحقل كانت شديدة الوضوح والتأثير حتى مع ظهور المطالب والتحركات نحو إعادة هيكلة ذلك الواقع في الشعبة نحو الاستقلال عن الحاضنة الفقهية والأصولية عبر الإثبات العلمي بارتباط هذا الحقل بالتحليل الاقتصادي، ولكن السؤال هل نجحت تلك التحركات في إصابة أهدافها المعلنة وغير المعلنة؟.

ج٢ــ نسق التخصص الاقتصادي:

في ظل تلك السلطة التي هيمنت على الحقل فأفقدته القدرة على الانفصال، كان يوجد موقف يتمثله بعض المتخصصين في الاقتصاد الإيديولوجي ولهم ميول نحو فكرة التأصيل

الإسلامي لعلم الاقتصاد، وأفراد منهم كان يحمل الدكتوراه في موضوعات تندرج في مصطلح الاقتصاد الإسلامي ولديهم إلمام بالثقافة الغربية، ويتجسد ذلك الموقف في أن التعامل النظري والمنهجي لهذا الحقل كما هو واقع في الشعبة كان خالقا لأزمة الوجود الماهوي للاقتصاد الإسلامي، ورأى أن البناء النظري والمنهجي لحقل معرفي حديث النشأة لا يتم عبر إصدار الأحكام الفقهية، بل عبر التحليل العلمي سواء بنقد العلوم الاقتصادية الإيديولوجية أو عبر استثمار عالي الكفاءة للتطورات العلمية والتقنيات المنهجية في تلك العلوم، وقد سعى أنصار ذلك الموقف إلى التدخل لإعادة هيكلة إدارة المعرفة العلمية في الشعبة بتصحيح في تصميم الخطط الدراسية وبتصحيح لعمليات اختيار موضوعات البحث، وظهرت مع أنصار هذا الموقف موضوعات جديدة ومنهجيات غير مستخدمة في واقع البحث في الشعبة من قبل، وبدأت محاولات التأسيس لبناء علمي في حقل الاقتصاد الإسلامي ــ وفقا لما يعتقدونه ــ، وبالرغم من تلك المحاولات التدخلية من قبل أولئك المتخصصين فإن هذه المرحلة تشترك مع سابقتها في عدم تبلور مفهوم الاقتصاد الإسلامي، بل وعدم ظهور فهم مشترك وواضح لمفهوم الاقتصاد الإسلامي وتحديد لمنهجيته بين تلك الأطراف، بل أن تلك التدخلات أثارت نزاعا مع جهة الممانعة التي احتفظت بقوة تماسكها، الأمر الذي أدى إلى مزيد خلق حالة من التشتت على مستوى الجهود، والتفرطح على مستوى الموضوعات، والتنازع حول التصميمات الهندسية لخطط الرسائل، ولم يستطع الحقل أن يستقل استقلالا تنظيميا فيصبح قسما متكامل الهوية يمكن له أن ينشئ علما له استقلاليته. ومن المتناقضات التي يمكن أن تذكر هنا أن الترقيات العلمية تمنح الاستقلالية "أستاذ مشارك في الاقتصاد الإسلامي" في حين أن حقل الاقتصاد الإسلامي لا يعيش الاستقلالية على مستوى قطاع الدراسات العليا، جهة المجلس العلمي يعترف بالاستقلالية وجهة قسم الدراسات العليا الشرعية لا يعترف بها.

ثانياً- تصورات التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد من داخل الشعبة

لقد دفع نمو حركة التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد عاملان: العامل الأول: تنامي فكرة وتطبيق المصارف اللاربوية (= الإسلامية) التي تقوم على تطبيق عملي لتحريم الربا (= الفائدة) ولإحلال البيوع وصيغ الاستثمار المباحة. وتعتبر تلك الفكرة التي جسدت مؤسسيا في إقامة عدد من المصارف فتحا كبيرا سواء على مستوى عملي حيث التعاملات المالية بين جماهير المسلمين، أو على مستوى التنظير للاقتصاد الإسلامي، ومن هنا تبرز الأهمية الكبيرة لهذا العامل في تشكيل المعرفة الاقتصادية الإسلامية. والعامل الثاني: الصحوة الإسلامية التي شهدتها شعوب بلدان العالم الإسلامي، والتي أمنت مسيرة الهوية الإسلامية في مجال العلوم، عبر نظرية

التأصيل الإسلامي للعلوم، فظهر مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" الذي وجد ترجمته في دراسات حول المصارف والخدمات المالية والنقود من منظور الشريعة الإسلامية. ولربما زاد من قوة الدفع لحركة التأصيل الإسلامي للعلوم وفي حقل الاقتصاد بالذات ذلك الانتصار الموهوم للرأسمالية على النظام الاشتراكي... الماركسي، إذ كشف ذلك الانتصار عن قدرة النظام الرأسمالي في خلق الأزمات لا على مستوى اقتصاد الدولة بل على مستوى اقتصاديات دول العالم. وفي ظل السير الآمن والمسيرة المؤسساتية جاء التعزيز العلمي بتدفق منتجات علمية عبر عدد من المؤسسات التعليمية ومنها شعبة الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى، ولكن هذا التدفق لم يكن على مستوى التحدي العلمي والحضاري والذي تمثل في السعي نحو بناء نظري ومنهجي لعلم ينتمي إلى الهوية الإسلامية تأسيسا وإطارا وواقعا، وفي الإثبات العلمي لقصور الرؤية الاقتصادية التي تنطلق من إيديولوجية علمانية، ومن منهجية مادية منحرفة في تفسير الظواهر الاقتصادية التي تنطلق من سلوكيات ملتزمة بالشريعة المحمدية أو في تقديم فهم لدور تصور المذهبية الإسلامية في تشكيل الوقائع والتصرفات الاقتصادية، أو على الأقل في الدور العالمي للاقتصاد العلماني المادي في العبث بالاستقرار الاقتصادي العالمي عبر مؤسساته الحبلى بالفلسفة المادية وتشريعاته المرتكزة على الشره المادي. ويرجع عدم التناسب بين التدفق لمنتجات علمية وبين مستوى التحدي، وتلك الفجوة الاختلالية بين التراكم الكمي وبين نوعية ذلك التراكم في التأسيس لحقل جديد إلى تعددية في الرؤى لدى المشتغلين في داخل هذا الحقل حول الكيفية التي من خلالها وعبرها يمكن تشييد بناء الاقتصاد الإسلامي، وإن كان يوجد بينهم اتفاق على مبدأ التأصيل الإسلامي، ووجود منهجية علمية تتكامل فيها مصادر المعرفة من الوحي إلى العقل ومنهما إلى الواقع ومن الواقع إليهما، إلا أن المشكلة تأتي من هذا الاتفاق وذلك الإقرار، والتي تمثلت في تعدد تصور التأصيل الإسلامي للعلوم ومنها علم الاقتصاد. وما يؤشر على تلك التعددية الدلالات التي تستخدم من قبل المشتغلين في الحقل لمصطلح الاقتصاد الإسلامي، فبعض المشتغلين يعبرون عن فهمهم للمصطلح عبر فروع علم الفقه، في حين أن آخرين يستعملون مصطلح الاقتصاد الإسلامي في الدلالة على مفهوم مضاد تماما للمفهوم السابق فالاقتصاد الإسلامي بناء علمي له كيانه الذاتي وهويته المستقلة عن إي علم آخر، ولذلك يحكمون بعدم قبول الدراسات التي تعرف عبر عناوينها بأنها دراسات في الاقتصاد الإسلامي، بل قد يرى فريق أنها ليس لها من الاقتصاد الإسلامي إلا ما جاء في عناوينها. وقد انعكس ذلك التعدد في تعدد تعاريف الاقتصاد الإسلامي وفي تحديد طبيعته وموضوعاته ومنهجيته، حيث إن الحكم على السلوك الاقتصادي ليس موضوعا لعلم الاقتصاد الإسلامي، وأن تحليل سلوك الأشخاص

الاقتصادية هو موضوع العلم، كما أن المعاملات المالية ليست موضوعا لعلم الاقتصاد الإسلامي، وإن كانت تمثل موضوعا من موضوعات علم الفقه يمكن عبر منهجية البحث الأصولي الوصول إلى غاية / هدف العلم حيث الحكم الفقهي على تلك المعاملة موضوع البحث، في حين أن استخدام هذه المنهجية في الاقتصاد الإسلامي تعتبر مرفوضة، لأن لهذا الحقل منهجيته التي تمكنه من الكشف عن نظريات تفسر ظواهره وقوانين تحكم توقعاته. إذن تعددية في التصورات أوصلتنا إلى اختلاف المناهج والأهداف بل وفي تقييم أداء التجارب المؤسساتية التي كانت تظن أنها راعية وحاضنة لهذا الحقل. وفي مقابل ذلك الرفض يظهر فريق من المشتغلين بهذا الحقل رفضهم لمن يسعى نحو قبول مقولات ونظريات وقوانين العلوم الاقتصادية الإيديولوجية سواء عبر آلية تصحيح وتهذيب تلك المقولات والنظريات والتي يرونها أنها قليلة إذ إن أكثريتها مقبولٌ في الأصل.

هذا الوصف لحالة شاهدها ورصدها عدد من الذين كان لهم حظ العمل بالشعبة (= عضوية مجلس الشعبة + الإشراف العلمي) وعانى منها بعض من العدد، لا يمكن أن تكون ظاهرة صحية، لأن الأمر لا يتعلق بموضوع أو بحث قضية، بل تتعلق بموقع الشهود الحضاري عبر بوابة العلوم حيث التأصيل الإسلامي الذي يحقق عالمية الرسالة بنشر أنماط التصرفات الاقتصادية التي توصف بقمة العقلانية والسواء النفسي. ومما يدل على عدم صحية الظاهرة المطالبات والدعوات التي انبرت لها عدد من الأقلام من داخل العمل الحقلي أو من خارجه من المناوئين لنظرية التأصيل الإسلامي للعلوم بدءا. وبدليل تلك التعقيبات والتعليقات التي تخطيء كثير من الدراسات من الناحية الإبستمولوجية من حيث الكيفيات (مثلاً) التي يمكن من خلالها التعامل مع مصادر المعرفة الرئيسية (= الوحي) والمشتقة منها (= التراث + التجارب التاريخي) أو التجارب المعاصرة (الفكر الإيديولوجي رأسماليا كان أو اشتراكياً وراديكالياً) والواقع المعاش. أو من حيث معالجة انعكاسات المضاف إليه في المصطلح "الإسلامي" على تحديد ماهية وطبيعة الحقل وموضوعاته ومنهجيته، وبعبارة إن المنظور الإسلامي لعلم الاقتصاد يثير مجموعة تساؤلات تتعلق بماهية المنظور الإسلامي من الذي يحدده وكيف يمكن تحديده، وهل من دلالات "الإسلامي" تحديد منطقة التناول العلمي للظواهر الاقتصادية بحيث إنها تعني المنطقة الإسلامية، أما أنها تتعدى تلك الحدود لمفهوم الخصوصية لتناول منهجي ينطلق من رؤية كلية تحكمها "المذهبية الإسلامية" وأشباه ذلك كثير لا تجد في حقل الاقتصاد الإسلامي إلا الاجتهاد الفرداني المتردد ــ الذي يجعل من الخطأ كسبا للأجر ــ حيث إصدار الأحكام دون وجود لنظرية عامة تحكم تلك الأحكام ولا وجود لإطار نظري يمكن

الاستناد إليه في بناء رؤية واضحة ومحددة. وكذلك ما نتج عن تعددية في التصورات للتأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد داخل الشعبة من نزاع حول أي تصور للتأصيل يمكن أن يسلكه البحث الاقتصاد الإسلامي. ذلك النزاع ـ وإن اتسم بالتخفي في بعض الأحيان وبالعلنية في أحيان كثيرة ـ الذي لم تلتفت إليه الشعبة لكونها ركزت اهتمامها الرئيسي والوحيد في التنظيم الإداري لعمليات إنتاج الرسائل العلمية، وغفلت عن المجال الفكري الذي كان ينبغي أن يسبق العمل البحثي، ومن هنا كان الخلل الذي أصاب منتجات هذه الشعبة بالضعف في تحقيق بناء علمي مستقل يحمل هذا الاسم "الاقتصاد الإسلامي" وبالعجز عن تكوين تيار فكري له بستمولوجيا واضحة المعالم. وكيف يمكن لشعبة أن تحقق مثل هذه النتائج العظيمة وهي لا تملك مخططا فكريا لتأصيل إسلامي في مجال الاقتصاد ؟!. بل ليس لديها قناعات بأن خلق تيار بدلا من القول بمدرسة فكرية في ميدان علمي، لن يأتي إلا عبر المزيد من اللقاءات العلمية، حيث الوصول إلى ذلك المخطط الفكري للتأسيس المدرسي، ومما يثير الدهشة أنه وعلى الرغم من مرور تلك السنوات لا يوجد لدى الشعبة في هذه اللحظة الراهنة منطلقات منهجية واضحة كتلك التي تنطلق منها نظريات العلوم الاقتصادية الإيديولوجية والتي تتخذ من فلسفتها ومنطلقاتها العقائدية أساسا لبلورة بحوثها الاقتصادية، بل والأشد من ذلك أن معاناة الشعبة من تنازع انساق معرفية مختلفة من جهة وثقافات متغايرة من جهة ثانية لكل منها أطرها المعرفية والمنهجيات الخاصة بها، وإن اجتمعت على الاتفاق بقواعد كلية تمثلت في الشريعة الإسلامية، قد ظهرت في سلسلة من الإشكاليات المنهجية وبالتالي المعرفية، ولقد ترجم هذا الوضع غير المستقر تصوريا وغير المتجانس معرفيا في تكوينات الباحثين خريجي هذه الشعبة وفي الرسائل العلمية سواء من حيث اختيار الموضوعات أو من حيث معالجتها. ولقد عبر الكثير من المراقبين والمحللين عن هذه الوضعية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن تلك التوجهات لا تشكل اتجاهات فكرية تتمتع بالخصائص المنهجية، فهي نماذج اجتهادية تحمل فكر شخصيا، ومن هنا فهي لا تتسم بالقدرة على النمو لبناء نظري ومنهجي لحقل حديث النشأة، وإن كانت قد وجدت لها في واقع الشعبة استجابات واضحة عبر موضوعات الرسائل العلمية. وإليك تفصيل ما أجمل.

١ - التوجه الفقهي:

أ) الشخصية المؤسسة:

يعتبر فضيلة الشيخ الدكتور/ أبوسنه (رحمه الله) حامل لواء الدعوة إلى تبني الاتجاه الفقهي في مسلك البحث الاقتصادي الإسلامي، ومهد الطريق لظهور الموضوعات التي تم اختيارها لرسائل الماجستير والدكتوراه، ولقد كان فضيلته من المدافعين وبحماس كبير عن هذا

التوجه، وهو يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي لا يمكن له أن يتميز إلا من خلال علم الفقــه، وذلــك لأن موضوعات الحقل الجديد تتمثل في المعاملات المالية المعاصــرة، وباعتبــار أن الظــواهر الاقتصادية هي في التعريف الأخير تصرفات مالية سواء تجسدت في ظاهرة الاستهلاك أو فــي ظاهرة الاستثمار/الإنتاج/التوزيع. وقد استطاع الشيخ أبو ســنه (رحمــه الله) ممارســة تــأثيره الفكري عبر قنوات التأسيس للشعبة حيث عمل (رحمه الله) في لجان التخطيط لهيكلــة مقــررات السنة المنهجية، وفي صياغة أهداف الشعبة، ومناقشة خطط الرسائل الجامعية في مجلس القســم حيث كثيرا ما كان يناقش في تفصيلات بل أنه كان يزاحم المتخصصين في الاقتصاد، كما ساهم في إعداد خطط ومناهج التدريس على مستوى قسم الاقتصاد الإسلامي لمرحلــة البكــالوريوس، وكان متشبعا بالروح الأكاديمية الأزهرية ــ حيث كان يطلق على أســاتذة دار العلــوم بجامعــة القاهرة درعميين ــ ولقد كان ملما بالتراث الفقهي والأصولي الذي خلفته المــدارس المذهبيــة. ويظهر تأثيره أيضا من خلال كونه عضوا بارزا في قسم الدراسات العليا الشرعية، وأحد كبــار المشرفين على الرسائل في ميدان الأصول وعلم الفقه، هذا إلى جانب مكانته العلمية فــإن قــدم عمله في الكلية وتقدم سنه مارستا التأثير نفسه لأدواره السابقة. وإذا علمنا مركزه في التأســيس والتوجيه والتدريس أدركنا مدى التأثير الذي مارسه في نشر هذه النزعة التي ترتكز إلى قناعتــه الشخصية بصحة الأسس المنهجية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي وقد صرح أكثر من مــرة بأنها دون سواها أحيت الاقتصاد الإسلامي على أسس قوية وسليمة، حيث إن الشريعة الإسلامية حددت تلك التصرفات المالية التي تحل شرعا وتلك المحرمة المسببة لكــل عبــث فــي الحيــاة الاقتصادية. وأمام هذه الحماسة والقناعة لم يكن يتقبل أن تكون هناك دراســات فــي الاقتصــاد الإسلامي دون أن تتضمن على ما يصدق عليه علم الفقه باعتبار أن موضوع علــم الفقــه هــو الحكم على الأفعال الإنسانية والاقتصادية،وهو يعتقد أن الاقتصاد الإسلامي لا يمكن بنائه إلا من خلال الكشف عن ما يمتلكه الإسلام من نظام ومذهب اقتصادي يتمتع بقوة ذاتية نحو الاســتقرار الاقتصادي، وهذا الكشف لا يمكن إلا من بوابة الفقه حيــث الحكــم الشــرعي عــن موضــوع التصرف المالي، ولهذا فإن أنصار هذا التوجه رأوا أن ذلك الكشف في تعبير آخــرين الخطــوة الأولى في بناء اقتصاديات العالم الإسلامي. ويلحظ من هنا الدور المؤثر لهدف الشعبة الذي تــم صياغته من قبل المؤسسين ومن ضمنهم أبوسنه (عليه رحمة من الله).

وقد أستطاع هذا التبني تكوين مجموعة من المشتغلين من المشرفين ــ سواء كانوا أعضاء في مجلس قسم الدراسات العليا الشرعية أو من خارجه ــ اســتطاعوا بنــاء تقاليــد أكاديميــة (في اختيار الموضوعات + في إضافة "من منظور/ موقف الشريعة الإسلامية" + في تفصــيلات

الخطة +....)، وتكوين جيل من الباحثين، وتشكيل صورة عن طبيعة الحقـل الجديـد، جعلـت الآخرين من المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي يثيرون جدلا – لم يتم حسمه إلى اليـوم – حول طبيعة العلاقة بين علم الفقه والاقتصاد الإسلامي.

ب) مضمون التوجه:

ينظر هذا التوجه إلى الظاهرة الاقتصادية على أنها تصرف مالي يراد الكشف عن مـدى مشروعيته، وذلك من خلال دراسة النصوص القرآنية والأحاديث النبوية واجتهـادات الفقهـاء، وصولا إلى موقف الشرع من ذلك التصرف المالي موضوع الدراسة، إذن فمنظور هذا التوجـه الحكم الشرعي، ولهذا تعتمد دراسات التوجه على إبراز الجانب الفقهي دون الإلمام بطرح البعـد الاقتصادي وانعكاساته على الواقع المجتمعي.

ويمثل هذا التوجه الرسائل التي اتخذت موضـوعات النظـام والسياسـات الاقتصـادية والمعاملات المالية المعاصرة موضوعا للبحث وفق النموذج المنهجي الأصولي الذي يسـعى – كما هو معروف في ممارسات البحث الفقهي – إلى الاستناد إلى مصادر المعرفة الشرعية ممثلة في الكتاب والسنة والإجماع والقياس... والتي تم عرضها فـي اجتهـادات الفقهـاء السـابقين والمعاصرين وصولا إلى الحكم الشرعي لموضوع الدراسة. ومن هنا فإن تصور التأصيل لعلـم الاقتصاد إنما يتم عبر المنهج الأصولي للكشف عن الحكم الشرعي فـي موضـوع التصـرف المالي، بل وإن مهمة الاقتصادي في هذا الحقل هو الكشف عن الحكـم الشـرعي لبنـاء نظـام اقتصادي إسلامي يحفظ الهوية الإسلامية لبلدان العالم الإسلامي. ومما ساعد علـى غلبـة هـذا التوجه لحظة التأسيس إدراج الشعبة في قسم الدراسات العليا الشرعية، وهو ما يعني أنـه منـذ لحظة التأسيس ما كان لهذا الحقل أن يتمتع بصفة الاستقلالية، وفي المقابل خضـوعه لسـيطرة العقلية المؤسسية ولثقافتها، حيث عولجت موضوعات الحقل ضمن المنهج الأصولي وفي إطـار فقهي، وبقراءة لعناوين بعض الرسائل ولاسيما في مرحلة بدء العمل البحثي بالشعبة يجـد أنهـا تعكس في معالجتها حالة حقل الاقتصاد الإسلامي بوصفه حقلا فرعيا من علم الفقه.

ج) الأبعاد المنهجية:

لا يمكن القول إن تصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وفقا لمؤسسي أو للشخصـية المؤسسة لهذا التوجه لم يكن مستندا إلى منظور معين ومسلمات محددة، وفي المقابـل لا يمكـن القول إن هذا التصور كان نتاج تخطيط تنظيري مكتمل الولادة، وهذا ما يؤيد فرضية الدراسة إذ إن تصورات التأصيل المتداولة داخل الشعبة هي نتاج جهود فردية بعضها تم تنفيـذها والعمـل

عليها بدون خطة محكمة محددة المعالم والأهداف وآليات العمل ومعايير الأداء، وهذا ما يجعل عملية تحديد الأبعاد الفكرية والمنهجية لهذا التوجه مصحوبة بشيء من الخطأ، حيث إنها قفز تطوري قد يكون غير متوقع لدى الشخصية المؤسسة وأنصار التوجه، وعليه فإن الدراسة تقدم بعضا من هذه الأسس والسمات المنهجية لهذا التوجه، وعلى النحو الآتي:

١) يقوم هذا التوجه على تصور للظاهرة الاقتصادية/ "الظاهرة المالية" بأنها سلوك يصدر من أحد الأشخاص الاقتصادية يبحث عن حكمه شرعا، وإن الحكم عليه بالمشروعية ينتج معه آثارا إيجابية على الحياة الاقتصادية.

٢) عدم الاعتراف بالأنماط السلوكية وتحليلاتها الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي (الوضعي)، لأنها مؤسسة على تصورات فلسفية منحرفة مصادمة لتصور المذهبية الإسلامية.

٣) يقوم هذا التوجه في بناء الاقتصاد الإسلامي على تحديد موقف الشريعة الإسلامية من الظواهر الاقتصادية / المالية موضوعة البحث، أي إن البناء النظري لهذا الحقل إنما يتم عبر هيكل من الأحكام الشرعية لتلك الظواهر.

٤) أن مهمة الاقتصاد الإسلامي هي دراسة الموقف الشرعي من الظواهر الاقتصادية / المالية والكشف عن النظام الاقتصادي الإسلامي، ذلك أن الهدف إعادة الحكم الشرعي في واقع اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي.

٥) يستقي هذا التوجه مادته من التصرفات المالية سواء كانت من المعاملات المالية أو من موضوعات النظام الاقتصادي.

٦) يرتكز هذا التوجه على النموذج الأصولي في المعالجة المنهجية لموضوعات بحثه ودراساته، ومن هنا جاءت قراءة المراقبين عن هذه الشعبة بأنها شبيهة بالدراسات الفقهية البحتة ومما يدل على ذلك الاستشهاد المرجعي حيث الغلبة العددية والحجمية (= النقول) لمراجع فقهية.

٧) ترتكز عملية نمو والتطور المعرفي في ظل هذا التوجه على النمط المثالي الذي جاء في مصدري الشريعة الإسلامية والفعل التاريخي لخير القرون.

د) التوجه إزاء بناء علم الاقتصاد الإسلامي:

لقد كان لأنصار هذا التوجه دور في توسيع دوائر الإبصار نحو فكرة الاقتصاد الإسلامي باعتبار أن هذه الفكرة تحرك دوافع أبناء بلدان العالم الإسلامي وتثير حماستهم لما في تلك الفكرة

من الشعور بنوع من الاستقلال ثم التحرر من تبعية فكرية، إلا أن هذه الجهود لا تصب في حقل الاقتصاد الإسلامي من حيث بناؤه العلمي، كما أنها لم تكن قادرة على صناعة تأصيل إسلامي للاقتصاد، وكذلك لم تستطع أن تبني ماهية واضحة على الأقل من حيث حدود الحقل، بدليل أن هذا التوجه أعاد تلك البدايات التي دفعت إلى عمل مؤسساتي لفكرة الاقتصاد الإسلامي حيث الدراسات التي جاءت على أيدي متخصصين في علوم الشريعة والتاريخ، وكأن الحقل حمى مستباح وكيان يتصف بالميوعة يخوض فيه المتخصص وغير المتخصص، وما نراه حديثا من إطلاق لقب علمي في تخصص الاقتصاد الإسلامي لمشتغلين في الأصل تخصصهم في علم الفقه أو نظريته يمثل مؤشرا على ذلك التمييع للحدود تسبب فيه تصور التوجه الفقهي لا على مستوى الموضوع بل والمهام والأهداف، وفي هذا المعنى يقول قحف "إن فقدان التمييز بين علم الاقتصاد الإسلامي وبين فقه المعاملات كان مصدرا بارزا من مصادر التصورات الخاطئة التي ظهرت في الكتابات الإسلامية الحديثة حول علم الاقتصاد الإسلامي " (ص ٢١) ثم يقول في موضع آخر" يضاف إلى ذلك أن اتخاذ طريقة فقه المعاملات منهاجا لعلم الاقتصاد الإسلامي يؤدي إلى مشكلة أخرى. ذلك أن دراسة الفقه بطبيعتها دراسة جزئية تقوم على استنباط الأحكام الفرعية من النصوص بينما تتطلب دراسة الاقتصاد استنباط نظرية عامة من النصوص. ففي حين يبحث الفقه بحثا نزوليا من النص إلى فروعه يبحث علم الاقتصاد بحثا صعوديا من النص إلى مدلولاته.ولعل أتباع الأسلوب الفقهي في بحث علم الاقتصاد الإسلامي في العشرين سنة الماضية كان المسؤول عن فقدان أية نظرية للاقتصاد العام في الكتابات الحديثة في الاقتصاد الإسلامي" (قحف، ١٣٩٩هـ، ص ٢٢) على أنه إذا كان ذلك التوجه لم يتقدم نحو توليد نماذج تحليلية وتفسيرية يمكن من خلالها وعبرها تشكيل البناء العلمي للحقل المؤصل إسلاميا، إلا أنه استطاع إلى حد ما تكوين مجموعة من القواعد في مجال النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢ - توجه الفقه ـ الاقتصاد (الانفصال غير المقطوع):

أ) الشخصية الناقلة:

بدون شك أن تلك المرحلة التأسيسية المتوجهة نحو العمل البحثي وفق النموذج الأصولي وفي إطار علم الفقه واجهت نقدا على استحياء ــ ولاسيما في الداخل ــ وذلك لأن نقد تلك الصورة البحثية تعني في نظر أنصار ومؤيدي الاتجاه نقدا للتواصل مع الأصول وقطيعة مع التراث الإسلامي، ويؤشر على ذلك ظهور بعض الدراسات في الخارج التي تنتقد التوجه عبر تحديد نوع العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وعلم الفقه، في حين أن الدراسة التي تعبر عن توجه الفقه ــ الاقتصاد سعت إلى نوع من الانفصال لا يثير المعارضة في الداخل، وذلك من خلال

إيجاد مسارين أحدهما يخدم الآخر بالتواصل لا بالتوازي، أي بإيجاد عملين الأول يتعلق بحكم الظاهرة الاقتصادية / المالية في الشرع، والعمل البحثي الثاني يختص بدراسة آثار ذلك الحكم في الحياة الاقتصادية. وتستمد هذه الدراسة المعبرة عن مرحلة انتقالية في وقت شهدت فيه الشعبة نموا في عدد الملتحقين والرسائل، والمعرفة الاقتصادية الإسلامية ــ بحسب زعم التوجه الفقهي تحقق تراكما متبعثرا ــ، أهميتها من الرغبة الصادقة في تحقيق نجاحات في حقل الاقتصاد الإسلامي، كتلك التي تحققت في علم الفقه نتيجة للدفع الذي تسبب فيه هذا الحقل عبر الشعبة، (فعلم الفقه حقق تقدما لم يتحقق داخل شعبة الفقه والأصول حيث ممارسات العمل البحثي في شكل مكرر من جهة وتكرير من جهة أخرى لمعرفة قديمة، بل وتحقق لعلم الفقه من داخل شعبة الاقتصاد الإسلامي اتصاله بالواقع الحياتي بعد إن كان منقطعا عن الواقع الحياتي المؤسساتي).

عني العوضي منذ بداية نشاطه العلمي في الشعبة عبر قناة الأشراف وباعتباره عضوا في مجلس القسم بتصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، وانطلاقا من ذلك التصور الذي كان يمارس من قبل الباحثين (= طلاب) في الدراسات العليا، والذي أصبح تقليدا أكاديميا لا يمكن الخروج عليه. فبدأ دراسته من العلاقة التي كان ينبغي أن تحدد في محددات بحيث إنه اذا تم العمل وفقها كان يمكن إنتاج منتجات تنمي البناء النظري لحقل الاقتصاد الإسلامي. فبدأ بتحديد موضوع علم الاقتصاد الإسلامي مقارنا بموضوع علم الفقه ومنهجية البحث في كل ميدان، وهذا التحديد كان ضروريا، لأن التصورات الموجودة في ساحة الفكر الاقتصادي الإسلامي تناولت هذه الموضوعات، ولكل تصوره الخاص نحو هذه القضايا، ولقد أعرب عوضي عن استغرابه لبقاء السؤال عما يدرسه حقل الاقتصاد الإسلامي معلقا حتى الآن.ولقد مكنته سنوات عمله في جامعة أم القرى إلى جانب نشأته العلمية في جامعة الأزهر من تكوين رؤيته الشخصية حول الاقتصاد الإسلامي بدءا من رفضه لاعتبار "أن موضوع علم الفقه في عنصريه المالي والاقتصادي وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي أمر واحد" ص ٢٠) وإقراره بأن" الاقتصاد الإسلامي هو ترتيب تال وتفريع على علم الفقه" (ص ٢٠) وأن لعلم الاقتصاد الإسلامي" موضوعه، كما أن لعلم الفقه موضوعه" (ص ٢٠). مع تقديمه لأمثلة تجلي مواقفه وتدعم رؤيته. و يمكن النظر إلى تلك الرؤية

بوصفها نواة لتنظير علمي دأب العوضي على بلورته بتكريس رؤيته عبر دراساته المختلفة، التي عرض فيه تصوره لتأصيل إسلامي في حقل الاقتصاد ـ والذي يعد بحق من الأعمال الأوائل شبه المتكاملة نسبيا من الناحية التخصصية. وتكمن الفكرة القاعدية لتلك الدراسات في أن الظاهرة الاقتصادية منشؤها الحكم الفقهي ومن هنا تأسست فكرة المتتالية التابعة حيث الاقتصاد الإسلامي" والسبب الذي جعلني أقدم هذا الموضوع (العلاقة بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي) ضمن النظرية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي فهما وبحثا وتدريسا ما اعتقده من أن الاقتصاد الإسلامي هو ترتيب تال وتفريع على علم الفقه "(ص ٢٠). ولعل هذا يفسر كون العوضي شخصية ناقلة، نعم أنه الشخصية التي نقلت تصور الشعبة من التصور الفقهي البحت إلى انفصال متواصل، وهو الشخصية الممهد لحركة تحرير العلم من ما ينبغي أن يكون عليه تصور التأصيل، والتحول بالجهود نحو بناء علمي عبر استخدام تقنيات منهجية.

ب) مضمون التوجه:

ب ـ١ <u>الفقه بنية عضوية لبناء مستقل ـ الاقتصاد الإسلامي</u>:

إن مشروع العوضي يعتبر من المشاريع التي تندرج في الابستمولوجيا، لأنها تسعى نحو تحديد ملامح الإطار المعرفي والمنهجي لحقل حديث النشأة، ولهذا تعد من الدراسات الأولية المنظمة في التنظير للتأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد، وتستهدف بناء نموذج للبحث الاقتصادي الإسلامي، واتفاقا مع هدف وفرضية الدراسة الحالية، فإنها ستحاول عرض فكرة الدراسة، ومما كان العوضي يعرضه من فكر في قاعات التدريس والإشراف يمكن من خلالها مناقشة هذا المشروع ـ دون تقييمه لأن موضوع كهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة ـ في النقاط الآتية:

ب ـ١ ـ أ <u>الحكم الشرعي منشأ للظاهرة الاقتصادية</u>:

ابتدأ من فرضية أن الحكم الشرعي هو الذي ينشيء الواقعة / الظاهرة الاقتصادية، وانطلاقا من هذه الفرضية يبدأ العوضي في تقسيم العمل البحثي وبالتالي التكوين العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي، إلى قسمين / مرحلتين. ففي عنوان بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي يقول لاشك أنه يوجد ارتباط عضوي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الإسلامي. هذه حقيقة ولكن

علم الاقتصاد الإسلامي ليس هو علم الفقه، وهذا ما أراه يمثل الحقيقة الثانيــة " (ص ٢٥)، ثــم يحاول توضيح رؤيته بقوله "مرحلية الكتابة في الاقتصاد الإسلامي: المرحلــة الأولــى ــ هــي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الحكم الفقهي... وهذه المرحلة تقع في نطاق علم الفقه، لأنــه العلم الذي يبحث فيه عن الأحكام الفقهية (ثم أورد تعريف علم الفقه المشتهر)... وتســمى هــذه المرحلة باسم مرحلة الفقه الاقتصادي والمالي. المرحلة الثانية: هي المرحلــة التــي يــتم فيهــا التعرف على الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي... أي دراســة اقتصــادية وليست دراسة فقهية، لذلك اقترح أن تسمى هذه المرحلة باسم مرحلة علم الاقتصــاد الإســلامي فهذه مرحلة علم اقتصاد لأنها تبحث في الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية (تحليلا)، وعلم اقتصــاد إسلامي لأن الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية موضوع البحث أنشأها الفقه الإسلامي تحديد هــذه الظاهرة الاقتصادية والتعرف عليها وتحليلها (اقتصاديا) والعمل عليها (بسياسات اقتصادية) كل هذا وغيره يكون المرحلة الثانية في الاقتصاد الإسلامي.... ما تقدم تبني عليه نتائج، إنــه يعنــي أن علم الفقه (الاقتصادي والمالي، وعلم الاقتصاد الإسلامي ليسا مصطلحين بمعنى واحد وإنمــا هما مرحلتان يكونان الاقتصاد الإسلامي، المرحلة الفقهية والمرحلة الاقتصادية. وللتمييز علــى نحو واضح بين هذين العلمين الإسلاميين، علم الفقه (الاقتصادي)، وعلم الاقتصــاد الإســلامي اقترح المعيار الآتي: موضوع علم الفقه (الاقتصادي) هو إعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية. وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي هو إعمال العقل فــي هــذا الحكم الذي حصلنا لتحديد الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم وتحليلها والتأثير فيهــا والتنبــؤ بها" (ص ٢٥ ــ ٦).

يمكن القول بالاتفاق بأن العوضي قد بذل جهدا واضحا لتحديد علم الاقتصــاد الإســلامي والتأكيد على استقلالية غير ذاتية، وعلى طابعه النوعي الذي يميزه عن علم الفقه وغيــره مــن العلوم الإسلامية، وفي سبيل هذا اهتم في مشروعه بعرض موقفه الفكري من قضايا جدلية حول الحقل، فمثل يبدأ في تحديد علم الاقتصاد الإسلامي من مشتقة العلاقة بــين علــم الفقــه وعلــم الاقتصاد الإسلامي التي أقامها على معيار تحديد العلم بموضوعه، ثم أضاف معيارا آخر هــو: تعريف العلم بمنهجه، وهذان المعياران مستخدمان في النظرية الابســتمولوجية، فــالعلم إمــا أن تحدد ماهيته عبر موضوعه، وإما أن تحدد عبر منهجه. وبالرغم من هذا الاســتخدام إلا أن مــا يؤخذ على ذلك التقسيم المرحلي وصولا إلى تحديد ماهيه الحقل وخصائصه هو فصــل عنصــر عضوي من جسد علم الفقه وجعله جزء أساسيا من تكوين علم الاقتصاد الإسلامي، ثم العود إلى الفصل بينهما عبر تحديد موضوع ومنهج البحث في كلا منهما، مما يظهر تناقضا فإما أن علــم

الاقتصاد الإسلامي علم مستقل بذاته، وإما أنه غير مستقل بذاته،كما وأن هذه الاستقلالية تتعارض مع مفهوم العضوية التي بدأت بها دراسة العوضي في العلاقة بين علم الفقه وحقل الاقتصاد الإسلامي، فالعضوية تجعل من علم الفقه عضوا في جسد المعرفة الاقتصادية الإسلامية وكذلك العكس، إذن فالعضوية تعني عدم القدرة على الانفصال، ولمزيد من الإيضاح فإن موضوع علم الفقه: الأحكام الفقهية للتصرفات تعبدية كانت أو مالية ــ اقتصادية يعني انفصال واستقلال هذا الحقل عن علم الاقتصاد الإسلامي الذي تم تحديد موضوعه بالظاهرة الاقتصادية تحليلا وتفسيرا وتوقعاً. حتى وإن محاولة التمييز عبر منهج البحث في الحقلين لم تنجح إلا في تكريس الفصل بين العلميين، فالعقل يتعامل مع مادتين مختلفتين: مادة الدليل ومادة الظاهرة / الواقعة. ومن جهة ثانية فإن ذلك التقسيم المتتالي لتكوين الحقل غير صحيح ولا سليم من وجهة نظر صديقي، فموضوع العلوم حيث الظواهر و/أو المشكلات سابقة في الوجود على الحكم الفقهي، وبالتالي فإن القول بأن الحكم الفقهي ينشيء ظواهر العلم ــ وهنا علم الاقتصاد الإسلامي ــ غير مقبول وفقا لذلك المنطق وطالما أن بمقدور الدراسة الحالية أن تجد تفسيرا يخرج مشروع العوضي من ذلك النقد، فإن ذلك يمنحنا الحق في رفض هذا الاعتراض. فتذهب الدراسة الحالية في النقاش إلى أبعد مما حصر في ذلك الاعتراض غير الواقعي ــ على الأقل في نظر الباحث ــ، بالبناء على اعتبار الحكم الشرعي/الفقهي ملمح مميز لهذا الحقل بدليل أن الذي يحدد موضوع البحث الاقتصادي الإسلامي الحكم الشرعي، ومن هنا تقع الدراسة في إشكالية ابستمولوجية في مجال موضوع الحقل يمكن التعبير عنها في الصيغة الآتية: هل تقتصر الدراسة العلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي على الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي وهو من القضايا التي لازالت تثير جدلا في الفكر الاقتصادي المعاصر: أنها إسلامية الاقتصاد أو بتعبير أدق المكون الثاني الذي يضاف الى اسم الحقل " الإسلامي " والتي تبرز ليس فقط في اسم الحقل بل تجد موقعها في تحديد ماهية الحقل حيث التعريفات التي تنص على أن علم الاقتصاد الإسلامي دراسة للظواهر الاقتصادية ــ وبعبارة بديلة أدق المالية ــ في المجتمع الإسلامي أو في مجتمع ملتزم أفراده ومؤسساته بالشريعة الإسلامية، فهل كان هذا هو مقصود العوضي في دراسته؟ لو توسعنا في القول بإن العوضي يقصر مجال الدراسة في حقل الاقتصاد الإسلامي على ما إذا كان الحكم بالإباحة وبعبارة أخرى فإن الصبغة الإسلامية على مسلك البحث الاقتصادي تعني الالتزام بالظاهرة/ الواقعة الاقتصادية التي حكم فيها الشرع بعدم حرمتها، لكان قولا باطلا لأن العوضي في توضيحه لخطوات البحث في الحقل يضرب مثلا بالربا كظاهرة نقدية محرمة شرعا ويمكن للباحث في الحقل أن يدرس هذه الظاهرة من حيث

مثلا آثارها الاقتصادية– التي تعزز من إيمان الناس بأن ما حرمه الله تعالى لدفع الضرر والمخاطر عنهم – ولو سلمنا بذلك للوقعنا في إشكالية معرفية خطيرة وهي أن السلوك الاقتصادي المحرم واقع وجودا في المجتمع الإسلامي، نعم قد يقع من الأفراد وبعض المؤسسات لكنه لا يمكن أن يكون ظاهرة في المجتمع الإسلامي، ولربما خروجا من هذه الإشكالية فإن العوضي في مشروعه لا يحدد موضوع البحث الاقتصادي الإسلامي في المجتمع الإسلامي كما تذهب آراء بعض الاقتصاديين من الرواد في تعريفهم وتحديدهم لموضوع الاقتصاد الإسلامي، بل تتعدى حدود ذلك المجتمع لتشمل المجتمعات المختلفة الثقافات والتي تؤسس على فلسفات إلحادية وعلمانية تقصي القيم من جهة وتنطلق من حيوانية الإنسان وتعتبر الحياة بشموليتها المتنوعة قائمة على الصراع، ودلالة ذلك عمليا أنه يمكن للباحث في الحقل أن يتناول ظواهر اقتصادية تم الحكم عليها وبحسب تقسيم العوضي – في مرحلة الفقه المالي / الاقتصادي – بالحرمة، وبهذا العمل تخدم رسالة الاقتصاد الإسلامي من حيث إيجاد التفسيرات العلمية التي تعزز من قوة وفعالية هذا الحقل في جانبه الإصلاحي، ولعل هذا الحل يجد قوته في أن من أهداف حقل الاقتصاد الإسلامي إصلاح وتقويم الوضع موضوع البحث، و من هنا فإنه يمكن القول بأن العوضي يحدد موضوع علم الاقتصاد الإسلامي بمنهجه فمنهج العلم يتم بالتعامل مع حكم الظاهرة / الواقعة الاقتصادية أولا ولعل بهذا يتميز الحقل عن علم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي) بدليل أنه في المرحلة الثانية التحليل قد يتفق مع غيره من حيث استخدامه لإداة العقل في تأسيس بناء علم الاقتصاد الإسلامي – وذلك بحسب فكر العوضي – وبالإجمال فإن العوضي قد وجد في مسعاه للبحث عن هوية الحقل في منهجه أكثر من موضوعه. ومع التسليم بأن العلم تتحدد ماهيته بمنهجه، إلا أنه لابد لكل علم أن يحدد موضوعه بشكل يجعله مستقلا / أو متميزا عن غيره من الحقول العلمية. كما قد يساق اعتراض آخر على هذا الاستنتاج – في محاولة البحث عن حلول لتلك الإشكالية التي ظهرت في مشروع العوضي – بأن من المسلمات التي ينطلق منها الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر على تنوعه هي أن الاقتصاد الإسلامي لا يجد له وجودا عمليا وعلميا إلا بوجود المجتمع الإسلامي الذي يلتزم فيه أفرادا ومؤسسات ونظما بأحكام الشريعة الإسلامية، بل إن مخرجات هذا الحقل من نظريات وسياسات تعكس أولا الموقف العقدي وثانيا الموقف التشريعي وثالثا الموقف القيمي وهذه المكونات تتجه إلى إيجاد المجتمع الإسلامي، وهذا ما يعني بعالمية الرسالة فعالميتها تكون من خلال تطبيقها. وهكذا تزداد المشكلات الابستمولوجية مع وجود الحلول، مما يؤكد أن دراسة العوضي فيها كثير من الغموض الناتج عن محاولة القفز على دوائر الجدل، الأمر الذي يؤكد على وعي العوضي بها

ولكنه حدد هدف الدراسة في بناء نموذج للتأصيل الإسلامي الذي يحل محل التوجه الفقهي.

وخروجا من كل ذلك يمكن القول بأن العوضي بنى رأيه في ضوء تصوره لهوية حقل الاقتصاد الإسلامي حيث إن الإسلام محدد رئيسي لموضوعات ومسائل هذا الحقل، وهذا التحديد لا يكون إلا عبر إصدار الحكم الفقهي ـ الشرعي، فما يجوز شرعا يكون موضوعا من موضوعات الحقل، ولهذا يؤكد العوضي على العلاقة العضوية بين علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الفقه، الأمر الذي أدى إلى امتداد هذا التصور ليشمل نوعين أو مستويين من الظواهر التي يعنى بدراسة كل واحد منهما علم خاص. فالنوع أو المستوى الذي يتضمن الواقعة / الظاهرة وما يطرأ عليها من تغيرات ينبغي أن يكون مادة علم الاقتصاد الإسلامي. وبهذا يقصر او يضيق العوضي من موضوع علم الاقتصاد الإسلامي حيث الدراسة التحليلية للظاهرة الاقتصادية وهو وجه من أوجه علم الاقتصاد.

كما أن دراسة العوضي مع غموضها في بعض المجالات التي تفكر فيها، فإنها كذلك تثير عددا من التساؤلات التي تعد من وجهة نظر العوضي مشروعة ومن ذلك القائم بعملية البحث في مرحلة الفقه الاقتصادي / المالي، فمادام أن العملية تستهدف الحكم الشرعي فهي تتطلب الإعداد العلمي عبر سنوات من التكوين في تخصص علم الفقه وأصوله، في الوقت الذي يتدنى فيه التكوين العلمي إلى أن امتلاك الحد الأدنى من المعرفة بأساسيات الوصول إلى الحكم الشرعي كما ذكر العوضي ذلك في دراسته، وهو ما قد لا يجد قبولا له لا من المتخصصين في ذلك الحقل ولا يصدقه الواقع التنظيري (تعدد التكيفات الفقهية).

ب - ١ - ب) طبيعة الظاهرة الاقتصادية وجمعها للنسقين المعرفيين:

لقد سعى العوضي في دراسته إلى أن يسهم في حل الإشكالية القائمة والمتمثلة في جذب الحقل إلى حاضنة النسق الفقهي بتفريعه فرعا من علم الفقه، ووجد أن أداء هذه المهمة يحتم عليه أن يبدأ بتحديد مادة علم الاقتصاد الإسلامي ومنهجه. ففيما يتعلق بالمسألة الأولى مادة علم الاقتصاد الإسلامي فقد رأى أن يهتم علم الاقتصاد الإسلامي بدراسة الظاهرة الاقتصادية تحليلا وتفسيرا ووصولا إلى قدر من التوقع بها يمكن من خلاله التحكم في الظواهر. وهذه النظرة إلى مادة علم الاقتصاد الإسلامي وإن كانت تتفق مع رؤية الفكر الاقتصادي الإيديولوجي ولاسيما الرأسمالي، إلا أن العوضي حاول أن يتجاوز هذا الموقع بتحديد الموقف الشرعي من الظاهرة الاقتصادية ابتدأ، بناء على أن الظاهرة الاقتصادية سلوك يصدر من عدد من الأفراد والمؤسسات وأن هذا السلوك يتضمن على دوافع وغايات وتصرف وهو الجانب القيمي / المعنوي في

الظاهرة الذي من ثم لابد فيه من بيان الحكم الفقهي، ومن هنا اعتقد العوضي أن تصور التأصيل الإسلامي لمجال الاقتصاد وتحويله إلى علم يحمل هويته الإسلامية بالفعل أمر يقتضــي إقامتــه على الحكم الشرعي، وهو بذلك يحدد العلاقة ليس في تجاور ولا في شكل تقاطع، بل في شــكل علاقة عضوية لا يتصور فيها مسلك البحث إلا بهما وإن كانا على مرحلتين ولكــن متتــاليتين، وهكذا فالظاهرة / الواقعة الاقتصادية هي بمعنى ما ظاهرة / واقعة شرعية ينبغي دراستها فقهيــا للوصول إلى حكمها الشرعي، وعند هذه النقطة تنتهي منهجية البحث لتتحول إلى منهجية تعنــى بتحليل الظواهر تحليلا يمكن من توقع ما قد تؤدي إليه. ومما يميز مشروع العوضي في تحديــد علاقة الفقه بحقل الاقتصاد الإسلامي توجهه نحو العضوية، بخلاف من ناقش الموضــوع مــن بعده حيث الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالعلوم المجاورة وليس من المستبعد أن يكــون المنــاخ العلمي الذي عاشه العوضي في جامعة الأزهر وعانى منه في شعبة الاقتصاد الإســلامي بقســم الدراسات العليا بجامعة أم القرى هو السبب الأساسي في ميلاد هذه الإضافة وتبنيها في الشــعبة نظرا لاستقطاب العلم الفقهي لنسبة هامة من فئة أعضاء هيئة التدريس والباحثين فــي الشــعبة. وإلى جانب هذا البعد الفكري من أبعاد مشروع العوضي يظهر بعدٌ آخر يتفرع من تلك النظــرة في طبيعة الظاهرة وتحديد العلاقة، ألا وهو إنهاء حالة الثنائية بين النسقين المعرفيين عبر إيجاد علاقة عضوية من منطقة اتفاق بينهما وهذه غاية استهدفها مشروع العوضي. فالعوضي وجــد واقعا يسير فيه البحث العلمي في حقل الاقتصاد الإسلامي نحو تراكم معرفي في حقل الفقه، كما أنه وجد أن حقل الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يكون مجــرد تحليــلٍ للظــاهرة الاقتصــادية، وبالتالي كان يرفض تقسيم العمل البحثي إلى قسمين مستقلين تبعا لكل نسق معرفــي (= فقــه / اقتصاد) وذلك لما في هذا التقسيم من ازدواجية قد تتسبب في عدم نمو الحقل، ولهذا قــرر بــأن الاقتصاد الإسلامي يدرس الظاهرة بمظهريها ووجهيها الشرعي والاقتصادي، وإن كــان عبــر مرحلتين لكل مرحلة اسم أطلق عليها ومنهجية ولها هدفها وغايتها، إلا إنهما تؤديان إلى وحــدة الحقل بوصفه علما له كيانه، وهذا هو ما حاول العوضي المحافظة عليه.

وبالرغم من أن هدف مشروع العوضي بناء نموذج للبحث الاقتصادي الإســلامي يحــل بديلا لمسلك البحث الذي يدار وفقا لمنهجية علم الفقه وأصوله داخل الشعبة، إلا أنه لم يحرر علم الاقتصاد الإسلامي من علم الفقه وأصوله، بدليل أن الرسائل العلمية التي تبنت هذا النموذج برز فيها تأثيرات الفقه والفقهاء في مخطط الرسالة وفي حجم الكتابة وفي كم المراجع الفقهيــة وفــي مساحة الاستشهاد بالنقول الفقهية، فكان من نتائج ذلك أن المرحلة التالية والتي ذكرها العوضــي في مشروعه لم تظهر بالمساحة وبالحجم الذي يمكن من خلاله الوصول إلى أبنية تكمل / تؤسس

لبناء علم الاقتصاد الإسلامي، وهو ــ أي مشروع العوضي ــ وإن فتح الباب أمام الموضوعات الاقتصادية البحته، لم يغير شيئا من النظرة إلى الظواهر الاقتصادية ومعالجتها بعيدا عن التوجه الفقهي، وبالتالي لم يستطع نموذج العوضي أن يحل حلولا تاما محل التوجه الفقهي على الأقل في جانب التحليل الذي يعنى بالبناء النظري للحقل، وبالرغم من كل ذلك فقد نجح مشروع العوضي في إثارة قضية هوية الحقل، واستقلاليته عن الحقول العلمية ولاسيما علم الفقه، وإن لم يتحقق ذلك في واقع الشعبة من حيث استقلاله بوصفه حقلا أكاديميا له بنيته المؤسسية المتميزة، وعلى الأقل تمكنه من الاستقلال الإداري عن مجلس قسم الدراسات العليا.

ب-١-ج) لقد حدد العوضي جوهر علم الاقتصاد الإسلامي في الظاهرة / الواقعة الاقتصادية، وهو بهذا ينقل مسلك البحث الاقتصادي الإسلامي من إطار علم الفقه ومن استخدام النموذج الأصولي إلى التحليل البحت ومن غاية الحصول على الحكم الفقهي إلى غاية التحليل والتفسير والتوقع، وبهذا بدأ تصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وفقا للتوجه الفقهي يتراجع على الأقل تنظيرا ليحل محله مفهوم التحليل، وقد عد هذا التطور بداية لمرحلة جديدة في تصور التأصيل الإسلامي في حقل الاقتصاد، سواء من حيث جوهر علم الاقتصاد الإسلامي ومحتواه، أو من حيث وحداته التحليلية أو منهجيه البحث فيه، أو من حيث غايته، يدل على ذلك توجه الباحثين في الدراسات العليا بالشعبة إلى موضوعات اقتصادية يتم التعامل معها بمناهج تقترب من مفهوم العلمية، مثل دراسة الربا و / أو الزكاة و / أو الملكية... ــ . وهو ما يدل على الرغبة في التخلص من النظرة التقليدية التي ركزت على الجوانب والهياكل الوصفية والتعاملات المالية المرتبطة بالنظام الاقتصادي وفقه المعاملات .

ب-١-د) وإذا كانت الظاهرة الاقتصادية هي موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، فما هو المنهج الذي يتعين على هذا العلم أتباعه في دراسة ذلك الموضوع ؟. إن إجابة العوضي على هذا السؤال جاءت واضحة ومحددة ومؤسسة على الصلة الوثيقة بين المنهج والموضوع، فبما أن علم الاقتصاد الإسلامي يجب أن يدرس الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم الفقهي وفي إطار المجتمع الإسلامي، وحيث إن المجتمع الإسلامي الذي يمكن لعلم الاقتصاد الإسلامي أن يدرس ظواهره غير متاح بشموليته التطبيقية، فإنه لا سبيل لبناء نظري لعلم الاقتصاد الإسلامي إلا عبر المنهج العقلي على الأقل في هذه المرحلة من الفراغ التطبيقي، وفي هذا الصدد يقول العوضي "وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي هو إعمال العقل في هذا الحكم الذي حصلنا لتحديد الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم وتحليلها والتأثير فيها والتنبؤ بها " (ص ٢٦). ويلحظ من

هذه النظرة إنها تتضمن على عدة عناصر سنقتصر على ذكر اثنين منها: أولها يتعلــق بارتباط علم الاقتصاد الإسلامي بالمجتمع الإسلامي، وهذا الارتباط يثير إشكالية منهجية هي الخصوصية التي ينظر إليها من زاوية بإنها تضاد عالمية الرسالة الإسلامية. وثاني هذه العناصر استقلال العقل في دراسة الظواهر موضوع علم الاقتصاد الإسلامي يثيــر جدلا بستمولوجيا وحتى على مستوى نظرية التأصيل، إذ إن قصر العوضي في تمييزه بين الفقه الاقتصادي / المالي وبين علم الاقتصاد الإسلامي على استخدام العقل فــي الواقعــة / الظــاهرة الاقتصادية تنحية لدور الوحي، إو على الأقل قصر الوحي على معرفة الحكم الفقهي، مع العلــم بأن للوحي أدواراً في صياغة قوانين علمية (= السنن الكونية + السنن التاريخية +....) " ومــا العقلانية إلا الاقتناع بقدرة العقل على بناء منظومات تتسع لتشمل مختلف الظواهر أي الإيمــان بكفاية العقل واستقلال مرجعيته، واستبعاد الوحي من دائرة البحــث العلمــي والتفكيــر العلمــي المنضبط " (ص ٢٢٥ علي محافظة، حصيلة العقلانية) . ولن نسأل هل هذا هو ما كان يعنيــه العوضي ــ لأننا من تلامذته ــ ؟ بل الصحيح لماذا قصر العوضي في منهج دراســة الظــواهر الاقتصادية على العقل ؟ ولمزيد من التحديد فإن جزء من الإجابة تكمن في النظرة إلــى وجــود المجتمع الإسلامي وهو ما يعني أنه في هذه المرحلة حيث لا وجود للمجتمع الإسلامي الملتــزم فإنه يمكن اللجؤ إلى المنهج العقلي وكــأن العوضــي يحــاكي مــنهج المدرســة التقليديــة (= الكلاسيكية) وبصفة خاصة المنهج الريكاردي، وفي هذا اتساق منطقي لفكر العوضي من قضــايا جدلية لازال يعاني منها حقل الاقتصاد الإسلامي فهو يعتبر علم الاقتصاد إسلاميا إذا كان هنــاك واقع مجتمعي تحكمه الشريعة الإسلامية.

ب - ٢ ــ ثنائية العلمين: الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الوضعي:

من أبرز القضايا التي أثارها المشتغلون بحقل الاقتصاد الإسلامي قضية العلاقة بين علــم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد الإيديولوجي في شقه الرأسمالي فقط ــ ولا يــدري الباحــث لماذا هذا الاختزال أو لا يمكن أن يكون في علم الاقتصاد الماركسي مقــولات وصــفية يمكــن الاستفادة منها ؟! ــ واتجاها نحو عرض موقف العوضي من علم الاقتصاد الوضعي، فإننا نجــد أنه موقف الرفض للفكر الاقتصاد الوضعي، ويبنى هذا الــرفض علــى أســس بســتمولوجية " فالاقتصاد الوضعي له أسسه الفلسفية والاقتصادية التي يبنى عليها وله فروضه التي يقوم عليهــا التحليل فيه وحيث تحكم سلوك وحداته الاقتصادية... فهو مؤسس على أن مصدر المعرفــة هــو الإنسان، فهو قادر بإمكانياته الذاتية أن يكشف القوانين التي تحكم الظــواهر، ومنهــا الظــاهرة الاقتصادية، وأنه قادر على هذا الاكتشاف بعقله وليس بمساعدة قوى خارجية غيبية، ثم هو قادر

أن يسيطر على الظواهر " (ص ٣٧) ثم يبدأ في المحاكمة وصولا إلى تحديد موقفه فيقول " مصدر المعرفة على هذا النحو الذي يؤمن به الاقتصاد الوضعي ليس مقبولا إسلاميا...." ثم يصل إلى الحيثيات التي يقيم عليها حكمه بالرفض " فجعل مصدر المعرفة الاقتصادية في الرأسمالية هو الإنسان وإبعاد الدين كلية عن ذلك... وهذا الأساس على هذا النحو من حيث موضوعه في تناقض مع الإسلام، ثم هذا الأساس من حيث جذوره التاريخية هو غريب على المجتمعات الإسلامية " (ص ٣٩) ولعل هذا النص يكشف عن أن الرفض للفكر الاقتصادي الإيديولوجي يرجع إلى التصورات الخاطئة التي يحملها ذلك الفكر للعلم نفسه وإلى منهج البحث فيه، وكذلك إلى مضمونه وتوجهاته ووظائفه التي تجعل من الصراع هو المبدأ ومن امتلاك الثروة الحياة. ويقابل ذلك الموقف الجيد موقفان: موقف التحذير فقط من البناء العلمي للاقتصاد الإيديولوجي، ودلالة هذا الموقف عمليا أنه يمكن توظيف نظريات ومقولات ذلك العلم في البناء العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي، ولكن بعد التمحيص الذي قد ينتج عنه التطهير ثم الإضافة، وموقف ثالث يذهب أنصاره إلى عملية تفكيك لمكونات ذلك العلم بالتمييز بين الجوانب الفلسفية والجوانب النظرية. وكلا الموقفين ينتهجان نهج التجزئة والقطع توطئة لصناعة توليف جديد يفضي إلى إذابة هذا المقطوع والمجزأ في بناء حقل الاقتصاد الإسلامي بعد تطعيمه وتدعيمه بنصوص الوحي وبنقول المفكرين من علماء وفلاسفة ومؤرخين في التراث الإسلامي.

٣ ــ التوجه نحو ممارسة النقد لإثبات الوجود المختلف

لقد كان لتصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وفقا لمشروع العوضي دور هام في المراجعة الذاتية بحثا عن هوية مستقلة وكيان مؤسسي غير متفرع من نسق معرفي آخر، ولكنها أوجدت حالة من اللاستقرار في كيفية البناء لحقل حديث النشأة، كما أوجدت حالة من التشكك في ميلاد علم يحمل هوية أمة كانت خير أمة، وكان من آثار ذلك تقلص في مجال النظرية / التحليل الاقتصادي (= العلم)، فالرسائل التي حاولت تطبيق مشروع العوضي وقعت في فخ التوجه الفقهي حيث الاستغراق البحثي والمضني في الجانب الفقهي للظاهرة الاقتصادية، حتى إذا ما تم الانتهاء من تلك المرحلة (= الفقه الاقتصادي) قل الجهد البحثي وكل الذهن عن تنفيذ المرحلة التالية (= التحليل / علم الاقتصاد الإسلامي) ومؤشرات ذلك عدد الصفحات وعدد المراجع نسبة إلى مرحلة البحث الفقه الاقتصادي، وإذا كان ذلك من الداخل فإن الخارج قد أسهم في وجود تلك الحالات المعبرة عن اليأس والعجز عن تشكل بناء نظري لاقتصاد إسلامي ــ حيث قيام هجمة حيال التصاق العلم بالهوية ظهرت في عبارات " العلم حيادي " و " العلم لا جنسية له " لا وجود لعلم الاقتصاد الإسلامي " وهناك " نظام اقتصاد إسلامي ". من هنا جاء موقف تشكل

في الشعور تسببت فيه تلك المشاهدات الداخلية والضغوط الخارجية، وعبر عنه في المناقشات المشافهاتيه بين الباحثين في الشعبة،فظهر توجه لممارسة النقد لعلم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي)، هذا النقد الذي تعزز وجوده من خلال مشروع العوضي المعبر عن موقف الرافض من ذلك البناء النظري والتطبيقي لتاريخيته ولمركزيته، كما أن عوامل أخرى مهدت الطريق بشكل غير مباشر لتطور التوجه النقدي داخل الشعبة، ولعل من أهمها تأثير الصحوة العلمية المتمثلة في الجوانب التطبيقية وفي الجانب المؤسساتي العلمي .

أ) البنية التحتية للتوجه النقدية:

إذا كان مشروع العوضي قد أعلن عن انتهاء مرحلة التوجه الفقهي ومحاولته في إحلال نموذج مشروعه حول الكيفية التي من خلالها يمكن تحقيق هدف البناء النظري والمنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي، ومع عدم النجاح في تطبيق المشروع وتنفيذه على الأقل في شقه الثاني الذي منه يتكون البناء العلمي للحقل، نقول ومع ذلك فإنه توجد عوامل أخرى مارست تأثيرها في تشكيل وتعزيز التوجه النقدي لعلم الاقتصاد الإيديولوجي (= الوضعي) وهي: ـ

أ-١– الإخفاق في التنظير عبر الممارسات البحثية المتعددة. وهذا الإخفاق لم يقتصر على الجانب المعرفي بل وفي المجال المنهجي والذي كان مليئاً بالمشكلات المنهجية ولم تنجح الإطروحات التنظيرية مع قلتها بل وندرتها في حلها أو تفكيكها، بالرغم من أنها من أهم أسباب فشل التنظير على المستوى المعرفي حقائق ونظريات. وما أدت إليه حالات الفشل تلك من آثار نفسية نشطت من جديد بنية التبعية المتولدة من النظام التعليمي سواء على مستوى التعليم العام أو على مستوى التعليم العالي.

أ-٢- ظهور كتابات ترفض التوجه بالعلم الاقتصادي وجهة مذهبية / إيديولوجية ـ كما يزعم البعض ـ وتتخذ من تجربة التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد وقائع على الفشل الذريع في إقامة علم للاقتصاد يرتكز على المذهبية الإسلامية.

أ-٣- محاولة التحرر من الفكر الاقتصادي الغربي بمفهوماته ومصطلحاته ونظرياته وقوانينه .

أ-٤- محاولة التأكيد على الاختلاف الجذري لحقل الاقتصاد الإسلامي عن الفكر الاقتصادي الإيديولوجي (الوضعي)، وتعزيز قوى الممانعة الفكرية عبر جبهاتها المتعددة والمتسعة.

أ-٥- تخريج دفعات من قسم الاقتصاد الإسلامي الـذين يحملـون شـهادة الإجـازة (= البكالوريس) في تخصص الاقتصاد الإسلامي والذين كان يترقبهم المؤسسين لحمل لواء التأسيس الحقيقي لعلم الاقتصاد الإسلامي نظرا لأن من سبقهم كانوا مزدوجي التخصصات على مسـتوى الإجازة وعلى مستوى الدراسات العليا، وما تثيره تلـك الازدواجيـة مـن مشـكلات منهجيـة ومعرفية، كان من ثمارها الطبيعية عدم القدرة على التصنيف العلمي لشهادات تخصصهم، وغير ذلك من آثار انعكست سلبا على مسيرة نمو وتطور الحقـل فـي جانبـه العلمـي / التحليلـي، وبمشاركة مجموعة أعضاء الهيئة التدريسية في الإشراف والتي اسـتطاعت بفعـل الدراسـات العلمية من خارج الشعبة والجامعة أن تطور من معارفها بشأن هذا الحقل الحديث النشـأة، وأن تعكس ذلك على توجيه اهتمامات الباحثين في الشعبة إلى دراسة الظواهر الاقتصادية كما تناولها علم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي) في صورته الرأسمالية، فصدرت مجموعة منظمـة مـن المشروعات البحثية التي تجسد الممارسة النقدية لبنية علم الاقتصاد الإيديولوجي.

أ-٦- ومن المتغيرات التي حرضت نحو ميلاد عملي لهـذا التوجـه الحضـور القـوي للصراع المتجدد بين المنظومة الثقافية والحضارية الإسلامية وبين فلسفة الحداثة التي جعلت من الدين وجعل مقلدوها من أبناء واقع مجتمعات إسلامية الدين الإسلامي عائقا عن التقدم بـالمفهوم الذي يصدره الفكر العلماني المادي، وفي ظل العجز عن توليد نظريات في العلـوم الاجتماعيـة ولاسيما حقل الاقتصاد الإسلامي، تم البحث بشكل براجماتي (ذرائعي) عن الوجهة الأكثر نفعـا في معارك الثقافة وحروب الفكر، فكانت الأجدى وجهة توجيه النقد لعلوم الآخر، ومما يزيد مـن تلك الجدوى لتلك الوجهة ظهور فكر نقدي من داخل الفكر العلماني جغرافيا ومن خارجه أيضـا اكتسب قدرا كبيرا من المصداقية في محاولته لتشخيص أزمة الفكر في بعده الفلسفي وأزمة العلم في بعدها الابستمولوجي.

ب) البنية الإبستمولوجية لتوجه الممارسة النقدية:

إذا كانت تلك العوامل والدواعي دافعة نحو التوجه النقدي لعلم يتمتـع بالهيمنـة الفكريـة والعملية على مستوى العالم، فإن الدوافع المنهجية التي يتبناها التوجه النقدي تكشف عن توجـه مؤسسي يعلن عن تصور لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد. ويمكن أن نعدد تلك الأبعـاد المنهجية في النقاط الآتية: ـــ

ب-١- الوعي التشكيكي في نتـائج (= مقـولات ونظريـات وقـوانين + سياسـات + تطبيقات) علم الاقتصاد الإيديولوجي (الوضعي) لأنها متولدة عن التجربـة والخبـرة الغربيـة

المتصفة بالعداء لكل ما يتعلق بالدين وبالقيم، والمبنية على الثنائيات الإقصائية ، والأقطاب المتعارضة، فالدين والدولة، والروح والجسد، وعالم الغيب وعالم الشهادة، والإنساني والحيواني، والوحي والعقل، والدين والعلم، والفردانية والجماعية والمتحيزة للنزعة المركزية الغربية ذات الطابع الاعتدائي (= الاستعماري) والمرتكزة على الصراع (= الفرويدية + الداروانية + الماركسية + الكانتية أقطاب الفكر العلماني / الدهري) المتوجه نحو امتلاك الثروة باعتبارها عنصر قوة وهيمنة وسيطرة، والمتجهة نحو الواقع كما هو قائم عبر استخدام المنهجية الوضعية التي تؤكد على استبعاد الوحي وإقصاء القيم من التحليل وصولا لمعرفة تتسم بالعلمية.

ب-٢- النزعة النسبية في تحليل العلم للظواهر الاقتصادية في المجتمعات الغربية. فبناء على أن تلك الظواهر ظهرت وحدثت في واقع مادي محكوم إلى ثقافة الصراع وقيم الفردانية المتطرفة، فإن نتائج دراستها تؤكد على نسبيتها وخصوصيتها، ومن جانب آخر على قصورها وعورها لأنها لا تأخذ في تناولها المنهجي إلا السلوك الظاهر، والجزء المنظور من الواقع (المادية) وتعتمد في تعميمات نتائجها على آلية السلوك الإنساني المتحيزة لتصورات ذلك الفكر العلماني المادي وإسقاطها على المجتمعات ذات الثقافات المختلفة، وباستعارة مقولة قطب في نقده لعلم النفس الغربي " ليس علما يسهم في إنتاج معرفة موضوعية بالواقع الإنساني بقدر ما يعمل على ترسيخ وتبرير تصور قائم حول الإنسان بإضفاء صبغة العلمية والموضوعية عليه " (ص ٤٩٠).

ب-٣- تفضيل التوجه النقدي لمبدأ النفعية العملية وإن كانت متأثرة إلى حد ما بما يسمى بالبراجماتية / الذارئعية في بعدها النفسي، نتيجة للإخفاقات التي شهدتها الشعبة على مستوى الإنتاج المعرفي، ولعل من أخطرها الإخفاق في تحقيق هدف بناء علم الاقتصاد الإسلامي وغير ذلك، وهو ما أصبح موضع شك ونقد من قبل المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي، وذلك بسبب عدم تحديد واضح لكيفية التأصيل الإسلامي للاقتصاد ومنهجيته التطبيقية، حيث التعددية في التصورات المتضادة، وعدم الإعداد القوي في مرحلة التكوين والتأهيل .

ب-٤- الاعتبار بأن توجيه النقد إلى علم الاقتصاد الإيديولوجي سيسهم في إبراز الصورة المشرقة لعلم الاقتصاد الإسلامي، الذي يمثل أحد مشاريع الاستقلال الفكري والعملي في المشروع الأم مشروع الهوية والنهوض الحضاري.

ب-٥- الخروج من أزمة العلاقة بين التنظير والواقع الذي ينظر إليه على أنه لا يمثل المجتمع الإسلامي والذي يعتبر في الوقت نفسه ضروريا لنمو وتطور علم الاقتصاد الإسلامي (

الاختبارية)، بالالتجاء إلى واقع منحرف ساحر للمغلوبين من بلدان العــالم الإســلامي لكشــف عورته وسوءته.

ج) التعريف بتوجه الممارسة النقدية :

يمكن تعريف التوجه لممارسة نقدية بأنه عبارة عن " مجموع الدراسات العلمية التي تتخــذ من الظواهر الاقتصادية كما هي في الأدبيات العلميــة للاقتصـــاد الرأســمالي الإيــديولوجي (الوضعي) موضوعاً لدراسته النقدية وذلك من منظور إسلامي ". ويلحــظ مــن هــذا التعريــف العناصر الآتية:

١ــ أن الملمح الرئيسي هو بروز عنصر المحاكمة سواء المستندة إلى القــيم أو المســتندة إلى الجانب العقدي كعنصر أساسي في محاولة إعادة تصور التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصـــاد. ويتراوح هذا النقد ما بين نقد النظرية المفسرة للظاهرة الاقتصادية موضوع الدراسة وبــين نقــد وجود الظاهرة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي عبــر تفكيــك متغيــرات وعوامــل حــدوثها ومحاكمتها من منظور إسلامي.

٢ ــ أن بؤرة العمل البحثي في ظل هذا التوجه تتحدد بالحكم علــى ســلوك الأشــخاص الاقتصادية كما تنطق به الأدبيات العلمية في الفكر الاقتصادي الرأســمالي الإيــديولوجي ومــن منظور إسلامي.

٣ ــ تركيز وتركز النقد في ظل تصور التوجه على الجوانب القيمية والسلوكية.

د ــ الفجوة الاختلالية بين التصور والممارسة البحثية للتوجه النقدي:

عنــدما بــدء فــي تطبيــق التوجــه النقــدي فــي ميــدان البحــث العلمــي حــدثت تحولات منظوراتية، أدت إلى واقع لممارسة نقدية تتخذ مسلكين رئيسيين:

<u>المســلك الأول</u>: إضــفاء الشــرعية علــى مقــولات ونظريــات علــم الاقتصـــاد الرأســمالي الإيــديولوجي، وذلــك بالبحــث عــن الآيــات القرانيــة والأحاديــث الشــريفة وما نــتج عنهمــا مــن أقــوال وأفكــار فــي التــراث الإســلامي تؤيــد تلــك المقــولات، ولكــن هــذا التأييــد لــيس بهــدف البنــاء النظــري لعلــم حــديث النشــأة وإنمــا بهــدف البرهنــة علــى ســبق مصــادر الحضــارة الإســلامية ــ والــذي يعبــر عنــه الــبعض بســـبق الإســـلام وهـــو تعبيـــر خـــاطيء ــ للفكـــر الاقتصـــادي الوضـــعي (الإيديولوجي)

المسلك الثاني: إعادة بناء علم الاقتصاد الرأسمالي الإيديولوجي على أسس قيمية. وفي هذا المسلك البحثي تحاكم الظاهرة الاقتصادية كما تخبر بها الأدبيات العلمية محاكمة قيمية عبر عملية تفكيك تصل إلى حد الذرية، فتُرفض وتُحذف تلك المقولات والمتغيرات والعوامل التي تدان من قبل المنظور القيمي والمرجعية الإسلامية وتقر ويُعترف بالتي تخالف الشريعة الإسلامية.

ةفب٢

ولقد كان لتلك الممارسة الواقعية للتوجه النقدي نتائج منهجية، نذكر أهمها: ــ

ــ عدم القدرة على الانفكاك من التبعية للآخر (= علم الاقتصاد الإيديولوجي)، وللاستقامة العلمية (= الموضوعية) فإن الدراسات العلمية في حقل الاقتصاد الإسلامي لتؤكد على نتيجة غريبة تتمثل في أن هذا الحقل لا يمكن أن ينمو ويتطور ــ نموا وتطورا كميا لا نوعيا ــ إلا في ظل علم الاقتصاد الإيديولوجي.

ــ اعتبار أن عمليات الشرعنة وإعادة بناء علم الاقتصاد الإيديولوجي على أسس قيمية تمثل العملية الرئيسية في بناء علم الاقتصاد الإسلامي، وكأن المهمة التي من خلال القيام بها سيتم تكوين علم الاقتصاد الإسلامي هي تطعيم علم الاقتصاد الإيديولوجي بالبعد القيمي من جهة وبتصحيح هيكلته من جهة ثانية.

ــــ إذا كانت تلك الممارسة النقدية تختزل التأصيل الإسلامي في عمليات التصحيح والتطعيم وصولا إلى بناء علم للاقتصاد الإسلامي، فإنها تحدد المصادر المعرفية لعلم الاقتصاد الإسلامي في علم الاقتصاد الرأسمالي الإيديولوجي بعد تصفيته من التحليلات والتطبيقات التي ترفض من قبل المنظور الإسلامي.

ــ التحول إلى منظور النسبية فليس كل مقولات ونظريات ومفاهيم ومصطلحات علم الاقتصاد الوضعي (الإيديولوجي) مرفوضة، بل يوجد جزء منها مقبولٌ من قبل المرجعية الإسلامية، يمكن توظيفه في بناء علم الاقتصاد الإسلامي.

وهكذا تبرز حالة جدلية في تاريخ شعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا التي تشهد وبشكل متجدد ـ لتجدد العوامل والمتغيرات والتغيرات ـ إدعاءات بإعادة التأسيس والبناء من جديد.

هـ ـ أوجه النقد للممارسة النقدية:

إن تلك الممارسة النقدية التي جاءت على خلاف تصور التوجه النقدي يتوجه عليها النقد، ويمكن تحديد بعض هذه الأفكار الناقدة فيما يلي:

هـ-١- أن نشاط الممارسة النقدية (= المحاكمة) تم القيام به دون امتلاك واضح لآليات التعامل مع الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، حتى من حيث تصنيف الفكر الاقتصادي الإيديولوجي إلى مقولات وصفية ومقولات معيارية كما جاء في دراسة الزرقا، أو إلى فلسفة وتجربة، ومن ثم فكل مقولة وصفية أو تجربة ذات طابع إنساني فهي مقبولة بعد تطعيمها بالقيم ـ كما يذهب إلى ذلك الزرقا ومن تبعه في هذا التوجه، وعلى العكس فكل مقولة فلسفية أو ذات جذر فلسفي فهي مرفوضة بناء على أن ذلك الفكر قائم على تصورات تتصادم مع "المذهبية الإسلامية " من حيث النظرة إلى الكون والإنسان والحياة بينهما . لكن كيف يمكن التمييز بين مقولات وأخرى أي ما هو المعيار ؟. كما أن التفرقة بين مقولات وصفية وأخرى معيارية وبين الحقيقة الدينية والحقيقية العلمية وبين العلم والأخلاق... تمييز لم يبن على أسس علمية، وإنما هي تفرقة فلسفية تسببت في خلقها الفلسفة الوضعية، وهي التي تولدت عنها تلك الأزمة الخانقة التي إدت إلى تحولات كبيرة على مستوى الفكر (= ما بعد الحداثة) وعلى مستوى الممارسة (= الكوارث البيئية والتدهور الأخلاقي) وعلى مستوى العلم حيث التفسير المادي للظواهر الاجتماعية، والاهتمام الشديد بالواقع التجريبي وحصر المعرفة فيه..الخ وما ترتب عليه ذلك من تفسخ للظواهر وعزل لعوامل ومتغيرات تمارس تأثيرا قد يعلو في قوته وقدرته العوامل الأخرى التي تهتم بها تلك الأطر المعرفية والابستمولوجية في الفكر العلماني المادي. وبالرغم من ذلك فإن الدراسات في حقل الاقتصاد الإسلامي تختلف وتتباين في تصورها للعلاقة بين الحقل وبين العلوم الاقتصادية الإيديولوجية، بل إن بعض الدراسات الفلسفية التي تتناول كيفية بناء معرفة علمية إسلامية تنص على أن ذلك المقبول من الفكر الإيديولوجي يجب تخليصه وتطهيره من خلفيته الفلسفية والقيمية لمنافاتها للإسلام، في حين أن دراسات أخرى تضع شروطاً وتحدد محددات صارمة في كيفية التعامل مع الفكر الإيديولوجي في مختلف التخصصات، ومن ذلك أن النتائج سواء جاءت في شكل نظريات أو قوانين أو مقولات أو منطوقات لملاحظة السلوك الإنساني تكون غير مقبولة من منظور المرجعية الإسلامية عقيدة وتشريعا وأخلاقا، ويبرر ذلك

من وجوه عدة منها: أن منهجية الدراسة للسلوك تقوم على تصورات منحرفة سواء عن طبيعة الإنسان أو عن تركيز الاهتمام ببعد وإلغاء البعد الآخر ــ الثنائيات المتضادة التي عرف بها الفكر الإيديولوجي ــ أو عن قصور وعور المنهجية حيث التمييز الإقصائي لمصادر المعرفة الملاحظة ــ التجربة / الوحي ــ الغيب / العقل...، فإذا كانت هذه النتائج مبنية ومرتكزة على مثل تلك الوضعية فكيف تؤصل إسلاميا ؟! بل كيف يمكن القبول بذلك التصنيف سواء إلى مقولات وصفية مقابل مقولات معيارية أو إلى فلسفة وتجربة، في الوقت الذي يعاني ويشهد فيه الفكر الإيديولوجي ــ وانعكاسات ذلك على الحقول العلمية ــ أزمة بستمولوجية ومن قبلها أزمة انطولوجية ــ مابعد الحداثة ــ المابعديات ــ أدت إلى زعزعة المفاهيم والمسلمات والمقولات، والتشكيك في كثير من نتائج ذلك الفكر سواء في جانبه الفلسفي أو في جانبه العلمي، بل والأكثر من ذلك أن معظم منتوجات ــ على الأقل في حقل الاقتصاد ــ غير متحقق منها تجريبيا حتى توصف بالعلمية ــ كما تشترط الفلسفة الوضعية وفي أطوارها المختلفة ــ وما تم التحقق منه لا يمكن أن يوسم بالعالمية، لأن في الأصل التحقق لسلوك يتجذر من تصورات وموضوع التحقق نتيجة لمنهج يخضع تصميمه لأطر نظرية في المعرفة ومسلمات فلسفية تم رفضها من قبل نظرية التأصيل الإسلامي للعلوم. بل والأقوى دليلا أن المراجعات الفكرية التي تشهدها الساحة الغربية تكشف عن هدم لكثير من مقولات علمية والتشكيك في الجزء الباقي منها، ولا يعني ما سبق من القول بالرفض تقليلا من أهمية العلم ودوره وإنما من بنائه ومضمونه وتوجهاته ووظائفه كما هي في الفكر الإيديولوجي، الذي يدعى الدقة والموضوعية في حين أن الواقع كثيرا ما يثبت عدم صدقها وصحتها.

هـ-٢- إخفاق نشاط الممارسة النقدية (= المحاكمة) في تحقيق أهداف التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، ومن ذلك البناء النظري لعلم الاقتصاد الإسلامي، فلم تنجح تلك الممارسات النقدية عبر الرسائل العلمية في صياغة نظريات أو اكتشاف قوانين، ولم تستطع عبر محاكمتها المتنوعة القدرة على التفسير والتوقع للظواهر الاقتصادية موضوعة التحاكم، ولم تستطع أن تبني علماً على شاكلة علم الاقتصاد الإيديولوجي، ذلك أن علم الاقتصاد الإسلامي على عكس علم الاقتصاد الإيديولوجي، وأن المجتمع الذي يكرم فيه الإنسان ويرقى فيه السلوك الإنساني على عكس المجتمع الذي تسيطر فيه وعلى مناحي الحياة المختلفة فكرة الصراع والهيمنة، والتي تحكم مسيرة تطور علم الاقتصاد الإيديولوجي هذا من جهة فلسفية، ومن جهة عملية فإن منهجية تلك الممارسة النقدية إلى جانب أنها تفتقد إلى تصور للكيفية التي من خلالها يمكن التعامل الصحيح من جهة والسليم من جهة ثانية مع الفكر الاقتصاد الإيديولوجي ــ وكما

سبق بيانه ــ فإنها تتصف بالانتقائية حيث تنتقي ما يتلاءم من مقــولات ومتغيــرات وعوامــل ومفاهيم في النظريات التي تشرح وتفسر الظاهرة الاقتصادية في ذلك الفكر العلماني / المــادي مع ما يفهم أنه الإسلام أو أنه يتشابه مع فكر المورث الإســلامي، وهــذه المنهجيــة المتســاهلة والسائلة لا يمكن أن تؤتي ثمار ونتائج عملية تنطبق على واقع مجتمعي إسلامي وتعبر عنه، كما أنها لا يمكن أن تولد نظرية ولا تنشيء علما. ولأن هذا النشاط الذهني لا يبعد عن ممارسة نقدية باهتة، تأخذ إما صيغة الحذف وإما صيغة القبول دون أن تتقدم خطوات إلى الأمام فــي التحليــل بالبناء على نتائج تلك المحاكمات أو التطوير عبر بناء مستقل يعبر عن علم الاقتصاد الإســلامي وعن المجتمع الإسلامي،بل والأهم إعادة هيكلة تلك النتائج لجعلها تتسق مع تصــور التأصــيل الإسلامي لحقل الاقتصاد. وبتعبير مجمل لم يستطع الممارسون لنشاط النقد تجاوزه إلى التــأليف والتركيب البنَّاء.

هــت-٣- أن نشاط المحاكمة النقد وفقا لتلك المنهجية ــ في المسارين السابقين ذكرهمــا ــ أدى إلى صناعة تلفيقية أفضت إلى إذابة الفكر الاقتصادي الإسلامي علــى ضــعف حجمــه وتفرطحه في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي ذي الطبيعة التراكمية ــ معرفيا ــ وهو الأمر الذي يعني إضفاء الشرعية على ذلك الفكر الإيديولوجي، بل وكأن الاقتصاد الإسلامي فرع من ذلــك الفكر، يمكن التعبير عنه بأنه الاقتصاد الإيديولوجي المعياري، ومما يترتب علــى ذلــك تأكيــد الحقيقة المتوهمة والادعاء المزيف بعالمية علم الاقتصاد ــ مع تركيز المدعين على الرأســمالي ــ . فالشعبة عبر باحثيها تقدم خدمة ثمينة لعلم الاقتصاد الإيديولوجي في الوقت الذي يتأكد فيــه بأن " الادعاءات حول " الحياد القيمي " و " المناعة من الأدلجة " و " الوضعية العلميــة " هــي مجرد دعاية لا تثبت أمام أدوات الفحص والنقد. ويتأكد ذلك من عدم البناء التطويري علــى مــا تمت محاكمته من مقولات ونظريات من منظور الإسلام، ودليل ذلك أن مسلك البحث فــي ظــل ممارسة المحاكمة النقدية تنتهي عند إما قبول المقولة أو متغيرات / عوامــل النظريــة المفســرة للظاهرة الاقتصادية / أو قبول المفهوم، وإما رفض ما سبق، أو تنتهي بعملية تعديل للتوافق مــع المنظور الإسلامي لا لبناء نظري ومفاهيمي مستقل يمكن أن يعبر عنه بكل استقلالية بأنه يمثــل علم الاقتصاد الإسلامي. ومما يؤكد ما هو متأكد ــ في أعلاه ــ أن هدف تلــك المحاكمــة وإن كان متنوعا من مجموعة إلى أخرى إلا أنه لم يكن لتكوين بناء نظري ومفاهيمي لحقــل حــديث النشأة، فمن رغبة لتأكيد أفضلية الإسلام على النظم والعلوم الإيديولوجية، إلى رغبة فــي إثبــات سبق الإسلام، إلى السعي نحو إثبات الذات الضائعة والمطالبة بالحق في الاخــتلاف..... وهــذه الرغبات هي التي أدت إلى ممارسة محاكمة نقدية غير مستقرة، وهي في الوقت نفسه لا تصــنع

علما وإن كانت تمثل قوى محركة ومحرضة على صناعة العلم تتطلب تاليا تأهيلا وتكوينا منـذ السنوات الأولى في مرحلة الإجازة العلمية (= البكالوريوس) وتتأكد في مرحلة الدراسات العليا التي كان من الأفضل من حيث بناء الحقل الابتعاث إلى الخارج بدلا من تلك السنوات المنهجيـة التي تتصرف إلى التلقينية ومن كتابات تتسم بالتدريسية وبعدم العمق النقدي فهي تنقـل المعرفـة الاقتصادية الإيديولوجية نقلا غير مكتمل الصحة وبعلاتها ومعلولاتها، ومن هنا كـان ينبغـي ـ على التسليم بجدوى تأسيس الشعبة على مستوى الدراسات العليا ـ تدريس مقرر تتبثق الحاجـة إليه من تشكيل العقلية النقدية التي تعي الجذر الفلسفي للعلوم الإيديولوجية تتكون محـاوره مـن نظرية المعرفة ونظرية الوجود ونظرية القيم كما هي في الفكر الإيديولوجي، لغاية التعرف على المنطق الداخلي لتطور تلك العلوم وعلى النواة الصلبة وما يحيط بها من دوائر تمارس تأثيرهـا في بنية تلك العلوم وصولا إلى الحركة الجدلية التي تحكم مسـارات التطـور العلمي،ولتؤسـس قدرات بنائية تستطيع أن تولد بدائل معرفية متأصلة تأصيلا إسلاميا في شـكل حقـول علميـة متخصصة ومنها علم الاقتصاد الإسلامي. ومما يعزز مـن قـوة تلـك المقولـة هـذه الصـيغ الاستفهامية ومنها: كيف يمكن ممارسة النقد لفكر لم يتم فهمه واستيعابه مـن جهـة، ولـم يـتم الاطلاع على المراجعات الفكرية والناقدة لذلك الفكر ؟ ومما تجدر الإشارة إليه هنا تلك المفارقة المدهشة حيث التناول الواسع لتنظيم العلاقة مع علم الاقتصاد الإيديولوجي في بعده الرأسـمالي، وتحت تبريرات الانفتاح والمرونة وعدم الانغلاق الفكري وتوسيع الآفاق ونحو ذلك من تعبيرات هي اقرب للشعارات تردد ليتستر بها عن كشف عورة الضعف والعجز الفكري والتحرر العقلـي من تبعية راسية على الفكر التأصيلي. بل وكيف يمكن الوثوق في مصداقية تلك المحاكمة، وهـي تبنى على معرفة سطحية مبتسرة ومقولات قديمة ؟ بل كيف يمكن الاعتماد على نتائج محاكمـة لفكر اختزل مرجعيا في عدد من الكتابات العربية التدريسية التاريخية ؟. ودعنا ننتقل من الصيغ الاستفهامية إلى الصيغة التقريرية حول الجدوى العلمية أولا والعملية ثانيا من ممارسة محاكمـة يقال أنها نقدية بدون تأهيل وتكوين مسبق لموضوع المحاكمة، ولنبدأ بتقرير أحد كبار الممارسين للنقد المنهجي لفكر مضاد، فهذا الغزالي عليه رحمة الله يقول " فابتدأت بطلـب كتـبهم وجمـع مقالاتهم، وكان قد بلغني بعض كلماتهم المستحدثة التي ولدتها خواطر أهـل العصـر، لا علـى المنهاج المعهود من سلفهم، فجمعت تلك الكلمات ورتبتهـا ترتيبـاً محكمـاً مقارنـاً للتحقيـق، واستوفيت الجواب عنها حتى أنكر بعض أهل الحق مني مبالغتي في تقرير حجتهم فقـال: "هـذا سعي لهم"، فإنهم كانوا يعجزون عن نصرة مذهبهم بمثل هذه الشبهات لولا تحقيقك لها وترتيبـك إياها. وهذا الإنكار من وجه حق، فقد أنكر أحمد بن حنبل على الحارث المحاسـبي – رحمهمـا

الله- تصنيفه في الرد على المعتزلة. فقال الحارث "الرد على البدعة فرض"، فقال أحمد: نعم، ولكن حكيت شبهتهم أولاً ثم أجبت عنها، فبم تأمن أن يطالع الشبهة من يعلق ذلك بفهمه ولا يلتفت إلى الجواب ويفهم كنهه؟ وما ذكره أحمد حق، ولكن في شبهة لم تنتشر ولم تشتهر. فأما إذا انتشرت فالجواب عنها واجب، ولا يمكن الجواب عنها إلاّ بعد الحكاية. نعم، ينبغي أن لا يُتكلَّف لهم شبهةٌ لم يتكلفوها، ولم أتكلف أنا ذلك، بل كنت قد سمعت تلك الشبهة من واحد من أصحابي المختلفين إليّ، بعد أن كان قد التحق بهم وانتحل مذهبهم، وحكى أنهم يضحكون على تصانيف المصنفين في الرد عليهم أنهم لم يفهموا حجتهم بعد. ثم ذكر تلك الحجة وحكاها، فلم أرض أن يُظَنَّ فيَّ الغفلةُ عن أصل حجتهم فلذلك أوردتها، ولا أن يظن بي أني -وإن سمعتها- لم أفهمها، فلذلك قررتها. والمقصود أني قررت شبهتهم إلى أقصى الإمكان، وأظهرت فسادها بغاية البرهان". وعلى المنهج نفسه يسير ابن حزم فيؤكد أنه لا يمكن التعامل مع فكر الآخر بطريقة صحيحة وعادلة دون فهمه واستيعابه بل والوعي التام به حتى على مستوى الممارسة المعاشي، كما أننا نلحظ أن تلك المحاكمة ـــــــــــــ النقد لم تستفد من عمليات النقد المنهجية والعنيفة للفكر الاقتصادي الإيديولوجي في بعده الرأسمالي وذلك من قبل الدراسات الماركسية حيث قدمت هذه الدراسات إسهاما نقديا للنظريات الاقتصادية من منظور الإيديولوجية الرأسمالية، وقوة ذلك النقد وجودة تلك الإسهامات جاءت في جزء كبير منها على فهم عميق لأصولها ومسلماتها وغاياتها ولبنائها الداخلي وتماسكها المنطقي وصلاحيتها لواقع المجتمعات الأخرى ونحو ذلك، وهذا ما يجعلها تفترق كثيرا عن نشاط المحاكمة الذي يتناول ظاهر الفكر / المقولة، بل وقد استطاعت تلك الدراسات في تعزيز وتدعيم البديل الماركسي علما ونظاما، وهذا أيضا ما لم تستطع أنشطة المحاكمات أن تصل إليه. فكان لابد من أن يشكل النقد المنهجي من منظور الماركسية معينا للممارسة النقدية التي تعيد قراءة الظاهرة الاقتصادية وفق منظور الاقتصاد الإسلامي وبآليات وفروض ومفهومات نابعة من جسد الاقتصاد الإسلامي الذي لم يتكون إلى حد الآن بشكل متكامل. وهكذا يمكن القول بإن نتائج ذلك النشاط على مستوى الشعبة يعاني من نقائص كبيرة من ناحية مستواها المنهجي والنظري، ومن جهة ملاءمة محتواها المعرفي لحقل الاقتصاد الإسلامي ولواقع مجتمعي إسلامي.

هـ-٤- أن نشاط المحاكمة ـــــــــــــ النقد اتسم بالمتناقضات ومنها: التناقض الذي يقع فيه الباحثون الذين يسلكون أحد المسارين في عملية البحث العلمي عندما يستخدمون منهجية المحاكمة ـــــ النقد بهدف تشكيل المقولات والنظريات التي يرون أنها تعبر عن علم الاقتصاد الإسلامي، في الوقت الذي يقرون فيه ابتدءا بالاختلاف الجذري سواء من حيث

المنطلقات والأسس المنهجية والأطر المعرفية والوجودية أو من حيث الغايات أو من حيث ظروفها التاريخية، ويدركون أن ما تضمنه العلم يأتي انعكاسا لتلك المنطلقات والأسس والخصائص المنهجية، وهي على تناقض كبير مع علم يبنى على التوحيد مما يميزه بنسق داخلي خاص يحكم بناءه المفاهيمي والنظري والمنهجي. وفي هذا رد على هذا التوجه من وجه القيام بعملية تأليف تجمع المفضلات من الفكر الاقتصادي الإيديولوجي لتستزرعه في جسد الاقتصاد الإسلامي الذي يرفض ولو بعد زمن من تلك العملية ذلك التشويه والتناقض.

هـ-٥- ومن التناقضات أن الفكر لاقتصادي الإيديولوجي لارتكازه على مبدأ الصراع، ولاستمداد تصوراته من الرؤية الكلية المادية في حالة من اللااستقرار ويعاني من أزمات خانقة على مستوى تلك الرؤية أولا وعلى مستوى الواقع بالنسبة للفكر الاقتصادي ثانيا، ودليل ذلك التحولات الكبيرة التي تحدث حتى في مجال التنظير، ومع ذلك فإن نشاط المحاكمة يعزز من صحة وسلامة مقولات ونظريات بعضها قديم جدا فقدت صلاحيتها في مواقع إنتاجها، وبعضها الآخر لم يتم اختباره والتحقق منه تجريبيا،وحتى ما تم اختبارها تجريبيا وعلى واقع اقتصادي محدد فهي من زاوية لها واقع قد لا تصلح وقد لا تصدق في واقع آخر، ومن زاوية أخرى فإن هذه النظريات تشمل في الأساس على فروض وافتراضات وأطر تفسيرية...، وكل ذلك يعني منهجيا أن تلك النظريات معرضة باستمرار للتعديل والتبديل بل وللاستبعاد لتصبح من تاريخ العلم، فإذا أضفنا إلى ذلك المراجعات الفكرية والتي امتدت إلى ساحة العلم ــ وأصبحت تكتسب مزيداً من المركزية والمصداقية ــ، وهي مراجعات تكشف عن الاختلالات المعرفية والأخلاقية في حقول المعرفة العلمية، وتشهد على مدى عمق الأزمة المعرفية في الفكر الغربي والتي تتشابه مع الأزمة التي تواجه الماركسية نظرية ومذهبا ونظاما. نقول إن مشكلة المحاكمة في نسبها إلى الإسلام بناء على أن معايير المحاكمة هي الإسلام مجسدة في القران والسنة النبوية وفي استنباط الفقهاء والعلماء منهما هذا من جهة ومن جهة ثانية وهي تأكيد لتلك المقولة فإن ممارسة المحاكمة في جزء من واقعها جاء على ظاهر الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، أي إن منطقة التعامل تمت فقط على المقولات النهائية سواء في شكل النظرية أو في شكل العوامل والمتغيرات التي تتحدد من خلالها سلوك الظاهرة الاقتصادية موضوعة المحاكمة، وكان من نتائج ذلك إما القول بسبق الإسلام و إما القول بقبول الإسلام لموضوع المحاكمة، وهنا تكمن الخطورة وسبب هذه الخطورة عدم الوعي العلمي بالمسلمات والافتراضات والأطر المعرفية التي تقوم عليها تلك المقولات في بعدها الاقتصادي، وعدم التعمق النقدي للأسس الفلسفية (= الانطولوجية + الابستمولوجية + القيمية) التي يعتمد عليها في بناء العلوم ونموها، والتي تجري

في صميم المفاهيم والافتراضات المكونة للنظريات التي يدعى بعلميتها، ومن هنا لم تستطع تلك المحاكمة من استيعاب نتائجها في جسد المعرفة الاقتصادية الإسلامية، ذلك الجسد الذي لم تكتمل ماديته، ومن المفارقات المدهشة أن دراسة الظاهرة الاقتصادية وفق ذلك النشاط تتم من منظـــور الاقتصاد الإسلامي وهو منظور غير مكتمل الولادة ؟!!. ونكتفي بالقول بأن نشـــاط المحاكمـــة ـــــــــــــ النقد اتجه وجهة نحو محاكمة للفكر الاقتصادي الإيديولوجي في شقه الرأسمالي دون الاهتمام بالبناء المنهجي والنظري لحقل حديث النشأة.

٤ ــ التوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية:

لقد تسببت التصورات المتعددة لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصـــاد إلـــى تـــأثيرات عكسية على الأقل من حيث أهداف التأسيس لشعبة كان ينبغي أن تعنى بالدراســـات العليـــا فـــي مجال الاقتصاد الإسلامي بتغذيته والعمل على نموه المعرفي وتطوره المنهجي، وكان خلف ذلك التعدد في التصور أعضاء الهيئة التدريسية، ومما يؤكد ما تأكد ســـابقا ــ هـــذه المرحلـــة التـــي كغيرها لا تتخذ من الزمن نقطة بداية ولا نقطة نهاية، بل مرحلة تتحدد بالأشـــخاص وبفكـــرهم وتنتهي عند الأشخاص وأفكارهم. فمرحلة التوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية تعكس تأثيرات شخصية ذات انتماء تخصصي ينزع نحو تغليب الاستخدام التقني المنهجي في دراسة الظـــواهر الاقتصادية، نظرا إلى ما تحققه من نتائج الدقة والموضوعية وغير ذلـــك مـــن مبـــررات نحـــو الإيمان بجدوى ذلك التوجه. كما أنه يوصف كغيره من التوجهات السابقة بعدم وضـــوح معالمـــه وتكامل تصوراته حتى على المستوى المنهجي، بل أنه لا يعد إلا محاكاة للتطورات التي لحقـــت بعلم الاقتصاد الإيديولوجي في شقه الرأسمالي.

أ) مضمون التوجه :

نلحظ من هذا التوجه أنه ليس كسابقيه من حيث الولادة لتصورات تنزع إلى التفرد علـــى الأقل من زاوية الصواب والمصداقية، وتحاول أن تهيمن على الساحة العلميـــة عبـــر دعـــاوى التأصيل الصحيح، ولهذا تدخل في نزاع حول أن ما يفعله الآخرون غير مجدي، وفي كثير مـــن الأحيان تظهر نتائج النزاع إما في التعايش وكل حزب بما لديه فرحون، وإما بـــإحلال تصـــور محل آخر، إلا هذا التوجه فقد ابتعد عن ذلك النزاع التنظيـــري وتصـــور أن منـــاهج البحـــث المستخدمة في علم الاقتصاد الإيديولوجي التي حققت نجاحات ملموســـة تعـــد مناســـبة لدراســـة الظواهر الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي. ولعل من المتسع القـــول بأنـــه لـــم يكـــن للتخصص الدقيق الذي ينتمي إليه المساهمون بالعمل وفق التقنيات المنهجية في داخل الشعبة من دور نحو تشجيع الباحثين (حسب تسميتي لهـــم) بالشـــعبة، إلا الـــدور المهنـــي فـــي أبحـــاثهم

ودراساتهم، وكان الدور الأهم في ممارسة ذلك النشاط إيمانهم بأن الذي يحقق علمية الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الاستخدام المنهجي، ولهذا كان ترديد وما بعد، أي وما بعد ما تم وتحقق على مستوى الشعبة من رسائل في حقل الاقتصاد الإسلامي، وما بعد من توجيه النقد لتلك المنجزات من قبل المشتغلين في مهام الإشراف وشكوى البعض من مزاحمة التخصص الفقهي والأصولي لتخصص الاقتصاد، وما بعد القراءات للدراسات في الحقل من خارج الشعبة. ما بعد ذلك كله هل تمكنت تلك المنجزات من تشكيل البناء العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي ؟ وهل ساهمت بقراءة الواقع؟ لم تكن تلك الطروحات النقاشية تمثل مرحلة مراجعة، بقدر ما كانت تعلن عن نوع من المعارضة لمسلك البحث في حقل الاقتصاد وفق تصورات رأى البعض فيها تفلسفا ورأى البعض الآخر عودا إلى الوراء، في الوقت الذي يشهد فيه حقل الاقتصاد الإيديولوجي قفزات تطورية في بعده المنهجي حيث استخدام الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية في منهج البحث الاقتصادي، والتي كان لها الدور الأكبر في تحقيق النجاحات الملموسة على صعيد الفكر الاقتصادي والواقع العملي، لأنها اتجهت إلى الواقع الميداني بدراسة وتحليل المشكلات والظواهر الاقتصادية ولأنها تسعى إلى إيجاد حلولٍ عملية قابلة للتطبيق وتتمتع بالواقعية، وبالتالي فإن محاكاة هذه المنهجية توظيف يسهم في علمية الحقل. ولهذا أيضا لم يهتم أنصار هذا التوجه بالتنظير لعملية التأصيل من جهة ولم يعطوا اهتماما بتحديد مواقف من القضايا ولاسيما المنهجية منها، فذهبوا مباشرة إلى تناول الموضوعات في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، وذلك وفق المنهجية الرياضية، وجزء كبير من المستظلين بظل هذا التوجه توجهوا نحو الواقع الاقتصادي لبلدان العالم الإسلامي وبصفة خاصة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات تلك البلدان، وبدء العمل على جمع المعلومات والبيانات وتفريغها في أشكال هندسية وتحويلها إلى كم من الأرقام، وتحليلها عبر الأساليب الإحصائية، ثم إبداء التوصيات في مطالب بالتكامل وبالاتحاد والأخوة الإيمانية ، واعتبر أنها بذلك النشاط تسهم في تجسير الفجوة بين المجالين النظري والعملي في حقل الاقتصاد والممارسة المعاشية من جهة، وتبني بناء علميا.

ولقد عاش هذا التوجه نوعا من التحولات حول أيٍ من التقنيات المنهجية أكثر جدوى من حيث علمية الحقل، فبدأ التوجه بالاستخدام الرياضي، ثم تحول إلى الاستخدام الإحصائي، وفي طور أكثر تجددا بدأ التفضيل لاستخدام منهجية الاقتصاد القياسي، وكان لكل طور / تحول شخصية تحاول توطيد علاقة الحقل بالقياس والتكميم، باعتبار أنها الضمانة لتقدم الحقل نحو علميته. وقد تمثل ذلك التوجه في عدد من الرسائل.

وبالاطلاع على أفكار الأشخاص ومقدمات الرسائل يظهر رغبة في تبني منهجيـة علـم الاقتصاد الإيديولوجي والمتمثلة في الاستخدام التقني المنهجي في دراسة الظواهر الاقتصادية ــ نظرا لما سيحققه ذلك من كسب حقل الاقتصاد الإسـلامي المشـروعية العلميـة، ولكـن دون الانطلاق من إطار نظري إسلامي يمكن من خلالها تفسير ما تم جمعه من المعطيات الواقعية.

ولعل من المتغيرات التي أسهمت في التوجه نحو الاستخدام لتقنيات منهجية فـي البحـث الاقتصادي الإسلامي، ذلك الانشطار بين من يرون أن الأجدى توجيه الاهتمام إلى التنظير سواء عبر توظيف علم الفقه في الجانب المالي أو عبـر نقـد مقـولات ونظريـات علـم الاقتصـاد الإيديولوجي في صورته الرأسمالية، وبين من يذهبون إلى أن الاهتمـام بـالواقع مـن خـلال المشكلات الاقتصادية التي تواجه بلدان العالم الإسلامي، ومن ثم تقـديم حلـول مـن منظـور الاقتصاد الإسلامي سيسهم في إبراز نجاعة هذا الحقل، ومن هنا اتجه النظـر إلـى اسـتنطاق الظواهر والمشكلات عبر تقنيات منهجية تمثلت في المناهج الإحصائية و التحليل الرياضي، وقد يلحظ من هذا التوجه تركيزه على البعد السياسي باعتبار أن أزمة الأمة هي في واقعها السياسـي والاقتصادي.ويمكن لنا القول بأنه توجد مجموعة من المحفزات التي ترابطت معاً لتمثل أرضـية واقعية لظهور هذا التوجه، وهذه المحفزات هي:

أ ــ أفكار الأعضاء الوافدين على الشعبة والمتخصصين في الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي، التي كانت محرضة للباحثين (= طلاب الشعبة) على أن يسلكوا في تناولهم المنهجـي لموضوعات رسائلهم المناهج القياسية، والتخلي عن الجدل المهدر للجهود في كيفية التنظير فـي حقل الاقتصاد الإسلامي.

ب ــ تأثير المؤسسين من أبناء العالم الإسلامي وبالتحديد من القارة الهندية الـذين كانـت لهم إسهامات عبر تناول الظواهر الاقتصادية من منظور الاقتصاد الإسلامي بـالمنهج الكمـي / القياسي .

وقد نلحظ من (أ + ب) القناعات الإيمانية لدى الممارسين للتقنيات المنهجيـة فـي حقـل الاقتصاد والمتمثلة في أن استخدام المناهج القياسية والتحول من التعبيرات اللغوية ومن البحـث الكيفي إلى التعبير عن النتائج في البحث بأشكال رياضية وإحصائية تنبي عن اختبارية لأي مـن المتغيرات ذي دلالة إحصائية معنوية، وبالتالي رسم توصيات تكون أقوى فاعلية وأكبر مصداقية لصناع السياسات الاقتصادية، ومن هنا يبرز تفضيل اتباع ذلك التوجه حيث النفعية والواقعيـة، وهما مصدرا المشروعية العلمية.

ج ـــ ردود الفعل العنيفة في بعض الأحيان والأقل حدة على نتائج الدراسات العليا ممثلــة في الشعبة، سواء من حيث اختيــار موضــوعاتها أو مــن حيــث منهجيــة التنــاول العلمــي للموضوعات. وللتمثيل فإن ردة فعل شريحة من العاملين في حقل التأصيل الإســلامي للعلــوم يصفون تلك النتائج بأنها بعيدة عن قضايا الواقع، ولهذا كانت المطالبــة بــالنزول إلــى الواقــع المجتمعي سواء في شكل فردي أو في شكل مجموع.

د ـــ الانتشار الواسع لاستخدام منهج الاقتصاد القياسي.

هـــ ـــ تأثيرات المؤسسات العلمية ممثلة في مراكز البحث في الاقتصاد الإسلامي ويمكــن تمثيلها هنا في معهد البحوث بالبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز.

و ـــ الوقوع تحت تأثير الرؤية الذرائعية في مجال العلوم.

وقد هدف التوجه نحو الاستخدام التقني المنهجي إلى تحقيق الغايات الآتية وأهمها :

أ ـــ التركيز على المنهج العلمي خصوصــاً التعريفــات الإجرائيــة المتعلقــة بــالواقع، والفروض التي لابد أن تكون قابلة للاختبار، والأدوات الكمية في البحث.

ب ـــ إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي تم التوصل إليها في علــم الاقتصــاد الإيديولوجي .

ج ـــ الرغبة الصادقة في كسب المشروعية العلمية للحقل.

د ـــ مسايرة التطورات التي لحقت بعلم الاقتصاد الإيديولوجي، ولعل أكثرها هيمنة انتشار منهج الاقتصاد القياسي.

هـــ ـــ الاستجابة للحاجة لدراسات واقعية يمكن عبرها التعبير عن وجهة نظر مختلفة و / أو من منظور ثالث (= الاقتصاد الإسلامي).

و ـــ تجسير الفجوة بين المجالين النظري والعملي في الممارسة البحثية.

ز ـــ ومما يمكن القول به استنتاجا أن الباحثين الذين عملوا وفق لهذا لتوجه على اخــتلاف حول الهدف ففريق أراد من دراسته العلمية البناء في مجال التحليل، في حين أن الفريق الآخــر قدم أولوية المجتمع عبر حلول مشكلاته الاقتصادية على البناء العلمي.

ولقد استطاع هذا التوجه عبر أعضاء الهيئة التدريسية توجيــه اهتمامــات البــاحثين (= طلاب الشعبة)إلى دراسة السلوك الواقعي للظواهر والمشكلات الاقتصادية كما هي حادثــة فــي

اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي، ونتيجة لهذا التوجيه تم تحول اهتمامات الباحثين إلى اختيار موضوعات تطبيقية تمت معالجتها منهجيا عبر أساليب الإحصاء والطرق الرياضية

ب) الأبعاد المنهجية :

كما سبق وأن ذكر من أن أنصار هذا التوجه قد وجدوا في واقع نشاطات الشعبة ما يمكن التعبير عنه بأنه واقع لا يبني علما ــ ولكنها نتائج إما في مجال فقه المعاملات المالية وإما في مجال النظام ــ وحيث أن الأهم حسب أهداف أي حقل حديث النشأة التوجه نحو البناء العلمي لمفاهيم ونظريات وقوانين ونحو ذلك مما يشتمل في الخطاب العلمي، وحيث إن ذلك الواقع بضعفه وعجزه، وبكلاهما يظهر أن السبب هو في أزمة تتجسد في المنهج السائد في إجراء الرسائل في كلا التصورات التأصيلية لحقل الاقتصاد، وأنه للخروج من هذه الأزمة المنتجة لذلك الواقع كان لابد من البحث عن منهج علمي يمكن عبره تشكيل دراسات علمية تسهم في بناء نظري ومنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي. وقد كان من شأن هذا أن يوجد عبر تكوين علمي للباحثين، يتجسد في مقررات تدرس الإحصاء والطرق الرياضية والاقتصاد القياسي في الخطط الدراسية للسنوات المنهجية في الشعبة، وحيث أنه لم يوجد ذلك التكوين، فقد تم البحث عن موضوعات يتم تناولها بمنهج القياس الكمي يقوم بها بعض الباحثين.وكانت تحفز الباحثين بتبني تلك المنهجية التوقعات سواء بشأن النتائج التي ينتهي إليها البحث من حيث الوضوح والقبول، أو بشأن التحرك بحقل الاقتصاد الإسلامي إلى مرحلة تتسم بالاستقرار والانتظام والتراكمية.

ويمكن تحديد الأرضية الابستمولوجية للتوجه نحو الاستخدام للتقنيات المنهجية في النقاط الآتية: ــ

١ ــ التأثر الكبير بعلم الاقتصاد الإيديولوجي على الأقل في بعده المنهجي، والذي تشكله الرؤية الكلية المادية حيث تصور العلم على أنه المعرفة المنظمة والمنتجة عبر وسائل الملاحظة وتقنياتها الحديثة، والمختبرة عبر عمليات التحقق بالرجوع إلى الواقع حتى ولو كان ذلك الواقع منحرفا، فالانحراف والإصلاح والتقويم عملٌ يؤثر على علمية المعرفة، ولهذا كان من فضائل المناهج الكمية والمنقولة من دائرة العلوم الطبيعية ــ في بعض حقولها ــ أنه ينتج معرفة علمية

تتصف بالدقة والموضوعية والحياد، لأنها نتاج قراءة ما هو كائن عبر التقنيات المنهجيــة التــي باستخدامها يتخلى الباحث عن منظومته الثقافية بمعتقداتها وقيمها ورؤاها المذهبية،وهو ما تردده الفلسفة الوضعية المنطقية في سعيها نحو الوصول بالعلوم الاجتماعية إلى حالــة مماثلــة لحالــة العلوم الطبيعية من حيث الدقة المنهجية، والتجريب، والتعميمات الكلية، والحياد القيمي، والقــدرة على صياغة نظريات عامة، والقدرة على التحكم بالظواهر. ولعل الافتتان بمثــل هــذه النتــائج وعبر ممارسات بحثية عالية التقنية والكفاءة هو الذي دفع أنصار هذا التوجه إلى أفضلية تبنــي تلك المنهجية العلمية ــ بالمقاييس الوضعية ــ.

٢ ــ الاتجاه نحو استخدام أكثر عمومية للقياس الكمي للظواهر موضوعة البحــث، وقــد اتخذ هذا شكل الإحصاءات أو التحليل الرياضي للظواهر والمشكلات الاقتصادية.

٣ ــ الاهتمام الشديد بالواقع التجريبي وحصر المعرفة في ما ينص عليه المنهج القياسي.

٤ ــ إن دراسات هذا التوجه ذات طبيعة عملية، هدفها تقديم البدائل على مستوى الحلــول للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي.

٥ ــ التركيز على المنهج العلمي خصوصــاً التعريفــات الإجرائيــة المتعلقــة بــالواقع، والفروض التي لابد أن تكون قابلة للاختبار، والأدوات الكمية في البحث.

٦ ــ إمكانية الاختبار والدحض للنتائج العلمية التي يتم التوصل إليها.

وهكذا يؤكد هذا التوجه الحالة الجدلية الجديدة في تاريخ الشعبة والأحداث التــي شــهدتها تصورات التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، والتي تكرر ادعاءات بإعادة التأسيس والبناء مــن جديد .

ج) محاكمة التوجه إلى هدف الاستقلال في بناء علم للاقتصاد الإسلامي:

نلحــظ تشــابها بــين وضــعية الدراســة العلميــة للظــواهر الاجتماعيــة وفــق الفلســفة الوضــعية وبــين وضــعية التوجــه نحــو الاســتخدام المنهجــي التقنــي مــن حيث التحــرر مــن الدراســة مــن منظــور قيمــي وفقهــي وبمــنهج أصــولي وممارســة نقديــة تختــزل فــي محاكمــة قيميــة، وكــذلك الرغبــة فــي إيجــاد معرفــة علميــة فــي حقــل لــم تســتقر أوضــاعه العلميــة، ويمكــن أن يصــدق عليهــا مصــطلح " علــم الاقتصاد الإسلامي "، ولهــذا ســارعوا فــي محاولــة لإنقــاذ مســيرة البحــث فــي حقــل حــديث بتبنــي المنــاهج الكميــة " المتميــزة بالدقــة "، وطــالبوا عبــر محفــزات النجــاح

وهيمنة التقاليد العلمية الصارمة التي تقيس قيمة الدراسات بمنهجيتها التجريبية، والتي تضفي المشروعية العلمية بالمدى الذي تستخدم فيه المناهج القياسية الأمر الذي أدى إلى انتشار واسع لتلك المنهجية في مجال الدراسات الاقتصادية الإيديولوجية، ولعل الخطورة في هذا التوجه التسليم بنتائج التمسك بهذه المنهجية التقنية من حيث ما يمكن الاعتراف بأنه علم / أو لاعلم، وما يترتب على ذلك من التفريق بناء على التحديد الوضعي للعلم ــ بين الواقع والقيمة، ومن ثم بين المعرفة العلمية والمعرفة الدينية، حيث أن العلم لا يتعامل إلا مع الواقع وينتج المعرفة العلمية ونحو ذلك مما هو معروف عن الفلسفة الوضعية بتطوراتها المختلفة. وهذه النتائج / أو المترتبات قد لا يمكن الانفكاك منها تحت القول بإدراك ذلك والوعي به، ومن ثم عدم التسليم به. ولعل مما يوسم تلك المحاذير بالواقعية سيطرة فكرة فصل علم الاقتصاد الإسلامي عن العلوم الشرعية، وهو ما يفهم ــ بحسب كل قارىء ــ من رؤية العوضي عندما جعل العقل منهجا تستكشف عبره المقولات العلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية (= نظرية / قانون)، وهو المعيار الذي على أساسه يمكن التفريق بين علم الفقه الاقتصادي / المالي وبين علم الاقتصاد الإسلامي، وكذلك يمكن القول بأن التوجه نحو دراسة الظاهرة الاقتصادية بحزمة من التقنيات المنهجية يعتبر ركيزة أساسية في بناء علمية العلم وقوى محركة لنمو العلم، وعلى النظام سواء تجسدت في مجموعة من القواعد العقدية أو القيمية أو الشرعية أن تتدخل لتقول قولتها التصحيحية، على أن ذلك الدور التدخلي يبقى في مجال آخر من شعب حقل الاقتصاد، ومما قد يؤكد ذلك ويعمل على تحويل تلك المحاذير إلى مخاوف أن الهدف الذي يسعى إليه أنصار هذا التوجه هو: إرساء الدعائم العلمية في مسلك البحث الاقتصادي الإسلامي، وهو الغاية التي يسعى إليها المشتغلون في الحقل ولكنهم يختلفون في كيفية الوصول إليها فمنهم من يرى أن المنهج العقلي يحقق العلمية ويتوافق مع المرحلية التي تمر بها واقع مجتمعات المسلمين، في حين يرى أنصار هذا التوجه أن المناهج الكمية هي الموصلة إلى تلك الغاية.

وبالتماشي مع الادعاءات التي ترددها الفلسفة الوضعية عبر تطوراتها المختلفة من موضوعية وحيادية العلوم الاجتماعية إذا احتذت بمنهج العلوم الطبيعية فقد تم الرد عليه وبيان تهافت حججه من داخل بناء دعواه ومن خارجه (= اختلاف طبيعة الظواهر الإنسانية عن الطبيعية مثلا). وقد ثبت عدم واقعية الحياد ولعل من أهم الأمثلة في تخصص الاقتصاد ما قام به الاقتصادي الانجليزي كينز فاعترافه بوجوب تدخل الدولة كان حماية في الأصل لإيديولوجية النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تعرض لهزة في بنيته التحتية (= الحرية الاقتصادية الميكانيكية) بعد تعرضه لأزمة اقتصادية (= الكساد الكبير) وهكذا يمكن أن نرى أن الأزمات التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي ولاسيما المالية منها وآخر ما حدث وليست الأخيرة ـ لأن النظام يحمل فيروس دماره ـ أزمة الائتمان العقاري تكشف في المقام الأول عن ضعف بنية النظام التي هي عودة إلى نواته الصلبة (= الحرية الاقتصادية الميكانيكية) والتي جاءت بمثابة الوصفة العلاجية لأزمة اقتصادية جمعت بين التضخم والركود (= التضخم الركودي) وكل الوصفات تعبر عن المحافظة على الإيديولوجية الرأسمالية حتى في حركة الرأسمالية الإصلاحية، نقول أن تلك الدراسات والنظريات تتمحور على محور إيديولوجي، وبالتالي فلا يمكن القول بحيادية العلم حتى على مستوى المنهج التقني الذي أخذ طابعا عالميا يتستر به علم الاقتصاد الرأسمالي عن البحث التنظيري النقدي لنظرياته والتي بالفعل تتعرض لنقد عميق... فحتى التحريض على الاستخدام المنهجي التقني يعبر عن موقف قيمي بل إيديولوجي، وهذا ما يؤكده علم اجتماع المعرفة حيث دراسة كيفية إنتاج المعرفة، فلا داعي إلى ترديد الحيادية والموضوعية حتى على مستوى منهجي فالملاحظة الحسية وهي من معالم منهج الفلسفة الوضعية لا يمكن أن تكون محايدة أو كما قال " جون ديوي " بل أن الثورة في علم الإحصاء تكشف عن أخطاء كانت بمثابة المعتقدات التي لا يمكن تناولها إلا بالتسليم، بل وأقيمت عليها نتائج علمية اعتبرت في شكل قوانين موضوعية، وهذه النتائج تفقد الثقة الكبيرة في التحليلات الإحصائية والرياضية وعلى العموم مناهج القياس الكمي، وفي هذا تبرير كاف في عدم إمكانية توظيف نتائج ومقولات تلك العلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد الإيديولوجي الرأسمالي حتى ولو تم تطعيمها تطعيما إسلاميا كما يذهب إلى ذلك أنصار التوجه النقدي في أحد خطوط إنتاجه في بناء علم الاقتصاد الإسلامي، ويتعزز ذلك الموقف بدلائل الواقع والتنظير حيث انقسام علم الاقتصاد باعتبار إيديولوجي إلى علم الاقتصاد الرأسمالي وعلم الاقتصاد الماركسي وهكذا بقية علوم الإنسان والاجتماع، وهو الأمر الذي يعني أن معظم النظريات في القسمين ذات طابع فلسفي كما أن الفروض التي تتضمنها تلك النظريات تقف على رؤية قيمية

سواء على مستوى فكر الباحث أو على مستوى ثقافة المجتمع الذي يعمل فيه الباحث وتلك التي تتعلق بالأسئلة الفلسفية الكبرى من حيث طبيعة الإنسان والكون وما وراء الطبيعة والدين والخلق والبعث ونحو ذلك مما يندرج في الرؤية الكلية التي تمارس تأثيرها حتى على مستوى التحليل العلمي ومن ذلك كيف يمكن فهم انكسار منحنى الطلب بدون النظر في آيات النهي عن الإسراف ــ والذي تم تعريفه في الفقه تعريفا كميا ــ وفي المقابل السلبي كيف يمكن الأخذ بمفهوم المنفعة كما هي في فلسفة بنتام ــ وهو المفهوم الذي يأخذ مساحة كبيرة عبر التحليل العلمي في مدراس الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، والتي رفضها كينز ووصفها بالعبثية ــ ؟!ولهذا فإن من الخطأ عملية المقاربات التي تتم بين مفهوم المنفعة ومبدأ المصلحة، لاختلاف جذر تأسيسهما فالنفعية قامت على أساس وضعي مادي يتحكم في تحديد مساراتها العقل المصحوب بالهوى الغالب، في حين أن المصلحة ترتكز على الوحي ومحدد غاياتها، وهو ما يجعل من المصلحة مبدأ لا يعرف التقلب تبعا لمزاجية أو بالأصح تبعا للهوى. وهذا وجه من وجوه الخطأ في المقاربة بين المفهوم والمبدأ. ومن هنا فإن منظري التأصيل الإسلامي للعلوم يرفضون أي منهجية تقصي البعد الديني وما يستمد منه من قيم، بل يرون أن الخلل الهيكلي في تلك العلوم والأزمة المنهجية هي بسبب ذلك الإقصاء الذي خسر به الإنسان والإنسانية والتخصصات العلمية خسارة كبيرة تمثلت في فقد مصداقية وفقد الثقة والتقلب وعدم الاستقرار لإعلاء النوازع الحيوانية على الفضيلة الإنسانية، وقد أصبح يتفق معهم كثير من عقلاء الإيديولوجيات المختلفة، وشاهد ذلك الأزمة التي أنتجها التعامل الكمي مع الظاهرة الإنسانية، ولذلك فمن الخطأ إعادة تشكيل الأزمة في حقل الاقتصاد الإسلامي عبر منهجية استطاعت أن تجزئي الظاهرة وتحولها إلى أرقام وتتعامل معها بالرموز وتعالجها بالمعادلات الرياضية والإحصائية، ولكنها فشلت بسبب ذلك التجزئى في التحكم في الظاهرة، وهذا كله وغيره مما هو متداول في مسيرة الدراسات الإسلامية لحقول المعرفة المختلفة، دفع وقاد المشتغلون في التأصيل الإسلامي إلى البحث عن منهج تكاملي يجمع بين قراءاتين موضوعويتين (= قراءة الوحي وقراءة الواقع) وفي قراءة الواقع يمكن استخدام المناهج التي تنتج معرفة / علم نافع، فغاية العلوم في إطار نظرية التأصيل تختلف عن الغاية في تلك العلوم الإيديولوجية التي نشأت على مبدأ الصراع بدءا من الصراع بين اللاهوت الكنسي المحرف وبين العلم، وسعت إلى تكريس ذلك الصراع وتمدده حتى على مستوى الكون / الطبيعة، فكانت الغاية في مستواها الظاهري أن يكون " لنا فيزياء اجتماعية " تتناول الظواهر الاجتماعية على أنها " أشياء " مثلها مثل الظواهر الفيزيقية، تتحكم فيها القوانين الطبيعية، ولأجل الوصول إلى هذه القوانين، فعلينا أن ندرس الظواهر الاجتماعية دراسة موضوعية حيث المناهج

الكمية / القياسية، وهو ما عبر عنه أحد المتفكرين المؤثرين في تاريخ الفكر الغربي، أنه " كونت " . في حين أن غاية العلوم في نظرية التأصيل ترقي الإنسان في سلم الكمال حيث الحياة الطيبة له وللمحيط البيئي الذي يعيش فيه والمسخر بأمر الله تعالى له " كالذلول " ومن هنا فلا يمكن أن نقيم علومنا على علاقة صراعية ليس مع " الإنسان الذئب " ـ بتعبير مؤسس علم الاقتصاد الإيديولوجي ـ ولا مع الطبيعة العدو التي تحتاج إلى " قهر " و" وإذلال " كما يردده الفكر الغربي في مختلف حقوله المعرفية. وكذلك فإن المناهج الموصلة إلى علم نافع كانت مبينة على أسس بستمولوجية إسلامية، فإنه يجب عندها استخدامها لجدواها العملية، وقد يشبه نقاش الدراسات في نظرية التأصيل وبوجه خاص نظرية المعرفة الإسلامية حول جدوى استخدام مناهج الفكر الغربي العلماني المادي في دراسة ظواهر العلوم الاجتماعية في المجتمع الإسلامي تلك المناقشات التي درات بين فلاسفة وعلماء الشريعة الإسلامية ومنهم ابن تيمية حول المنطق، وكيف قدم ابن تيمية (رحمه الله رحمة واسعة) نقدا منهجيا ومعرفيا لهذه المنهجية في الوصول للحقائق العلمية ولاسيما في مجالات العلوم الشرعية.

ـ ومن الملاحظات التي تسجل ضد هذا التوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية، أنه ينطلق في جمع بياناته ومعطياته ويقوم بتحليلها وفق الأساليب الإحصائية، ويحورها إلى معادلات رياضية، ويقوم باختبارية فروض دراسته... والخ ذلك من إجراءات منهجية، تتصادم مع التعريفات التي تعرف حقل الاقتصاد الإسلامي من حيث كونه دراسة علمية لسلوك الأشخاص الاقتصادية الملتزمة بتعاليم الإسلام، ودراسة للظاهرة الاقتصادية في مجتمع إسلامي. فهذا التحديد العقدي يحدد موضوع الحقل في السلوك الاقتصادي المحكوم بالشريعة الإسلامية عقيدة وأخلاقا وتشريعا، وعليه يقصى من دائرة التعريف والتحديد الظواهر والسلوكيات غير الملتزمة بالشريعة، وحيث إن أغلبية المشتغلين في الحقل سواء أكانوا ملتزمين بتلك التعريفات ومترتباتها المنهجية، أو كانوا ممن يرون أن الاقتصاد الإسلامي دراسة علمية معيارية لا تقف عند حد الوصف المختزل في تعبيرة " دراسة ما هو كائن "، نقول وحيث أن غالبيتهم لا يقرون بواقع مجتمعاتهم على أنها تنطبق انطباقا تاما على " مجتمع إسلامي " فهم بالتالي يعترضون على الانطلاق في دراسة الظواهر من هذا الواقع، على الأقل لأنه عمل يتصادم مع تعريف العلم، وهو التعليم الذي تلقاه أولئك الباحثون، وفي هذا تناقض قد عاشها الباحثون في الشعبة لتعدد التصورات لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد، ولهذا لم يستطع هذا الحقل أن يصبح علما على الأقل في نظر المراقبين لتجربة الشعبة.

ــ ومن الملاحظات التي تلحظ على هذا التوجه تصادمه مع الهدف الــذي يســعى حقــل الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقه، فالتوجه ولاسيما في صيغته الرياضية وبخطوة نحو الأمام فــي صيغة الاقتصاد القياسي يستخدم الصيغ والنظريات التي تم إنتاجها في واقع مغاير لا من حيــث منظومته الثقافية بل ومن حيث تخيله العلمي عن موضوع الظاهرة فهناك عدد مــن المتغيــرات التي يتم عزلها والتركيز على بعضها داخل ما يعرف بالنموذج،فينقل النموذج كما هو لينظر في مدى صحته وسلامته لتفسير الواقع موضوع التطبيق، وعبر عمليات التحقق قــد يصــدق ذلــك النموذج، وقد لا تكون جميع متغيراته صحيحة على واقع الظاهرة موضوع البحث، وهكذا ننتهي لا إلى تعديل وتصحيح للنموذج المستورد، بل إلى القول بأنه غير ممكن التطبيــق علــى واقــع الظاهرة موضوعة الدراسة، وينبثق عن ذلك مشكلتين. الأول:هل يمكن إدخــال ذلــك النمــوذج ضمن البناء العلمي لحقل الاقتصاد الإسلامي ؟. هذا من جهة ومن جهة أخرى هل يحقــق ذلــك المسلك البحثي هدف الحقل ؟ من حيث عدم الاقتصار على الهدف الوصفي (= دراسة ما هــو كائن) بل التمدد نحو ما ينبغي أن يكون عليه وضع الظاهرة موضوعة التحليل، فحسب التحليــل الإيديولوجي ما ينبغي أن يكون معناه الرجوع إلى مرحلة اللاهوت والدين والقــيم وكــل هــذه الاعتبارات تم إقصاؤها في المرحلة الثالثة حيث العلم الوضعي كما عبر عن ذلك " ديكــارت ". والمشكلة الثانية:التبعية فها نحن نعود مرة أخرى إلى الخوض في دائرة التبعية لنظريات الفكــر الاقتصادي الإيديولوجي، بل والعمل على خدمته بتدويله، مما يحقق مزاعم موضوعيته وحياديته وعالميته.... ومن هنا فإن إدعاء الموضوعية والقول بالحيادية مزاعم لا تتعدى مجرد الدعايــة، وعليه فإن قضية منهجية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد لا تزال من القضايا التي في حاجــة ماسة إلى دراستها، بل إلى عقد ورش عمل وندوات حولها، فهي قضية مصيرية يترتــب عليهــا تحديد مستقبل دراسات الحقل، بل الحقل ذاته، وهو ما كان ينبغي على الشعبة أن تقوم به حتــى تحظى مخرجاتها بالإسهام البناء في علمية الحقل. ومما يزيد من معدل الطلب لتلك الدراسة مــا يتفق أو على الأقل ما يقبل به معظم المشتغلين في حقل الاقتصاد الإسلامي من أن معظم المناهج البحثية في حقل الاقتصاد الإيديولوجي قد قامت على منطلقات إيديولوجية ومسلمات قيميــة لهــا نظرتها الخاصة لطبيعة العالم والإنسان والحياة والعلاقات بينهما.

ــ ومن الملاحظات أيضا على هذا التوجه أن الطبيعة الابستولوجية لمناهج القياس عــدم اعترافها لعدم قدرتها على تكميم الجوانب المعنوية والتعبير بلغتها عن الأبعاد القيمية ســواء فــي وصف الظاهرة و / أو في مرحلة تفسيرها، في الوقت الذي يرتكز فيه حقل الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أساسية إلا وهي البعد الديني الغيبي والمشهودي وعلى الجانب القيمي، فكيف يمكــن

الارتكاز على هذه المناهج في بناء تنظيري ومنهجي للحقل ؟ ولعل في النقد الــذي وجــه إلــى دراسة الزرقا في دالة المصلحة الاجتماعية عندما عبر عن الجوانب المعنوية في اشكال هندسية، ما يمكن اعتباره اعتراضا وجيها للتوجه نحو استخدام التقنيات المنهجية، هذا بالإضافة إلى ذلــك الجدل والقائم إلى يومنا هذا حول مدى إمكان تطبيق المناهج الكمية في العلــوم الطبيعيــة علــى العلوم الاجتماعية، والذي كانت نتائجه تنتهي في كثير من الأحيان بتغليب النزعة الوحدويــة (= وحدة العلم) عبر اخضاع الظواهر في حقول العلوم الاجتماعية للقوانين الفيزيائية، وذلك لاعتبار أن هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الطبيعية،(= الخطئية بالتسوية بين الظاهرة الطبيعيــة وبين الظاهرة الاجتماعية)، وفي أحيان تظهر الوقائع التجريبية فشل / عجز هذا الاتجاه المنهجي في تفسير كثير من تلك الظواهر، وهو ما قد يكون الدافع الذي جعل كينز يعتقد بعــدم إمكانيــة التعامل مع العلوم لاجتماعية بنفس المعايير الكمية المستخدمة في العلوم الطبيعية، ولا يقف ذلــك الاعتقاد عند كينز سواء من حيث الزمانية ولا المكانية بل والحقلية أيضا، ودليل ذلــك الأزمــة الخانقة التي توجه الحقول المعرفية الإيديولوجية اليوم، وهو ما يمكن إيراده هنا اعتراضا علــى مدى جدوى التأصيل عبر المناهج القياسية، هذا جهة ومن جهة أخرى فإن التجربة العلمية فــي النقل لنماذج نظرية من الفكر الاقتصادي الإيديولوجي مع عملية ترميم قد يسميها الناقل تحــوير وتعديل عبر عملية تفكيك وحذف لمتغيرات غير متلائمة مع الاقتصاد الإسلامي سواء من حيــث أطره المعرفية وأسسه الابستمولوجية و / أو من حيث مرجعيته العقدية والتشــريعية، نقــول أن تلك التجربة قد جوبهت بنقد منهجي أدى إلى عدم صلاحية العمل النقلي المرمم لنموذج مستورد، ولعل دراسة الجارحي واقعة تجريبية على تعزيز تلك المقولة.

ــ من الملاحظات على هذا التوجه وغيره الافتتان بالتقدم الذي تشــهده الحقــول العلميــة الإيديولوجية، في الوقت الذي يقر فيه بأن التأصيل يضفي هوية إسلامية على الحقــول العلميــة، وإزاء هذا الوضع المشكل يلجأ إلى عملية تأليفية تجمع بين التوجــه نحــو اســتخدام التقنيــات المنهجية بزعم أنه السبيل الموصل إلى بناء علم الاقتصاد الإسلامي، ولكن هذه العملية تقع فــي أخطاء كثيرة لتنتج نتائج مشوه، وذلك أن منطلقات وأسس المجموعين متناقضتين وفــي إحيــان متضادتين.

ــ ومن الملاحظات أن الدفع بهيمنة هذا التوجه باعتباره الطريق لتأصيل إســلامي يتســم بالعلمية في مسيرة الدراسات الاقتصادية الإسلامية سواء على مستوى الشعبة أو علــى مســتوى العمل المؤسساتي الخارجي، سيؤدي إلى إضعاف محور البنــاء العلمــي لحقــل يتطلــع إلــى الاستقلالية ــ بل وقوة نموه ومحرضة تقدمه ــ، إلا وهي النظرية، فالحقل فقير فــي النظريــة

وغير متشبع بالمعطيات، وهذا بخلاف علم الاقتصاد الإيديولوجي متشبع بالنظرية يسعى إلى امتلاء بالتطبيقات، وهذا يشير إلى عدم تحديد الأولويات في العمل البحثي في الحقل، وهو نتاج افتقاد تصور وخطة تعكس التصور في عمل مبرمج ومؤسس على منهجية واضحة.

ـــ ومن الملاحظات الفنية على هذا التوجه عدم الإعداد العلمي والتكوين المهني للباحثين على مستوى الشعبة بحيث يمكن لهم أن يتعاملوا مع التقنيات المنهجية باحتراف أو على مستوى من الكفاءة التي يتطلبها هذا التعامل ــ مع تجنيب القدرات الذهنية ــ وبدون شك أن الفقر بذلك و / أو بكلايهما يفقد النتائج المصداقية ويخفض من درجة الوثوقية. ولعل هذا المأخذ من أقوى الملاحظات على ذلك التوجه الذي اراد الخروج من تلك الأزمة المنتجة لذلك الواقع بالبحث عن منهج علمي يمكن عبره تشكيل دراسات علمية تسهم في بناء نظري ومنهجي لحقل الاقتصاد الإسلامي. وقد كان من شأن هذا أن يوجد عبر تكوين علمي للباحثين، يتجسد في مقررات تدرس الإحصاء والطرق الرياضية والاقتصاد القياسي في الخطط الدراسية للسنوات المنهجية في الشعبة، وحيث أنه لم يوجد ذلك التكوين، فقد تم البحث عن موضوعات يتم تناولها بالمنهج القياسي / الكمي يقوم بها بعض الباحثين مع عدم وجود الإعداد العلمي في تخصص يحتاج إلى زمن ليس بالطويل ولكنه بالمتوسط[١].

ــ ومن الملاحظات التي توجه إلى هذا التوجه وتبنى على الفقرة السابقة من حيث الحكم على التجربة عبر نتائجها سواء على مستوى الموضوع والتحليل أو على مستوى التفسير أنها تجربة ولاسيما في مسارها الميداني عبر الأساليب الإحصائية لم تكن قوية وذلك لعدم توفر أكبر قدر من المعلومات والبيانات، وهو ما كان يشكو منه الباحثون، ولا شك أن ذلك ينعكس على مستوى التحليل ثم التفسير، فكيف وإذا جمعنا إلى ذلك ضعف التأهيل في مجال يستقطع زمنا ومساحة زمن من عمر الإعداد العلمي للباحث ومساحة من الخطة الدراسية التي لا يمكن القول

(١) ولعل مما يعترض به على هذه الملاحظة من حيث عجزها عن تفسير ظاهرة استخدام بعض البحوث العلمية وتعاملها وبمستوى عالي من الكفاءة مع الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية والاقتصاد القياسي بشكل يدعو القاري والمراقب الخارجي إلى الإعجاب بتلك الأعمال العلمية مع استغرابهما لعدم وجود إعداد مسبق لا على مستوى البكالوريس ولا على مستوى السنوات المنهجية !! وهكذا عندما تفشل رؤية في التفسير فإننا نحتاج إلى رؤية يمكن عبرها من تفسير تلك الظاهرة بقدر تطمئن فيه العقول .

بتأسيسها قبل القول بقوتها التأهيلية عبر وجود مقرر دراسي واحد. ولعل من القول بأنـــه علـــى الرغم من توجه بعض الباحثين نحو استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ومعالجتها، إلا أنها لم تسهم في البناء العلمي للحقل، بل قد يثور شك في مدى جودتها بالنسبة إلى التمكن من منهجية الأساليب الإحصائية والطرق الرياضية.

ــ ومن الملاحظات التي توجه لهذا التوجه أنه يوجد اعتراف علمي بتاريخية ومشـــروطية الظواهر ولاسيما التي تتعلق بالإنسان والمجتمع وتفاعلاتهما التي تؤطر بالمنظومة الثقافية، ولهذا فإن تلك الظواهر تتسم بالتباين من منظومة ثقافية إلى أخرى بل وإلى حد ما من مجتمـــع إلـــى آخر، ومن هنا فإن استيراد النماذج القياسية وتطبيقها على واقع مغاير لواقع الظاهرة موضوعة النموذج يعتبر تشويها سواء من حيث التحليل والتفسير أو من حيث هدف بناء حقـــل الاقتصـــاد الإسلامي بناءا علميا، وذلك لأن منهجية بناء النماذج القياسية تعتمد علـــى مـــا يمكـــن قياســـه / تكميمه من العوامل والمتغيرات وتعمد ــ قسرا لعجز المنهجية / وعمدا لمنطلقات تلك المنهجيـــة ــ إلى إهمال وإغفال العوامل الأخرى والتي قد تمارس تأثيرا أقوى من العوامـــل والمتغيـــرات المادية، ومن ذلك ما يتضمنه حقل الاقتصاد الإسلامي في مجال دراسته ومنهجية تلك الدراســـة من حيث البعد الديني والقيمي، ودور الوحي في الكشف عن جوانب هامة فـــي ســـلوكيات تلـــك الظواهر، ولهذا فإن علم الاقتصاد الإسلامي علم معنوي وليس علما طبيعيا، هذا من جهة، ومـــن جهة ثانية فإن تلك الطبيعة للاقتصاد الإسلامي تقتضي أولا ــ إذا أردنا تطبيق هـــذا التوجـــه ــ القيام بصناعة نماذج نظرية عن الظواهر الاقتصادية كما رسمت من قبل الوحي وكما مورســـت من قبل الفعل الاجتماعي التاريخي، ولذلك فوائد على الجانب المنهجي وعلى الجانب المعرفـــي من حيث إدخال العوامل والمتغيرات الدينية / المعنوية / الروحية / القيمية فـــي النمـــوذج مـــع العوامل المادية، الأمر الذي يرفع من درجة الثقة ومصداقية النمـــوذج علـــى مســـتوى التحليـــل والتفسير. كما أن بناء ذلك النموذج يطهر ويحرر الدراسات في الحقـــل مـــن التبعيـــة للنظريـــة والنماذج القياسية في الفكر الاقتصادي الإيديولوجي، هذا بالإضافة إلى اعتبار النمـــوذج مقياســـا عندما يتم التدلي إلى واقع مجتمعي، يكون النموذج للظاهرة هو الإطار النظـــري الـــذي يوجـــه الدراسات الميدانية على واقع الاقتصاد المحلي و / أو اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي وصـــولاً إلى القوانين الاقتصادية التي تتمتع بدرجة عالية من الصدق في التعبير عن واقع الظـــاهرة فـــي النموذج و / أو على مستوى مجتمعها، الأمر الذي يمكن عبره الإسهام الفعال في بنـــاء علمـــي لحقل الاقتصاد الإسلامي، وبهذا نتخلص من العور الذي يصيب الدراسات الاقتصادية الإســـلامية عندما تتوجه نحو التقنيات المنهجية.

وهكذا قد يتضح مما سبق أن التصورات المتعددة لكيفية التأصيل الإسلامي لحقل الاقتصاد كان لها تأثير غير إيجابي في تحقيق هدف العلمية، ولهذا تحتاج الشعبة إلى عقـد ورش عمـل وندوات لصياغة سياسة علمية يمكن لها أن تتجه نحو ذلك الهدف.

Perception of Islamic Foundations for Economics and its Impact on the Academic Progress The Experience of Postgraduate Studies in the Faculty of *Shariah* at Umm Al-Qura University Makkah Al-Mukarramah, Saudi Arabia

Dr. Mohammad bin Hassan Al-Zahrani

Abstract. This study starts from the hypothesis that the lack of determining the concept "*elaborating the foundations of Islamic economics*" in the postgraduate studies at Umm Al-Qura University has a negative impact on the development of the field of Islamic Economics. Thus, this paper attempts to discover the perceptions behind the process of "*elaborating the foundations of Islamic economics*" and their resulting negative impact.

البناء المقاصدي للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

بحث المشاركة في المؤتمر الدولي السابع للاقتصاد الإسلامي

ثلاثون عاما من البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور محماد رفيع

أستاذ أصول الفقه ومقاصد الشريعة

بجامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس المغرب

البريد الإلكتروني: agamroule@yahoo.fr

المستخلص: يحاول هذا البحث دراسة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي من وجهة نظر مقاصدية، بحثا عن المرتكزات المقاصدية الضامنة لعنصري الجدوى والجودة في البحث العلمي عموما والبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي خصوصا، فجاءت هذه الدراسة مؤسسة على ثلاث قضايا محورية:

أ- **بيان صلة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بمقاصد الشريعة**، وذلك من خلال بيان مدى حاجة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى الاستهداء بالمقاصد الشرعية ليقوى بذلك على ابتكار الوسائل المتنوعة في حفظ المقاصد، وعلى تمييز الضار من النافع والحقيقي من المتوهم في المصالح الاقتصادية.

ب- **البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بين ثنائية القصد الأصلي والقصد التبعي**، وقد خصص لبيان أوجه الترابط الجدلي بين القصدين في ضبط وتوجيه حركية المشاريع الاقتصادية والاستثمارات المالية في اتجاه خدمة القصدين دون سواهما من جهة، وفي إكساب البحث العلمي معيارية واضحة في تقويمه للأنشطة الاقتصادية ومراجعته لمسيرة الاقتصاد الإسلامي من جهة ثانية.

ت- **مرتكزات البحث العلمي المقاصدي في التخطيط للإقلاع الاقتصادي**، وقد تميز هذا المحور بالحديث عن ثلاث قضايا مترابطة ومتكاملة تشكل في مجموعها المعالم الكبرى لمخطط الإقلاع الاقتصادي في بعده التنزيلي وهي مطالب الاقتصاد ومقاصده وضوابطه.

وقد خلص البحث إلى جملة نتائج وتوصيات تضمنتها خاتمته، نذكر منها:

- إن بناء مخطط الإقلاع الاقتصادي في البلدان الإسلامية يمكن أن يؤسس على قاعدتين مقاصديتين: إحداهما نظرية تقوم على الضبط المقاصدي العام لحركية المشاريع الاقتصادية، وثنتاهما تنزيلية تعتمد على تحديد أولويات المطالب والحاجيات، وتقصيد مشاريع الإقلاع الاقتصادي، وتحديد ضوابط هذا الإقلاع تشريعيا وتربويا.

- البناء المقاصدي للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي يمكن الباحثين من امتلاك الرؤية المستقبلية الواضحة، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي لقضايا الاقتصاد، لأنه بناء يقوم على ربط القضية الاقتصادية بالدنيا الخادمة للآخرة.

تقديم:

فإذا كانت القضية الاقتصادية تمثل الأساس المادي الحيوي للمشروع الحضاري الإسلامي بما هو إعمار الأرض حسب مقتضى الاستخلاف، فإن البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي يشكل القاعدة العلمية النظرية التي يتأسس عليها البناء العام لهذا الاقتصاد، سواء من حيث التأصيل والتقعيد، أو التقويم والتنظير.

فموقع البحث العلمي في المسألة الاقتصادية الإسلامية غاية في الحساسية والتأثير، فهو الذي يمتلك السلطة التقديرية في تحديد المصلحة الاقتصادية التي ينبغي استجلابها، والمفسدة التي يتعين استدفاعها في الزمان والمكان، وفي رسم الأولويات الاقتصادية الراهنة والاستراتيجية.

فكان من تمام الصواب أن يكون هذا البحث العلمي نفسه موضوعا للدراسة والتقويم والتوجيه، خصوصا وأنه أثل لنا من التجربة والإنتاج العلمي ما يمكن الباحثين من التقويم والتنظير لآفاقه المستقبلية.

ولقد آثرت أن يكون إسهامي في دراسة وتقويم البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي من وجهة نظر مقاصدية، تروم تقديم معالم كبرى للبناء المقاصدي لهذا لبحث العلمي، فجاءت هذه الدراسة مؤسسة على ثلاث قضايا محورية:

المحور الأول: صلة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بمقاصد الشريعة

لما كان قصد الشارع من إنزال شريعته حفظ مصالح خلقه في العاجل والآجل، جعل مدار هذه الشريعة على الحكم والمصالح كما ذكر ابن القيم[1]، فكان المسلك لتلك المصالح لزوم المقاصد في التصرفات الخاصة والعامة، بناء على أن مقاصد الشارع ضوابط مسددة للفعل الإنساني عموما وللعمل الاجتهادي خصوصا، والبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي واجهة حيوية من واجهات العمل الاجتهادي.

فإذا كان العمل الاجتهادي لا يستغنى فيه عن هداية المقاصد، فإن الحاجة أشد في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، لأنه سبيل البحث عن الوسائل المتنوعة في حفظ المقاصد، وبه يتميز الضار من النافع والحقيقي من المتوهم، وإلا كان اجتهادا بلا قبلة وسيرا دون اتجاه.

---

(١) ينظر إعلام الموقعين عن رب العالمين ٧/٢ و٧/٣ الطبعة الأولى ١٩٥٥م، مطبعة السعادة بمصر.

وقد كان الغزالي يميز بين العالم ومن دونه بمعيار المقاصد، فكان يوصي الباحث المجتهد في القضايا الفقهية بأن "يكون شديد البحث عن أسرار الأعمال والأقوال، فإنه إن اكتفي بحفظ ما يقال، كان وعاء للعلم ولا يكون عالما، ولذلك كان يقال: فلان من أوعية العلم، فلا يسمى عالما إذا كان شانه الحفظ من غير اطلاع على الحكم والأسرار"[٢].

وإذا كان مدار البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على رصد أوجه المصلحة الاقتصادية، وتحديد أولوياتها، وبيان سبل الترجيح بينها عند التعارض والترتيب عند التزاحم، فإن الدراية بمقاصد الشريعة شرط لا زم للباحث في الاقتصاد الإسلامي، وإن كانت لا تلزمه شروط الاجتهاد الأخرى[٣]، قال ابن تيمية: "من فهم حكمة الشارع كان هو الفقيه حقا"[٤].

والبحث في الاقتصاد الإسلامي بحث في مستجدات لا حصر لها تحتاج إلى ضبطها بالمقاصد، وقد أكد علال الفاسي مصدرية مقاصد الشريعة في مستجدات القضايا التشريعية، فقال: "مقاصد الشريعة هي المرجع الأبدي لاستقاء ما يتوقف عليه التشريع والقضاء في الفقه الإسلامي وأنها ليست مصدرا خارجيا عن الشرع الإسلامي، ولكنها من صميمه، وليست غامضة غموض القانون الطبيعي الذي لا يعرف له حد ولا مورد، ولكنها ذات معالم وصوى كصوى الطريق"[٥].

وعليه يمكن أن نقرر أن ارتباط البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بمقاصد الشريعة ارتباط الجزئي بكليه والفرع بأصله والمسألة بقاعدتها، يبرز ذلك من خلال القضايا التالية:

١ - الاقتصاد الإسلامي وسيلة لتحقيق مقصد الإعمار في الأرض:

فالاقتصاد الإسلامي بما هو موضوع البحث العلمي إنما يشكل وجها من أوجه النشاط الإنساني الذي به يتحقق مقصد الإعمار في الأرض بمقتضى قوله تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"[٦]، ذلك أن مفهوم عمارة الأرض لا يمكن أن نحصره في جانب من جوانب الأنشطة الإنسانية، وإنما هو مفهوم يشمل كافة تلك الأنشطة في الحياة ابتداء من الدعوة للدين، ومحاربة الاستضعاف، ونشر العدل، وإشاعة الأمن والسلام، وانتهاء بعمارة الأرض بمعناه المادي ممثلا في النشاط الاقتصادي (زراعة وصناعة وتجارة و...).

---

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ٩٤/١.
(٣) ينظر الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي تحقيق محيي الدين عبد الحميد ١٦٢/٤.
(٤) بيان الدليل في بطلان التحليل لأحمد بن تيمية تحقيق فيحان المطيري الطبعة الثانية، مكتبة أضواء النهار السعودية/ ١٩٩٦م، ص ٣٥١.
(٥) مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها لعلال الفاسي، ص ص ٥١-٥٢.
(٦) سورة هود من الآية ٦١.

وعمارة الأرض تقتضي المال وإلا تعطلت قوى الإنسان، لأنه غير فارغ البال، قال العز بن عبد السلام: " الإنسان مكلف بعبادة الديان بإكساب في القلوب والحواس والأركان مادامت حياته، ولم تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من المآكل والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك من المنافع، ولم يتأت ذلك إلا بإباحة التصرفات الدافعة للضرورات والحاجات"(٧).

ومعلوم أن عمارة الأرض- بما هي إقامة مصالح الناس في الأرض ونفي المفاسد عنهم- هو المقصود من استخلاف الإنسان في الأرض(٨) وفق مقتضى الجعل الإلهي في قوله سبحانه: "إني جاعل في الأرض خليفة"(٩).

٢ - الاقتصاد الإسلامي وسيلة لتحقيق مقصد حفظ المال:

إذا كان الشأن المالي محور نشاط الاقتصاد الإسلامي، فإن أهل المقاصد وضعوا المسألة المالية بناء على استقراء الشريعة ضمن مقاصدها الضرورية وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، قال الغزالي: "إن مقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم"(١٠).

هكذا تنزرع القضية المالية في صميم الكليات الكبرى للشريعة، كما تنزرع في فروعها وجزئياتها، وذلك اعتبارا للوظيفة الحيوية للمسألة المالية في الأمة، فجاءت الأحكام الشرعية بمجموع مراتبها وأنواعها في موضوع المال لتحفظه من جانب الوجود ومن جانب العدم، وذلك بضبط النشاط المالي كسبا وإدارة وإنفاقا.

فالنشاط الاقتصادي بمختلف عملياته إنما يمثل في النهاية الوسيلة الإجرائية لتحقيق أوجه الحفظ للقضية المالية، لذلك تعين على البحث العلمي أن يوجه الأنشطة الاقتصادية على اختلاف تنوعها لتتواطأ على خدمة هذا المقصد الشرعي الكبير باعتباره أفقا استراتيجيا مؤطرا للعمل الاقتصادي، ولتنضبط عمليا بالأحكام الشرعية الضامنة لحفظ المال، سواء تعلق الأمر بالحفظ من جانب الوجود وذلك بكسب المال الطيب الحلال، وحسن إدارته وإنفاقه وتنميته بالاستثمار في مشاريع المنفعة المعتبرة شرعا، أو بالتصدي لأشكال الاعتداء على المال، وذاك بتفعيل النظام العقابي الشرعي حدودا وتعازير.

---

(٧) قواعد الأحكام في مصالح خير الأنام للعز بن عبد السلام ٢/٨٠.
(٨) ينظر فقه المقاصد وأثره في الفكر النوازلي لعبد السلام الرافعي طبعة إفريقيا الشرق/٢٠٠٤م المغرب ص ٣١ وما بعدها.
(٩) البقرة من الآية ٣٠.
(١٠) المستصفى من علم الأصول للغزالي، تحقيق: مصطفى أبو العلا ١/٢٧٨.

٣ - الاقتصاد الإسلامي وسيلة لتحقيق مقصد حفظ النوع الإنساني:

إذا كان الاقتصاد الإسلامي يمثل مسلك تحقيق مقصد حفظ المال، فذلك يترتب عليه من جهة أخرى تحقيق مقصد كلي آخر ألا وهو حفظ النوع الإنساني مناط التكليف بعمارة الأرض وعبادة الديان، وبدون الإنسان وضمان استمراره في الوجود لا يبقى دين يطبق على الأرض ويتعذر العيش على الأرض، قال الشاطبي: "ولو عدم المال لم يبق عيش، وأعني بالمال ما يقع عليه الملك ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهة، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها، وما يؤدي إليها من جميع المتمولات، فلو ارتفع ذلك لم يكن بقاء، وهذا كله معلوم ولا يرتاب فيه من عرف ترتيب أحوال الدنيا وأنها زاد للآخرة"[١١].

فالبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي هو المسئول النظري عن توجيه الاقتصاد الإسلامي لخدمة هذا المقصد العظيم ألا وهو حفظ حياة الإنسان ونشاطه وقدرته على الإعمار، وإنما يتحقق ذلك بتوجيه العملية الاقتصادية أساسا وجهتين متكاملتين:

- **الوجهة الأولى**: العمل على توفير الحاجات الضرورية التي عليها تتوقف حياة الإنسان، وذلك من مأكل ومشرب ومسكن وملبس ومنكح وغيرها مما يمكن أن يتعدد حسب الأزمنة والأمكنة والأحوال.

- **الوجهة الثانية**: العمل على توفير حاجات الكفاية للإنسان، وذلك لضمان حفظ نشاط هذا الإنسان وتأمين قدرته على الإعمار،لأن مجرد حفظ الحياة على المستوى الضروري لا يجعل الإنسان قادرا على أداء وظيفة الاستخلاف في الأرض بإعمارها بل لا بد له من كفايته حتى لا ينشغل باله، فليس المقصود الحفاظ على الإنسان حيا، بل الحفاظ عليه حيا فاعلا، وهذا لا يتم إلا بتلبية حاجياته على المستويين السابقين.

٤ - حاجة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى المنهج المقاصدي:

إن المنهج المقاصدي منهج علمي منظم ومرتب ومنسق ومتكامل، لأنه مؤسس على مقاصد الشريعة التي تعلم منها أن لكل ما خلقه الله وشرعه مقصدا أو مقاصد، والواجب إدراك هذه المقاصد والعمل على وفقها، لذلك فهو منهج ينطلق في عمله أولا من تحديد المقصد وإثبات مشروعيته وبيان أولويته وجدواه، قبل الدخول في تفاصيل قضايا الموضوع[١٢].

---

(١١) الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز ١٤/٢.

(١٢) ينظر الفكر المقاصدي قواعد وفوائده للريسوني، ص ٩٩- ١٠٠ منشورات جريدة الزمن المغربية مطبعة النجاح الجديدة ١٩٩٩م، المغرب.

كما أنه منهج يتسم ضرورة بالنظرة الشمولية المتكاملة ينطلق منها ويهتدي بها في اجتهاداته فلا يبقى مفتوحا على الاحتمالات والتخمينات، يقول أستاذنا الريسوني في بيان القيمة المنهجية للفكر المقاصدي: "فالمقاصد بأسسها ومراميها، وبكلياتها مع جزئياتها، وبأقسامها ومراتبها، وبمسالكها ووسائلها، تشكل منهجا متميزا للفكر والنظر، والتحليل والتقويم والاستنتاج والتركيب"(١٣).

فحاجة البحث العلمي عموما والبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي خصوصا إلى اكتساب خصائص هذا المنهج المقاصدي والتشبع برؤيته الكلية القائمة على الاستقراء والتركيب والترتيب شديدة وملحة، خصوصا إذا علمنا أن التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، وما يعترض ويستجد في طريقه من قضايا معقدة ومتشابكة تتداخل فيها الجوانب المالية والاجتماعية والسياسية والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، لا ينفع في تحليلها وتقويمها ومعالجتها إلا اعتماد المنهج المقاصدي الذي ينطلق من استقراء الجزئيات لبناء الكليات، ويعتمد منطق الموازنة والترجيح والترتيب بين المصالح الكبرى والصغرى، وبين كبرى المفاسد وصغرياتها، ثم بين المصالح والمفاسد.

المحور الثاني: البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي بين ثنائية القصد الأصلي والقصد التبعي

إذا تقرر من خلال المحور السابق ما للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي من عمق الصلة بالفكر المقاصدي، فإننا نتطلع إلى البحث عن الضوابط المقاصدية التي تجعل البحث العلمي في هذا المجال قادرا على ممارسة وظيفة التوجيه والتسديد والتطوير لحركية الاقتصاد الإسلامي على سكة المقاصد الشرعية.

الضوابط المقاصدية الكلية:

لعل بناء البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على ثنائية القصد الأصلي والقصد التبعي ضمانة منهجية وشرعية لضبط حركية المشاريع الاقتصادية والاستثمارات المالية في اتجاه خدمة القصدين دون سواهما، وذلك في عالم كله سوق والمنافسة الجنونية قانونه، كما تسعف هذه الثنائية المقاصدية البحث العلمي هنا ليصدر عن معيارية واضحة في تقويمه للأنشطة الاقتصادية ومراجعته لمسيرة الاقتصاد الإسلامي، وتكسبه تبعا وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على التخطيط والتنظير الاستراتيجيين لقضايا الشأن الاقتصادي.

(١٣) المرجع السابق، ص ٩٩.

وتأسيسا على ما سبق، نقترح أن يهيكل منهج البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وخصوصا في وظائفه التحليلية والتقويمية والتنظيرية للمشاريع الاقتصادية وفق المقاصد الكلية التالية:

١- القصد الأصلي من خلق الكون أن يكون ظرفا حياتيا لوجود الخلق من الجن والإنس، لذلك هيأ الله فيه أسباب الحياة ومهد ما فيه للإنسان على قاعدة التسخير كما أخبر الحق سبحانه في قوله تعالى: "وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه"[١٤] وقوله عز من قائل: "وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ما سألتموه"[١٥].

والمشاريع الاقتصادية العامة التي تجري في هذا الفضاء المسخر ينبغي أن تتوافق مع هذا القصد الكبير حتى لا تنفلت حركية الاقتصاد في اتجاهات الإخلال بالتوازنات الكونية والبيئية وغيرها، كما يحدث الآن في واقع اقتصاديات الغرب.

٢- القصد الأصلي من خلق الإنسان العبودية لله وحده مصداقا لقوله تعالى: "وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون"[١٦]، فالإنسان من هذه الزاوية المقاصدية درة الوجود، وحوله يدور،ة وهو عروسه ومعناه ومغزاه، ما خلق ليكون عجلة من عجلات الاقتصاد، ولا عاملا من عوامل الإنتاج ولا دابة تأكل وتتمتع بلا هدف[١٧].

وعبودية الإنسان لا تتحقق إلا بشرط الحرية: حرية في اختيار الدين، وحرية الرأي، وحرية في اكتساب المعاش، لأنه إن استعبد وضيق عليه في معاشه فقد سائر حرياته، وإن عاش طفيليا على المجتمع بالكسب الحرام من ظلم وابتزاز وغش وكسل ودروشة خان قانون العبودية[١٨].

والبحث العلمي في معالجته لقضايا الاقتصاد الإسلامي عليه أن يستبطن هذه الخلفية الفلسفية المقاصدية حتى تتوجه المشاريع الاقتصادية إلى تلبية الحاجيات المعاشية والإيمانية الدنيوية والأخروية معا، بدل أن تنحصر في إنتاج الحاجيات المادية.

---

(١٤) الجاثية من الآية ١٣.
(١٥) إبراهيم الآيات ٣٢- ٣٣- ٣٤.
(١٦) الذاريات الآية ٥٦.
(١٧) ينظر في الاقتصاد البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية لعبد السلام ياسين ص ٧٥، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، مطبوعات الأفق البيضاء المغرب.
(١٨) ينظر المرجع السابق.

٣- المقصد الأصلي من المال يتمثل في تأمين بقاء حياة الإنسان في حده الأدنى، أما الوسيلة لتحقيق هذا المقصد فتتحصر في توظيف القضية المالية والحركة الاقتصادية لتلبية الحاجات الضرورية لحياة الإنسان على سبيل الوجوب الشرعي.

أما المقصد التبعي الكلي للمال فيمكن إجماله في توفير وتلبية حاجيات الكفاية للإنسان، وذلك لتأمين قدرته على الإعمار ضمن إطار العبودية العامة، كما يلحق بالمقاصد التبعية تلبية الحاجات الكمالية والتحسينية للحياة الإنسان، غير أنها أدنى درجة من حاجات الكفاية.

أما الرغبات الترفية فليست من المقاصد التبعية للمال، لأنها لا تعبر عن الحاجات الحقيقية لفطرة الإنسان، وإنما هو سلوك اجتماعي سلبي يقود حين يعم إلى الانحلال التاريخي كما هو مقرر في علم الاجتماع البشري، لذلك تكررت في القرآن الكريم إدانة الترف وأهله، فقد اعتبر الحق سبحانه الترف سببا من أسباب دمار المجتمعات في قوله تعالى: "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا"[١٩]، كما اعتبره من أسباب ورود جهنم في قوله تعالى: "وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مترفين"[٢٠].

وحين يستند البحث العلمي إلى هذا النظر المقاصدي في توجيه وقيادة الاقتصاد الإسلامي تعمل المشاريع الاقتصادية أساسا على إشباع حاجيات الكفاية، مما يترتب عنه نتائج اقتصادية واجتماعية نوعية، منها صرف النمو الاقتصادي عن تلبية الرغبات الترفية وحصره فيما يشبع الحاجيات الأساسية للمجتمع وأهله، وزيادة القدرة الإشباعية للناتج القومي، وهذا ما يؤسس لتنمية حقيقية في المجتمع انطلاقا من القضاء على الفقر والبطالة.

فحين تشق العملية الاقتصادية طريقها ضمن سياج ثنائية القصد الأصلي والتبعي، وفي سياق القصدين الكبيرين من خلق الكون والإنسان، يكون المال والاقتصاد وسيلة لإنتاج مادة الحياة ولإعمار الأرض.

الضوابط المقاصدية التفصيلية:

نروم من خلال هذه الضوابط في بعدها التفصيلي تقصيد العمليات الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، وذلك على النحو التالي:

١- عملية الإنتاج:

(١٩) الإسراء الآية ١٦.
(٢٠) الواقعة الآيات ٤١- ٤٥.

نستطيع ترشيد عملية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي حين نربط عجلتها بتوفير حاجيات الكفاية للمجتمع باعتبار ذلك فريضة على الكفاية تؤدى نيابة عن الأمة، فالإنتاج هنا لا يرتبط بالجانب الكمي المادي فحسب، وإنما له ارتباط بالجوانب النفسية والتربوية والقانونية.

٢ - عملية كسب المال:

إذا كان الشرع الحكيم وجه الإنسان بفطرته أولا ثم بشرعته ثانيا للسعي في كسب المال فقال سبحانه: "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله"[(٢١)]، وقال عز من قائل: "وأحل الله البيع وحرم الربا"[(٢٢)]، فإن هذا السعي لا يعتبر شرعا إلا إذا كان في دائرة الحلال الطيب بعيدا عن مستنقع الحرام الخبيث من خمر وقمار وربا وفسق ورشوة وسرقة وغيرها، لأنها صور للتملك المزيف المنافي للعدالة الاجتماعية والمصلحة الاقتصادية، فقد كان عمر رضي الله عنه يطوف بالسوق ويضرب الناس بالدرة يعلمهم علم الكسب، ويقول: "لا يبع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى"[(٢٣)].

٣ - عملية إنفاق المال واستهلاكه:

إنفاق المال واستهلاكه مطلوب شرعي وفطري، غير أنه محكوم بسد واجب الكفاية مع الإفاضة على العباد من فضول الرزق إحياء لوظيفة المال الاجتماعية الممثلة في التكافل الاجتماعي أما الإنفاق الزائد عن الحد اللازم لإشباع الحاجة فيدخل في مسمى الإسراف والتبذير الموصوف قرآنيا بالسلوك الشيطاني في قوله تعالى: "إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين"[(٢٤)]، وقال ابن عباس موجها عملية الاستهلاك:" ألا كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك اثنتان سرف أو مخيلة"[(٢٥)].

٤ - عملية إدارة المال:

اعتبر الإسلام إدارة المال مسؤولية عظيمة لا تستند إلا للمؤهلين لذلك، فقال سبحانه محذرا من سوء الإدارة التي تبدد المال وتبذره: "ولا تؤتوا السفهاء آمو الكم التي جعل الله لكم

---

(٢١) المزمل من الآية ١٠.
(٢٢) البقرة من الآية ٢٧٥.
(٢٣) أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر لعلي الطنطاوي، ص ١٢٣ الطبعة الثالثة دار الفكر بيروت ١٩٧٣م.
(٢٤) الإسراء من الآية ٢٧.
(٢٥) تفسير البغوي (معالم التنزيل) الطبعة الأولى لدار ابن حزم / ٢٠٠٢م ص ٤٦١.

قيما"[٢٦] ثم أرشدنا إلى مناط المسؤولية فقال: "فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أمـــوالهم"[٢٧]، ولذلك حجر على مال الصغير والمجنون والسفيه والمفلس حفظا للمال من التبديد.

عوامل تفعيل الاقتصاد الإسلامي:

إن ما ينبغي التأسيس عليه عند البحث عن تفعيل المنظومة الاقتصادية الإسلامية عـــاملان اثنان أحدهما موضوعي والآخر ذاتي:

١ - العامل الموضوعي:

يتعلق هذا العامل بازدواجية ملكية المال التي تقررت في الشرع الحكيم، وذلك على النحو الآتي:

- الملكية الأصلية المضافة للحق سبحانه أصالة بمقتضى قوله تعالى: "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم"[٢٨]، وقوله سبحانه: "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"[٢٩]، فهذه الملكية تشـــكل مـــن الناحية الاقتصادية ضمانا لتوجيه الأنشطة المالية إلى المصلحة المعتبرة شرعا حســـب مقتضـــى الاستخلاف.

- الملكية الاعتبارية: وهي الملكية المضافة للإنسان، وهي ملكيـــة الولايـــة الاســـتخلافية أثبتها الحق سبحانه استجابة للفطرة الإنسانية التواقة إلى التملك[٣٠].

فعلاقة الإنسان بالمال من حث كسبه وإنفاقه وإدارته يجب أن يكون محكوما بمقاصد هـــذه الملكية المزدوجة، وانه ليس مطلق اليد فيما ينسب إليه، وإنما انتفاعه مشروط بانتفـــاء الضــــرر "فهو مال الله أساسا ومال الأمة استخلافا، ومال زيد أو عمرو انتفاعا مؤقتا مشروطا بألا يضـــر امتلاك الفرد بمنافع الأمة"[٣١].

٢ - العامل الذاتي:

ويتعلق بالذمة الفردية للمسلم التي تعتبر دعامة أساسية في الاقتصـــاد الإســـلامي، فالهبـــة الإحسانية حين تستبد بقلوب الأفراد، يكون لزوم الحلال الطيب والبعد عن الحـــرام، والحـــرص

---

(٢٦) النساء من الآية ٥.
(٢٧) النساء من الآية ٦.
(٢٨) النور من الآية ٣٣.
(٢٩) الحديد من الآية ٧.
(٣٠) ينظر المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ليوسف حامد العالم الطبعة الأولى، ١٩٩١م، للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا، ص ٤٨٨-٤٨٩
(٣١) في الاقتصاد ص ٤٤.

على إنفاق فضول الأموال على العباد ديدنهم في أنشطتهم الاقتصادية، وذلك استجابة لله وطاعته إحسانا، وتحقيقا للكفاية الاجتماعية والاقتصادية في الأمة عدلا.

فالعاملان الذاتي والموضوعي يتفاعلان ويتكاملان فيثمران منافع فردية واجتماعية دونما تعارض، يقول الأستاذ ياسين: "فتحصيل المنفعة وأداء الوظيفة الاجتماعية شرط مشروط على المالك الفردي، والسعي لتعميم المنفعة والتعاون على أداء تلك الوظيفة شرط مشروط على الجماعة ومراقبة العملية الاقتصادية للتعريف بما هو نافع، وتخطيط كيفية الانتفاع، والسهر على أن تؤدي وظيفة المال الاجتماعية شرط مشروط على الدولة"[٣٢].

المحور الثالث: مرتكزات البحث العلمي المقاصدي في التخطيط للإقلاع الاقتصادي

يعد التخطيط للإقلاع الاقتصادي في مجتمعات المسلمين اليوم حاجة ملحة ومطلبا شرعيا حيويا يتجدد باستمرار في الزمان والمكان استجابة لمقتضيات مقصد الاستخلاف في الأرض، ومتطلبات إعمارها، لكن التخطيط العلمي لهذه القضية الاستراتيجية يتأسس على مدخلين اثنين: أولاهما المدخل النظري الذي يروم الضبط النظري المقاصدي لمخطط الإقلاع، وذلك ما تناولناه في المحورين السابقين.

ثانيهما: المدخل التنزيلي التطبيقي الذي يشكل الحلقة العلمية الحيوية الشديدة الارتباط بالواقع العيني المتغير بإشكالاته وقضاياه، ويستند هذا المدخل في معالجة قضية الإقلاع الاقتصادي إلى قاعدة مقاصدية ثمينة في التنزيل ألا وهي: مراعاة الحال واعتبار المآل عند الإعمال.

تنبني المعالجة التنزيلية لمخطط الإقلاع الاقتصادي على ثلاث قضايا مترابطة ومتكاملة تشكل في مجموعها المعالم الكبرى لمخطط الإقلاع الاقتصادي في بعده التنزيلي.

١ - مطالب الاقتصاد الإسلامي:

إن أي حديث عن الإقلاع الاقتصادي لا يرتكز ابتداء على التحديد العلمي الموضوعي للحاجيات الآنية والمستقبلية للمجتمع، من خلال التتبع والرصد الميداني لهذه الحاجيات، يكون حديثا غير ذي موضوع، ومآله غير مأمون، وعليه فإن مطالب الاقتصاد الإسلامي الآن انطلاقا من مراعاة حال الزمان وأهله نجملها فيما يلي:

أ- العدالة الاجتماعية:

---

(٣٢) نفسه.

إذا كان العدل الاجتماعي مقصد الشريعة الأسمى وطلبة كل المستضعفين، فإنه لا يتم إلا بالقسمة الرشيدة للثروات بين العباد، وهذا تجل أعظم للعدالة الشرعية، وتحد أكبر للأمة الإسلامية في واقعها الحالي الذي فشلت فيه مرتين: فشلها في إنتاج الثروة، وفشلها في حسن توزيعها.

والعدالة الاجتماعية على المستوى الداخلي تقتضي توفير حد الكفاية لكل مواطن أيا كانت جنسيته أو ديانته، وهو المستوى اللائق للمعيشة حسب الزمان والمكان، بحيث يستشعر الجميع نعم الله وفضله، فيقبل على الحمد والشكر، وقد حرص أهل العدل من سلفنا على تأمين مستوى الكفاية لعامة الناس، فقد كتب عمر بن عبد العزيز لعامله في ذات الموضوع: "إنه لا بد للمرء من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مهنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له الأثاث في بيته"[٣٣].

ولا يتحقق مطلب العدالة الاجتماعية بمجرد الزيادة الكمية في الإنتاج، "فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا تقره الشريعة، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج هو توزيع للفقر والبؤس يرفضه الإسلام"[٣٤].

ومن الآليات الشرعية التي يمكن اعتمادها في تحقيق مطلب العدالة الاجتماعية تحريم الربا وفرض الزكاة[٣٥]، وتوظيف بيت المال لتحقيق التكافل العام في المجتمع، وقاعدة بذل فضول المال المأخوذة من قوله صلى الله عليه وسلم: "من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له"[٣٦]، حتى قالوا إذا احتاج المسلمون فلا مال لأحد.

ففي الحالات الاستثنائية التي يتعذر فيها على بيت المال كفاية الفقراء، تنتقل مسؤولية التكافل وتقديم الكفاية إلى أغنياء البلد، قال ابن حزم: "وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بهم، ولا في سائر أموال المسلمين فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يقيهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة"[٣٧].

---

(٣٣) الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق محمد خليل هراس مكتبة الكليات الأزهر دار الفكر، ١٩٧٥م، ص ٥٥٦.

(٣٤) التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي لعبد الحق الشكيري سلسلة كتاب الأمة عدد ١٧/ ١٤٠٨هـ، ص ٦٦.

(٣٥) ينظر كليات رسائل النور لسعيد النورسي ترجمة إحسان قاسم الصالحي الطبعة الثانية ١٩٩٢م شركة شوزلر القاهرة مصر / الكلمات / الكلمة ٣٣ / اللوامع ص ٨٩٥.

(٣٦) مسلم في كتاب اللقطة باب استحباب المؤاساة بفضول المال.

(٣٧) المحلى بالآثار لابن حزم تحقيق أحمد محمد شاكر بيروت لبنان المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ٤٥٢/٦.

وقد ضرب الأشعريون زمن النبي صلى الله عليه وسلم أروع الأمثلة في التكافل الاجتماعي وعدالة التوزيع حتى استحقوا المدح النبوي، ذلك "أنهم إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم"(٣٨).

ومن مقتضيات عدالة التوزيع اعتماد التوزيع الجغرافي لأوراش التنمية الاقتصادية لتشمل مختلف المناطق والمدن والقرى لإشراك الجميع في عملية الإقلاع الاقتصادي.

ب - إعداد اقتصاد القوة:

إن القوة الاقتصادية تصنع للدولة مهابة، وتضمن لها بين الأمم مكانة، فتستطيع بذلك أن تفعل حضورها في المنتديات الدولية، وتدافع عن مصالحها وتنتزع حقوقها من بين مخالب القوى العالمية، وتؤثر في التوازنات الدولية، إلى غير ذلك من الامتيازات التي تتأتى بالقوة الاقتصادية، لذلك جاء الأمر القرآني ملحا بإعداد القوة، فقال سبحانه: " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"(٣٩).

غير أن معظم اقتصاديات المسلمين تعيش تحت رحمة النظام المالي العالمي بشروطه القاسية وإملاءاته المجحفة، يقول IGNACE DALLE "في يوليوز ١٩٦٣حين كان الأجانب، وخصوصا الفرنسيون، يحتلون موقعا هاما في النشاط الاقتصادي، الفلاحي والصناعي والتجاري، تطلب السلطات المغربية من البنك الدولي للإعمار والتنمية (BIRD) إرسال بعثة للدراسة العامة (Mission pour étude générale) من أجل تقييم إمكانيات التطوير، تحديد سلم الأولويات في مجال الاستثمار واقتراح سياسة اقتصادية ومالية، وأيضا الإجراءات الضرورية من أجل نجاح برنامج التنمية"(٤٠).

يتبين من هذه الواقعة التاريخية أن السلطات المغربية على سبيل المثال كانت ومازالت تستند في سياساتها الاقتصادية إلى توجيهات مؤسسات التمويل الدولية خاصة البنك الدولي وذلك بغية الحصول على تسهيلات وقروض إضافية مما أدى إلى تفاقم أموال المرابـاة وتضخم المديونية.

---

(٣٨) مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل الأشعريين.
(٣٩) الأنفال من الآية ٦٠.
(٤٠) IGNACE DALLE: MAROC 1961-1999 : L'espérance Brisée

فمشكلة البرنامج التنموي في كثير من بلدان المسلمين هي مشكلة التمويل، ذلك أن القروض المشروطة لا تدع المشاريع التنموية تقوم، وخصوصا الاستثمار في القطاعات المنتجة، ولذلك فلا سبيل لبناء اقتصاد القوة إلا بالتحرر من التبعية للأجنبي، وامتلاك استقلال القرار الاقتصادي، وهذا لا يتم إلا بالشروط التالية:

- قوة الإرادة والممانعة الناشئة عن استقلال في القلب والفكر والعقل، وهو ما يثمر المواقف المستقلة والاختيارات الحرة.

- فك الارتباط بالتبعية الاقتصادية الراجع في عمقه إلى عقول مغربة في مدارس الاستعمار ومذاهبه، وهذه قضية تتطلب تضحية وصبرا، لأنها هجرة نفسية شاقة، وفطام عن الشهوات والمألوفات، بحيث نهيئ أنفسنا ألا نستورد إلا الضروريات، ولا نأكل إلا ما نحرث، ولا نلبس إلا ما نسجت أيدينا، ولا نسمح بمساومتنا على حريتنا، ولا نرهن مستقبلنا للأجنبي مقابل إرضاء الحاجات الترفية التي صنعتها فينا الاستثمارات الأجنبية ببلداننا المصممة لهذا الغرض وبذلك نستطيع أن نتعامل مع غيرنا تعامل الأنداد والأكفاء(٤١).

ولا ننكر أن دون هذه المطالب هجرة شاقة، تتم في النفوس أولا، ويتبعها الفطام التدريجي عن رخاوة الحياة الطفيلية التي تعيشها شعوبنا المغلوبة على مائدة اقتصاديات الغرب، ولدينا في تراثنا وتاريخنا الاقتصادي خيارات اقتصادية قوية تدعم هذا المقترح، كسلوك الخليفة عمر رضي الله عنه عام الرمادة حين حرم على نفسه وأهله أكل اللحم والحلوى، حتى يتناوله عامة المسلمين(٤٢)، ولم يكن ذلك سلوكا ورعيا شخصيا لعمر، وإنما هو خيار اقتصادي استثنائي أملته الظروف الاقتصادية التي حلت بالمجتمع، فكان رضي الله عنه "يمشي في الأسواق ممسكا بدرته لتنال كل من يحاول شراء اللحم يومين متتاليين"(٤٣).

وهذا لا يعني إطلاقا دعوة إلى الانعزال والانكماش عن العالم، لأن من الصناعات والنشاطات الاقتصادية ما هو مبني على التبعية من أول يوم كالسياحة والتعامل مع المؤسسات المالية العالمية، والتبادل التجاري، وحبل المواصلات السلكية وغير السلكية، وغيرها، فليس المقصود من فك الارتباط بالتبعية وقف العجلة دفعة واحدة، وإنما القضية خاضعة لسنة التدرج وفقه الموازنة القاصدين.

---

(٤١) في الاقتصاد، ص ٣٠ وما بعدها.
(٤٢) ينظر أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر، ص ١٢٣.
(٤٣) ينظر الثروة في ظل الإسلام للخولي البهي، الطبعة الثانية / ١٩٧١م ص ١٧١.

غير أن تحقيق هذا المطلب العزيز دونه عقبات موضوعية متوقعة، ينبغي أن تعرف لتقتحم على أساس من فقه المرونة والتدرج والمصانعة، منها:

- الضغوط الدولية من المؤسسات المالية العالمية للحيلولة دون استقلال القرار الاقتصادي الإسلامي، وذلك إبقاء ودعما لواقع التبعية، ودفعا للمنافسة المحتملة.

- التخلف السياسي في كثير من الدول الإسلامية ممثلا في سوء تدبير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين العامل ورب العمل، وهو ما نشأ عنه استعباد الدول المصنعة للدول الفقيرة (علاقة الشمال - الجنوب).

- قيام اقتصاد معظم المسلمين على تصدير المواد الخام (النفط - المعادن - الخضر - بعض الزيوت ..)، واستيراد المواد المصنعة، والتكنولوجيا وخبرائها، مع قبول التمويل المشروط للمشاريع التنموية.

- وجود اقتصاد عصري ممكنن يعتمد تكنولوجيا مستوردة غير مستوطنة، موجه للتبادل التبعي مع الخارج، منفصل تماما عن الاقتصاد البلدي التقليدي الذي يتخبط في مشاكل هيكلية ومالية وقطاعية لا حصر لها.

٢ - تقصيد المشاريع الاقتصادية:

إذا كان الإقلاع الاقتصادي يتوقف على وجود مشاريع اقتصادية تنموية نوعية، فذلك متوقف على تقصيد هذه المشاريع، وذلك بتوجيهها وجهة مقاصدية هادفة، ويتم ذلك بمراعاة متطلبات الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، من حيث قدرة هذه المشاريع على تلبية الحاجيات القائمة في المجتمع، مع اعتبار المآلات المتوقعة لهذه المشاريع، من حيث الاستجابة لحاجيات الأمة المستقبلية.

فالمشاريع الاقتصادية حين تؤسس منفصلة عن الحاجيات الآنية والمستقبلية للأمة، تصبح خادمة لغيرنا، وتستنزف خيراتنا، وجهود أبنائنا، ومن القضايا الاقتصادية الحيوية التي تفتقر إلى التقصيد قضيتان:

أ- تقصيد التصنيع:

من الأخطاء التي ترتكبها بعض الدول الإسلامية أنها تحاول أن تقلد نموذج الدول الغربية الصناعية في التنمية، لأننا لا نملك قاعدة صناعية، ولا اكتفاء فلاحيا، ولا قوة عسكرية لكي نجعل العالم مجالنا الحيوي كما يفعلون(٤٤).

ولذلك فإذا كان التصنيع مطلبا لازما للإقلاع الاقتصادي، فإن بناء هذا التصنيع على فلسفتنا المقاصدية وخصوصيات أوضاعنا شرط ألزم.

وللتصنيع في بلاد المسلمين مقصدان ينبغي أن يشكلا خيطا ناظما للحركة الصناعية على اختلافها وتنوعها في البلاد، وهما: **البأس الشديد ومنافع الناس**، وهما مقصدان مأخوذان من قول الله تعالى: "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس"(٤٥).

فمقصد البأس الشديد يقتضي أن تتجه الصناعة لبناء قوة عسكرية وتكنولوجية واقتصادية رادعة، تجعل دولة المسلمين في مقعد التأثير في موازين القوى، وتصرف عنها أطماع الطامعين.

أما مقصد منفعة الناس فيستلزم من حركة التصنيع أن تنتظم كلية في سلك المصلحة الحقيقية العامة ذات الاعتبار الشرعي، وهي مصلحة إن وجهت للمسلمين فعلى سبيل الابتداء، وإلا فهي مصلحة الإنسانية عامة.

وبناء على هذه النظرة المقاصدية لحركة التصنيع، فلا يتوقع من نتائج التصنيع أن يترتب عنها مفسدة بيئية أو بشرية أو خلقية، كما يحدث الآن في الصناعة الغربية، وإلا عد التصنيع ناقضا لمقصده الشرعي، فاقدا لمشروعيته، قال ابن تيمية: "فإن الله أمر بالصلاح، ونهى عن الفساد، وبعث رسله بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها"(٤٦) وهذا ما يعكس المضمون الحضاري والخلقي لمشاريع التصنيع الإسلامية، إذ هي أحرص على مصلحة الإنسان من غيرها.

ب- تقصيد الاستثمار:

---

(٤٤) في الاقتصاد، ص ٧٩.

(٤٥) الحديد من الآية ٢٥.

(٤٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي ١٩٩٧م ٢٦٦/٣١.

يعد استثمار الأموال مجالا حيويا واسعا للتنافس الجنوني بين الاقتصاديات العالمية، حتى تحول المال الآن في الاقتصاد العالمي أخطبوطا يؤدي وظيفة طاغوتية يمتص مادة الحياة من المجتمعات المستضعفة ويستعبدها، أنيابه الربا.

لكن استثمار المال من وجهة نظر مقاصدية هو كذلك واجهة اقتصادية حيوية لكن في اتجاه تحقيق مقصد حفظ المال من جانب الوجود بتعبير الإمام الشاطبي.

وحفظ المال إنما يتم باستثماره فيما يغني موارد المجتمع لتوفير المنتجات الضرورية كالمأكل والمشرب والمسكن والعلاج، ثم التدرج إلى توفير الكفاية ثم في النهاية إلى الحاجيات الكمالية والتحسينية(٤٧).

أما الآلية الاقتصادية القادرة على الإسهام في ترويض المال لخدمة مقاصد الشريعة وتحريره من التوظيف القاروني الظالم، فهي المصارف الإسلامية المدعومة بالقرار الاقتصادي الإسلامي المستقل، والتشريعات الإسلامية التي تمنع المستثمر من الإضرار بالمصلحة العامة، واحتكار السوق، وتلزمه الاستثمار فيما ينفع الناس، لا في مطلق الإنتاج.

ومما يعين على تقصيد الاستثمار، التركيز على التمويل الداخلي، وتشجيع المشاريع الصغرى، وتحريرها من احتكار المشاريع الضخمة ذات وسائل مالية ضخمة، لأنها مناقضة لمقصد التداول في المال(٤٨)، فهذه هي المقدمة الصحيحة لتنمية حقيقية.

٣ - ضوابط الإقلاع الاقتصادي:

إن من مرتكزات مخطط الإقلاع الاقتصادي في مطالبه وقضاياه أن يسيج بضوابط شرعية تؤمنه في مسيرته نحو مقاصده، وتحقيق مطالبه، وهي ضوابط تنضاف إلى ما سبق الحديث عنه من ضوابط مقاصدية كلية.

أ- الضوابط التشريعية:

ونقصد بهذه الضوابط المبادئ الشرعية التي تشكل صمام الأمان لمشروع الإقلاع الاقتصادي من جهة حده الأدنى وجهة حده الأقصى، وهما العدل والإحسان.

- **الضابط الأول: العدل الإلزامي**

---

(٤٧) ينظر القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م لمصطفى طايل، والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية لسليمان محمد جلال ص ٢٤٢/ المعهد العالمي للفكر الإسلامي / الطبعة الأولى/ ١٩٩٦م/ القاهرة.

(٤٨) ينظر المقاصد العامة للشريعة ص ٤٩٧.

فالعدل الإلزامي يمثل القوة الخارجية التي تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه، ويفرض على الفرد في المجتمع الإسلامي الانضباط المطلوب بقوة الشرع ممثلة في أحكام الواجب والمحرم، وهي البواعث الحافظة لمقاصد الشريعة من جانب الوجود، والروادع الحافظة لها من جانب العدم.

وإذا كان العدل في ارتباطه بإعطاء الحقوق يكتسب معنى خاصا، فإن وروده في الشريعة بأقوى صيغة للتكليف والإلزام في قوله تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان"[٤٩]، ووروده كذلك مقصدا أسمى لبعثة الأنبياء والرسل في قوله سبحانه: "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط"[٥٠]، يكتسب به معنى أعم وأشمل حتى عده ابن عاشور "الأصل الجامع للحقوق الراجعة إلى الضروري والحاجي من الحقوق الذاتية وحقوق المعاملات"[٥١].

فصيانة المشاريع الاقتصادية من أن يلحقها ضرر، أو ينشأ عنها ظلم أو مفسدة، إنما يتم بضابط العدل الإلزامي القادر على بناء ما خربه الظلم.

- **الضابط الثاني: الإحسان التطوعي:**

يأتي ضابط الإحسان التطوعي ليشكل سقف البناء الشرعي للمشاريع الاقتصادية المؤسسة على قاعدة العدل، ويسد ثغرات العدل الإلزامي، ولذلك جاء العدل مقرونا بالإحسان في قول الله تعالى: "إن الله يأمر بالعدل والإحسان"[٥٢].

والإحسان قيمة تربوية مرتبطة بذمم الأفراد، وهي مراقبة الله في كل الأعمال ينشأ ذلك طبيعياً في ظل التربية الخاصة التي ينشئ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي، فتكون النتيجة العملية للسلوك الإحساني سموا واضحا بالحرية الاقتصادية فوق الأنانية المستعلية وشهوات الحياة وملذاتها.

ب - الضابط التربوي:

---

(٤٩) النحل من الآية ٩٠.
(٥٠) الحديد من الآية ٢٤.
(٥١) تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور طبعة دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس بدون تاريخ. ٢٥٤/١٤.
(٥٢) النحل من الآية ٩٠.

نقصد بالضابط التربوي للإقلاع الاقتصادي اعتماد عامل الإيمان بالغيب في إنجاح هذا المشروع، وهو الاعتماد الكلي على مسبب الأسباب وخالقها سبحانه، والافتقار إليه، وذلك بأمرين اثنين: **الإيمان والتقوى**.

فالتوفيق والنجاح في كل الأمور، ومنها مشروع الإقلاع الاقتصادي مشروط بالإيمان والتقوى في قوله تعالى: "ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض"[٥٣].

وقوله سبحانه في دعوة نوح عليه السلام لقومه: "فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا"[٥٤].

فسر النجاح وتذليل الصعاب في الافتقار الكلي إلى الله تعالى قبل استفراغ الوسع البشري وأثناءه وبعده، وقد يفشل العبد أو الدولة وتنتكس مشاريعهم ليس لتقصير في الجهد ولا في اتخاذ الأسباب، وإنما بذنوب أبعدتهم عن الله تعالى، لذلك علمنا الحق سبحانه أن نتخذ الاستغفار وسيلة لحذف حواجز الذنوب التي تفصلنا عن المولى سبحانه، كما أرشدنا أن الإيمان الذي عنه تنشأ التقوى ومخافة الله يجلب الخيرات والبركات.

فلعل المألوف في مثل هذه المواضيع الاقتصادية لغة الأرقام والبيانات، والتحليل المادي للقضايا، لكننا نرى أن البحث العلمي المتكامل المؤهل لبحث قضايا الاقتصاد الإسلامي هو من يجعل الإيمان بالغيب عامل تحليلي وتقويمي حاسم.

---

(٥٣) الأعراف من الآية ٩٦.
(٥٤) نوح الآيات ١٠- ١٢.

نتائج وتوصيات

في ختام هذه الجولة في رحاب تقصيد البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، نـورد أهـم النتائج العلمية التي خلصنا إليها من خلال هذا البحث على شكل عـوارض مركـزة، مشـفوعة ببعض التوصيات:

أ- النتائج:

- البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وثيق الصلة بمقاصد الشريعة منهجـا وموضـوعا، وتلك هي قوته وضمان فعاليته.
- تشكل ثنائية القصد الأصلي والقصد التبعي الضابط المنهجي والموجـه الفلسـفي لحركيـة المشاريع الاقتصادية والاستثمارات المالية، ومعيار تحليلها وتقويمها، ووسيلة تطويرها.
- البناء المقاصدي للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي يمكن الباحثين من امـتلاك الرؤيـة المستقبلية الواضحة، والقدرة على التخطيط الاستراتيجي لقضايا الاقتصاد، لأنه بنـاء يقـوم على ربط القضية الاقتصادية بالدنيا الخادمة للآخرة.
- ازدواجية الملكية التي يتميز بها الاقتصاد الإسلامي يمكن توظيفها وتوجيههـا لتكـون عامـل تفعيل للاقتصاد الإسلامي، لا مجرد ذكرها في سياق الحديث عن مميزات الاقتصاد الإسلامي.
- بناء مخطط الإقلاع الاقتصادي في البلدان الإسلامية يمكـن أن يؤسـس علـى قاعـدتين مقاصديتين: إحداهما نظرية تقوم على الضبط المقاصدي العام لحركية المشاريع الاقتصادية وثنتاهما تنزيلية تعتمد على تحديد أولويات المطالب والحاجيات، وتقصيد مشاريع الإقـلاع الاقتصادي، وتحديد ضوابط هذا الإقلاع تشريعيا وتربويا.

ب - التوصيات:

- تنظيم حلقات دراسية منتظمة بين الباحثين في موضوع تطوير البحث العلمي في الاقتصـاد الإسلامي في مختلف القطار الإسلامية بالتناوب.
- إنشاء فروع لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجـدة بجامعـات العالم الإسلامي، وخصوصا جامعات الدول التي لا تعمـل بعـد بالمعـاملات الاقتصـادية الإسلامية، لعلها تكون فاتحة خير على تلك الدول، فترفع الحظر عن التعامل الإسلامي فـي المال والأبناك.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

لائحة المصادر والمراجع

* القرآن الكريم برواية ورش من طريق الأزرق.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية الطبعة الأولى ١٩٥٥م مطبعة السعادة بمصر.
- إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي وبذيله كتاب المغني عن حمل الأسفار للعراقي طبعة جديدة لدار الكتب العلمية بيروت.
- بيان الدليل في بطلان التحليل لأحمد بن تيمية تحقيق فيحان المطيري الطبعة الثانية، مكتبة أضواء النهار السعودية/ ١٩٩٦م.
- أخبار عمر وأخبار عبد الله بن عمر لعلي الطنطاوي الطبعة الثالثة دار الفكر بيروت ١٩٧٣م.
- الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام تحقيق محمد خليل هراس مكتبة الكليات الأزهر دار الفكر/ ١٩٧٥م.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل) الطبعة الأولى / دار ابن حزم / ٢٠٠٢م.
- تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور طبعة دار سحنون للنشر والتوزيع بتونس بدون تاريخ.
- التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي لعبد الحق الشكيري سلسلة كتاب الأمة عدد ١٧/ ١٤٠٨هـ.
- الثروة في ظل الإسلام للخولي البهي الطبعة الثانية / ١٩٧١م.
- الجامع الصحيح لمسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت بدون تاريخ ولا رقم الطبعة.
- كليات رسائل النور لسعيد النورسي ترجمة إحسان قاسم الصالحي الطبعة الثانية ١٩٩٢م شركة شوزلر القاهرة مصر.
- مجموع الفتاوى لأحمد بن تيمية جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد النجدي ١٩٩٧م.
- المحلى بالآثار لابن حزم تحقيق أحمد محمد شاكر بيروت لبنان المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.
- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ليوسف حامد العالم الطبعة الأولى / ١٩٩١م للمعهد العالمي للفكر الإسلامي بأمريكا.

- مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها لعلال الفاسي مكتبة الوحدة العربية البيضاء ١٣٨٢هـ.
- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد لغزالي تحقيق مصطفى أبو العلا مكتبة الجندي القاهرة
- الموافقات في أصول الشريعة للشاطبي تحقيق عبد الله دراز الطبعة الثالثة / ٢٠٠٣م دار الكتب العلمية بيروت.وتحقيق محيي الدين عبد الحميد مطبعة محمد صبيح وأولاده بالأزهر.
- الفكر المقاصدي قواعد وفوائده للريسوني منشورات جريدة الزمن المغربية مطبعة النجاح الجديدة ١٩٩٩م /المغرب.
- فقه المقاصد وأثره في الفكر النوازلي لعبد السلام الرافعي طبعة إفريقيا الشرق/٢٠٠٤م المغرب.
- في الاقتصاد البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية لعبد السلام ياسين، الطبعة الأولى/ ١٩٩٥م مطبوعات الأفق البيضاء المغرب.
- القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م لمصطفى طايل، والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية لسليمان محمد جلال / المعهد العالمي للفكر الإسلامي / الطبعة الأولى/ ١٩٩٦م/ القاهرة.
- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام دار المعرفة بيروت بدون تاريخ ولا رقم الطبعة.
- IGNACE DALLE: MAROC 1961-1999 : L'espérance Brisée

*Maqasid (*Purpose) Framework for Research in Islamic Economics

Professor Muhmad Rafee

Abstract. This paper tries to examine research in Islamic Economics from a *Maqasid* (purpose) perspective. It is aimed at identifying the *Maqasid* underpinnings that safeguard quality and purpose of research in Islamic Economics (IE). The study is based upon three broad themes; the first looks at the relationship between scientific research in IE and the purposes (*Maqasid*) of *Shari'ah*, the second examines dual process of the scientific research in IE between fundamental purpose and the derived one, and the third looks at the bases of purpose (*Maqasid*) scientific research for an uplifting economic plan.

اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

أ.د. كمال توفيق حطاب
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية
جامعة اليرموك - إربد – ٢٠٠٧م

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى رصد الاتجاهات والمناهج والأدوات والطرق التي يمكن إتباعها أو استخدامها في عملية البحث في علم الاقتصاد الإسلامي، من أجل إضاءة طريق البحث في هذا العلم وتمكين الباحثين من السير على الاتجاه الصحيح بما يؤدي إلى توظيف هذا العلم بما يخدم المجتمع، من خلال تركيز وتضافر جهود الباحثين وفق منهجية واضحة ومحددة.

وللوصول إلى هذا الهدف يبدأ البحث ببيان أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وأهم الأساليب والأشكال والمنهجيات المتبعة في هذا العلم، ثم يحاول توضيح مهام ووظائف الباحثين في الاقتصاد الإسلامي. يلي ذلك تحديد واقع هذا العلم في الجامعات والأوساط الأكاديمية.

وقد خلص البحث إلى وجود عدد محدد من الموضوعات الهامة التي تندرج تحت علم الاقتصاد الإسلامي وعدد محدد من المراحل التي يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي تركيز جهودهم فيها خلال السنوات العشرين القادمة، بما يؤدي إلى استقلالية هذا العلم وتقدمه بما يخدم الأمة وتقدمها.

مقدمة:

يعتبر علم الاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر من العلوم الهامة التي يؤمل منها الكثير، فهذا العلم ينتمي إلى العلوم الشرعية ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية، وقد كان ظهور الاقتصاد الإسلامي من العوامل التي ساهمت في تطوير علم الاقتصاد الوضعي من خلال إدخال القيم إلى كثير من جزئياته وفروعه[١].

---

(١) يقوم نموذج الاقتصاد التقليدي على ثلاثة عناصر أساسية: الإنسان الاقتصادي والوضعية وقوى السوق، وهذه العناصر مغرقة في المادية والابتعاد عن القيم والأخلاق، وقد انتشر علم الاقتصاد الوضعي على مستوى العالم ومنه العالم الإسلامي بعناصره المنفصلة كليا عن القيم، إلا أن عودة الاقتصاد الإسلامي أدى إلى إعادة تقييم حقيقة علم الاقتصاد الوضعي ودوره في العالم الإسلامي بما يخدم الأمة الإسلامية والبشرية

كما أن علم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون بداية لنهضة العلوم الشرعية الأخرى(٢)، وبالتالي إعادة الحياة للأمة الإسلامية من خلال توظيف هذا العلم في حل مشكلات الأمة المستعصية..

ولكي لا يكون البحث من البحوث الخيالية أو الترفية فسيحاول هذا البحث إثبات أهمية علم الاقتصاد الإسلامي في استنهاض الهمم وإحياء العزيمة من أجل النهوض والتقدم والمشاركة الحضارية الفعالة للمسلمين من جديد، وذلك بتحديد أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وأكثرها أهمية، وأهم المنهجيات وأكثرها أولوية، وأهم الفروع الاقتصادية التي تنتظر من الباحثين الاقتصاديين المسلمين أن يضيفوا إليها ويجددوا فيها، بما يؤدي في النهاية إلى تقديم حلول عملية للمشكلات الاقتصادية المستعصية.

وبناء على ما تقدم يمكن تحديد سبعة مجالات هامة تحتاج إلى الإضافة الاقتصادية الإسلامية، وهذه المجالات هي: النظرية الاقتصادية التقليدية، الجزئية والكلية، النظرية النقدية والمصرفية، السياسة الاقتصادية، التنمية والتخطيط، الاقتصاد الصناعي والمعلوماتي.

كما يمكن تحديد عدد من المراحل الهامة التي يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي التركيز عليها والقيام بدورهم فيها وهذه المراحل هي: مرحلة الظواهر الاقتصادية، مرحلة المشكلات الاقتصادية، مرحلة عرض المشكلات على الأدلة الشرعية، مرحلة دراسة آثار تطبيق الحكم الشرعي أو غيابه، مرحلة التطبيقات العملية المعاصرة.

إن هذه الموضوعات والمراحل المتقدمة بحاجة ماسة إلى التحديد الدقيق للخطوات والاتجاهات والمنهجية الصحيحة للسير في كل مرحلة، كما أنها بحاجة إلى تضافر جهود الباحثين وتركيزهم عليها بحيث يمكن الاستفادة من هذه الجهود في توظيف هذا العلم في خدمة القطاعات والجوانب والمجالات التي تسهم في خدمة الأمة الإسلامية، وتمكينها من تحقيق التقدم والغني والاستقرار والرفاهية.

جمعاء. انظر: شابرا، محمد عمر: ما هو الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

(٢) إن اعتماد علم الاقتصاد الإسلامي – كأحد العلوم الاقتصادية والشرعية - على أدوات تحليلية جديدة، واستعانته بعلوم إنسانية أخرى، سوف يؤثر في العلوم الشرعية الأخرى للاستفادة من هذه الأدوات والعلوم، وذلك من خلال تفعيل تطبيق الأحكام الشرعية في حياة الناس، وبالتالي تفعيل دور العلوم الشرعية في خدمة المجتمع والإنسانية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من أن أصول ومبادئ الاقتصاد الإسلامي قد جاءت مع مجيء الإسلام قبل أربعة عشر قرنا، فإن علم الاقتصاد الإسلامي بصبغته العلمية يعتبر من العلوم الحديثة التي ظهرت بعد منتصف القرن العشرين.

ولا شك أن العلوم المختلفة بحاجة إلى مئات السنين لكي تتشكل قواعدها وأصولها وأدواتها وطرقها وتستقر منهجيتها البحثية، مما يعني أن علم الاقتصاد الإسلامي لا زال في بدايات تشكله، حيث لا نكاد نجد اتفاقا بين الباحثين والمتخصصين فيه على طرقه وأدواته ومنهجيته، فهل يأخذ الاقتصاد الإسلامي بمنهجية البحث الفقهي ؟ من حيث تحرير محل النزاع، واعتماد الأدلة الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة ؟ ومناقشة آراء الفقهاء والمجتهدين وأدلتهم وما رجحه الأئمة السابقون والمجتهدون الأوائل.. الخ، أم يأخذ بمنهجية البحث الاقتصادي الذي يعتمد أدوات التحليل الاقتصادي القائمة على النظرية الاقتصادية بمختلف جزئياتها والرياضيات والإحصاء والتاريخ الاقتصادي.. الخ..

أم يأخذ بمنهجية تجمع بين المنهجيتين الفقهية والاقتصادية ؟ أم أن له منهجية خاصة مستقلة عن المنهجيتين الفقهية والاقتصادية ؟

إن منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي ليست محل اتفاق بين الباحثين والمتخصصين فيه حتى الآن، كما أن أدوات البحث وطرقه ومصادره ليست محل اتفاق كذلك، وهذا يستلزم تضافر الجهود من قبل الباحثين في المؤسسات والمراكز البحثية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي من أجل التوصل إلى قواسم مشتركة في هذا المجال..

الدراسات السابقة

أولا: حطاب، كمال: منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ٢٠٠٣.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ - للاقتصاد الإسلامي منهج واضح وآليات محددة في دراسته للأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي.

٢- للاقتصاد الإسلامي آلية محددة في بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية الثابتة (المتفق عليها)، كوجوب الزكاة وحرمة الربا، ووجوب الوفاء بالعقود وحرمة أكل المال بالباطل.. وتتلخص هذه الآلية في:

أ- بيان الحكمة والآثار الاقتصادية

ب- طرح البديل الإسلامي عندما يكون الحكم تحريما، ومحاولة التخلص من البديل غير الشرعي عندما يكون الحكم وجوبا.

ج- محاولة الاستدلال بالنظرية الاقتصادية

د- الاستشهاد بالتاريخ الاقتصادي

هـ - الاستشهاد بالواقع التطبيقي.

٣- للاقتصاد الإسلامي آلية محددة في بحث الأحكام الشرعية الاقتصادية المتغيرة (المختلف فيها) مثل التسعير، علة الربا الخفي، دائرة الاكتناز، وتتلخص هذه الآلية في:-

أ- التركيز أولا على المقاصد الشرعية.

ب- القراءة الاقتصادية للنصوص الشرعية.

ج- عرض أقوال الفقهاء في المسألة الفرعية.

د- الترجيح اعتمادا على النقاط السابقة.

٤- إن عمل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يؤخذ منه سياسات اقتصادية يمكن تطبيقها ولا تؤخذ منه فتاوى شرعية، فلا بد من إعادة ما يتوصل إليه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي من أحكام شرعية إلى الفقهاء لإصدار الفتاوى.

٥- يمكن الاستفادة من العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع في خدمة العلوم الشرعية بنفس الطريقة المقترحة في هذا البحث للاستفادة من الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: يسرى، عبد الرحمن: الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٩

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

توجد ثلاث مراحل زمنية يمكن أن تمر عبرها عملية البحث في الاقتصاد الإسلامي:

مرحلة الاضطرار أو الضرورة:

وفي هذه المرحلة يراعي الباحث في الاقتصاد الإسلامي أحكام الضرورة من حيث عدم إمكانية تطبيق الإسلام كاملا.. وبالتالي عليه أن يختار البديل الأقل سوءا بعد استنفاذ جميع البدائل المحتملة.

المرحلة الوسيطة:

وفي هذه المرحلة يقوم الباحثون باقتراح الاجراءات التنفيذية من أجل تحول العمل الاقتصادي الوضعي تدريجيا إلى وضع أفضل يقترب من النموذج الاقتصادي الإسلامي، ويمكن في هذه المرحلة الاعتماد على وسائل الإعلام لإحداث التحول التدريجي.

مرحلة التغيير الهيكلي:

بعد النجاح في المرحلتين السابقتين، يمكن تصفية الأنشطة الاقتصادية التي لا تعمل وفقا لأحكام الشريعة، وبناء نموذج نظري وعملية لعلاقات اقتصادية دولية مع دول العالم المختلفة.

ثالثا: شابرا، محمد عمر: ما هو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، جدة،

وفيه أوضح الباحث المهام المطلوبة من الاقتصاد الإسلامي كما يلي: -

١) دراسة السلوك الفعلي للأفراد والجماعات والمشروعات التجارية والأسواق والحكومات كما هو في الواقع (دون افتراض السعي لتحقيق أقصى ربح أو منفعة).

٢) تحديد نوع السلوك المطلوب لتحقيق الهدف المنشود، وينبغي القيام بتحليل علمي لبيان أثر القيم والمؤسسات الإسلامية على تحقيق الهدف المنشود.

٣) تفسير سبب عدم تصرف مختلف أطراف النشاط الاقتصادي على النحو المطلوب.

٤) اقتراح مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تقريب جميع الأطراف في السوق من السلوك المثالي قدر الإمكان.

٥) الاستفادة من أدوات التحليل الاقتصادي وإظهار مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على سد الفجوات.

كما حدد معالم منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي وفقا للخطوات التالية:

١) الرجوع إلى القرآن والسنة هو الخطوة الأولى لقبول أو رفض الفرضية.

٢) تقييم الفرضيات من خلال الاستدلال المنطقي في ضوء الحكمة العقلية وراء الأحكام الشرعية.

٣) فحص الفرضيات في ضوء التجارب التاريخية والإحصائية.

٤) يمكن اعتماد نظريات الاقتصاد التقليدي التي لا تتعارض مع النظرة الإسلامية للكون والحياة.

ما الذي يضيفه البحث إلى نتائج الدراسات السابقة ؟

١- تحديد أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وكيفية الاستفادة منها مستقبلا

٢- تحديد أكثر أشكال المنهجيات والأساليب العلمية أفضلية للسير عليها من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي خلال السنوات القادمة.

٣- تحديد المراحل النظرية والعملية الأكثر أهمية وأولوية للبحث في الاقتصاد الإسلامي

٤- تحديد المهام والوظائف التي ينبغي أن يقوم بها الباحثون في الاقتصاد الإسلامي خلال العقدين القادمين.

المبحث الأول: أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

من المتفق عليه بين الباحثين في علم الاقتصاد الوضعي أن أدوات البحث التقليدية في علم الاقتصاد تنحصر في النظرية الاقتصادية بمكوناتها المختلفة إضافة إلى علمي الإحصاء والرياضيات والتاريخ الاقتصادي.. إضافة إلى بعض الأدوات التحليلية الفنية والمالية والمحاسبية الخاصة ببعض فروع العلوم الاقتصادية والإدارية[٣].. فهل يمكن اعتبار نفس الأدوات التحليلية المعتمدة في علم الاقتصاد أدوات تحليلية في علم الاقتصاد الإسلامي أم أن لعلم الاقتصاد الإسلامي أدوات تحليلية خاصة مستمدة من أدوات البحث العلمي الشرعي بكافة فروعه؟

ليس هناك من شك في أن علم الاقتصاد الإسلامي لا بد أن يعتمد على مرتكزات إسلامية واقتصادية، وبالتالي فإن خليطا من الأدوات البحثية الاقتصادية والشرعية لا بد من الاعتماد عليه، وبما أن أقرب العلوم الشرعية إلى الاقتصاد الإسلامي هو علم الفقه الإسلامي فإن هناك علاقة خاصة ومتميزة بين العلمين، حيث لا يمكن وجود علم اقتصاد إسلامي دون الاعتماد على علم الفقه الإسلامي، ويمكن القول أن البحث في علم الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون في مرحلة أو مراحل تالية للبحث في علم الفقه الإسلامي[٤].

---

(٣) يسري، عبد الرحمن: أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٨، ص٢٨

(٤) حطاب،كمال: العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، عدد ٤٤، ٢٠٠١، ص ٢٤٤

كما يمكن اعتبار علم الفقه الإسلامي بفروعه المختلفة وآلياته المتعددة، من أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

وبناء على ما تقدم يمكن عرض أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

أولا: علم الفقه الإسلامي:

ويشتمل علم الفقه على فروع عديدة، منها فقه العبادات، وفقه العقوبات، وفقه المعاملات، ... الخ. ويعتبر فقه المعاملات هو الأكثر أهمية من حيث علاقته بالاقتصاد الإسلامي.

ويعتبر فقه المعاملات من أهم مصادر علم الاقتصاد الإسلامي، ومن الممكن القول بأنه لا يمكن وجود علم اقتصاد إسلامي دون المرور بعلم الفقه بشكل عام، وبفقه المعاملات بشكل خاص.

فالاقتصاد الإسلامي يستمد أسسه من الكتاب والسنة، والفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من الكتاب والسنة، وهذه الأحكام الشرعية العملية -خاصة في مجال المعاملات - تعتبر هي نواة الاقتصاد الإسلامي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن لعلم الاقتصاد الإسلامي علاقة قوية بعلم الأخلاق والقيم، فالأخلاق والقيم عندما تضبط النشاط الاقتصادي فإنها تؤدي إلى التقدم والازدهار والرفاهية والاستقرار.

وكذلك لعلوم القرآن وعلم التفسير - بشكل خاص - أثر كبير على علم الاقتصاد الإسلامي عند الرجوع إلى تفسير آيات القرآن الكريم، ومعرفة مناسبات النزول، ومعرفة المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، كل ذلك له أثر كبير في التطبيق الصحيح للأحكام الشرعية في الواقع الاقتصادي المعاصر.

وكذلك لعلم الحديث أثر كبير، من خلال التعامل مع شروح الأحاديث ومدلولاتها الاقتصادية، ومن خلال استنباط السياسات الاقتصادية المختلفة من أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته.

وهكذا نجد أن علم الاقتصاد الإسلامي يتأثر بكافة العلوم الشرعية، ومع ذلك فان علاقته بعلم الفقه تبقى علاقة مميزة ولها طبيعة خاصة. وذلك لأن الأحكام الشرعية العملية - والتي تهدف إلى تحقيق مقاصد الشريعة من تحقيق المصالح ودرء المفاسد، تضبط سلوك الإنسان الاقتصادي، وتعامله مع الظواهر الاقتصادية المختلفة، بما يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار.

إن هذه الأحكام الشرعية هي أدوات تحليلية إسلامية تعمل على فرز الظواهر الاقتصادية

المختلفة وتفاعلاتها، بما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الانسجام بين هــذه الظــواهر الاقتصـــادية والقوانين الفطرية، وذلك من خلال استبعاد الظواهر المخالفــة للفطــرة والســلوك الاقتصـــادي الضار، والإبقاء على الظواهر الإيجابية والسلوكيات الاقتصادية النافعة[٥].

ثانيا: النظرية الاقتصادية

كيف يتعامل علم الاقتصاد الإسلامي مع النظرية الاقتصادية ؟ هل يأخذ بمسلمات النظرية كافة ؟ أم أن هناك تحفظات ؟ كيف يتعامل الاقتصاد الإسلامي مع القوانين الاقتصـــادية ؟ هــل يقبل الاقتصاد الإسلامي بقوانين المنفعة وتوازن المســتهلك والمنــتج والمنشــأة ؟ أم أن هنـــاك تحفظات ؟ هل توجد قوانين اقتصادية إسلامية في هذه المجالات ؟

يمكن للاقتصاد الإسلامي إدخال متغيرات جديدة تؤثر على معنى الرشــد الاقتصـــادي أو الرجل الاقتصادي الذي يسعى لتحقيق أقصى إشباع أو منفعة ممكنة، من هذه المتغيرات الإيثـــار بدلا من الأثرة، والذي يؤدي إلى مراعاة مصلحة المجتمع وظروفــه، ويمكــن أن تكــون دالـــة المصلحة الاجتماعية، التي طرحها د/ محمد أنس الزرقـــا[٦]، هـــي التعبيـــر الأمثـــل للســـلوك الاستهلاكي للمسلم في سعيه نحو تحقيق أعظم منفعة. كما أن نموذج مختار متولي لسلوك المنتج المسلم يمكن أن يكون هو المؤشر الأفضل لهذا السلوك.

وقد وجدت دراسات عديدة لعدد كبير من الباحثين فـــي الاقتصـــاد الإســـلامي، تضـــمنت إضافات كبيرة للأدب الاقتصادي، فوجدت صياغات جديدة لمنحنيـــات الاســـتهلاك والاســـتثمار والادخار في ظل اقتصاد إسلامي، وكذلك منحنيات التكاليف والنفقات[٧]، كما وجدت أدوات عديدة كبدائل لأدوات السياسة النقدية والمالية، مثل سندات المقارضة، وعائد المشاركة، ونسبة الأربـــاح الموزعة،.. الخ.

ثالثا: الرياضيات والإحصاء:

تعتبر العلوم البحتة أدوات بحثية مساعدة لكافة العلوم الإنســـانية، ومـــن هنـــا فـــإن علـــم الاقتصاد الإسلامي يعتمد الإحصاء والرياضيات في فروع وحقول عديدة، ففي حقــل الصـــيرفة الإسلامية يعتمد الرياضيات والإحصاء والقوانين الاستثمارية الحديثة فـــي عمليـــات الاســـتثمار

---

(٥) نفس المصدر السابق، ص٢٤٥

(٦) الزرقا، أنس: صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، الاقتصاد الإسلامي، (بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي)، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٠.

(٧) عفر، محمد عبد المنعم: الاقتصاد الإسلامي، دار البيان، جدة، ١٩٨٥

واحتساب الأرباح وتوزيعها. وكذلك في حقول التنمية الإسلامية والموارد الاقتصادية يستند إلـــى هذه العلوم في تصميم خطط التنمية، ومعرفة احتياجات المجتمعات المستقبلية من نفقـــات.. الـــخ وكذلك في حقول الاقتصاد الدولي والنقود والتجارة الدولية وعند وضع السياســـات الاقتصـــادية المختلفة، وكذلك عند وضع الميزانية وحصر الإيرادات والنفقات.. الخ.

رابعا: التاريخ الاقتصادي:

يعتبر التاريخ الاقتصادي في علم الاقتصاد من أهم الأدوات البحثية وذلك لأنـــه لا يمكـــن فهم الواقع ومشكلاته الاقتصادية دون معرفة الجذور التاريخية لهذا الواقع، وكذلك الحال في علم الاقتصاد الإسلامي، بل إن التاريخ الاقتصادي الإسلامي أكثر أهمية للاقتصاد الإسلامي، حيـــث وجد التطبيق الحقيقي للنظام الاقتصادي الإسلامي، وتشـــكلت مؤسســـات اقتصـــادية إســـلامية، ووجدت حضارة إسلامية عظيمة، اعترف بفضلها الغرب والشرق، ولا زالت مآثرها قائمة إلـــى وقتنا الحاضر، وبناء على ذلك فإن علم الاقتصاد الإسلامي لا يستطيع الانفكـــاك عـــن التـــاريخ الاقتصادي الإسلامي.

خامسا: أدوات الصيرفة الإسلامية

إن النظام الإسلامي يلغي الأساليب الربوية من العمليات المصرفية، ويســـتبدلها بأســـاليب الاستثمار المصرفي الإسلامي كالمشاركة والمضاربة والمرابحة وغيرها، والتي أثبتت في الواقع العملي نجاحا وتفوقا ليس له نظير. وقد شهد بذلك العديد من الاقتصـــاديين وأربـــاب التجربـــة الربوية. ولعل من أهم أدوات وصيغ الاســـتثمار المصـــرفي الإســـلامي، أســـلوب المضـــاربة المشتركة، أسلوب بيع المرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، والسلم المصرفي، والاستصناع المصرفي،.. الخ. وجميع هذه الصيغ أجيـــزت في مؤتمرات المصارف الإسلامية، وفي مجمع الفقه الإسلامي بضوابط شرعية محددة[٨].

---

(٨) حمود، سامي: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٧٦.

المبحث الثاني: منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

إن المنهجية التي اتبعها الباحثون المعاصرون في كتابة وتأليف بحوث ومراجع الاقتصاد الإسلامي متباينة من بحث إلى آخر، ولذلك لا بد من تحديد أهم العناصر المكونة للاقتصاد الإسلامي وفقا للدراسات المعاصرة في هذا المجال، ومن خلال الاستقراء لما كتب في الاقتصاد الإسلامي يمكن اعتبار البحوث التي تشتمل على أحد أو بعض أو جميع الطرق أو المناهج التالية تنتمي إلى الاقتصاد الإسلامي(٩):

أولا: منهجية تقوم على التوصل إلى الأحكام الشرعية للموضوعات والمستجدات الاقتصادية: مثل القضايا الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والنفقات والإيرادات والأحكام الشرعية للمعاملات والبيوع والإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة وكذلك الأحكام الشرعية للمستجدات في مجالات الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري، وبطاقات الائتمان،.. الخ.

ولا شك أن هذه المنهجية تقدم الاعتماد على الفقه الإسلامي على أدوات البحث العلمي الأخرى.

ثانيا: المنهجية التي تقوم على محاولة الوصول إلى الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية: مثل التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية،.. الخ (١٠).

وهذه المنهجية تتطلب الإلمام بالنظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي بشكل أساسي إضافة إلى أدوات البحث الأخرى.

ثالثا: منهجية البحث في كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية: من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين، مثلا لتطبيق فريضة الزكاة، أو إدارة اقتصاد لا ربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو إحياء الموات في العصر الحاضر(١١).

---

(٩) كمال حطاب " منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية " مجلة جامعة الملك عبد العزيز، عدد ١٦، ٢٠٠٥.

(١٠) هناك العديد من الدراسات التي تناولت الأزمات والمشكلات الاقتصادية يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال بحث د/ القرضاوي " دور الزكاة في حل المشكلات الاقتصادية " بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز الأبحاث العالمي للاقتصاد ا لإسلامي، جدة، ١٩٨٠. وكذلك بحث محمد عمر شابرا: نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ١٩٩٠

(١١) لعل من أبرز الدراسات والتقارير التي وضعت في هذا المجال، ما وضعه مجلس الفكر الإسلامي في باكستان تحت عنوان: "إلغاء الفائدة من الاقتصاد"، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٤م.

وتتطلب هذه المنهجية الإحاطة بالعلوم الإدارية إضافة إلى أدوات البحث العلمي المشار إليها سابقا.

رابعا: منهجية البحث في إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية:- من خلال التركيز على الآثار الإيجابية أو السلبية، حكمة تحريم الربا، حكمة توزيع الميراث، حكمة فرضية الزكاة، حكمة مشروعية الأوقاف(١٢)،.. الخ.

وتتطلب هذه المنهجية الإلمام والإحاطة بالأساليب العلمية الميدانية كأسلوب الاستبانة والمقابلة والعلوم الإحصائية التحليلية إضافة إلى أدوات البحث العلمي الأخرى.

خامسا: المنهجية التي تقوم على دراسة القوانين والنظريات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية مثل سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية، أمثلية باريتو(١٣)،.. الخ

وهذه المنهجية تتطلب الإحاطة بالنظرية الاقتصادية بشكل كاف إضافة إلى الأدوات البحثية الأخرى المشار إليها.

سادسا: منهجية البحث في الكشف عن كنوز التراث الاقتصادي الإسلامي:- بالكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي.

وهذه المنهجية تتطلب الإحاطة بالتاريخ الاقتصادي بشكل أساسي قبل أدوات البحث العلمي الأخرى.

سابعا: منهجية البحث في الأسلوب الإسلامي في تحقيق رفاهية الإنسان:- من خلال تخصيص الموارد أو استخدامها الاستخدام الأمثل، ومن ثم توزيعها التوزيع الأمثل، لتحقيق إشباع الحاجات والرفاهة للجميع.

وتتطلب هذه المنهجية الإحاطة بالنظرية الاقتصادية ونظرية الموارد الاقتصادية إضافة إلى أدوات البحث العلمي الأخرى.

---

(١٢) من الأمثلة: د/ رفيق المصري في رسالته للدكتوراة "مصرف التنمية الإسلامي، محاولة جديدة في بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك" بيروت، مؤسسة الرسالة،١٩٨١.

(١٣) شابرا، محمد عمر: مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤.

إن الأشكال السابقة لمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي تعتبر معالم واضحة وخطوط رئيسة يمكن أن تنير الطريق للباحثين في هذا التخصص من أجل الاستفادة القصوى من الجهود والطاقات المبذولة من قبلهم، بما يؤدي إلى تراكم علمي مميز في حقول الاقتصاد الإسلامي المختلفة، يمكن الاستفادة منه في تحقيق النهوض والتقدم.

ولا بد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي من وضع خطة منهجية عملية يتم من خلالها ترتيب المنهجيات السابقة زمنيا، بحيث يتم ترتيبها وفقا للأكثر أهمية وأولوية وبما يتناسب مع الظروف التي تعيشها الأمة الإسلامية في الوقت الحاضر، وما يتوقع أن تشهده الأمة الإسلامية من مستجدات خلال العشرين سنة القادمة.

المبحث الثالث: مهام الباحثين في الاقتصاد الإسلامي

تختلف المهام المنوطة بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي باختلاف المنهجيات المتبعة من جهة، ومن جهة أخرى باختلاف المرحلة التي يتواجد الباحث فيها، وكذلك باختلاف الموضوعات الأكثر أولوية وأهمية للبحث فيها. ويمكن تقسيم المهام والوظائف المنوطة بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى مجموعتين يمكن عرضهما في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مهام علمية نظرية

المطلب الثاني: مهام عملية تطبيقية

المطلب الأول: مهام علمية نظرية

يمكن ملاحظة وجود عدد من المراحل المتوازية التي يمكن أن يكون للباحثين فيها دور هام، ومن أهمها ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة تحليل المشكلات الاقتصادية في ضوء النظرية الاقتصادية:

وفي هذه المرحلة تقتصر مهمة الباحثين هنا على تصنيف الظواهر الاقتصادية مثل الاحتكار، ارتفاع الأسعار، الكساد.. الخ وفقا لمدى أهميتها واقتراح الوسائل والأساليب الممكنة لضبط هذه الظواهر والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها.

فإذا ما نجم عن الظواهر الاقتصادية أزمات أو مشكلات اقتصادية، فإن دور الباحث هنا ينتقل إلى تحليل هذه المشكلات وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها ومحاولة اقتراح الحلول لهذه المشكلات في ضوء الواقع والظروف ومعطيات النظرية الاقتصادية.

المرحلة الثانية: مرحلة عرض المشكلات على الأدلة الشرعية:

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي بتصنيف المشكلات الاقتصادية المستعصية والتي لم يستطع حلها في ضوء معطيات النظرية الاقتصادية، وإعادة ترتيبها وتبويبها وفقا للموضوعات الفقهية المعروفة، ثم يقوم بعرض هذه المشكلات على النصوص والأدلة الشرعية، فإذا كانت هذه المشكلات قد سبق عرضها وبحثها من قبل الأئمة والعلماء، فسوف يقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي باستحضار الأحكام الشرعية التي ذكرها العلماء السابقون والمعاصرون للمشكلة. ثم يقترح الأساليب والسياسات والمناهج اللازمة لتطبيق هذه الأحكام من أجل القضاء على المشكلات الاقتصادية أو تخفيف حدتها.

أما إذا كانت المشكلة من النوازل والمستجدات التي لم يسبق بحثها فإن مهمة الباحث هنا أن يقوم بعرض المشكلة على العلماء وهيئات الفتوى والمجامع الفقهية المعتمدة.. ومحاولة الحصول على الأحكام الشرعية، ومن ثم اقتراح سبل تطبيق هذه الأحكام بما يعمل على مواجهة النوازل والمستجدات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة: مرحلة دراسة آثار تطبيق الأحكام الشرعية على المتغيرات الاقتصادية:

وفي هذه المرحلة يقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي بمتابعة ودراسة الأساليب والأدوات التي يتم تطبيق الأحكام الشرعية من خلالها، ومراقبة مدى الالتزام بتطبيق الأحكام الشرعية في المجتمع، وحوافز أو موانع تطبيق هذه الأحكام، والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الأحكام على المشكلات الاقتصادية، ويقوم الباحث في الاقتصاد الإسلامي في هذه المرحلة بإعداد الاستبانات وإجراء المقابلات والبحوث الميدانية اللازمة.

ولا شك أن المراحل الثلاثة السابقة تتطلب من مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي وكذلك الباحثين وضع خطة عملية لترتيب المراحل السابقة وفقا للأكثر أهمية وأولوية وبما يتناسب مع الاحتياجات والتطورات التي تشهدها ويتوقع أن تكون عليها الأمة الإسلامية خلال العقدين القادمين.

المطلب الثاني: مهام عملية تطبيقية:

تعتبر الصيرفة الإسلامية من أهم وأبرز المجالات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر، وفي هذا المجال يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يقوموا بمهام في غاية الأهمية، نجملها في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تطوير العقود بما يتفق والشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: ابتكار عقود ومنتجات إسلامية جديدة

المطلب الأول: تطوير العقود بما يتفق والشريعة الإسلامية

وتتم عملية المراجعة والتطوير وفقا للنقاط التالية:

١- فحص العقود والصيغ والأدوات التي تتعامل بها المصارف والمؤسسات المالية، من خلال استخدام:

-القواعد العامة لفقه المعاملات.. عدم وجود الربا بكافة أشكاله والغرر الفاحش والشروط الفاسدة والمحرمات أو الأنشطة المحرمة، وكذلك عدم إفضاء هذه الصيغ والعقود إلى المفسدة أو الضرر أو الظلم أو الاستغلال أو أي أثر لا يرضي الله عز وجل.

-المعايير الشرعية والمحاسبية

-قرارات مجمع الفقه الإسلامي

-أدلة الفقهاء والعلماء القدامى والمعاصرين

٢- تصنيف العقود والأدوات والصيغ المستخدمة إلى عدة فئات من حيث مدى مشروعيتها، بحيث تبدأ بالصيغ والأدوات المتفق على مشروعيتها، وتنتهي بالصيغ والأدوات المتفق على حرمتها، وبين هاتين الفئتين توجد أدوات وصيغ كثيرة تتطلب محاولة تنقيتها، من خلال إزالة المخالفات الشرعية، أو تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية.

٣- تطوير العقود والصيغ والأدوات غير الشرعية بما يتفق والشريعة الإسلامية:

وذلك من خلال محاولة التكييف الفقهي لهذه العقود والصيغ الجديدة في إطار العقود المسماة في الفقه الإسلامي، والالتزام بالشروط والأركان المعروفة في نظرية العقد في الفقه الإسلامي، والالتزام الكامل باستبعاد مفسدات العقود التي سبق الحديث عنها الربا والغرر والشروط الفاسدة والمحرمات، يلي ذلك الاستفادة من منتجات الصيرفة التقليدية، والصيغ القانونية الحديثة لهذه العقود والأدوات بما يتفق والشريعة الإسلامية، ويحقق المقاصد الشرعية السامية التي تدعو إليها.

المطلب الثاني: ابتكار عقود ومنتجات إسلامية جديدة

يواجه الباحثون في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية تحديات كبيرة في عملية ابتكار منتجات مالية إسلامية تواكب العصر من جهة وتلتزم بالأصول والضوابط الشرعية.

وتعتبر الهندسة المالية من أهم الأدوات التطويرية التي تهدف إلى تصميم أدوات جديدة والمحافظة على كفاءتها بما يخدم الاحتياجات المالية المتجددة والمتعددة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ومن هنا فإن الباحثين في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يقوموا بمهمة المهندسين الماليين في ابتكار وتصميم الأدوات الجديدة بما يواجه التحديات المتجددة ودون أن يضطروا إلى الحيل الشرعية التي تهدد البناء والتجربة المصرفية الإسلامية، كما يمكن للمهندس المالي الإسلامي أن يعمل على ابتكار إجراءات تنفيذية للأدوات الجديدة، بحيث تكون مرنة وسهلة التطبيق ومنخفضة التكلفة(١٤).

ويجري الحديث في الآونة الأخيرة في هذا المجال عن الهيكلة الشرعية(١٥) في الكثير من المصارف الإسلامية، بمعنى الأخذ بكل ما يطرحه النظام المصرفي التقليدي ومحاولة شرعنته، ولا يصح أو يليق بالباحثين في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية أن تنحصر مهمتهم في محاولة إيجاد المخارج والحيل لما يفرزه النظام المصرفي التقليدي من منتجات، وإنما لا بد أن يكونوا مجتهدين مبتكرين في ضوء احتياجات واقع المجتمعات الإسلامية، والضوابط والأصول الشرعية المتفق عليها.

المبحث الرابع: مناهج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

بدأت معظم الجامعات العربية والإسلامية تدريس مساق الاقتصاد الإسلامي منذ عدة عقود، وإن تتبع مفردات هذا المساق ومراجعه وأهداف تدريسه من جامعة لأخرى على المواقع الإلكترونية للجامعات، يظهر لنا تباينا شاسعا بين هذه الجامعات.. وهذا يؤكد الحقيقة التي سبق التأكيد عليها من حيث سعة مساحة الاختلاف في هذا المجال.

ومن جهة أخرى فإن عددا من الجامعات العربية والإسلامية افتتحت برامج وأقسام للاقتصاد الإسلامي، وهذه البرامج والأقسام ذات خطط وأوصاف مساقات متباينة بشكل كبير مما يستدعي العمل على التنسيق والتشاور من أجل الوصول إلى معايير أكثر ثباتا يمكن من خلالها تحديد المساقات اللازمة لبرنامج الاقتصاد الإسلامي وأوصاف هذه المساقات ومحتوياتها ومراجعها.

وبناء على ما تقدم سوف يشتمل هذا المبحث على مطلبين هما:

---

(١٤) نصار، أحمد:الهندسة المالية وتطوير أدوات الاقتصاد الإسلامي، جريدة الغد الأردنية، http://alghad.dot.jo/index.php?news=34887

(١٥) زيادات، ناصر، الهيكلة الشرعية، جريدة القبس، http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/ArticlePage.aspx?ArticleID=337884

المطلب الأول: واقع مساق الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

المطلب الثاني: مساقات قسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

المطلب الأول: واقع مساق الاقتصاد الإسلامي في الجامعات

من خلال الاستقصاء وجد أن أكثر المراجع انتشارا واعتمادا للتدريس في الاقتصاد الإسلامي لا تتعدى خمسة عشر مرجعا.. هي:

١. عبد الرحمن يسرى، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.(تم تدريسه في جامعة الإسكندرية)

٢. سعيد مرطان: مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.(يتم تدريسه في جامعة اليرموك)

٣. محمد عبد المنعم عفر: الاقتصاد الإسلامي، دار البيان، جدة، ١٩٨٥ (تم تدريسه في جامعة أم القرى، وجامعة اليرموك)

٤. رفيق المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩ (تم تدريسه في جامعة اليرموك)

٥. يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٦ (تم تدريسه في جامعة أم القرى – فرع البنات)

٦. عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، أسس مبادئ أهداف، ١٩٩٠، الرياض، ص١٥٤.(يتم تدريسه في الكليات الجامعية المتوسطة في السعودية)

٧. محمد أحمد أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، ١٩٨٩، عمان، دار عمان. (تم تدريسه في الجامعة الأردنية)

٨. أحمد العسال، فتحي عبد الكريم: النظام الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة، ١٩٧٧. (جامعة أم القرى، جامعة اليرموك، الجامعة الإسلامية – باكستان)

٩. محمود أبو السعود، خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة المنار، الكويت، ١٩٨٦

١٠. عيسى عبده: الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٤

١١. سعاد إبراهيم، مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي وبعض تطبيقاته، عـالم الكتـب، الرياض، ١٩٩٧.

١٢. أبو الأعلى المودودي: أسس الاقتصاد بين الإسـلام والـنظم المعاصـرة، الـدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٨٥.

١٣. مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، إصدار ندوة مالك بـن نبـي، دار الفكـر، ١٩٧٩.

١٤. أ. منان،منصور التركي: الاقتصاد الإسلامي بـين النظريـة والتطبيـق، المكتـب المصري للطباعة، القاهرة، ١٩٧٦.

١٥. محمد عمر شابرا: الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسـلامي، واشنطن، ١٩٩٦.

إن تتبع حالة مراجع الاقتصاد الإسلامي على مدى العقود الثلاثة الماضـية يوضـح لنـا وجود عدد هائل من المراجع التي تحمل عنوان الاقتصاد الإسلامي أو قريبا منه، ولكـن هـذه المراجع لم توضع وفق منهجية متفق عليها، أو معايير تأليف معتمدة من قبل علماء متخصصين، وبالتالي فإن حالة هذه المراجع هي أقرب إلى الفوضى والتشتت، فلا يكـاد يجمـع بـين هـذه المراجع أية قواسم مشتركة، ولا نكاد نجد عملا اقتصاديا إسلاميا تراكميـا. وبنـاء علـى هـذه الصورة القاتمة فقد اختار الباحث ثلاثة من المراجع السابقة، وقام بمحاولة تقويمية لها[١٦] وتوصل إلى أبرز إيجابياتها وسلبياتها وبالتالي قام باقتراح أهم المعايير التي ينبغي أن تشتمل عليها وهي كما يلي:

١- الأصالة: ينبغي أن يكون الكتاب أصيلا يشتمل على إضافات علمية، بحيـث يضـيف لبنات جديدة إلى صرح الاقتصاد الإسلامي.

٢- البعد عن المناقشات الفقهية: ينبغي أن يبتعد كتاب الاقتصاد الإسلامي عن المناقشـات والخلافات الفقهية.

(١٦) حطاب، كمال: دراسة تقويمية لأهم مراجع الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٥.

٣- التوازن: ينبغي أن يكون الكتاب متوازنا في عرضه للموضوعات الاقتصادية والإسلامية، فلا يغلب الجانب الاقتصادي الوضعي على الإسلامي، ولا يغلب الجانب الفقهي على الاقتصادي.

٤- مراعاة الواقع: ينبغي أن يكون كتاب الاقتصاد الإسلامي واقعيا وليس خياليا، بحيث يعرض أمثلة من الواقع التطبيقي، ويسهم في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية.

٥- الاستعانة بأدوات التحليل الاقتصادي: ينبغي أن يستخدم كتاب الاقتصاد الإسلامي أدوات التحليل الاقتصادي النافعة والمفيدة لخدمة القضايا الاقتصادية الإسلامية.

٦- البعد عن الأسلوب الوعظي العاطفي: ينبغي أن يكون كتاب الاقتصاد الإسلامي كتابا علميا موضوعيا يعتمد التبريرات العلمية الكافية والخطط العملية الواقعية، ويبتعد عن الوعظ العاطفي المثالي.

٧- تنوع المصادر: ينبغي أن يستعين كتاب الاقتصاد الإسلامي بالمصادر الأصيلة والحديثة ويرجع إلى مختلف المصادر التي يمكن الوصول إليها لخدمة قضايا الاقتصاد الإسلامي.

وبناء على هذه المعايير لا بد أن تتجه مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي وأقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات إلى عمل خطط منهجية تراكمية بحيث تصل في النهاية إلى بناء تراكمي متكامل لصرح الاقتصاد الإسلامي، وذلك خلال فترة زمنية لا تتعدى العشرين سنة القادمة، وينبغي ترتيب هذه المعايير وفقا لاحتياجات البحث العلمي في هذا المجال وبما يخدم المجتمعات الإسلامية في المرحلة القادمة.

المطلب الثاني: مساقات قسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات:

من خلال الاستقصاء لعدد من برامج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، تبين وجود سبعة موضوعات أو مساقات لا يمكن لأي قسم اقتصاد أو اقتصاد إسلامي الاستغناء عنها، ومن خلال الاستعانة بمساقات قسم الاقتصاد كما هي في جامعة اليرموك كأحد الأمثلة المعاصرة للجامعات العربية تبين ما يلي:

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح أهم موضوعات علم الاقتصاد الإجبارية التي يجري تدريسها في كليات الاقتصاد في (جامعة اليرموك كمثال)[١٧]

جدول رقم (١)

الرقم	اسم المساق	الرقم	اسم المساق
١	نظرية البحث في الاقتصاد	٩	مالية عامة
٢	نظرية الاقتصاد الكلي (١)	١٠	مشاكل اقتصادية عربية معاصرة
٣	نظرية الاقتصاد الجزئي (١)	١١	تجارة دولية
٤	الاقتصاد الرياضي	١٢	مالية دولية
٥	الإحصاء التطبيقي	١٣	التخطيط الاقتصادي
٦	نظرية الاقتصاد الكلي (٢)	١٤	الاقتصاد القياسي
٧	نظرية الاقتصاد الجزئي (٢)	١٥	التنمية الاقتصادية
٨	نقود وبنوك	١٦	الاقتصاد الأردني

ومن خلال مراجعة الجدول رقم (١) يلاحظ أن الوزن النسبي للنظرية الاقتصادية (جزئي وكلي) يمثل ضعف الوزن النسبي للمساقات الأخرى، وبالجمع بين التجارة الدولية والمالية الدولية يكون لدينا ضعف الوزن النسبي للمساقات الأخرى، كما يمكن حذف الاقتصاد الرياضي والقياسي والإحصاء التطبيقي باعتبارها أدوات تحليل محايدة يمكن استخدامها كما تستخدم الرياضيات أو أجهزة الكمبيوتر، وكذلك يمكن حذف الاقتصاد الأردني والمشاكل الاقتصادية نظرا لأنها تمثل دراسات تطبيقية. كما يمكن استبعاد نظريات البحث في الاقتصاد، نظرا لأن منهج البحث العلمي يمثل قاعدة مشتركة بين جميع العلوم وإن كان لكل علم خصوصية معينة، وبذلك يبقى لدينا المساقات التالية:

الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي، نقود وبنوك، مالية عامة، تجارة ومالية دولية، تخطيط اقتصادي وتنمية اقتصادية، وبافتراض أن الوزن النسبي المعطى لكل مادة عشرة نقاط، فيكون لدينا مئة نقطة.

---

(١٧) دليل جامعة اليرموك، ٢٠٠١، ٣٢٢

وبما أن موضوعات الاقتصاد الإسلامي هي نفس موضوعات الاقتصاد الوضعي وذلك بعد إضافة وجهة النظر الإسلامية، عندها يمكن أن تكون المواد المكونة لعلم الاقتصاد الإسلامي كما في الجدول التالي رقم (٢)

جدول رقم (٢)

الرقم	اسم المساق	الوزن النسبي %
١	الاقتصاد الكلي الإسلامي	٢٠
٢	الاقتصاد الجزئي الإسلامي	٢٠
٣	نقود وبنوك إسلامية	١٠
٤	مالية عامة ونظام مالي إسلامي	١٠
٥	التجارة والعلاقات الدولية الإسلامية	٢٠
٦	تخطيط اقتصادي إسلامي	١٠
٧	التنمية اقتصادية في الإسلام	١٠

ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن هذه المساقات السبعة يمكن أن تكون النواة لأي برنامج اقتصاد إسلامي، ومن ثم يمكن إضافة أية مساقات داعمة لهذه المساقات وفقا لاحتياجات سوق العمل وبما يتناسب مع الظروف الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية، وينبغي وضع خطط من قبل المراكز البحثية المهتمة بالاقتصاد الإسلامي بترتيب هذه المساقات وفقا لأهميتها وأولويتها ومدى تغطيتها لاحتياجات المجتمعات الإسلامية خلال العقدين القادمين.

الخاتمة:

إن التطور المذهل الذي يشهده حقل الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص يستلزم من مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي والمتخصصين في هذا المجال أن يكونوا على قدر المسئولية من حيث توحيد جهودهم لبناء علم اقتصاد إسلامي تراكمي قادر على أداء دوره في حل أعقد المشكلات المستعصية في العصر الحاضر، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من وضع خطط مرحلية وتراكمية يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي السير وفقا لها، كما يمكن لأقسام وبرامج الاقتصاد الإسلامي في الجامعات أن تسير وفق هذه الخطط المنهجية والتي تعمل على تحقيق بناء تراكمي لعلم الاقتصاد الإسلامي.

لقد آن الأوان لأن تأخذ حكومات الدول الإسلامية على عاتقها تطبيق الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية بأدواتها وصيغها الجديدة، ولكن هذا الأمر لا يزال يتطلب توفر النوايا الصادقة لدى المسئولين، كما يستلزم تطوير المؤسسات المالية الإسلامية بما يتفق ومعايير الكفاءة المالية والاقتصادية والسلامة الشرعية، وكذلك اتجاه المفكرين والباحثين في الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية إلى الحلول العملية الواقعية بعيدا عن الترف الفكري.

إن تبني حكومات الدول الإسلامية للاقتصاد الإسلامي أصبح أمرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه، وذلك إذا ما أرادت هذه الحكومات التخلص من مصيدة القروض والفوائد الدولية، وإذا ما أرادت حقيقة التخلص من مشكلات الفقر والبطالة والتخلف بكافة أشكاله.

إن انتشار العمل المصرفي الإسلامي والمؤسسات الاستثمارية الإسلامية والصكوك الاستثمارية الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية والمؤسسات الوقفية الإسلامية وصناديق ولجان الزكاة.. الخ يستلزم وجود جهات حكومية منوطة بهذه الشئون تعمل على الرقابة والمتابعة والتنسيق، من أجل أن تكون جميع فعاليات الاقتصاد القومي متضافرة متكاملة مع بعضها البعض.

إن انتشار مؤسسات الشفافية ومكافحة الفساد وقوانين إشهار الذمة المالية تعتبر مؤشرات قوية على ضرورة تحول الحكومات للاقتصاد الإسلامي من أجل تفعيل عمل هذه المؤسسات والقوانين.

إن انتشار الصحوة الإسلامية لدى الجماهير، وعودتها لإحياء مؤسسات العمل الخيري الإسلامي من أوقاف وصدقات وتكايا وجمعيات ولجان خيرية وغيرها تستلزم ضرورة تلبية حاجاتهم للعيش في ظلال الاقتصاد الإسلامي.

أهم النتائج والتوصيات:

-لقد اعتمدت معظم بحوث الاقتصاد الإسلامي خلال العقود الثلاثة الماضية على محاولة تطوير النظرية الاقتصادية الوضعية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ولكن هذا المجال يبدو بلا جدوى أو نتائج عملية حقيقية، وبناء على ذلك ينبغي على الباحثين والمراكز البحثية الانتقال من هذا الموضوع إلى موضوعات أخرى أكثر أهمية خلال العقود القادمة،وفي هذا المجال يمكن التركيز على أدوات الصيرفة الإسلامية وأصولها الإسلامية ومحاولة تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية وإيجاد مهندسين ماليين مسلمين.

-اعتمدت بحوث عديدة خلال العقود الماضية على منهجيات إيجـاد الحلـول للمشـكلات والأزمات الاقتصادية التي وجدت بسبب تطبيق النظم الاقتصادية الغربية وذلك دون جدوى، كما حاول العديد من الباحثين البحث في الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الأحكـام الشـرعية، ولكن ذلك بقي حبرا على ورق، في ضوء عدم قيام الحكومات في الـدول الإسـلامية بتطبيـق أحكام الشريعة الإسلامية. ولذلك ينبغي على الباحثين والمراكز البحثية في العقود القادمة محاولة إيجاد منهجيات جديدة من خلال الاعتماد على منهجيات ذاتية نابعـة مـن التـراث الاقتصـادي الإسلامي.

-ضرورة الاعتماد في المرحلة القادمة على البحوث الميدانية اللازمـة لتطبيـق آليـات الاقتصاد الإسلامي وأدوات الصيرفة الإسلامية.

-ضرورة وضع خطط منهجية متقدمة لمساقات الاقتصاد الإسـلامي بمـا يتناسـب مـع الظروف والمرحلة القادمة التي تعيشها الأمة الإسلامية.

-ضرورة التنسيق والتشاور بين أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات بتوحيد الأهـداف والخطط والمناهج من أجل الارتقاء بهذا العلم وتمكينه من أداء دوره في خدمة المجتمع والأمـة الإسلامية.

أهم المراجع:

١. أحمد نصار:الهندسة المالية وتطوير أدوات الاقتصاد الإسلامي، جريدة الغد الأردنية، http://alghad.dot.jo/index.php?news=34887
٢. أنس الزرقا: صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي) المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٠.
٣. حمود، سامي: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٧٦
٤. دليل جامعة اليرموك، ٢٠٠١.
٥. رفيق المصري: مصرف التنمية الإسلامي، محاولة جديدة في بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك " بيروت، مؤسسة الرسالة،١٩٨١.
٦. عبد الرحمن يسري: أسس التحليل الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٧٨.
٧. عبد الرحمن يسري: الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٩٩٩
٨. عفر، محمد عبد المنعم: الاقتصاد الإسلامي، دار البيان، جدة، ١٩٨٥

٩. كمال حطاب: العلاقات العملية والنظرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، عدد ٤٤، ٢٠٠١

١٠. كمال حطاب: دراسة تقويمية لأهم مراجع الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، ٢٠٠٥.

١١. كمال حطاب: منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقاته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ٢٠٠٣.

١٢. مجلس الفكر إلغاء الفائدة من الاقتصاد، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، ١٩٨٤.

١٣. محمد عمر شابرا: ما هو الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

١٤. محمد عمر شابرا: مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٤.

١٥. محمد عمر شابرا: نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ١٩٩٠

١٦.ناصر زيادات: الهيكلة الشرعية، جريدة القبس الكويتية، http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/ArticlePage.aspx?ArticleID=337884

Research Trends in Islamic Economics

Professor Kamal Tawfiq Hattab
Department of Economics & Islamic Banking
Al-Yarmouk University – Irbid – Jordan.

Abstract. This study aims at monitoring the trends, methods, means and methodologies that can be pursued or used in the research process of Islamic Economics. The focus, in this process has to be for enlightening the research road in this discipline so that researchers can follow the right direction that leads to the use of this paradigm for the betterment of the society. Researchers' efforts have to be focussed and conducted in a clearly determined methodology.

To achieve this, the paper begins by stating the most important tools, means, shapes and methodologies of scientific research in Islamic Economics. Then an attempt is made to explore the roles and duties of researchers in Islamic Economics. In addition the current status of the discipline at Universities and other academic circles is explored.

The study concludes that there exist a number of important determined subjects that come under Islamic Economics headings. There exist also various determined stages that can be the focus of research in Islamic Economics over the coming twenty years, that may lead to achieving progress and independence of the discipline that can keep it flourishing for the benefit and use of the *Ummah*.

دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

عزالدين مالك الطيب محمد
أستاذ الاقتصاد الكلي والإسلامي المشارك
قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة أم درمان الإسلامية - جمهورية السودان
١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م

المستخلص: تناول موضوع دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي كل من:

أولاً: طبيعة تكنولوجيا المعلومات وهي:

١. تطور مفهوم تكنولوجيا المعلومات من عصر إلى آخر وذلك بهدف تسهيل التعامل مع المعلومات المختلفة وأصبحت الصورة المعاصرة لها تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، وهي الحاسبات الإلكترونية بقدراتها الهائلة على الاختزان وسرعتها الفائقة في التجهيز والاسترجاع مع تقنيات الاتصالات بعيدة المدى بقدرتها على تخطي الحواجز الجغرافية، بالإضافة إلى المصغرات بكل أشكالها من فليمية وضوئية وبقدرتها الهائلة على توفير الحيز اللازم لاختزان الوثائق.

٢. تنقسم تكنولوجيا المعلومات إلى تقنيات كل من إنتاج أوعية المعلومات وتجهيز المعلومات واختزانها وتقنية الاتصالات وتراسل البيانات على اختلاف الأشكال، بالإضافة إلى إنتاج المعطيات أو المعلومات.

٣. من أبرز أجهزة تكنولوجيا المعلومات: الحاسبات الإلكترونية أو التقنيات الرقمية وشبكات الإنترنت خاصة خدمة البريد الإلكتروني وخدمة بروتوكول نقل الملفات وخدمة تلنت وخدمة العميل والخادم.

ثانياً: علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي، توصل البحث إلى:

١. كثرة استعمال واستخدام المعلومات الإلكترونية في العصر الحديث، لأنها توفر للباحث شرعة الحصول على المعلومات مع الدقة المتناهية والسيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات المبذولة للحصول على المعلومات، مما يسهل إنجاز البحوث بأفضل طريقة.

٢. تنوع مصادر المعلومات الإلكترونية من أقراص صلبة متخصصة وغيرها ومصادر شاملة وأخرى متخصصة شاملة وثالثة متخصصة دقيقة ورابعة قواعد بيانات داخلية وخارجية وخامسة تجارية وغير تجارية ودوريات وغيرها.

٣. تعدد مشاكل التعامل مع المصادر الإلكترونية في دول العالم الإسلامي ومنها ما هو على مستوى الفهرسة، والتصنيف والتكشيف والتزويد وكذلك السيطرة على المعلومات وغيرها.

ثالثاً: سعى البحث إلى تقديم تصور لإمكانية الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي، ويتكون التصور من تكوين فريق العمل البحثي من كافة المهتمين بالاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي في دول العالم الإسلامي. ويسعى الفريق إلى تحقيق هدف تطوير الاقتصاد الإسلامي من خلال:

١. الاستفادة من أفكار وآراء جميع المهتمين بالاقتصاد الإسلامي في تطوير الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي ومن ناحية أخرى تقليل التكاليف والجهد والوقت المطلوب لجمع الجميع إلى مكان جغرافي واحد، بالإضافة إلى الاستفادة من كافة ساعات اليوم في تبادل وتسجيل الأفكار والمقترحات في مجال الاقتصاد الإسلامي في موقع أو مواقع مخصصة لذلك في شبكات الإنترنت.

٢. يستفيد فريق العمل من قنوات الاتصال الإلكتروني في مجالات: تبادل الآراء العلمية وإرسال الوثائق وإمكانية القيام بإعداد وكتابة بحوث مشتركة والتحضير لعقد ندوة علمية أو مؤتمر والنشر الإلكتروني.

٣. تنصب مجالات الفريق في: محاولة صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية، وتطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي وتفعيل دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

المقدمة:

نعيش في عصر المعلومات، والذي شكل مجتمع المعلومات، مما جعل العالم يعتمد على العلماء في شرح وتفسير مشاكل المجتمع ووضع الحلول لها، وفي هذا العصر امتزجت النظرية بالتطبيق وتداخلت المعارف، ومنها برز الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات.

أولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في عدم الاستفادة المثلى من تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي بالصورة المطلوبة، والاستفادة المثلى منها تساهم في معالجة أهم قضايا الاقتصاد الإسلامي المعاصرة باشتراك أكبر قدر من الباحثين بأقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من أهمية الموضوع والتي أبرزها:

١. أصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم أدوات البحث العلمي في الحاضر.
٢. بروز الاقتصاد الرقمي وانتشاره في العالم الإسلامي، وأساس هذا الاقتصاد الجديد وجوهره هو تكنولوجيا المعلومات.
٣. الاستفادة من جهود العلماء دون تواجدهم في مكان جغرافي معين.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية من خلال الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.
٢. تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.
٣. تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي الكلية من أجل مواجهة آثار العولمة الاقتصادية في العالم الإسلامي.
٤. تفعيل العمل الجماعي لتكوين فرق بحث متعددة التخصصات في بعض مباحث الاقتصاد الإسلامي.

رابعاً: تساؤلات البحث

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هي طبيعة تكنولوجيا المعلومات ؟ وما هي علاقتها بالبحث العلمي ؟
٢. ما هي صورة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي ؟

٣. كيفية صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية ؟ وتطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي؟ وتفعيل المؤسسات الاقتصادية الإسلامية باستخدام تكنولوجيا المعلومات ؟

خامساً: منهج الدراسة

تعتمد الدراسة في هذا البحث على:

١. المنهج الوصفي: في تجميع وعرض المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة.

٢. المنهج الاستقرائي: في ملاحظة ومتابعة الظاهرة المدروسة.

٣. المنهج الاستنباطي: في توضيح مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي.

سادساً: هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف وتساؤلات الدراسة، قسمت الدراسة بعد المقدمة إلى قسمين:

القسم الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي وفيه:

الفرع الأول: طبيعة المعلومات

الفرع الثاني: طبيعة تكنولوجيا المعلومات

الفرع الثالث: علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي

القسم الثاني: مردود تكنولوجيا المعلومات على بحوث الاقتصاد الإسلامي:

الفرع الأول: تكوين فريق العمل البحثي

الفرع الثاني: صياغة النظرية الاقتصادية الكلية

الفرع الثالث: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في ظل العولمة

القسم الأول: دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً هاماً في البحث العلمي يمكن معرفة ذلك الدور من خلال فهم النقاط الآتية:

الفرع الأول: طبيعة المعلومات

فهم طبيعة المعلومات مهم كمدخل لتفهم طبيعة تكنولوجيا المعلومات، ويتناول الفرع كل من مفهوم المعلومات وأنواع المعلومات وخصائصها، وأهمية المعلومات على النحو التالي:

أولاً: مفهوم المعلومات

تعرف المعلومات بأنها مجموعة من الحقائق والبيانات التي تخص أي موضوع من الموضوعات والتي تكون منها تنمية أو زيادة معرفة الإنسان، فهي أي المعلومات قد تكون عن الأماكن أو عن الأشياء أو عن الناس وبالتالي فالمعلومات هي معرفة مكتسبة من خلال البحث أو القراءة، أو الاتصال أو ما يشابه ذلك من وسائل اكتساب المعلومات والحصول عليها(١).

من التعريف السابق يمكن التوصل إلى الآتي:

١. يوجد فرق ما بين البيانات والمعلومات، فالبيانات هي عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير المنظمة وغير المرتبطة بموضوع واحد والتي قد لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها من خلال عمليات التحليل والشرح والتي إذا ما فرزت وصنفت وبوبت ونظمت فإن هذه البيانات تحول إلى معلومات(٢).

أما المعلومات فهي ما نحصل عليه نتيجة لمعالجة البيانات بطريقة تزيد من مستوى المعرفة لمن يحصل عليها وهي ذات قيمة وفائدة في صناعة القرارات(٣).

٢. ينصرف معنى المعرفة إلى مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين(٤).

٣. وبالتالي فالمعلومات هي معرفة خاصة ووحدة متكاملة من البيانات والحقائق المعرفية، وبمفهوم فلسفي أعم يمكن تعريف المعلومات على أنها محتويات العلاقة بين أشياء مادية متداخلة ومتفاعلة مع بعضها تبرز نفسها في حالة تغير من هذه الأشياء(٥).

والجدول التالي يوضح الفروق الأساسية بين كل من المعلومات والبيانات

جدول رقم (١)

الفروق الأساسية بين البيانات والمعلومات

مجال الفرق	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منتظمة في هيكل تنظيمي	منتظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محددة القيمة	محددة القيمة بتحديد عوامل النفقة والتأثير على قيمة المعلومات
الاستعمال	الصعيد غير الرسمي	الصعيدين الرسمي وغير الرسمي
المصدر	عديدة المصدر	محددة المصدر
الدقة	منخفضة	عالية
موقعها في النظام	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبيرة جداً	صغير نسبياً بحجم البيانات

المصدر: غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن ٢٠٠٢م، ١٤٢٣هـ، ص ١٤١.

ثانياً: أنواع المعلومات وخصائصها

تنقسم المعلومات إلى أقسام عديدة حسب الغرض من الاستخدام ومن أبرزها:

١. المعلومات التطويرية أو الإنمائية: مثل قراءة كتاب أو مقال والحصول على مفاهيم وحقائق جديدة الغرض منها تحسين المستوى العلمي والثقافي للإنسان وتوسيع مداركه.

٢. المعلومات الإنجازية: مثل استخدام المستخلصات والمراجع والوثائق الأخرى في إكمال عمل مطلوب إنجازه.

٣. المعلومات التعليمية: مثل قراءة المفردات الدراسية والمواد التعليمية.

٤. المعلومات الفكرية: وهي الأفكار والنظريات والفرضيات حول العلاقات التي من الممكن أن توجد بين عناصر المشكلة.

٥. المعلومات البحثية: وهذه تشمل التجارب وإجراءها ونتائجها ونتائج الأبحاث[٦].

وتحتوي المعلومات على خصائص من أهمها:

١. خصائص عامة: وتتمثل في أنها ذات طابع فكري مادي وهو ظهورها في خدمات إنتاجية عن طريق النشر الورقي أو الالكتروني وذات طابع استخدامي من خلال الاستفادة من الطابع المادي[٧].

٢. صفة الإنسانية: أي أنه لا توجد معلومات إلا من خلال الملاحظة الإنسانية.
٣. صفة التوسع: أي كلما استخدمناها أكثر أصبحت أكثر ربحاً.
٤. صفة الضغط: فالكميات المتزايدة من المعلومات يمكن التحكم فيها عن طريق المركزية والتكامل، وعن طريق ضغطها حتى تكون مفيدة في أوساط مختلفة.
٥. صفة الاستبدال: أي أنها يمكن أن تحل محل مصادر أخرى كالنقود والقوى البشرية والمواد الخام[٨].

ثالثاً: أهمية المعلومات

تلعب المعلومات دوراً هام وحيوي يظهر ذلك في:

١. إثراء البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا.
٢. تساهم في بناء استراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني.
٣. لها أهمية كبرى في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية وغيرها.
٤. تعتبر العنصر الأساسي في صنع واتخاذ القرار المناسب وحل المشكلة.
٥. للمعلومات دور كبير في المجتمع ما بعد الصناعي، ففي المجتمع ما قبل الصناعي والمجتمع الزراعي ــ كان الاعتماد على الموارد الأولية والطاقة الطبيعية مثل الريح والماء والحيوانات والجهد البشري، أما في المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المتولدة مثل الكهرباء والغاز والفحم والطاقة النووية.
٦. تساعد المعلومات في نقل خبراتنا للآخرين وعلى حل المشكلات التي تواجهنا، وعلى الاستفادة من المعرفة المتاحة[٩].
٧. لها دور كبير في التوقيت المناسب من خلال دورة المعالجة والإدخال والتقارير.

كما أن توافر المعلومات المناسبة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق المكاسب التالية:

١. تنمية قدرات المجتمع على الإفادة من المعلومات المتاحة.
٢. ترشيد وتنسيق جهود المجتمع في البحث والتطوير على ضوء ما هو متاح من معلومات.
٣. ضمان قاعدة معرفية عريضة لحل المشكلات.
٤. الارتفاع بمستوى كفاءة وفعالية الأنشطة الفنية في الإنتاج والخدمات.
٥. ضمان مقومات القرارات السليمة في جميع القطاعات[١٠].

وتترتب على ذلك النمو المستمر لاقتصاديات المعلومات وزيادة الإنتاجية لأنشطة المعلومات وذلك راجع لتكنولوجيا المعلومات، والتي هي مثار اهتمام النقطة القادمة.

الفرع الثاني: طبيعة تكنولوجيا المعلومات

بعد تناول طبيعة المعلومات يمكن الانتقال إلى معرفة طبيعة تكنولوجيا المعلومات من خلال المفهوم والأقسام والأجهزة على النحو التالي:

أولاً: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعتبر التكنولوجيا قديمة ومعاصرة، وأساس المستقبل لأنها عبارة عن مزيج من المعرفة والآلة، وفيها يتم تحويل الفكرة إلى آلة تساعد الإنسان في الحياة، ثم تتطور حاجات الإنسان مما يتطلب تطوير الآلة وتطوير الاستخدام.

مما سبق يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات من خلال:

التعريف الأول: أنها كافة أنواع الأجهزة والبرامج المستخدمة في تجهيز وخزن واسترجاع المعلومات(١١).

التعريف الثاني: هي كل ما استخدمه الإنسان في معالجة المعلومات من أدوات وأجهزة ومعدات. وتشمل المعالجة والتسجيل والاستنتاج والبث والتنظيم والاسترجاع(١٢).

التعريف الثالث: هي تطبيقات المعرفة العلمية والتقنية في معالجة المعلومات من حيث الإنتاج والصياغة والاسترجاع بالطرق الآلية(١٣).

ومن التعريفات السابقة تخرج بالملاحظات الآتية:

١. تطور مفهوم تكنولوجيا المعلومات من عصر إلى آخر وذلك بهدف تسهيل التعامل مع المعلومات المختلفة.

٢. الصورة المعاصرة لتقنية المعلومات تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، وهي الحاسبات الالكترونية بقدراتها الهائلة على الاختزان وسرعتها الفائقة في التجهيز والاسترجاع. وتقنيات الاتصالات بعيدة المدى بقدرتها على تخطي الحواجز الجغرافية. والمصغرات بكل أشكالها من فليمية وضوئية، وبقدرتها الهائلة على توفير الحيز اللازم لاختراق الوثائق(١٤).

٣. تنقسم تكنولوجيا المعلومات إلى أقسام وهي مثار اهتمام النقطة التالية.

ثانياً: أقسام تكنولوجيا المعلومات

يمكن تصنيف تكنولوجيا المعلومات في الأقسام الآتية:

١. تقنيات إنتاج أوعية المعلومات على اختلاف أشكالها.

٢. تقنيات تجهيز المعلومات واختزانها في أشكالها.

٣. تقنيات الاتصالات وتراسل البيانات.

٤. تقنيات إنتاج المعطيات أو المعلومات نفسها، وهي تقنيات المختبرات التي تدعم في الأساس حواس الإنسان وقدرته على ملاحظة الظواهر الفلكية والجيولوجية والفيزيائية والكيميائية والحيوية(١٥).

كل الأقسام السابقة تعتمد في أداء عملها على مجموعة من الأجهزة وهي:

ثالثاً: أجهزة تكنولوجيا المعلومات

من أبرز أجهزة تكنولوجيا المعلومات الآتي:

١. الحاسبات الالكترونية أو ما يعرف بالتقنيات الرقمية، وهي الأساس في تقنيات المعلومات المعاصرة، فهي تستخدم لأغراض إنتاج أوعية المعلومات في المجالات الآتية(١٦):

- إعداد النصوص للطباعة.
- النشر الالكتروني.
- إنتاج الاسطوانات المكنزة CD – ROM.
- إنتاج الاسطوانات البصرية.
- أغراض التجهيز والاختزان والاسترجاع.
- دعم مقومات الاتصالات الالكترونية بعيدة المدى.

شبكة الإنترنت العالمية: يساهم انتشار الحاسوب وتعدد استخداماته في الحياة إلى التعامل الواسع مع شبكات الإنترنت، وهي مجموعة من الشبكات المعلوماتية والتي تعتبر من أهم وأكبر شبكات المعلومات في العالم. فهي مجموعة شبكات متصلة بعضها بعضاً وتبادل المعلومات في العالم، بكل حرية بين شبكات المؤسسات الكبرى وحتى اصغر الشبكات الخاصة والشخصية.

أو أنها شبكة معلومات تتكون من عدد هائل الحواسيب مختلفة الأنواع والأحجام والمنتشرة في العالم، بدءاً من الحواسيب الشخصية وانتهاءاً بالحواسيب العملاقة، ويتم الربط بينها من خلال بروتوكول التحكم بالإرسال وبروتوكول الإنترنت مما ينتج عنه قاعدة بيانات ضخمة لخدمة المستخدم(١٧).

وتتبع لشبكة الإنترنت الخدمات الآتية:

- خدمة البريد الالكتروني: وهي الخدمة التي تشرف على إرسال واستقبال الرسائل من حاسب إلى آخر داخل شبكة الإنترنت، وبعد التأكد من وصول البريد إلى العنوان السليم، وتعد هذه الخدمة من أول الخدمات التي تم تطويرها على شبكة الإنترنت، كما تعد من أهم الخدمات المرتبطة بالاتصال الشخصي، وأبرز العمليات على العمليات حيث يشترك عشرات الملايين من الأشخاص في هذه الخدمة ويتبادلون البريد مع بعضهم إذا كان لأي شخص عنوان بريدي معين على الشبكة[١٨].

- خدمة بروتوكول نقل الملفات: وهذه الخدمة تسمح بنقل الملفات من حاسب إلى آخر بحيث تكون في حاسوب بعيد إلى الحاسب الشخصي للمستخدم[١٩].

- خدمة تلنت وهي خدمة تسمح بالدخول إلى حاسوب موصول بالشبكة من خلال حاسب وكلمة مرور، ذلك من أجل التعامل مع البيانات والمعلومات المختزنة فيه والاستفادة منها،ومن أبرز مقدم هذه الخدمة كل من الهيئات التجارية والجامعات والمكتبات ومراكز البحث العلمي.

- خدمة العميل والخادم ويقوم من خلال هذه الخدمة برنامج العميل بالاتصال ببرامج الخادم لتنفيذ طلب معين.

الفرع الثالث: علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي

وتظهر علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي في دواعي استخدام المعلومات الالكترونية، مما تترتب عليه اللجوء إلى استعمال مصادر البحث الالكتروني، والتي لا تخلو من معوقات تفيد الاستفادة المثلى منها عملية البحث، ويظهر ذلك في الآتي:

أولاً: دواعي استخدام المعلومات الالكترونية

أصبح استعمال واستخدام المعلومات الالكترونية في العصر الحاضر، ضرورة ذات حيوية للأسباب الآتية:

١. مشاكل النشر التقليدي الورقي والمتمثلة في زيادة تكاليف إنتاج وصناعة الورق، قلة المواد الأولية في صناعة الورق وآثارها السلبية على البيئة والمشاكل التخزينية والمكانية للورق، والقابلية للتلف والتمزق.

٢. متطلبات الباحث المعاصر في سرعة الحصول على المعلومات، بغرض إنجاز أعماله البحثية، التي لم تعد تحتمل التأخير.

٣. تقلل مصادر المعلومات المحسوبة من الجهود المبذولة من قبل الباحثين ومن قبل الأشخاص الذين يهيئون لهم المعلومات المطلوبة حيث أن الوصول إلى المصادر التقليدية، والمعلومات الموجودة في المصادر التقليدية، يحتاج إلى الكثير من الجهود والإجراءات بعكس المصادر المحوسبة التي تختصر كثيراً من مثل تلك الجهود والمعاناة.

٤. تساعد الحواسيب والأجهزة والمعدات الملحقة بها، على السيطرة على الكم الهائل والمتزايد من المعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل يسهل استرجاعها.

٥. الدقة المتناهية في الحصول على المعلومات المحسوبة، حيث أن الحواسيب لا تعاني من الإرهاق والتعب عند استخدامها لفترات طويلة ومتكررة، مقارنة بالإرهاق الذي يعانيه الإنسان الذي يفتش ويبحث عن المعلومات[٢٠].

ثانياً: مصادر المعلومات الالكترونية

تنقسم مصادر المعلومات الالكترونية إلى عدة أنواع حسب الوسط أو التغطية أو لإتاحة وجهات التجهيز، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

١. مصادر المعلومات حسب الوسط المستخدم نأخذ الأقراص الآتية:

- الأقراص الصلبة HARD DISK
- الأقراص المرنة FLOPPY DISK
- أقراص إقرأ ما في الذاكرة المكتنزة CD. ROM
- الأقراص والوسائط متعددة الأغراض.
- الأقراص الليزرية المكتنزة الأخرى (DVD).

٢. مصادر المعلومات حسب التغطية الموضوعية، وتشمل على ثلاثة أنواع من المصادر الالكترونية وهي:

النوع الأول: مصادر شاملة لمختلف أنواع الموضوعات، وتعالج مثل هذه المصادر الموضوعات بشكل غير متخصص، أي بشكل مفهوم لكل شرائح المجتمع.

النوع الثاني: مصادر متخصصة شاملة، أي أنها تخص موضوعاً متخصصاً من دون الخوض في تفاصيل التخصصات الدقيقة له كالمصادر الطبية أو المصادر الاقتصادية.

النوع الثالث: مصادر متخصصة دقيقة، والتي تعالج موضوعاً متخصصاً محدداً بعمق، كمصادر مرض المناعة المكتسبة الإيدز.

٣. مصادر المعلومات حسب نقاط الإتاحة وطرق الوصول إلى المعلومات وتنقسم إلى الأنـــواع الآتية:

النوع الأول: قواعد البيانات الداخلية أو المحلية وهي المعلومات المتوفرة في حاسوب المركز أو المؤسسة الواحدة التي تمكن من حوســبة إجراءاتهــا ومحتوياتهــا مــن مصـــادر المعلومات.

النوع الثاني: الشبكات المحلية والقطاعية المتخصصة والوطنية أي مصـــادر المعلومـــات التـــي يمكن الحصول عليها من الشبكات التعاونية على مستوى منطقة جغرافيـــة محـــددة (وزارة، مدينة، الخ) أو الشبكات التي تخدم قطاع موضوعي محدد (شبكة طبيـــة، زراعية ...الخ).

النوع الثالث: الشبكات الإقليمية والواسعة: وهي الشبكات على مستوى إقليمي أو دولـــي محـــدد، مثل شبكة المكتبات الطبيعة لشرق البحر الأبيض المتوسط.

٤. مصادر المعلومات حسب جهات التجهيز فهنالك نوعان من جهات تجهيز المعلومات المتاحة الكترونياً وهما:

النوع الأول: مصادر تجارية، كالمؤسسات والشركات التجارية الموزعـــة فـــي مختلـــف مناطق العالم والتي تسعى إلى تحقيق أرباحاً مادياً من أتاحتها المعلومات.

النوع الثاني: مصادر مؤسسة غير ربحية، كالجامعات ومؤسسات البحوث.

٥. مصادر المعلومات حسب نوع قواعد البيانات الالكترونية، وتحتوي[٢١]:

النوع الأول: القواعد البيليوغرافية والتي تشتمل على النصوص الوصفية المفتاحيـــة الأساســـية لمصادر المعلومات التي تحتوي على النصوص الكاملة المطلوبـــة، مثـــل: عنـــوان المصدر والمؤلف أو الجهـــة المســـئولة عـــن محتـــواه والمواصـــفات، أو رؤوس الموضوعات التي وردت في محتوياته، وتاريخ ومكان نشره، ومستخلص له، وأيـــة بيانات أخرى تسهل على المستفيد تحديد مدى حاجته إليه، أي أنهـــا تشـــتمل علـــى بيانات الإحالة إلى مصادر المعلومات النصية.

النوع الثاني: قواعد النصوص الكاملة أي القواعد التي تحتوي على نصوص المصادر المخزونة الكترونياً كقواعد الصحف والمجلات والكتب.

النوع الثالث: القواعد المرجعية وهي القواعد التي يحتاجها المستفيد في الوصول إلى معلومة محددة تجيبه عن تساؤلاته، مثل قواعد القواميس والمعاجم، وقواعد الأدلة المهنية وأدلة الجامعات والمؤسسات وغيرها.

النوع الرابع: القواعد الإحصائية والتي تشتمل على مختلف الإحصاءات السكانية والاقتصادية والحياتية الأخرى.

النوع الخامس: قواعد الأقراص والنظم متعددة الوسائط وتشتمل على معلومات مصورة أو مسموعة أو فيديوية، مثل بعض من الموسوعات الحديثة.

الدوريات الالكترونية:

وهي عبارة عن مطبوعات تصدر بشكل دوري تحت عنوان معروف ومميز، وفي تواريخ وأعداد متشابهة مع استمرارية الصدور إلى ما لا نهاية عادة، وتشتمل على المجلات المتخصصة والعامة والصحف والحوليات والتقارير منتظمة الصدور، ومحاضر اجتماعات الجمعيات[٢٢].

وتوسع النشر الالكتروني للدوريات بمختلف أنواع الإتاحة، النشر المحوسب، فهنالك أكثر من خمسين دورية متوفرة نصوصها الكاملة على شكل أقراص مكنزة.

ثالثاً: مشاكل التعامل مع المصادر الالكترونية

هنالك عدد من التحديات والمشاكل التي تواجه الباحثين في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والتي تساعد في الوصول إلى مصادر المعلومات الالكترونية ومن أبرزها في دول العالم الإسلامي[٢٣]:

١. ازدياد المنافسة في هذا المجال حيث يتم يومياً بناء مواقع جديدة على الإنترنت.

٢. يؤدي التقارب في اختيار الأسماء والرموز الخاصة بعناوين المواقع على شبكة الإنترنت إلى حدوث مشاكل عند الاستخدام أو الدخول إلى مواقع أخرى وفشل المستخدم في الوصول إلى الموقع المنشود.

٣. ضعف البينة التحتية في المكتبات ومراكز البحوث والمعلومات الأخرى وخاصة في الدول العربية والنامية، وينطبق ذلك على الأجهزة والمعدات المناسبة البرامجيات الفعالة، شبكات وتقنيات الاتصال.

٤. ضعف البنية التكنولوجية، والمستلزمات البشرية التي تتعامل مع الشكل الالكتروني لمصادر المعلومات، وإتقان الوسائل الحديثة والمستحدثة في التعامل معها.

٥. الافتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة للتعامل مع المصادر الالكترونية.

٦. مشاكل التعامل مع الشكل الالكتروني لمصادر المعلومات، على مستوى الفهرسة والتصنيف، التكثيف ــ التزويد، وكذلك السيطرة عليها.

٧. عدم استقرار وانتظام ظهور الأشكال الالكترونية لمصادر المعلومات وخاصة الدوريات الالكترونية.

٨. مشاكل الاستشهادات المرجعية للمصادر الالكترونية، حيث يصعب تحديد عنوان المجلة أو الكتاب،أو هوية المؤلف، مع التنفيذ في الموقع التي توصل الباحثين إلى مثل هذه المصادر.

٩. حاجة العديد من الباحثين لتحويل الشكل الالكتروني للمعلومات إلى أشكال ورقية لغرض تناقلها، أو التعليق والتأشير عليها.

١٠. المعوقات والحواجز اللغوية، حيث أن معظم المصادر الالكترونية هي اللغة الإنجليزية واللغات الأجنبية الأخرى، التي يصعب على الكثير من الباحثين العرب الاستفادة منها على الوجه المطلوب.

١١. مشاكل حقوق التأليف، وصعوبة أو إساءة التعامل مع نقل واقتباس المعلومات.

١٢. الجانب النفسي، مشكلة التقبل العلمي للشكل الالكتروني لحصار المعلومات، من قبل بعض العلماء والباحثين.

بالرغم من المشاكل والتحديات السابقة يظل دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي مهماً وحيوياً، والقسم الثاني من البحث يهتم بتوضيح كيفية الاستفادة منها في بحوث الاقتصاد الإسلامي.

القسم الثاني:

مردود تكنولوجيا لمعلومات على بحوث الاقتصاد الإسلامي:

يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في بحوث الاقتصاد الإسلامي خاصة وأن الإسلام دين العلم، ويحث على الاستفادة من ثمرات وتطبيقات العلم، ويــتم الاســتفادة مــن تكنولوجيــا المعلومات في مجال بحوث الاقتصاد الإسلامي من خلال:

الفرع الأول: تكوين فريق العمل البحثي.

الفرع الثاني صياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية.

الفرع الثالث: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثــار العولمــة علــى دول العــالم الإسلامي.

وسيتم تناول النقاط على الصورة التالية:

الفرع الأول: تكوين فريق العمل البحثي

يمكن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في استخدام وسائل الاتصال الالكترونية في ربــط فريق عمل للبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي ويكون هذا الفريق يخدم أهداف الاقتصاد الإسلامي من خلال:

أولاً: عناصر فريق العمل

يتكون فريق العمل لبحوث الاقتصاد الإسلامي من العناصر الآتية:

١. الباحثون في مؤسسات ومراكز البحث العلمي مثل: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التــابع للبنــك الإســلامي للتنميــة، ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وأكاديمية السودان للعلــوم الماليــة والمصرفية، معهد بحوث العالم الإسلامي بالسودان، والجمعية الدولية للاقتصـــاد الإســلامي ببريطانيا ومكتب أبحاث الاقتصاد الإسلامي ببــنجلاديش والجامعــة الإســلامية بماليزيــا وغيرها.

٢. أساتذة الاقتصاد الإسلامي بالجامعات الإسلامية وهي بحمد الله متــوفرة بالمملكــة العربيــة السعودية والسودان ومصر وغيرها.

٣. أصحاب الخبرات في مجال مؤسسات الاقتصاد الإسلامي مثل الزكاة والأوقاف والمصـــارف والتأمين وغيرها.

ثانياً: أهداف فريق العمل

يسعى فريق العمل إلى تحقيق هدف تطوير الاقتصاد الإسلامي من استخدام تكنولوجيا المعلومات لأنها توفر لفريق العمل الآتي:

١. الاستفادة من أفكار وآراء جميع المهتمين بالاقتصاد الإسلامي في تطوير الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي.

٢. تقليل التكاليف والجهد والوقت المطلوب لجمع الجميع إلى مكان جغرافي واحد.

٣. الاستفادة من كافة ساعات اليوم في تبادل وتسجيل الأفكار والمقترحات في مجال الاقتصاد الإسلامي في موقع مخصص لذلك في شبكات الإنترنت.

ويستفيد من قنوات الاتصال الالكتروني في شبكة الإنترنت من خلال:

أ. البريد الالكتروني من خلال التواصل بين الموقع المخصص وبريد كل فرد من عناصر الفريق بالإضافة إلى إمكانية تبادل أفراد فريق العمل الرسائل الالكترونية فيما بينهم.

ويستطيع الباحثون والمشاركون في خدمة البريد الالكتروني التراسل في مجالات[٢٤]:

١. الاتصال بالزملاء الباحثين والعلماء وتبادل الآراء العلمية البحثية معهم بشكل سريع، يمكن أن يكون متزامن، وبلغات متعددة ومنها لغتنا العربية.

٢. إرسال الوثائق المطلوب إلحاقها بالرسائل، أو استلام الوثائق المطلوب استلامها ويتم ذلك عن طريق تأمين مثل تلك الوثائق الكترونياً وإرسالها كملحق.

٣. إمكانية القيام بإعداد وكتابة بحوث مشتركة بين باحثين أو أكثر تفصل بينهما مسافات جغرافية متباعدة.

٤. التحضير لعقد ندوة علمية أو مؤتمر علمي، وتبادل الأوراق والبحوث أو إحالتها إلى خبراء كل ذلك يجري عبر مسافات جغرافية متباعدة، ومن خلال حواسيب المستخدمين المرتبطين بإنترنت.

ب. النشر الالكتروني .

ج. المجموعات الإخبارية.

يمكن أن تضم حوالي عشرة آلاف فرد لمناقشة قضايا الاقتصاد الإسلامي، ومواكبة مستجدات الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: مجالات عمل فريق البحث

من أجل تحقيق هدف تطوير الاقتصاد الإسلامي، يمكن أن ينصب عمل الفريق في المجالات الآتية:

١. صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية.

٢. تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.

٣. تفعيل دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

والنقطة التالية تتناول أحدي مجالات عمل الفريق.

الفرع الثاني: صياغة النظرية الاقتصادية الكلية

شهد العصر الحالي تطورات ظاهرة وإيجابية في مسيرة الاقتصاد الإسلامي خاصة في مجال المؤسسات الاقتصادية الإسلامية خاصة المصارف والزكاة والأوقاف، ولكن لم يتم حتى الآن صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية بصورة تعكس روح الإسلام وتصوره للحياة الاقتصادية ودارت الكتابات في الاقتصاد الكلي الإسلامي في دائرة النظرية الاقتصادية الوضعية والاهتمام الزائد بالاقتصاد المقارن، مما سد المجال أمام التوصل إلى نظرية اقتصادية كلية إسلامية وهنالك عوامل عديدة ساهمت في عدم صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية تظهر في النقاط الآتية:

أولاً: عوامل غياب صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية:

١. الدور المستمر للعولمة، ومفهوم العولمة قديم وحديث، ويعني فرض نمط الحياة الأمريكية طوعاً أو قهراً على جميع دول العالم، واستخدمت الرأسمالية جميع المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كأدوات ترغيب وترهيب لقبول العالم لنموذجها، وبالتالي اتسعت دائرة النموذج الاقتصادي الرأسمالي في دول العالم الإسلامي.

٢. أخذ قضية الاقتصاد الإسلامي موضة أكاديمية صار فيها كل باحث يكتب دون وجود تصور واضح لإضافات معرفية جديدة.

٣. التركيز على الاقتصاد المقارن ما بين الإسلام والرأسمالية صرف العقول عن وضع النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية منفصلة تعكس تفسير الإسلام للنشاط الاقتصادي.

٤. أزمات التعليم الجامعي في العالم الإسلامي، حيث نجد سيادة الاقتصاد الوضعي في معظم الجامعات.

٥. غياب التنسيق والتعاون بين الجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي.

٦. عدم الاهتمام بالبحث العلمي الحقيقي في دول العالم الإسلامي.

ثانياً: ضرورة الاهتمام بالنظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

تنبع ضرورة الاهتمام بالنظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية دون النظرية الجزئية في الاقتصاد الإسلامي إلى الأسباب التالية:

١. بداية تطبيق الاقتصاد الإسلامي في دولة المدينة الأولى واعتمد على منهج الاقتصاد الكلي الإسلامي من خلال ربط الاقتصاد الكلي بقضية العدالة والمشاركة في ثروات وموارد المجتمع في قيد تطوعي يتمثل في الإيثار والصدقات، وآخر إجباري يظهر في الزكاة.

٢. يعتمد الاقتصاد الإسلامي على كتب التراث الاقتصادي الإسلامي، وهو أول كتابات متخصص في الاقتصاد، وقد ركزت على الاقتصاد الكلي من خلال المراحل المختلفة، ومن أبرزها: كتاب الخراج والأموال والمفلوكون ومقدمة بن خلدون وغيرها.

٣. دائرة الحرام فرضت من أجل مصالح الجماعة، فالخمر والميسر والاحتكار والربا والغش يحقق فوائد للفرد ولكنها تضر المجتمع، وكذلك دائرة الحلال من خلال الزام رب الأسرة بالإنفاق على أسرته والإنفاق في سبيل الله قد يضر بالفرد ولكنها تفيد الأسرة والمجتمع وبالتالي نجد أن دائرة الحلال والحرام من أجل مصلحة الفرد والمجتمع.

٤. من أبرز شروط التوبة الصادقة إرجاع الحقوق إلى أصحابها كما أن مقاصد الشريعة الإسلامية تسعى إلى حفظ المجتمع من خلال الاهتمام المتكامل بجميع نواحي الحياة من كليات الدين والنفس والعقل والمال والنسل.

٥. أول صور الوقف في الإسلام كانت من أجل الجماعة.

٦. إلغاء سعر الفائدة وإحلال صيغ الاستثمار الإسلامي يؤكد كلية الاقتصاد الإسلامي، لأن سعر الفائدة يعود بالنفع إلى رأس المال دون العمل، أما صيغ الاستثمار الإسلامي فهي تمزج ما بين رأس المال والطبيعة والتنظيم والعمل، كما أنها تتيح الفرصة لكافة أفراد المجتمع في المشاركة في النشاط الاقتصادي.

لأن الصيغ تتنوع ما بين توزيع النشاط ما بين رأس المال والإدارة والعمل، وفي رأس المال تتيح الصيغ تقديم فرد واحد رأس المال أو مشاركة أكثر من فرد في تقديم رأس المال وكذلك الإدارة والعمل.

٧. فرضية الزكاة تسعى إلى توسيع مشاركة الأفراد في موارد المجتمع من خلال شروط الزكاة، والمتمثل في تحديد حد النصاب، وبلوغ الحول، ويؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى ثلاث أنواع:

النوع الأول: فئات فوق حد النصاب، وهي الحد الأدنى الفني فتدفع زكاة للنوع الثاني.
النوع الثاني: فئات تحت حد النصاب فتأخذ زكاة، حتى يستطيع توفير الحاجات الضرورية لها.
النوع الثالث: فئات في حد النصاب، لا تعطي زكاة ولا تأخذها.

ثالثاً: قواعد صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

سعى المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية إلى توفير كتاب دراسي في التغطية الاقتصادية الكلية الإسلامية. ولم تكتمل المحاولة، لأن الأمر يحتاج إلى جهود فريق العمل المتكامل(٢٥).

ووضعت المحاولة شروط لوضع النظرية الاقتصادية يمكن تلخيصها في:

١. تطوير نظريات متميزة تعكس الآراء العالمية الإسلامية، وتعكس اهتمامات الناس.
٢. تركز على مقاصد الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها.
٣. تقدم حلول للمشاكل التي تواجه العالم المعاصر.
٤. تأخذ النظرية الاقتصادية الكلية من الفقه الإسلامي والتاريخ الإسلامي أساس ومحور للتحليل، خاصة التطبيق الأولي للاقتصاد الإسلامي.
٥. تقدم نموذجاً بديلاً للاقتصاد الحالي ويحتوي على تحليل القضايا المعاصرة.

يقدم البحث قواعد لصياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية تعكس الشروط السابقة وهي:

القاعدة الأولى: الاستفادة من النسق المصرفي الإسلامي

يتم الاستفادة من علوم الوحي وهي القرآن الكريم والحديث الشريف والفقه الاقتصادي، وكتب التراث الاقتصادي الإسلامي من خلال(٢٦):

١. ربط الظاهرة الاقتصادية الكلية بالقواعد الشرعية والاجتماع والسياسة والتاريخ لمنهج الاقتصاد الكلي الإسلامي.
٢. ضرورة فهم حدود العلاقة بين الفكر والواقع الذي برز فيه فهماً يؤدي إلى عمل منهجي مستقيم مع هذا الفكر، بحيث لا يؤدي إلى طمره في واقعه التاريخي، ومن ثم يلغي إمكانية الاستفادة منه وإبراز ما يتجاوز الزمان والمكان في أفكاره وفي الوقت نفسه لا يضفي عليه صفة العموم والإطلاق والصلاحية الكاملة، وإنما يفصل بين ما يتعلق بمعطيات الزمان والمكان، وخصوصية الإنسان، وبين ما يتعلق بالنسق المعرفي الإسلامي(٢٧).

٣. ضرورة التفرقة بين الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي الكلي، ويحتم ذلك ما يلي: يتعامل منهج الفقيه مع النص بصورة تفوق تعامله مع الواقع، فهو منهج لتحليل النص وتفسيره في ظل إدارة الواقع وتحقيق مناطه وتحديده وتخريجه ما يمكن إنزال الحكم المناسب عليه(٢٨).

أما منهج الاقتصاد الكلي فيعتمد على فهم الواقع الذي يحيط بالظاهرة الاقتصادية الكلية وتفسيره استناداً على فهم النص.

القاعدة الثانية: الوصول إلى تعريف النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

يمكن تعريف النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية بأنها العلم الذي يتناول الظاهرة الاقتصادية الكلية بالتحليل بهدف معرفة أثر تطبيق مقاصد الشريعة الإسلامية عليها باستخدام أدوات اقتصادية معينة، ومن ثم تعديل الظاهرة الاقتصادية الكلية بما يتناسب مع النموذج الاقتصادي الكلي الإسلامي.

وأدوات الاقتصاد الكلي الإسلامي هي: الملكية والصدقات وصيغ الاستثمار الإسلامي والأوقاف والحسبة.

القاعدة الثالثة: تحديد هدف وفروض النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية إلى توضيح أثر درجة الإيمان على النشاط الاقتصادي للمجتمع، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال القرض المفسر وهو درجة الإيمان على جملة الفروض الآتية:

١. الدنيا مزرعة الآخرة، والإيمان هو الماء اللازم لري تربة المزرعة .
٢. العبادات قاعدة المعاملات الإنتاجية، والإيمان هو أساس القاعدة.
٣. الفرد مصنع الجماعة، والإيمان هو مادة المصنع الخام.
٤. الزهد الإيجابي منتج العمارة، والإيمان هو المهارة الفنية.

القاعدة الرابعة: صياغة نماذج النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية

وفيها يتم توضيح درجة الإيمان في المجتمع، الأمر الذي يوجد لنا نماذج الإيثار الاقتصادي والتعاون والعذاب الاقتصادي من خلال:

١. تحديد مؤشرات كل نموذج من النماذج.
٢. توضيح العوامل المؤثرة على كل نموذج.
٣. أسباب اختفاء أو ندرة أو انتشار كل نموذج.

الفرع الثالث: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي:

يقع على عاتق فريق العمل البحثي مسئولية تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:

أولاً: تطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي العلمية

تطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي العلمية مهم من أجل تطوير الاقتصاد الإسلامي، ويقصد بها الجامعات والمعاهد العليا والمراكز والهيئات التي تهتم بتدريس الاقتصاد الإسلامي أو تهتم به من خلال الآتي:

١. توحيد مفردات الدراسة في أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الإسلامية، والتوصل إلى المزج الجديد بين العلوم الشرعية والعلوم الاقتصادية.

٢. إدخال التطورات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي داخل مفردات المواد الدراسية.

٣. توحيد مراجع الاقتصاد الإسلامي في مختلف المواد الدراسية.

٤. إيجاد صور للتعاون والتنسيق ما بين الجامعات الإسلامية من جهة وبين مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية.

ثانياً: تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية

تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية من أهم هموم فريق العمل، لما لها من ارتباط بعملية التنمية الاقتصادية، ولها من دور فعال في ظل العولمة وانحسار دور الدولة الاقتصادي.

تمتاز مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقية هي كل من الزكاة والأوقاف والمصارف، بأنها تقوم بالأدوار الاقتصادية المطلوبة بكفاءة سواء كانت تدار بواسطة الحكومات أم القطاع الخاص أم معاً، مما يجعل لها أهمية قصوى في ظل العولمة، تقليص دور القطاع الحكومي في مجال الاقتصاد.

يسعى فرق العمل إلى إجراء دراسات وبحوث تساهم في تطوير مؤسسات الاقتصاد الإسلامي التطبيقي من خلال:

١. توضيح دور الزكاة في النشاط الاقتصادي في حالات عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذلك تبيان تفعيل إدارات الزكاة المختلفة من مصارف وجباية وتخطيط

ورقابة، وتسع المجال لطرح رؤية علمية لوسائل التعاون بين مؤسسات الزكاة المنتشرة في العالم الإسلامي[٢٩].

ومن أبرز مجالات البحث المشترك هو توضيح دور مؤسسة الزكاة في المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي على المستويات الآتية:

- التنمية الاجتماعية والثقافية.
- الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره.
- تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي.
- تأمين الاحتياجات الكفائية للفئات المحرومة في المجتمع.
- المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي وضمان الاستقرار الاجتماعي.

أما دور الزكاة الاقتصادي فيظهر في العناصر الآتية:

- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي.
- أهمية الزكاة كأداة لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التنمية.
- دور الزكاة في تحقيق الاستقرار النقدي في حالات التضخم والانكماش.
- دور الزكاة الاستثماري في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الكفائية وضمان مخاطرها.

بالإضافة إلى دور مؤسسة الزكاة في التأثير على الإدارة والعمالة وغيرها.

٢. عكس دور الأوقاف الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

- إحياء مؤسسة الأوقاف في العالم الإسلامي وتحديد المستويات الترشيدية للقطاع الوقفي، وترقية دورها في الوقت الحاضر.
- مكانة الأوقاف ودورها في اقتصاديات العالم الإسلامي[٣٠].

٣. الاهتمام بتفعيل صيغ الاستثمار الإسلامية من خلال:

- تطوير الصيغ وتفعيل أوعية الصيغ من مصارف وشركات وصناديق الاستثمار والمؤسسات المالية والنقدية.
- تطوير معايير كفاءة الصيغ.
- تطوير صندوق ضمان الودائع المصرفية.

تفعيل دور الرقابة الشرعية.

ثالثاً: توضيح مكانة مؤسسة الحسبة في الاقتصاد الإسلامي من خلال:

- دور الحسبة في مراقبة الجودة والإتقان ومواصفات السلامة.
- مراقبة كفاءة القيام بالمهن وضوابط أداء الحرف.
- مراقبة تنظيم الأسواق.
- مراقبة المالية العامة.
- دور الحسبة في القضاء على الفساد الاقتصادي[٣١].

مما سبق يتضح أن مردود تكنولوجيا المعلومات على بحوث الاقتصاد الإســـلامي أن يـــتم استخدام على الأوجه الأمثل لأنها يساهم في:

١. توحيد قنوات النشر والتواصل العلمي الجاد.
٢. تطوير وتوحيد مناهج وأقسام الاقتصاد الإسلامي.
٣. فتح مجالات التعاون بين دول العالم الإسلامي.
٤. تحديد مواضيع ومشكلات الاقتصاد الإسلامي المعاصر.

الخاتمة:

تناول موضوع دور تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وفيه:

أولاً: توصل البحث إلى أهمية تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي من خلال:

١. دواعي استخدام المعلومات الالكترونية، لأنها توفر الوقت والجهد ودقة المعلومات.
٢. تعدد مصادر المعلومات الالكترونية ما بين الوسط المستخدم إلى التغطية الموضـــوعية، مـــروراً بنقاط الإتاحة وطرق الوصول إلى المعلومات وحسب جهات التجهيز وقواعد المعلومات.
٣. توسع النشر الالكتروني وتنوعت ما بين الدوريات والكتب والمجلات والأدلـــة والقـــواميس والمعاجم وغيرها.

ثانياً: تواجه الباحثون صعوبات في التعامل مع المصادر الالكترونية ومن أبرزها:

١. التقارب في اختيار الأسماء والرموز الخاصة بعناوين المواقع على شبكة الإنترنت يؤدي إلى حدوث مشاكل عند الاستخدام أو الدخول إلى مواقع أخرى وفشل المستخدم في الوصول إلى الموقع المنشود.

٢. الجانب النفسي وهو مشكلة التقبل العلمي للشكل الالكتروني لمصادر المعلومات من قبل بعض العلماء والباحثين.

٣. الافتقار إلى المعايير والمقاييس الموحدة للتعامل مع المصادر الالكترونية.

ثالثاً: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات المثلى يتم من خلال فريق عمل للبحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي من خلال:

١. تكوين عناصر الفريق من جميع التخصصات النظرية والتطبيقية في الاقتصاد الإسلامي.

٢. هدف الفريق هو تطوير الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي معاً.

٣. مجالات عمل الفريق هي:

- صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية.
- تطوير تخصصات الاقتصاد الإسلامي.
- تفعيل مؤسسات الاقتصاد الإسلامي لمواجهة آثار العولمة على دول العالم الإسلامي.

هوامش البحث:

١. عامر إبراهيم قنديلجي، بنوك المعلومات الآلية وشبكاتها، مكوناتها، مستلزماتها، بغداد، دار واسط للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص١.

٢. المرجع السابق، ص ٢.

٣. شريف كامل شاهين، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، مصر، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م، ص ١٦.

٤. المرجع السابق، ص ١٧.

٥. عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

٦. غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٤٠.

٧. المرجع السابق، ص ١٤٢.

٨. أحمد بدر، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات، مصر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص ٢٦٤، ص ٢٦٥.

٩. المرجع السابق، ص ٢٦٥.

١٠. أويس عطوه الزنط، البناء التكنولوجي للبلدان النامية، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١م، ص٣.

١١. شريف كامل شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

١٢. شوقي سالم، صناعة المعلومات، دراسة لمظاهر تكنولوجيا المعلومات المتطورة وآثارها على المنطقة العربية، الكويت، شركة المكتبات الكويتية، ١٩٩٠م، ص ٨.
١٣. حشمت قاسم، مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات، القاهرة، غريب، ١٩٩٠م، ص ٥٩.
١٤. شريف كامل شاهين، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٠م ص ١٥.
١٥. المرجع السابق، ص ١٥.
١٦. المرجع السابق، ص ١٦.
١٧. جودت أحمد سعادة ــ عادل فائز السرطاوي، استخدام الحاسوب والإنترنت في ميادين التربية والتعليم، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م،ص ٦٧.
١٨. شريف كامل شاهين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.
١٩. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص ٣١٥ وما بعدها.
٢٠. المرجع السابق، ص ٣٢٥.
٢١. المرجع السابق، ص ٢٨١، ص ٢٨٢.
٢٢. المرجع السابق، ص ٢٨٣، ص ٢٨٤.
٢٣. ناصر جلال، حقوق الملكية الفكرية والاقتصاد الجديد، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦م، ص ٧١ وعامر قنديلجي، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦.
٢٤. عامر قنديلجي، البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٥.
٢٥. المعهد الإسلامي للبحث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، التقرير السنوي، ٢٠٠٦م.
٢٦. عز الدين مالك الطيب، قواعد صياغة النظرية الاقتصادية الكلية الإسلامية وأولويات البحث فيها، أفكار جديدة، العدد الثاني عشر، سبتمبر ٢٠٠٥م، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، ص ١٠٨، ص ١١٠.
٢٧. نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التقييم قبل الاستقرار والتأصيل، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة المنهجية الإسلامية، ١٩٩٤م، ص ١٨٠.
٢٨. المرجع السابق، ص ٨٠، ص ٨٣.
٢٩. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص ٧٤٦.
٣٠. المرجع السابق، ص ٧٤٧.
٣١. المرجع السابق، ص ٧٤٤.

The Role of Information Technology in Scientific Research of Islamic Economics

Ezzeddine Malik Tayeb Mohamed

Abstract. This paper deals with the role of information technology (IT) in scientific research of Islamic Economics. The paper is divided into two parts: the first one examines the nature of IT itself and the second discusses the relationship between IT and research. Various topics are dealt with in both sections; topics such as the development of the concept of IT from one time to the other, the division of IT, examples of some IT equipments, the heavy reliance and use of electronic data (ED) in today's world, the diversity of ED sources, the benefits that IT can bring for research in Islamic Economics, etc.

تقييم المجهود التنظيري للبنوك الإسلامية والحاجة إلى مقاربة جديدة على ضوء ثلاثة عقود من التجربة الميدانية وأثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية

الدكتور محمد بوجـــلال

أستاذ التعليم العالي

كلية العلوم الاقتصاديـــة وعلوم التسييـــــر

جامعة فرحات عباس – سطيــف – الجزائـــــر

المستخلص: لا أحد يستطيع أن ينفي التطور الهائل الذي حققته الصيرفة الإسلامية منــذ بدايتها في السبعينات من القرن الماضي. ولتقديم البديل للمعاملات المصرفية التقليدية التي تقوم على أساس الفائدة (أخذاً وعطاءً) المحرمة لدى الفقهاء المعاصرين والمجامع الفقهية في كافة أرجاء العالم الإسلامي - باستثناء طبعا أقلية شاذة لا يعتد برأيها- تبنت البنوك الإسلامية شعار "**المشاركة في الأرباح والخسائر**"امتثالا للقاعدة الفقهية "**المغنم بـــالمغرم**" حتى إن بعض الاقتصاديين الإسلاميين من يسمي هذه المصارف ببنوك المشاركة، ومنهم من نعتها ببنوك المضاربة وهما بالطبع عقدان تجيزهما الشريعة الإسلامية.

ولكن وبعد مرور ثلاثة عقود من التجربة، ما هو الدرس المستخلص وما مـــدى مطابقة واقع المصارف الإسلامية مع الوعاء التنظيري الذي قامت على أساسه ومن أجله؟

معظم الاقتصاديين الإسلاميين يتفقون في توجيه النقد إلى البنوك الإسلامية القائمة أنها لم تستطع الانتقال من مرحلة ما أسميه "**الهامش المعلوم**" إلى مرحلة "**المشاركة في الأرباح والخسائر**" امتثالاً للشعار الذي نادت به عند نشأتها. هذه المفارقة بين النظريـــة والتطبيق دفعتنا إلى البحث عن أسباب التباين هذا، ولقد خلصنا بعد تفكير طويـــل إلـــى بعض الحقائق تتطلب منا **إعادة صياغة نظرية المصارف الإسلامية** و**إعادة تعريف البنك الإسلامي** بتحديد شكل ونوع النسيج المؤسسي الذي نريده للمؤسسة المالية الإسلامية.

ولهذا تتضمن ورقة البحث هذه محاولة علمية جادة في تقديرنا لإعادة صياغة نظريـــة البنوك الإسلامية صياغة تأخذ بعين الاعتبار الانجازات التي حققتها التجربة والقصور الـــذي سجله المجهود التنظيري منذ منتصف السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي وقد أكون واحدا من هؤلاء المقصرين.

أخيراً وعلى ضوء استفحال ظاهرة العولمة المالية وانعكاساتها الخطيـــرة علـــى الوظائف التقليدية للصناعة المصرفية بشكل عام، فإننا سنحاول استقراء الدور المنتظـــر للصناعة المصرفية الإسلامية على ضوء التحديات الجديدة حتى لا يكـــون موقفنـــا "رد الفعل" وإنما "الفعل".

تقديم:

بعد مرور ثلاث عقود كاملة على التجربة المصرفية الإسلامية ودخولها في عقدها الرابع، لا تزال تحظى بفضول واهتمام الاقتصاديين والمتخصصين في الصيرفة سواء على مستوى العالم الإسلامي أو داخل الأوساط الأكاديمية والدوائر المهنية على مستوى القارات الخمس. فعدد الرسائل الجامعية والأبحاث الأكاديمية المنشورة في المجلات العلمية يتزايد يوما بعد يوم، بل أن موضوع الصيرفة الإسلامية أصبح يدرّس لطلبة الدراسات العليا في العديد من الجامعات العالمية[١]. إن الهدف المتوخى من خلال هذا البحث ليس دراسة وتقييم إنجازات التجربة المصرفية الإسلامية على اعتبار أن عدداً كبيراً من الاقتصاديين والمتخصصين قد قاموا بهذا الجهد[٢].

إن بحثنا هذا يتدرج ضمن محاولة أكاديمية للارتقاء بنظرية البنوك الإسلامية وتحسينها على ضوء الثلاثة عقود من التجربة على أرض الواقع. إن المتتبع لهذه التجربة يلاحظ إخفاق المصارف الإسلامية في تجسيد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة الذي نادى به معظم الاقتصاديين الإسلاميين كبديل للمعاملات المصرفية التقليدية القائمة على الفائدة المحرمة لدى الفقهاء المعاصرين -باستثناء طبعا أقلية شاذة لا يعتد برأيها-. إن إخفاق البنوك الإسلامية في الانتقال من مرحلة ما أسميه "الهامش المعلوم" (mark-up phase) إلى مرحلة "المشاركة في الأرباح والخسائر" (profit & loss sharing phase) يفرض علينا طرح التساؤل التالي:

هل هناك تقصير من جانب المصارف الإسلامية للامتثال لمبدأ المشاركة في الربح والخسارة أم هناك خلل على المستوى التنظيري لهذه المؤسسات المالية الإسلامية يحتاج إلى مراجعة ومعالجة وترشيد للعمل المصرفي الإسلامي ؟

نأمل أن نكون من خلال بحثنا هذا قد قمنا بمساهمة في إيجاد حل لهذه الإشكالية التي لازمت البنوك الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا. إن بداية الطريق لمعالجة هذا الموضوع الشائك يقتضي منّا تحديد مفهوم البنك الإسلامي.

---

(١) يمكن أن نذكر على سبيل المثال ما تم على مستوى قسم الصيرفة الدولية بجامعة هريوت-وات (Herriot-Watt university) باسكتلندا حيث أدخلت مادة الصيرفة الإسلامية سنة ١٩٨٢ لطلبة الدراسات العليا وحيث ساهمنا وقتذاك في إعداد المادة العلمية تحت إشراف البروفسور جورج هوم (George Home). ولقد قامت العديد من الجامعات الغربية بخطوات مشابهة منذ ذلك الحين وإلى الآن حيث تقام ندوات وملتقيات دولية تناقش فيها قضايا متنوعة تتعلق بصناعة الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية.

(٢) انظر مثلا: محمد عارف، الصيرفة الإسلامية باللغة الإنجليزية على الموقع:
Mohamed Ariff, "***Islamic Banking***", University of Malaysia, Asian-Pacific Economic Literature, vol. 2, N0. 2, (Septembre 1988), pp. 48-64. http://www.uio.no/~stvhoy11/islbank.html #Référence.

١ - مفهوم البنك الإسلامي

يقول معظم فقهاء الشريعة الإسلامية والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بحرمة الفائدة المصرفية أخذا وعطاءً، وسواء للأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية. فالبنك التقليدي يقوم بدور الوسيط بين أعوان الفائض التمويلي من جهة ووحدات العجز التمويلي من جهة أخرى، أي أنه يقوم بتعبئة المدخرات في شكل ودائع ليحولها إلى قروض موجهة للمؤسسات والأفراد مستفيدا من الفارق بين سعر الفائدة الدائن وسعر الفائدة المدين(٣).

فالاقتصاديين الإسلاميين الذين قبلوا بدور الوسيط المالي قد اقترحوا بدائل للتعامل بالفائدة، نذكر على سبيل المثال وليس الحصر: محمد عمر شبرا (١٩٨٢)، محمد بوجلال (١٩٨٢) (١٩٩٨)، مجلس الفكر الإسلامي بباكستان (١٩٨٣)، سامي حمود (١٩٨٥)، رفيق المصري (١٩٨٠)، أفطب (١٩٨٦)، عارف (١٩٨٢)، تاج الدين (١٩٨٦)، إقبال وميراخور (١٩٨٧)، قحف (١٩٨٢)، خان (١٩٨٦)، الجارحي (١٩٨٣)، مان (١٩٨٨)، محسن (١٩٨٢)، نينهاوس (١٩٨٣)، شارف (١٩٨٣)، نجاة الله صديقي (١٩٨٢) (١٩٨٣) (١٩٨٨)، عزير(١٩٨٢)، إقبال والجارحي (٢٠٠١)(٤).

فدور الوساطة الذي يقوم به البنك الإسلامي يختلف في نظر هؤلاء الاقتصاديين عن وساطة البنك التقليدي على اعتبار أن الأول يقبل المشاركة في المخاطرة التي تتحملها المشروعات التي يساهم في تمويلها. بهذا المعنى أصبح شعار المشاركة في الربح والخسارة يشكل حجر الأساس الذي يقوم عليه المجهود التنظيري للبنك الإسلامي. ومن أجل ترجمة هذا المبدأ على أرض الواقع، ثم اقتراح صيغ التمويل بالمشاركة والمتمثلة أساسا في عقد المضاربة وعقد المشاركة بتفريعاتهما لتشكل البديل المنشود لمعاملات البنك الربوي. فالعلاقة التي تربط جمهور المودعين بالبنك الإسلامي هي علاقة مضاربة يتم بموجبها مكافأة أصحاب الفائض التمويلي بصفتهم ممولين في نهاية الدورة المالية وكذلك البنك الإسلامي بصفته مضاربا. وفي

---

(٣) تجدر الإشارة أن الفائدة ليست هي المصدر الوحيد لإيرادات البنك التقليدي. فالعمولات التي يحصل عليها البنك نظير ما يقدمه من خدمات لزبائنه (تحويلات، سحوبات، صرف عملات، تأجير الخزائن، الوساطة في البورصة إلخ..) تشكل جزءا كبيرا من الإيرادات المصرفية، ولقد استفحلت هذه الظاهرة في خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي تميز بانخفاض كبير في أسعار الفائدة المصرفية الأمر الذي دفع بالبنوك للتركيز على العمولات لتعزيز مراكزها المالية. ولكن حسبنا في هذا البحث أن نركز اهتمامنا على التعامل بالفائدة الذي يشكل جوهر الاختلاف بين نشاط البنك الإسلامي من جهة ونشاط البنك التقليدي من جهة أخرى.

(٤) هذه ليست بقائمة حصرية، فحجم الكتابات عن البنوك الإسلامية كبير ومتجدد. ولقد ذكرنا هذه الأسماء على سبيل المثال لا الحصر، مع الإشارة أن القائمة تضم أسماء لعمالقة في الفكر الاقتصادي الإسلامي المعاصر من أمثال شبرا وصديقي ورفيق المصري ومنذر قحف.

علاقة هذا الأخير مع أصحاب العجز التمويلي يتحول دور البنك إلى ممول (أورب مال) بينما تلعب المؤسسات الممولة دور المضارب أو الشريك حسب طبيعة العقد المبرم مع البنك.

وفي كل الحالات لا يمكن الحديث عن مكافأة محسوبة مسبقا كمبلغ مقطوع كما هو الحال مع البنوك التقليدية. هذا ما قال به معظم الاقتصاديين الإسلاميين عند قيامهم بتطوير نظرية البنوك الإسلامية. لكن ماذا حدث في الواقع؟

٢ - واقع البنوك الإسلامية

بعد ثلاثة عقود من العمل المصرفي الإسلامي في الميدان، يمكن القول أن المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت حقيقة قائمة وأنها وُجِدت لتبقى وإنها أضحت تسجل معدلات نمو تقارب نسبة (١٥٪) سنويا وأنها متواجدة في أكثر من ٧٥ دولة في العالم وأن عددها يقارب ٣٠٠ مؤسسة وأنها تتربع على أصول مالية تفوق ٣٠٠ مليار دولار، وأن العديد من البنوك العالمية قامت بفتح نوافذ للخدمات المالية الإسلامية[٥].

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي فإن منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا تتواجد بهما قرابة نصف المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج تستحوذ على حوالي (٧٣%) من النشاط المصرفي الإسلامي[٦].

وللتدليل على نجاح البنوك الإسلامية أورد أحد الملاحظين الغربيين المتخصصين ما يلي: «إن إقبال العديد من البنوك التقليدية على توفير خدمات مصرفية إسلامية لزبائنها لهو دليل قاطع على نجاح البنوك الإسلامية»[٧].

هذا ويلاحظ أنه في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الإسلامية بإدارة ما يقارب ٣٠٠ مليار دولار فإن شبابيك الخدمات المصرفية الإسلامية المتواجدة على مستوى البنوك التقليدية استطاعت جلب حوالي 200 مليار دولار[٨] وأصبحت تشكل منافسا قويا يفرض على المصارف الإسلامية التقليدية تطوير عملياتها وأساليب تعاملها مع زبائنها.

---

(٥) انظر: La finance islamique,Vernimmen, lettre No. 51 , October 2006.

(٦) Jarhi, Mabid & Munawar Iqbal, *Islamic Banking: Answers to some frequently asked questions*, occasional paper, No. 4, IRTI, IDB, Jeddah, 2001.

(٧) Wilson, Rodney (ed.) (1990), *Islamic Financial Markets*, London: Routledge.
_______________ (1992), *Islamic Banking and Finance*, in the Middle East and North Africa, 32è éd., Londres: Europa Publications.

(٨) انظر: *Islamic financial Services Industry Development: A ten-year framework & strategies*, Policy Dialogue Paper No.1, Islamic Research & Training institute, Islamic Development bank, Jeddah, May 2007.

١,٢ – ما هو الدرس الذي يمكن استخلاصه من تجربة البنوك الإسلامية؟

بالرغم من هذا النجاح الكبير للبنوك الإسلامية من حيث الانتشار والاختراق الهادئ والمتنامي لأسواق الصيرفة على المستوى المحلي والدولي، إلا أنها لم تستطع تحقيق نفس النجاح في ترجمة مبدأ المشاركة في الربح والخسارة على أرض الواقع. فاللجوء إلى استعمال صيغ الهامش المعلوم أصبح يشكل السمة الأساسية لنشاط المصارف الإسلامية على حساب صيغ المشاركة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الصيغ الأولى التي يتم بموجبها احتساب هامش البنك مسبقا، بخلاف صيغ المشاركة التي تتحدد بموجبها مكافأة المصرف لاحقا كنسبة محددة من الأرباح (أو الخسائر) التي ستحقق في نهاية السنة. يمكن تفسير هذا السلوك من قبل البنوك الإسلامية بتفضيلها لسياسة الحذر وتجنب التعرض لمخاطر تمويل قد تهدد توازنها المالي، بل وحتى وجودها بالكامل[٩].

وأمام هذا الواقع لازلنا نسمع أصواتا تدعو البنوك الإسلامية إلى ضرورة التعجيل بالانتقال من مرحلة الهامش المعلوم إلى مرحلة المشاركة في الربح والخسارة، وكأن المصارف وجدت في صيغ المشاركة ملاذا لتحقيق عوائد مجزية ولكنها تتجنب التعامل بها عن عمد!

بعد أن دخلت تجربة المصارف الإسلامية عقدها الرابع، أمكن القول بأن صيغ التمويل الإسلامية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

أ- **صيغ المشاركة**: مثل المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، حيث أن مكافأة طرفي العقد لا تحدد سلفا وإنما تحدد كحصة شائعة في الربح إن تحقق، وبذلك نجد أن هنالك شبها بمكافأة حملة الأسهم العادية في الشركات المَغفلة أو شركات الأسهم.

ب- **صيغ الهامش المعلوم**: مثل المرابحة والسلم والاستصناع والجعالة والإجارة بتفريعاتها، حيث أن مكافأة البنك تُحدّد سلفا كمبلغ مقطوع وحيث أن المخاطرة تكون أقل في هذه الحالة. ولعل ذلك ما يفسر تفضيل البنوك الإسلامية لهذه الصيغ حيث تشير الأرقام أن (٨٠%) من تمويلات المصارف الإسلامية تتم في إطار صيغ الهامش المعلوم (مرابحة، إجارة، سلم،...) بينما لا تشكل محفظة التمويل بالمشاركة خُمُس التمويلات الممنوحة[١٠].

---

(٩) في حديث لي مع المدير العام لأحد المصارف الإسلامية، ذكر لي أن البنك الذي يشرف عليه قام بتمويل خمسة مشاريع بصيغة المضاربة وأن المشاريع كلها أظهرت نتائج سلبية وبذلك تعرض البنك إلى خسائر رأسمالية جعلته يفضل التعامل بصيغ الهامش المعلوم مع عملائه.

(١٠) أنظـر: Munawar Iqbal, Ausaf Ahmad & Tariqullah Khan (1998), *Challenges Facing Islamic Banking*, occasional paper, No 2, IRTI, IDB, Jeddah, Saudi Arabia.

إن مثل هذا الإجراء من قبل البنوك الإسلامية يعتبر في تقديرنا سلوكا عقلانيا وأن سياسة الحذر التي تنتهجها هذه الأخيرة محمودة للمحافظة على سمعتها وعلى حقوق المودعين حتى وإن كانت تربطهم بالبنك علاقة المضاربة الشرعية التي تفرض عليهم تحمل الخسارة إن تحققت.

وهناك نقطة هامة يجب الإشارة إليها وهي أن الاقتصاديين الإسلاميين في حديثهم عن البنك الإسلامي، فهم يرجعون-شعروا بذلك أم لم يشعروا به- إلى البنك التجاري الذي يقبل الودائع، وينشئ النقود الكتابية ويتعامل مع جمهور عريض من المودعين ومن وحدات العجز التمويلي كذلك. أي بمعنى أننا نُخلط بين البنك الإسلامي وبنك التجزئة (retail banking) الذي ينتشر بشكل مكثف في المدن للتقرب أكثر من جميع الأعوان الاقتصاديين. إذا كان الأمر بهذه الصيغة، هل من المنطق أن نطلب من البنوك الإسلامية التوسع في استعمال صيغ المشاركة والتقليل من صيغ الهامش المعلوم؟

إن مثل هذا الطلب لا ينسجم مع الواقع على اعتبار أن بنوك التجزئة تتعامل مع جمهور عريض من المودعين وعدد كبير، بل غير محدود، من المتعاملين الاقتصاديين الممثلين بوحدات العجز التمويلي بمختلف تشكيلاتها وأحجامها. هل يُعقل أن نطلب من بنك متخصص في تمويل دورة الاستغلال التقيد بصيغ المشاركة وأن ينتظر نهاية السنة المالية وإعلان نتيجة النشاط ليتم تحديد حصته من الربح (إن وجد)؟ وهل يتوفر البنك الإسلامي على الإمكانيات المادية والبشرية للتحقيق مع جميع العملاء والتأكد من صحة البيانات؟ إن الصعوبة البالغة في تحقيق مثل هذا الإجراء يؤدي بالبنوك الإسلامية لا محالة إلى تفضيل صيغ الهامش المعلوم التي تعفيها من كل هذا العناء. ثم أن وجهة البنك التجاري، أو بنك التجزئة هو تمويل الاحتياجات المالية المتعلقة بدورة الاستغلال وهي في العادة احتياجات قصيرة الأجل مما يجعل من العسير اللجوء إلى صيغ المشاركة.

٢,٢ - ماذا نفعل إذا بصيغ المشاركة؟

لا أحد يشك في أن صيغ المشاركة تصلح لتمويل المشاريع طويلة الأجل بمبالغ ضخمة وبأعداد محدودة. فالبنوك في هذه الحالة ستكون أكثر جاهزية لمراقبة الأموال المستثمرة والتعرف على طبيعة التدفقات النقدية وحصة كل طرف في النتيجة في نهاية الدورة المالية. هذا ما يدفعنا إلى التفريق بين المؤسسات المالية غير المصرفية من جهة، والمؤسسات المالية النقدية أو بنوك التجزئة المذكورة أعلاه من جهة أخرى. يمكن أن نسمي هذه المؤسسات المالية غير المصرفية **ببنوك المشاركة** على اعتبار أنها تستعمل صيغ المشاركة في تعاملها مع عدد محدود من وحدات العجز التمويلي. بهذا المعنى فإن بنوك المشاركة هذه تشبه إلى حد كبير بنوك الأعمال أو بنوك الاستثمار المعروفة في الدول الغربية.

٣- خصوصية بنوك الأعمال أو بنوك المشاركة

بصفة عامة فإن بنوك الأعمال هي مؤسسات مالية متخصصة في التمويل طويل الأجل حتى وإن كانت تقدم أحيانا قروضا قصيرة الأجل. ويلاحظ أن أسعار الفائدة المطبقة على القروض طويلة الأجل تكون في العادة أكبر من تلك المطبقة على القروض قصيرة الأجل. ولكن الأمر يختلف بالنسبة لبنوك المشاركة التي يجب أن تقدم تمويلات طويلة الأجل حتى تتمكن من حساب حصتها في الأرباح المحققة، أي بمعنى آخر أن هذا النوع من البنوك يتخصص في تمويل الاستثمار وليس دورة الاستغلال. هذا النوع من النشاط التمويلي يوجه أكثر للاستثمارات الجديدة (أي خلق مؤسسات جديدة) أو الاستثمارات التوسعية وليس لتغطية عجز في الخزينة. إن المهمة الرئيسية لبنوك الأعمال هي المساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة. وهنالك طريقتان لهذه المساعدة: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

ففي الطريقة المباشرة، يلعب بنك الأعمال أو بنك المشاركة دور المساهم النشط لفترة معينة قبل أن ينسحب من المشروع. فبالتعاون مع المؤسسين يقوم البنك بإنشاء مكتب دراسات حيث يتم دراسة كافة الجوانب التقنية والتجارية والمالية وكذا الجدوى الاقتصادية لإقامة المشروع الجديد. فعندما يقوم البنك بهذا الدور الأساسي، فهو يعرّض أمواله للمخاطرة جنبا إلى جنب مع باقي المؤسسين. أما الطريقة الثانية لإنشاء جديدة فتتمثل في المساعدة التي يقدمها بنك الأعمال في إصدار أوراق مالية طويلة الأجل* حيث يكون المؤسسون قد قاموا بوضع خطة العمل دون مساعدة من البنك. ما هو مطلوب من بنك الأعمال في هذه الحالة هو الترويج للأوراق المالية ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها، أي بعبارة أخرى أن البنوك أصبحت تلعب دور الوسيط في البورصة بعد استفحال ظاهرة العولمة المالية التي أجبرت البنوك على تطوير إستراتيجيات جديدة لم تكن معروفة في السابق(١١).

في هذه الحالة الثانية، فأن بنك الأعمال لا يتحمل نفس المخاطر التي يتحملها في الطريقة المباشرة المذكورة أعلاه حيث يكتفي بالترويج والدعوة للاكتتاب في الأوراق الجديدة المُصْدَرَة. فهو يقدم خدماته وإذا ما أعرض الجمهور عن الاكتتاب في الإصدارات الجديدة، فالبنك لا يتحمل أي مسؤولية لأنه ليس شريك في المشروع.

---

* تتمثل هذه الأوراق المالية في الأسهم وصكوك الإجارة في النظام الإسلامي، والأسهم والسندات في النظام الرأسمالي.

(١١) أن المنافسة الشديدة التي فرضتها الأسواق المالية على الوساطة المصرفية دفعت بالبنوك إلى تطوير إستراتيجيات جديدة غيرت كثيرا من المفاهيم المرتبطة بالدور التقليدي للوساطة المالية بعد استفحال ظاهرة اللانظامية (déréglementation) واللاحواجز (décloisonnement) واللاوساطة (désintermédiation).

انظر: Dominique Plihon, Les banques: nouveaux enjeux, nouvelles stratégies, la documentation française, Paris, 1998

هذا وتجدر الإشارة أن في بعض الأحيان يقوم البنك بالاكتتاب في جزء من الإصدار الجديد ويسعى إلى تعزيز الأسعار في السوق المالية إلى حين التفات الجمهور إلى هذه الأوراق المالية وتحفيز المستثمرين لشرائها، أي بمعنى آخر خلق طلب لهذه الإصدارات.

هذا ويلاحظ أن بنك الأعمال وكذا الدور المنتظر لبنك المشاركة لا يتوقف عند المساعدة على إنشاء المؤسسات، بل يتعدّاه إلى المساهمة في عمليات التوسيع للمشاريع القائمة بالدعوة للاكتتاب في أية زيادة لرأس مال. وفي هذه الحالة يتجدد دور بنك الأعمال على الطريقة الثانية المذكورة أعلاه.

٤ - بنك الأعمال وبنك المشاركة يستعملان موارد طويلة الأجل

إن مقولة أن "الأعمال تُنْجَز بأموال الغير" تنطبق على الأجل القصير ولكن ليس بالضرورة على الأجل الطويل لأن الوقوف على النتائج يحتاج إلى وقت طويل. فيجب على بنك الأعمال أن يتوفر على رأسمال كبير وعلى احتياطي هائل حتى يتمكن من تمويل الأصول الثابتة للمشاريع الاستثمارية. فالقراءة المتأنية لميزانية بنك الأعمال تظهر أن نسبة الأصول الثابتة تبقى مرتفعة بالمقارنة مع البنك التجاري. فالأرقام تشير أن الأصول الثابتة تمثل نسبة ضئيلة من استثمارات البنك التجاري تتراوح بين (٥٠/١) إلى (١٠٠/١)، ويمكن تفسير ذلك بالحذر الشديد الذي يقتضيه هذا النوع من البنوك[١٢]، حيث أن تطلعات المودعين لا تتعدى في العادة الأجل القصير. فطبيعة الموارد هي التي تحدد شكل التمويلات الممنوحة. ولذلك نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع العمليات في بنك الأعمال تتراوح بين (٥/١) إلى (٦/١)[١٣].

إن نفس قواعد الاحتراز والحذر هذه يجب أن تنطبق على بنوك الودائع الإسلامية وكذا على بنوك المشاركة. فبنوك الودائع التي تشتغل بأموال الجمهور ذي التطلعات قصيرة الأجل لا يمكنها المجازفة بهذه الأموال في مشاريع طويلة، إلا في بعض الاستثناءات. ولذلك تجد هذه البنوك في صيغ الهامش المعلوم الوسيلة المناسبة لتثمير مواردها المالية، وهذا ما يفسر عزوفها عن اللجوء إلى صيغ المشاركة. وفي مقابل ذلك نجد أن بنك المشاركة الذي يشبه بنك الأعمال من حيث الموارد ويختلف معه من حيث أسلوب التوظيف القائم على أساس الفائدة المحرمة، نجد أن هذا البنك يتناسب مع صيغ المشاركة، ومن هنا يمكننا أن نستخلص خاصية أساسية لبنك المشاركة وهي: المشاركة في رأسمال المشاريع الممولة. وللقيام بهذا الدور على أكمل وجه لا

---

(١٢) انظر: Henri Guitton, la monnaie, Dalloz, 1983, p.135.

(١٣) المرجع السابق.

بد من احترام قاعدة أساسية: إن بنوك الأعمال، مثل بنوك المشاركة، لا يمكنها المجازفة بموارد قصيرة الأجل في عمليات طويلة الأجل، يجب عليها أن تتوفر على موارد لا تقل آجالها عن سنتين. وهذا ما يفسر تعامل بنوك الأعمال مع مجموعة خاصة من أعوان الفائض التمويلي الذين يضعون مدخراتهم لفترات طويلة. هذا الصنف من المودعين هم عادة قلة من حيث العدد ولكن مدخراتهم وفوائضهم المالية كبيرة.

٥ - محدودية عدد بنوك المشاركة

إن تشابه بنوك الأعمال ببنوك المشاركة يوحي بأن هذه الأخيرة تتميز هي كذلك بمحدودية العدد، فهي عبارة عن بنوك جملة تقوم بتعبئة موارد طويلة الأجل وتتعامل مع عدد محدود من وحدات العجز التمويلي في صورة مساهمات بمبالغ كبيرة. وهنا يمكن لهذه البنوك استعمال صيغ المشاركة طالما أن مواردها تسمح لها بذلك. وهذا ما يميّز بنك المشاركة عن بنك الودائع الإسلامي. فالأول هو عبارة عن بنك جملة يتعامل مع عدد محدود من أعوان الفائض التمويلي ووحدات العجز، بينما نجد العكس بالنسبة لبنك الودائع الإسلامي الذي ينتشر في كل المدن ويتعامل مع عدد كبير من أعوان الفائض وكذا أعوان العجز التمويلي، فهو بكل بساطة بنك تجزئة، ولذلك لا يعقل أن يتعامل الأخير بصيغ المشاركة على حساب صيغ الهامش المعلوم علما بأنه متخصص في تمويل دورة الاستغلال. أما بنك المشاركة المنشود، فهو عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة في تمويل الأصول الثابتة (أي الاستثمارات). ولذلك فإن تحفظ الاقتصاديين الإسلاميين وانتقادهم للبنوك الإسلامية القائمة بسبب عدم تغليب صيغ المشاركة على صيغ الهامش المعلوم لا يعدو أن يكون - في تقديرنا - انتقادا في غير محله. ولذلك وجب إعادة صياغة نظرية البنوك الإسلامية على النحو الذي أوردناه في هذه الورقة. إنه لمن الحكمة بمكان أن نراجع منطلقاتنا الفكرية على ضوء تجربة البنك الإسلامي على أرض الواقع، وأن نتقيد في هذه المرحلة بمنهج المحاولة والخطأ(trial and error) حتى نتوصل إلى تحديد شكل ومضمون النسيج المؤسسي الذي يناسب العصر ولا يتعارض مع مقتضيات الشرع الحنيف.

إذن ما حققته البنوك الإسلامية القائمة ليس فيه قصور بالضرورة طالما أنه يستجيب لمعايير بنك الودائع الإسلامي أو بنك التجربة المتخصص في تمويل دورة الاستغلال. ولذلك لا ريب أن تُكثر من استعمال صيغ الهامش المعلوم. إذا كان هنالك نقدا، فليُوَجّه للمجهود التنظيري الذي وضعناه للبنك الإسلامي عند نشأته، وإنه لمن الشجاعة أن نعترف بالقصور (وأنا واحد منهم) وأن نحاول استدراك الأمر على النحو الذي أوردناه في هذا البحث. إذا كانت صيغ

الهامش المعلوم مقبولة شرعا، فلا لوم على البنوك الإسلامية أن تبالغ في استعمالها طالما أنها صيغ لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. فالأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر هو قصورنا عن التفكير في منظومة وساطة مؤسسية من غير بنوك التجزئة تكون قادرة على استيعاب صيغ المشاركة. فالمساهمة المتوخاة من هذه الورقة هي محاولة لاستدراك الخلل التنظيري والدعوة لإنشاء نوع جديد من المؤسسات المالية الوسيطة القادرة على تفعيل صيغ المشاركة والقبول بالمخاطرة الناتجة عن المساهمة في رأسمال شركات ناشئة أو استثمارات توسعية وبهذا المقترح يمكن القول أن النظام المصرفي الإسلامي سيتشكل من مجموعتين من الوسطاء الماليين:

ü المجموعة الأولى وتظم **بنوك الودائع*** **الإسلامية** (أو بنوك التجزئة) وهي عبارة عن مؤسسات مالية نقدية تقوم بتعبئة موارد - قلت أو كثرت -، وتقوم بإيجاد النقود الكتابية وبتمويل دورة الاستغلال أساسا، وبعض المشاريع الطويلة استثناءً. ويلاحظ أنه يمكن تصنيف البنوك الإسلامية القائمة ضمن هذه المجموعة ولا ضير أنها تستعمل صيغ الهامش المعلوم بصفة مكثفة وتتعامل مع جمهور عريض من أعوان الفائض ووحدات العجز التمويلي.

ü أما المجموعة الثانية فتضم **بنوك المشاركة** (أو بنوك الجملة) وهي عبارة عن مؤسسات مالية غير نقدية تقوم بتعبئة موارد طويلة ومتوسطة الأجل وتتعامل مع عدد محدود من أعوان العجز التمويلي يتم انتقاءهم عن قرب للتقليل من مخاطر الاستثمار لأنها تتعامل معهم بصيغ المشاركة في الربح والخسارة أساسا، وبصيغ الهامش المعلوم استثناءً كالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك لتمويل بعض الأصول الثابتة.

الآن وقد اتضحت الصورة بالنسبة لبنوك الودائع الإسلامية وبنوك المشاركة، هناك مسألة أخرى تحتاج إلى وقفة وتتعلق بتحديد هامش الربح الذي يحصل عليه البنك الإسلامي (بنك الودائع أو بنك المشاركة) في نظام يتواجد فيه هذا الأخير جنبًا إلى جنب مع البنك التقليدي الذي يتعامل بالفائدة المحرمة. ومعلوم في هذه الحالة أن تنشأ منافسة بين هذين النوعين من البنوك ولا بد أن نحاول استكشاف سلوك البنك الإسلامي في هذا المحيط التنافسي الذي يكون فيه البقاء للأقوى. هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال الفقرة رقم ٦ الموالية. وفي كل الحالات فإن للتمويل تكلفته وأن مجيء البنوك الإسلامية إلى السوق من شأنه أن يعزز المنافسة وأن يدفع بتكلفة التمويل إلى الانخفاض وكل ذلك لصالح المتعاملين الاقتصاديين. فتعدد المصارف لن

---

* لا مشاحة في المصطلح إذا استعملنا كلمة الودائع ونقصد بها مجموع الأموال التي ترد إلى البنك الإسلامي سواء أكانت ودائع جارية أو حسابات توفير أو غيرها.

يحدث ثورة ولن يوقف المسيرة الاقتصادية، بل بالعكس فهو يعطي لوحدات العجز التمويلي خيارات واسعة لمصادر التمويل المناسبة كما أنه يوفر لأعوان الفائض التمويلي، أفرادًا ومؤسسات، منتجات مصرفية تستجيب لطموحاتهم وتمكنهم من تثمير مدخراتهم بالطريقة التي تتناسب مع معتقداتهم. ولذلك أمكن القول أن المؤسسات المالية الإسلامية ليست حدثا عارضا، بل أنها وجدت لتبقى وأن الذين راهنوا على زوالها قد أخطأوا في الحكم عليها. بل أننا نقرر هنا، كما يفعل بعض المراقبين(١٤)، أن بنوك المشاركة سيكون لها شأنًا بالنظر إلى تراجع الوظيفة التقليدية للوساطة المالية على مستوى البنوك التجارية وانتعاش بنوك الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر في ظل العولمة المالية التي غيّرت الكثير من المفاهيم المالية وكسّرت الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال حتى أصبحت الأسواق المالية (التي كانت تنعت بأسواق الإقراض طويل الأجل) تنافس البنوك التجارية على القروض قصيرة الأجل. ومن هنا تتبيّن لنا أهمية الوقوف على أثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية الذي أفردنا له فقرة كاملة في نهاية هذا البحث.

٦ - المنافسة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي: مقاربة نظرية

إن قيام بنوك إسلامية تتنافس مع بنوك تقليدية يدفع البعض منا إلى التساؤل: أي البنكين يتميز بميزة تنافسية أفضل عن الآخر؟ للإجابة على هذا السؤال، لا بد من تحديد فرضيات معينة نحاول على ضوئها دراسة القدرات التنافسية لكل بنك على حدة. وفيما يلي قائمة بالفرضيات المقترحة لمعالجة الموضوع محل البحث:

- يسعى كل بنك إلى تمويل مشاريع مربحة دون ضغوط لإقحام أي من البنكين في مشاريع ليست مرغوبة.

- كل بنك يسعى إلى تعظيم الربح ولا وجود للاعتبارات الاجتماعية أو غيرها.

- يعتمد البنك الإسلامي على مبدأ المشاركة في الأرباح بينما يعتمد البنك التقليدي على سعر الفائدة على القروض التي يمنحها.

- تتمتع المؤسسة المقترضة* أو وحدة العجز التمويلي بالحرية الكاملة في اختيار البنك الذي يناسبها.

---

(١٤) انظر: Ibrahim Warde, Paradoxes de la finance islamique, Le Monde Diplomatique, Septembre 2001

* سنستعمل في هذا البحث مصطلح "**المقاول**" للتعبير عن المؤسسة المقترضة أو وحدة العجز التمويلي.

- سنركز اهتمامنا على العلاقة بين البنك والمقاول، أما العلاقة بين جمهور المودعين والبنك فلا تدخل ضمن إطار الدراسة.

- النموذج المقترح لا يأخذ بعين الاعتبار أثر الضرائب على الأرباح**.

في هذه الحالة، فإن المقاول لن يختار صيغة التمويل الإسلامي إلا إذا تبين له أن الربح المتوقع تحقيقه -بعد دفع حصة البنك- سيكون أكبر من ذلك الذي يحصل عليه في حالة اختياره للبنك التقليدي. لاحظ أن طريقة احتساب الربح تختلف باختلاف طريقة التمويل المتبعة: ففي حالة التمويل على الطريقة التقليدية، فإن الربح المتوقع تحقيقه (**رت**) يحتسب بعد طرح مجموع التكاليف -بما فيها الفوائد على القروض- من مجموع الإيرادات، أي:

رت = (م-ت-فق)

حيث أن **رت**: يمثل الربح المحقق في حالة التمويل التقليدي

م: الإيراد المحقق أو المبيعات

ت: مجموع تكاليف الاستغلال من غير الفوائد

فق: الفوائد على القروض

أما في حالة التمويل بالمشاركة، فإن المقاول لن يحتسب الفوائد على القروض طالما أنها لا توجد أساسا، وبذلك سنحصل على ربح إجمالي (**ر**) يكون أكبر من (**رت**). إلا أن المقاول مطالب في هذه الحالة بتسديد حصة البنك الإسلامي التي تساوي (**نمم** x ر) حيث:

نمم: تمثل نسبة مشاركة المصرف في ربح المقاول

ر: الربح المتوقع تحقيقه قبل دفع حصة المصرف

وبذلك فإن المقاول سيحصل على ربح قدره:

[ر - (نمم x ر)] أو [(١ - نمم) x ر]

وكنتيجة لذلك فإن المقاول لن يختار التمويل بالمشاركة إلا إذا كان:

** الواقع أن الضريبة لها تأثير مباشر على الأرباح حيث أنه في النظام التقليدي تحسب الفوائد على القروض والتكاليف المالية الأخرى ضمن تكاليف الاستغلال مما يؤدي إلى تقليص الوعاء الضريبي بالنسبة للمؤسسة وبالتالي دفع مبالغ أقل؛ أما في النظام الإسلامي فإن هذا موضوع يحتاج إلى معالجة خاصة تخرج عن نطاق هذا البحث، ولذا فضلنا استبعاد عامل الضريبة على الأرباح.

(١ - نمم) x ر ≤ رت (١)

بما أن سعر الفائدة معروف ومحدد مسبقا، وبافتراض أن الربح المتوقع يمكن احتسابه - ولو بطريقة تقريبية - باستخدام وسائل التنبؤ المتعارف عليها، فإن المتغير الوحيد في المعادلة (١) يتمثل في نسبة مشاركة البنك، أي **نمم**. نخلص من هذا أن "المفاوضات" بين الطرفين ستنصب ابتداء حول هذا المتغير دون غيره، وبذلك فإن البنك الإسلامي لن يكون حرا في فرض نسبة مشاركته في أرباح العميل خوفا من أن يتوجه هذا الأخير إلى البنك التقليدي. وبالرجوع إلى المعادلة (١)، فإنه يمكننا تحديد **نمم** كالآتي:

(١ - نمم) x ر ≤ رت

١ -نمم ≤ رت/ر

-نمم ≤ رت/ر - ١

نمم ≥ ١ - (رت/ر) (٢)

بما أن الربح المحقق (ر) يساوي الربح المحصل في حالة التمويل التقليدي (**رت**) مضافا إليه الفوائد على القروض (**فق**)، فإنه يمكننا القول أن:

رت = ر - فق

لنقوم الآن بتغيير (**رت**) في المعادلة (٢):

نمم ≥ ١ -[(ر -فق/ر)]

نمم ≥ ١ -[(ر/ر -فق/ر)]

نمم ≥ ١ -(١ -فق/ر)

نمم ≥ ١ - ١+فق/ر

نمم ≥ فق/ر

مما سبق نستنتج أن على البنك الإسلامي -إذا ما أراد عرض شروط لا تنفر المقاول خشية أن يتوجه إلى البنك التقليدي- أن يبقى في حدود ما يعرضه هذا الأخير، أي:

نمم = فق/ر (٣)

من المعادلة السابقة نستنتج أن هنالك علاقة طردية بين حصة الربح التي تؤول إلى البنك ومعدل الفائدة. كما يمكن قراءة المعادلة (٣) بطريقة أخرى: إنه عند مستوى معين من سعر الفائدة ومستويات مختلفة من الربحية فإن نسبة أرباح البنك الإسلامي تزداد عندما تنخفض أرباح المقاول، والعكس صحيح.

يمكننا تسليط المزيد من الضوء على هذه الاستنتاجات بإعطاء مثال عن مشروعين يستخدمان مبلغين متساويين من رأس المال ولكنهما يحققان مستويات مختلفة من الأرباح.

المشروع الأول:

يجب احتساب نسبة أرباح البنك (**نمم**) بحيث أن المقاول يحصل على نفس العائد بغض النظر عن مصدر التمويل الذي يختاره. فإذا ما اقترض من البنك التقليدي مبلغ ١٠٠٠٠ وحدة نقدية (ون) مثلا بسعر فائدة قدره (١٠%) وحقق عائدا قبل دفع الفائدة على القرض قدره ١٠٠٠٠ون، فإن ربحه الصافي يساوي:

١٠٠٠٠ون - ١٠٠٠ون = ٩٠٠٠ون.

إذا أردنا أن يحافظ المقاول على نفس المستوى من الأرباح فإن لجوءه إلى البنك الإسلامي يقتضي:

(١-نمم) x ر = ٩٠٠٠ون

(١-نمم) x ١٠٠٠٠ون = ٩٠٠٠ون

نمم = ١٠%

المشروع الثاني:

لنفرض بالنسبة للمشروع الثاني تحقيق مستويين من الأرباح: الأول أكبر من المستوى السابق، والثاني أقل. إذا ما حقق المشروع مستوى ٢٠٠٠٠ون مثلا، فإن المقاول سيحصل في حالة التمويل التقليدي على عائد قدره:

رت = ر - فق

رت = ٢٠٠٠٠ون - ١٠٠٠ون = ١٩٠٠٠ون

أما بالنسبة للتمويل بالمشاركة وفي حالة ثبات نسبة مشاركة البنك الإسلامي، أي (١٠%)، فإن المقاول سيحصل على عائد قدره:

(١-نمم) x ر = (١ - ٠,١٠) x ٢٠٠٠٠ون = ١٨٠٠٠ون

في مثل هذه الحالة فإن المقاول يوشك أن يتوجه إلى البنك التقليدي إلا إذا وافـق منافسه على تعديل نسبة مشاركته في الأرباح بحيث يؤدي ذلك إلى توازن المعادلة من جديد، وبلغة الأرقام فإن ذلك يعني:

نمم = فق/ر = ١٠٠٠ون/٢٠٠٠٠ون

نمم= ٥%

أما إذا حقق المشروع الثاني مستوى من الأرباح (ر) أقل من ١٠٠٠ون، وبافتراض أن البنك الإسلامي لم يغير من نسبة مشاركته في أرباح المقاول، فإن ذلك بالتأكيد سيفوت عليه فرصة تحقيق أرباح إضافية، الأمر الذي يخل بهدف تعظيم الربح الذي يسعى إليه البنكان. أما من وجهة نظر المقاول فإن ثبات نسبة مشاركة المصرف الإسلامي عند تدني مستوى العائد سيمكنه من تحقيق هامش ربح لن يحصل عليه في حالة التمويل التقليدي ؛ أي بعبارة أخرى فإن الفرصة التي يمنحها النظام الإسلامي للمقاول المتعثر لا يوفرها له النظام التقليدي، بل العكس صحيح حيث "كلما واجه المدين صعوبات مالية، كلما تعرض لشروط إقراض أشد قساوة"[١٥].

وإذا ما حاولنا تعميم هذا الاستنتاج على مستوى العلاقات المالية بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فإنه يمكننا القول أن طريقة التمويل بالفائدة لا تصلح للدول المتخلفة التي تعاني من تدني مستويات الإنتاجية في معظم القطاعات، ولذلك ليس هنالك ما يبعث على التفاؤل فيما يخص فرص تحسن ملاءة الدول الأكثر مديونية، وأما إجراءات إعادة الجدولة وما شابهها من "مسكنات" فما هي إلا صورة من صور تأجيل للأزمة لا غير؛ بعبارة أخرى يمكننا القول أن البنوك التقليدية لا يمكنها النماء والازدهار إلا في محيط اقتصادي يتسم بالفعالية، فإذا ما تدهورت الأوضاع الاقتصادية انعكس ذلك مباشرة على عوائدها بحكم التزاماتها الثابتة تجاه المودعين وعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم. وإذا رجعنا إلى نموذجنا فإن المقاول - وبحكم اختلاف شروط الدفع- سيتبنى الإستراتيجية التالية:

إستراتيجية المقاول:

فهمنا من المثال السابق أن المقاول لن يختار صيغة التمويل بالمشاركة إلا إذا لم تتعد حصة البنك قيمة الفوائد التي يدفعها للمصرف التقليدي، أي:

---

(١٥) Paul Fabra, *Les taux d'intérêt et les moeurs du marché*, in Le Monde 30/01/1990,p. 27.

نمم x ر = فق (٤)

وبما أن الربح المتوقع (ر) لا يمكن أن يتساوى مع الربح الحقيقي (**رح**) إلا في حالة التأكد -وعندها يكون **نمم x** ر = **فق**- فإنه بالإمكان تغيير (نمم) في المعادلة (٤) بالرجوع إلى المعادلة (٣) حيث نحصل على:

(فق/ر) x رح = فق	(٥)[*]

حيث: رح= الربح الحقيقي

في هذه الحالة ما هي الآثار المتوقعة على قرارات المقاول في حالة ما إذا تعذر عليه تحقيق الأرباح المتوقعة؟ إن الإجابة على هذا السؤال تؤدي بنا إلى دراسة إستراتيجية البنك الإسلامي.

إستراتيجية البنك الإسلامي:

بلا شك سيولي البنك اهتماما كبيرا لمدى مصداقية توقعات الأرباح ذلك أن التوقعات المتفائلة ستكون لصالح المقاول لأن البنك سيحصل على أرباح أقل ؛ بالتعبير الإحصائي فإنه يتوجب على البنك الإسلامي العمل على تقليل الفجوة بين الربح المتوقع (ر) والربح الحقيقي (**رح**)، أي الحصول على معامل تباين[**] أقرب ما يكون من الصفر، وبذلك فإنه كلما زادت توقعات البنك تفاؤلا كلما ابتعدت عن الواقع وكلما أثر ذلك سلبا على ربحيته.

إذا يمكن القول بأن إستراتيجية المصرف ستبنى على أساس التقليل من قيمة الأرباح المتوقعة (ر)، بينما العكس صحيح بالنسبة للمقاول. وإذا رجعنا إلى المعادلة (٥) فإن كل الإستراتيجيات سيتحدد على أساس العلاقة (**رح/رم**)، أي مدى تقارب أو ابتعاد الربح المتوقع من الربح الفعلي حيث تواجهنا ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول:

(رح/ر) x فق = فق

ويحصل هذا عندما **رح**=ر أي في حالة التأكد -وهو أمر متعذر في حياة البشر لأن الغيب في علم الله سبحانه وتعالى-، في هذه الحالة فإن المقاول لا يبالي من أي مصدر يحصل على التمويل وهو ما يمكن وصفه بوضع "اللامبالاة" أو "عدم الاهتمام".

[*] يمكننا تغيير المعادلة (٥) بأن نجعل (ر) في البسط و(رح) في المقام فإن ذلك لن يؤثر على النتائج التي سنتوصل إليها على أية حال.

[**] معامل التباين = الانحراف المعياري/العائد المتوقع.

السيناريو الثاني:

(رح/ر) x فق < فق

يحصل هذا في حالة ما إذا كان الربح الحقيقي أقل من الربح المتوقع، أي:

رح < ر ؛ في هذه الحالة فإن التمويل بالمشاركة يكون أفضل بالنسبة للمقاول. أما البنك فإنه يفوت على نفسه فرصة تحقيق أرباح إضافية.

السيناريو الثالث:

(رح/ر) x فق > فق

يحصل هذا في حالة ما إذا كان الربح الفعلي أكبر من الربح المتوقع، أي:

رح > ر؛ في هذه الحالة فإن المقاول يوشك أن يلجأ إلى البنك التقليدي إذا بدا له أن التمويل بالمشاركة يخفض من أرباحه.

من خلال السيناريوهات الثلاثة السابقة يمكن القول أنه ليس من صالح البنك الإسلامي وضع شروط تكون في نظر المقاول أشد من تلك التي يضعها منافسه التقليدي ؛ وعليه يجب دراسة الموقف التفاوضي للمقاول أمام البنك الإسلامي.

الموقف التفاوضي للمقاول:

يفهم مما سبق أن المقاول سيركز إلى التوقعات الأكثر تفاؤلا إيمانا منه أن الربح الذي سيحصل عليه هو في الواقع أقل من الأرقام التي يظهرها للبنك الإسلامي عند طلب التمويل. وإذا ما حصل هذا فإنه سيؤدي بالضرورة إلى تحويل جزء من الأرباح إلى البنك الشريك تكون في قيمتها أقل من الفوائد التي تدفع للبنك التقليدي فيما لو اختار المقاول طريقة الاقتراض. وعليه فإن على البنك الإسلامي التعامل مع توقعات المقاول بحذر شديد لأن هدف هذا الأخير هو الوصول إلى أدنى نسبة مشاركة ممكنة. ولكن ما رد فعل البنك؟

رد فعل البنك الإسلامي:

بناء على الموقف المتوقع من المقاول، فإن البنك الإسلامي -وهو يقوم بدراسة ملف العميل- سيركز على التوقعات الأقل تفاؤلا، أي بعبارة أخرى فإن عليه بناء إستراتيجيته على أساس أن الربح الفعلي سيكون أقل بكثير من توقعات المقاول لأنه لو كان العميل على يقين بارتفاع معدلات أرباحه فإنه لربما اختار البنك التقليدي مباشرة. مما سبق هل يمكن القول أنه لن يتوجه للبنك الإسلامي إلا المقاولون الأقل حظا في تحقيق معدلات أرباح عالية على اعتبار أنه في

نهاية المطاف سيكونون هم المستفيدين بالرغم من التوقعات المتشائمة للبنك؟ لذا فالبنك الإسلامي، ووفقا للافتراضات المعلنة أعلاه، لن يتمتع بوضعية مريحة بالمقارنة مع منافسه التقليدي إلا إذا تأكد -حين إمضاء عقد التمويل- أن الأرباح التي سيحققها المقاول تكون أكبر أو على الأقل مساوية للتوقعات التي يبني عليها (أي البنك) إستراتيجيته. إن توفر مثل هذا الشرط يبدو صعب المنال، ولذلك يبقى أمام البنك الإسلامي التركيز على تطوير الطريقة التي يدير بها نشاطاته وتنويع استثماراته على أساس أنه يقترب أكثر من المؤسسة متعددة النشاطات منها إلى المؤسسة المصرفية الوسيطة بالمعنى التقليدي(١٦). بعبارة أخرى فإن على البنك الإسلامي اكتساب صفة "المقاول المحنك" الذي يحسن تعظيم الربحية وتقدير مواطن الخطر تقديرا سليما حتى يحافظ على مركزه المالي وينافس بمهارة "زميله في المهنة" البنك التقليدي. هذا وإن كان هذا الأخير مطالب بهذه الصفات، فإن البنك الإسلامي يبدو أكثر حاجة إليها بالنظر إلى تأثره المباشر بنتائج نشاط عملاءه ؛ وقد تضطر البنوك الإسلامية القائمة مستقبلا إلى تخصيص نشاطها والتركيز على مجالات معينة لأنه ثبت بالتجربة للشركات متعددة النشاطات أن تعرضت إلى كثير من الإخفاقات بسبب عدم تمكنها من احتواء ومراقبة أنشطتها المتنوعة بشكل جيد(١٧). وهكذا كلما اكتسبت البنوك الإسلامية تجربة وخبرة في مجال معين، كلما عززت من قدرتها التنافسية (competitive advantage) بحسن استغلال ميزتها النسبية* (comparative advantage) المتمثلة في استقطاب أصحاب المدخرات الذين يجدون حرجا شرعيا في التعامل مع البنوك التقليدية.

ولأداء دورها المنشود المتمثل في "المقاول المحنك" فإن على البنوك الإسلامية وبصفة خاصة بنوك المشاركة العمل على استقطاب الكفاءات المتميزة في إدارة الأعمال التي سيكون من مهامها الأساسية:

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها تحديدا دقيقا وواضحا ثم ترجمتها إلى أرقام وبيانات يسهل على متخذي القرارات استيعابها وفهمها.

---

(١٦) انظر "الوساطة المالية في الإسلام"، ورقة بحث مقدمة من الباحث إلى الملتقى العلمي الدولي المنعقد بجامعة قسنطينة بالجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٤ مارس ١٩٩٠م الذي خصص لموضوع "البنوك الإسلامية: الواقع والآفاق".

(١٧) انظر William A. Dymsza, *Multinational Business Strategy*, Mc Graw-Hill, 1972, 17.

* إن نظرية "المزايا النسبية" التي جاء بها الإقتصادي الانجليزي الشهير دايفد ريكاردو David Riccardo لم تعد كافية اليوم ذلك أن التطور الاقتصادي المعاصر يتطلب كفاءة عالية في الأداء، ولذلك فالعبرة اليوم في اكتساب المزايا التنافسية وعدم الاكتفاء بالمزايا المقارنة.

• بناء وتطوير إستراتيجية استثمارية متكاملة تنسجم مع صيغ التمويل الإسلامية الكثيرة والمتنوعة.

• صياغة المبادئ الإسلامية صياغة مؤسسية عصرية تراعي توجيهات الشريعة السمحاء في مجال العمل المصرفي وذلك بالتعاون مع هيئات الفتوى على مستوى كل مصرف.

• القيام بالدراسات والأبحاث التي تهدف إلى استكشاف فرص الاستثمار المناسبة والتي لا تتعارض مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

• وضع الخطط المتضمنة للاحتياجات المادية والبشرية للمصرف ثم تطوير برامج دعاية وإعلان لتعبئة المزيد من المدخرات واستقطاب الموارد البشرية الأكثر كفاءة.

هذا وإن كانت الاستنتاجات السابقة تبقى رهينة الفرضيات المعلنة في بداية البحث، فإن هنالك ملاحظات، أو بالأحرى تحفظات يجب التنبيه إليها:

١- إننا في نموذجنا لم نأخذ بمبدأ "**المغنم بالمغرم**"* كاملا حيث ركزنا على المشاركة في الأرباح فقط بينما يمنح البنك الإسلامي للمقاول فرصة تحمل جزء من الخسارة إن وجدت، وهذا ما لا يمنحه البنك التقليدي، وبذلك فإنه ليس من المستبعد أن يتوجه إلى البنك الإسلامي أصحاب المشاريع الواعدة ذات المخاطر العالية**، لذا يمكن القول أنه من الخطأ اعتبار البنك الإسلامي بالضرورة ملاذ المقاول "الفاشل" فقط.

٢- هنالك صيغ أخرى يمكن للبنك الإسلامي التعامل بها مع عملائه (و هو أمر حاصل فعلا) كالمرابحة والإجارة والسلم والجعالة والاستصناع والمزارعة وغيرها، والتي تشتمل على مخاطر أقل ومزايا أكبر بالنسبة للطرفين.***

---

* أحيانا يستعمل مصطلح "الغنم بالغرم" ويعني المشاركة في الربح والخسارة وهي قاعدة فقهية مفادها أنه لا يمكنك الحصول على مغانم (أرباح) إلا إذا غرمت على ذلك بموافقتك على تحمل جزء من الخسائر.

** معروف لدى الاقتصاديين أن المشاريع ذات العوائد المرتفعة تكون دائما محفوفة بالمخاطر العالية ؛ وهذا ما أكدته التجربة في خلال السبعين سنة الماضية حيث بلغ متوسط العائد على المستوى الدولي على التوظيفات في الأسهم نسبة (١٠%)، أما السندات فكان نصيبها (٥%) فقط، بينما لم يتجاوز معدل العائد على الودائع المصرفية (٣%) وهو يمثل نفس متوسط معدل التضخم في خلال هذه الفترة ولذلك يعتبر أن أصحاب الودائع قد حافظوا على قدرتهم الشرائية دون اكتساب أي عائد إضافي يذكر. (استقينا هذه المعلومات من شركة ED & MAN Investment Products أثناء معرض المال المنعقد بدولة الكويت في شهر نوفمبر ١٩٩٥).

*** كمثال على ذلك يمكن ذكر صيغة المرابحة أو البيع بالأجل للآمر بالشراء حيث لا يتحمل العميل أي نوع من المخاطرة إلى حين استلام البضاعة بينما يحتفظ البنك بملكية هذه الأخيرة إلى حين وفاء العميل بجميع التزاماته. نفس الكلام ينطبق على صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك وهي الصيغة التي تشبه إلى حد ما صيغ Hire-purchase و Leasing.

٣- استبعدنا من النموذج كل الاعتبارات وبخاصة الوازع الديني، بينما الواقع يدل على أهمية هذا العنصر في قرارات التمويل[١٨]. ولكن هذا لا يعني أن المستثمر المسلم غير رشيد، بل يجب على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية مراعاة هذا العنصر والعمل باستمرار على إرضاء عملائها.

وفيما يلي سنحاول عرض بعض الأفكار عن أثر العولمة على صناعة الخدمات المصرفية.

٧- أثر العولمة المالية على الصناعة المصرفية:

إن المتتبع للشأن المالي يلاحظ أن استفحال ظاهرة العولمة المالية جاءت بعد فك الارتباط بين الدولار الأمريكي وبالأونصة الذهبية الذي قررها الرئيس الأمريكي الهالك ريتشارد نيكسون في ١٩٧١/٠٨/١٥، حيث دخل بعدها العالم في نظام التعويم (Système des changes flottants) الذي ضاعف من عدم استقرار سوق صرف العُمْلات. وموازاة مع أزمة الطاقة التي شهدها عقد السبعينات من القرن الماضي وتشكيل فوائض مالية كبيرة لدى الدول المصَدّرة للنفط التي راحت تبحث لها عن توظيفات خارج الدوائر المصرفية، ثم ظهور أزمة مديونية الدول النامية -ثم قيام معظم دول العالم بإصلاحات مالية واقتصادية جذرية- كل هذه العوامل أدت إلى بروز ثلاثة عوامل أساسية شكلت في مجموعها الرافد لظاهرة العولمة المالية وهي: اللاوساطة (désintermédiation) المالية واللانظامية (déréglementation) واللاحواجز(décloisonnement)، وبذلك فُرضت على الصناعة المصرفية منافسة قوية من قِبل الأسواق المالية أدت إلى زيادة الطلب من قبل الأعوان الاقتصاديين على الأدوات المالية التي لم تكن معروفة في السابق كالخيارات (options) والمبادلات (swaps) والمستقبليات (futures) وهي كلها أدوات تهدف إلى تحويل المخاطر إلى الغير وزيادة السيولة وتسهيل عمليات الإصدار للأوراق (أسهم سندات). أمام هذه الإفرازات، تجد المؤسسات المالية بصفة خاصة نفسها مرغمة على مواكبة هذه التطورات بالسعي للاستجابة للرغبات الدقيقة للزبائن بتحسين خدماتها وتنويع منتجاتها. إن

---

(١٨) في دراسة سبق أن قمنا بها لدى بيت التمويل الكويتي تبين أن (٩٣%) من المستجوبين من العملاء قرروا التعامل مع هذه المؤسسة لأنها لا تتعامل بالفائدة؛ كما أن (٨٠%) منهم لن يندموا في حالة ما إذا حقق المصرف خسارة. انظر رسالتنا:

The Business of interest-free banking with particular reference to the Kuwait Finance House, Msc Dissertation, Heriot-Watt University, Dept. Of Business Organisation, Edinburgh, U.K., 1982.

من ناحية أخرى يقول الاقتصادي السويدي الشهير ميردل Myrdall أن "الاقتصاد مشحون بالقيم" Economics is value loaded بعد أن ظل طيلة ما يربو عن عقدين من الزمن يدرس لطلبة العلوم الاقتصادية أن مادة الاقتصاد لا تختلف عن مثيلاتها من العلوم الدقيقة.

التطور الذي تشهده الصناعة المالية من شأنه أن يضاعف من متطلبات الإبداع المالي حتـــى وإن تميّز المحيط العام بنوع من الاستقرار النّسبي من حـــين لآخـــر. ولـــذلك فالمؤسســـات الماليـــة الإسلامية مطالبة بإيجاد بدائل شرعية للمنتجات المالية التي لا تنسجم مـــع الضـــوابط الشـــرعية كالمشتقاة وعمليات التوريق securitization، إلى جانب ضرورة توحيـد المعـــايير المحاســـبية والعقود المالية التي تتعامل بها معظم المؤسسات المالية الإسلامية. وهذا ما يمثل أبـــرز الآثـــار للعولمة المالية على المصارف الإسلامية.

أخيرا سنختتم بحثنا هذا بالوقوف على بعض الاستنتاجات التي تمس العلاقات المالية على المستوى الدولي القائمة على أساس الفائدة في محاولة لإبراز مـــدى إمكانيـــة مســـاهمة النظـــام الإسلامي في تحسين العلاقة لصالح جميع الأطراف.

٨ - النظام الإسلامي وفُرص تطوير العلاقات المالية بين الدول الدائنة والدول المدينة

إن ما عرضناه في الفقرات السابقة يمكن أن يساعدنا في الخروج بـــبعض الاســـتنتاجات الهامة المتعلقة بالنظام المالي العالمي، ومن هذه الاستنتاجات:

١ - إن نظام الإقراض الدولي الذي يقوم على أساس الفائـــدة لا يصـــلح إلا فـــي محـــيط اقتصادي فعال لأن مكافأة المقرض تحدد مسبقا، بينما لا تعرف نتائج الدورة الإنتاجية إلا لاحقا، وهذا موطن الضعف الأساسي في النظام التقليدي[*]، مما أدى إلى ظهور ظاهرة جديدة أســـميناها ب: **اقتصاديات المديونية Leveraged economies** حيث أفرز الاعتماد المفرط على الاســـتدانة إلى وجود دول تعتمد على القروض الخارجية دون مراعاة لقدرة التسديد مما زاد من تبعيتها من غير أن تحقق التنمية المنشودة.

٢ - في حالة ما إذا أخفق المقترض ولأسباب موضوعية خارجة عن نطاقه في تحقيق تدفق نقدي كافي لتغطية الأعباء المالية وتوفير أرباح، فإن مكافأة المقرض تفقد من مبررات وجودها.

٣ - من المفارقات العجيبة أن يتعرض المقترض المعسر إلى شروط إقراض أشد قســـاوة في وقت هو في أمس الحاجة إلى المساعدة. ولقد عالج القرآن الكريم هذه الظاهرة معالجة تليـــق بمقام كتاب ربنا حيث يقول المولى تبارك وتعالى: "**وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميســـرة**"[١٩]،

---

[*] دليلنا في ذلك أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية هي أكبر دولة مدينة في العالم إلا أن الخبراء لا يبدون تخوفا كبيرا من ذلك في حين أن الأصوات ترتفع من كل مكان عندما يتعلق الأمر بالدول الأقل نموا كالدول الافريقية وبعض دول أمريكا الجنوبية كالمكسيك مثلا.

(١٩) البقرة: ٢٨٠.

والنظرة إلى ميسرة لا تعني إعادة الجدولة على الطريقة التقليدية حيث تتضاعف الفوائد لتزيد من متاعب الدول المدينة.

٤ - إن المنطق الذي يقوم عليه نظام الفائدة يبدو وكأنه يشجع الأقوياء ويترك الضعفاء يواجهون لوحدهم مخاطر المستقبل المجهول في حين أن النظام الإسلامي يضمن للمدين المعسر حقا في موارد الزكاة إذا تبين أن مسئولية هذا الأخير محدودة في العسر الذي لحق به.

٥ - يمكن القول أن نظام الفائدة الذي رسخ وجوده في الدول المتقدمة لا يصلح بالضرورة للاقتصاديات المتعثرة، وما الطريق المسدود الذي آلت إليه الدول الأكثر مديونية إلا دليل قاطع على هشاشة هذا النظام في التعاملات الدولية.

٦ - رغم هذه الدلالات الدامغة فإن المسئولية تحمل دائما للدول المدينة، وما رأينا أبدا إشارات إلى مسئولية النظام الذي يكفل للدائن حقوقه ولا يبالي بمصير المدين المتعثر.

٧ - رغم الطريق المسدود الذي آلت إليه الدول المدينة والفشل الذريع الذي مُنِيَ به نظام الفائدة على مستوى العلاقات المالية بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فإنه من النادر جدا الوقوف على كتابات فريدة من نوع: "إن الضغوط التي يمارسها نظام الإقراض السائد يهدد بصفة مباشرة مستقبل العالم الثالث... وتبقى الشراكة المؤسساتية (partenariat d'entreprise) تمثل شكلا جديدا للعلاقات بين الشمال والجنوب"[٢٠].

٨ - مما سبق هل يمكن القول أن النظام الإسلامي الذي يقوم على مبدأ "المغنم بالمغرم" هو أكثر ملاءمة لاقتصاديات الدول النامية حيث يلتقي الطرفان (الممول والمتمول) في إطار شراكة يتحمل كل طرف جزء من مخاطر الأعمال؟

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة أن نضع لبنة جديدة في البناء التنظيري للصيرفة الإسلامية من خلال تصور لمؤسسة مالية إسلامية غير نقدية قادرة على خدمة التنمية باستعمال صيغ المشاركة التي تصلح لتمويل المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل. وباعتماد هذا النوع من المؤسسات التمويلية التي أسميناها بـ**بنوك المشاركة** والتي ستعمل جنبا إلى جنب مع **بنوك الودائع الإسلامية** التي تستعمل صيغ الهامش المعلوم كما هو الحال مع البنوك القائمة سيكتمل البناء المؤسسي للصيرفة الإسلامية وسنكون حينها قد خففنا من حدة انتقادنا للبنوك القائمة منذ أكثر من

---

(٢٠) Véronique Vastel, *L'évolution récente des idéologies du développement depuis les années cinquante*, Revue du CEDIMES "Synergie", N#2, Dec. 1988,pp 15-16, Université Paris II.

ثلاثة عقود لعدم الانتقال من مرحلة الهامش المعلوم إلى مرحلة المشاركة. وللإشارة فإن بنوك المشاركة هذه ستلعب دورا مماثلا لبنوك الأعمال أو بنوك الاستثمار في الاقتصاديات الرأسمالية.

وبالنظر إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية فالبنوك الإسلامية مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى على رفع التحدي والاستجابة لرغبات العملاء بتطوير منتجات مصرفية ومالية بديلة لحزمة المشتقات التي أفرزتها العولمة المالية. فالمتعامل المسلم كغيره من المتعاملين في النظم المالية الأخرى يحتاج إلى آليات مستحدثة للتغطية ضد مخاطر الاستثمار ولا بد للمؤسسات المالية الإسلامية السعي الحثيث للاستجابة لهذه الرغبة علما بأن التطور لا يعرف التوقف وأن حاجات الإنسان تتجدد وأن البحث عن البدائل يشكل لب التحدي الذي تواجهه صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

المراجع

بوجلال محمد، البنوك الإسلامية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٩٠

رفيق يونس المصري، مصرف التنمية الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠

مجلـــس الفكـــر الاســـلامي بباكســـتان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، ١٩٨٣

سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠

مصطفى أحمد الزرقا، المصارف: معاملاتها، ودائعها وفوائدها، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإســـلامي، جدة، المملكة العربية السعودية-١٩٨٣

Arrif Mohamed (1982) *Monetary policy in an interest-free Islamic economy: nature and scope*, in **M. Arrif** (ed.), Monetary and fiscal economics of Islam, Centre international de recherches en économie islamique, Djeddah.

______________, (1988) *Islamic Banking in Southeast Asia*, Institute of Southeast Asian Studies, Singapour.

Boudjellal Mohammed (1982) *The Business of interest-free banking with special reference to the Kuwait Finance House*, Msc dissertation, Heriot-Watt University, G.B.

______________(1998) *Le Système Bancaire Islamique*, International Institute of Islamic Thought, Herndon, USA.

Chapra Mohamed Umer (1982) *Money and Banking in an Islamic Economy*, in **M. Arrif** (ed.).

____________________, (1985) *Towards a just monetary system*, the Islamic Foundation, Leicester, G.B.

Homoud, S.H. (1985) *Islamic Banking*, Arabian Information, Londres.

Aftab, M. (1986) *Pakistan moves to Islamic banking*, The Banker, June: 5760.

El-Din, A.K. (1986) Ten years of Islamic banking, *Journal of Islamic banking and finance*, Juillet-Septembre, 3(3):4966.

Iqbal, Zubair et Mirakhor, Abbas (1987) *Islamic Banking*, IMF occasional paper n°49, Washington D.C.

Iqbal, Munawar, Ausaf Ahmad et Tariqullah Khan (1998) *Challenges Facing Islamic Banking*, occasional paper n°2, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Djeddah, Saudi Arabia.

Kahf, Monzer (1982) *Fiscal and Monetary policies in an Islamic economy*, in **M. Arrif** (ed) op.cit.

Karsten, I. (1982) *Islam and Financial intermediation*, IMF Staff papers, Mars, 29(1):10842.

Khan, M.S. (1986) *Islamic interestfree banking*, IMF Staff papers, Mars, 33(1):127.
_______________, et Mirakhor, A. (1986) *The framework and practice of Islamic banking*, Finance & Development, Septembre.
Jarhi, Ma'bid Ali (1983) *A monetary and financial structure for an interest-free economy: institutions, mechanisms and policy*, in Ziauddin Ahmad et al. (eds.), Money and Banking in Islam, Centre international de recherches en économie islamique, Djeddah, et Institute of Policy studies, Islamabad, Pakistan.
Jarhi, Ma'bid Ali and **Iqbal, Munawar** (2001) *Islamic Banking: Answers to some frequently asked questions,* Occasional paper n°4, IRTI, IDB, Djeddah, Saudi Arabia.
Man, Zakariya (1988) *Islamic Banking*: The Malaysian experience, in **M. Arrif** (ed), op.cit.
Mohsin, M. (1982) *Profile of riba-free banking*, in M. Arrif (ed.), op.cit.
Nienhaus, V. (1986) Islamic Economics, Finance and Banking Theory in Practice, *Journal of Islamic banking and finance*, 3(2): 3654.
Scharf, T.W. (1983) *Arab and Islamic banks*, OCDE, Paris.
Siddiqi, M.N. (1982) *Islamic approaches to money, banking and monetary policy: A review*, in **M. Arrif** (ed), op.cit.
________, (1983) *Banking without interest*, The Islamic Foundation, Leicester. U.K.
________, (1983) *Issues in Islamic banking*, The Islamic Foundation, Leicester. U.K.
________, (1988) *Islamic banking: theory and practice*, in **M. Arrif** (ed.), op. cit.
Uzair, Mohammad (1982) *Central banking operations in an interest-free banking system,* in **M. Arrif** (ed.) op. cit.

موقع الانترنت:
http://www.islamicbanking-finance.com

Assessment of Theoretical Underpinning for Islamic Banks and the Need for a New Approach after Three Decades of Experiment

Professor Mohamed Boudjellal
Department of Economics and Management Sciences
Farhat Abbas University – Setif - Algeria

Abstract. No one can deny the success of the Islamic banking industry from its timid beginning late seventies up to nowadays. The experiment aimed at offering an alternative to the interest-based practices condemned by the majority of Muslim scholars and *Fiqh* academies. The Islamic banking pioneers stressed the **P**rofit & **L**oss **S**haring (PLS) principle as a viable alternative to interest.

However, after three decades of experimentation, what is the lesson to be learnt and how well the Islamic financial institutions (IFIs) have performed in accordance with the theoretical background proposed by Muslim economists and scholars?

Most of Muslim economists agree to condemn IFIs because of their lack of enthusiasm to overcome the "mark-up phase" and tie up with the "PLS phase" on a much more serious manner. This disparity between the theory of Islamic banking and practice of Islamic banking and the critics directed to the experiment irritated me for sometime. After a mature and an in- depth thinking , I arrived to the conclusion of the necessity to rethink the theory of Islamic banking, to reshape the definition of an Islamic bank, and to determine what is the institutional pattern of IFIs we want.

The present paper intends to propose another approach to this problem by way of reformulating the theory of Islamic banking where Islamic deposit banks will continue to rely on mark-up modes of finance, while another institutional setting similar to 'investment banking' or '*banques d'affaires*' in the west need to be promoted as wholesale banking practicing PLS modes of finance such as *Mudharaba*, *Musharaka*.

Finally, the paper intends to provide guidelines of Islamic banks to cope with the challenges imposed by financial globalisation.